بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة السودان المفتوحة

برنامج العلوم الإدارية

إدارة المؤسسات المالية

رمز المقرر ورقمه: أدر ٣١١

تأليف

د. أحمد علي أحمد

التحكيم العلمى : أ.د. علي أحمد سليمان

التصميم التعليمي: أ.أمامة محمد خير الله

أ. ليلى عثمان أحمد

مراجعة التصميم: أ. عبدالرحمن رشيد سليمان

التدقيق اللغوي: أ. الخاتم عبدالرحمن أبو الحسن

التنضيد الطباعي والتصميم الفني: سناء عبد النبي سليمان

منشورات جامعة السودان المفتوحة، الطبعة الأولى 2006

جميع الحقوق محفوظة لجامعة السودان المفتوحة، لا يجوز إعادة إنتاج أيّ جزء من هذا الكتاب، وبأيّ وجه من الوجوه، إلاّ بعد الموافقة المكتوبة من الجامعة

مقدمة المقرر

عزيزي الدارس، مرحباً بك إلى مقرر إدارة المؤسسات المالية

تعتبر دراسة النقود والمؤسسات المالية التي نتعامل فيها من الدراسات الاقتصادية الأساسية وذلك لارتباطها وتأثيرها على كل النشاطات الاقتصادية – الإنتاجية والخدمية والحكومية. كما أنها تؤثر تأثيراً كبيراً على الأفراد من خلال زيادة وعيهم الادخاري والاستثماري. وهذا الوعي يعتبر حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وأهمية دراسة المؤسسات المالية تظهر واضحة من خلال الكيفية التي يتم بها جمع وتعبئة المدخرات من الأفراد والشركات والدولة، ومن ثم توجيهها نحو الاستثمارات التي تتطلع لها كل القطاعات في أي اقتصاد. كما أن دراسة إدارة المؤسسات المالية تعطينا نظرة داخلية فاحصة عن كيفية معالجة مشكلة التمويل في الاقتصاد. ولن نتمكن من فهم دور المؤسسات المالية في الاقتصاد إلا بعد فهم العلاقات التي تربط النظام النقدي بالنظام المالي. ولتحقيق هذا الهدف يتوجب علينا دراسة المواضيع التي تم اختيارها لهذا المقرر وتتمثل هذه الموضوعات في الآتي:

- النقود وأهميتها في الاقتصاد.
- المؤسسات والأسواق التي تتعامل في النقود.
- كيفية تجميع المدخرات وتوزيعها على المشاريع المختلفة بصورة مثلى في المؤسسات المالية.
- كيفية إدارة هذه المؤسسات بصورة مثلى تحقق الأهداف المرجوة منها.
- دور البنك المركزي لتحقيق أهداف جمع المدخرات وتوجيهها نحو استثمارها.
- أثر مالية الدولة في الاقتصاد بالصورة التي تخدم أهداف التنمية الاقتصادية وتقود الدخل القومي.
- طرق جذب رؤوس الأموال من الخارج والمؤسسات العالمية التي تخدم هذا الهدف.

- ومن أهم المواضيع التي يتناولها هذا المقرر هو أنه يعرفنا ماهية النقـــود ووظائفهـــا ويعرفنا على الأنظمة النقدية المختلفة من خلال تطورها التاريخي.

وتم تقسيم موضوعات هذا المقرر الى اثنتي عـــشرة وحـــدة دراســـية تناولـــت الجوانب النظرية والتطبيقية في موضـــوعات النقـــود وقيمتهـــا، والجهـــاز المـــصرفي ومؤسساته، والتمويل الدولي، والسياسات النقدية والمالية. وأعطيت أهمية خاصة لـــدور مالية الدولة في زيادة الدخل القومي من خلال إيراداتها ونفقاتها.

وقد حاولنا تبسيط موضوعات المقرر حتى يتمكن الدارس مـــن فهمهـــا دون أن يخل ذلك بالمعنى المطلوب، وذلك بتصميمها بطريقة تساعدك على التعلّم الذاتي ســـآئلين الله لك التوفيق والسداد.

أهدافُ المقرر



عزيزي الدارس، بعد فراغك من دارسة هذا المقرر ينبغي أن تكون قادراً على:

١. **معرفة** كيفية نشأة النقود وآثارها الإيجابية على الاقتصاد.
٢. **حصر** الأنظمة النقدية التي سادت قبل النظام النقدي الحالي.
٣. **معرفة** الأسواق والمؤسسات المالية التي تتعامل في النقود محلياً وعالمياً.
٤. **شرح** دور البنك المركزي في الرقابة على الجهاز المصرفي.
٥. **شرح** طرق تسوية المدفوعات الدولية.
٦. **تعريف** السياسة النقدية والسياسة المالية.
٧. المقارنة بين الإدارة في البنوك الإسلامية والإدارة في البنوك التقليدية.
٨. **شرح** أهمية السياسة النقدية والمالية.
٩. **ذكر** أسباب التضخم وآثاره الضارة على الاقتصاد وطرق معالجتها.
١٠. **توضيح** أثر السياسة المالية على الدخل القومي.

محتوياتُ المقرر

م	اسم الوحدة	الصفحة
١	الوحدة الأولى: النقود	١
٢	الوحدة الثانية: الأنظمة النقدية	٣٥
٣	الوحدة الثالثة: التغيرات في قيمة النقود	٦٧
٤	الوحدة الرابعة: البنوك التجارية	٩٥
٥	الوحدة الخامسة: البنوك المركزية	١٥٩
٦	الوحدة السادسة: البنوك المتخصصة	١٧٧
٧	الوحدة السابعة: البنوك الإسلامية	٢١١
٨	الوحدة الثامنة: الأسواق والمؤسسات المالية	٢٥٩
٩	الوحدة التاسعة: المؤسسات المالية الدولية	٣١٧
١٠	الوحدة العاشرة: التضخم	٣٥٩
١١	الوحدة الحادي عشر: السياسة النقدية	٣٩٣
١٢	الوحدة الثانية عشر: السياسة المالية والدخل القومي	٤٢٥


الوحدة الأولى
النقود

محتويات الوحدة

الموضوع	الصفحة
مُقدمة	٣
تمهِّيدْ	٣
أَهْدافُ الوحدة	٤
١. ماهية النقود	٥
١,١ المقايضة	٥
٢,١ عيوب "مساوئ" المقايضة	٩
٢. خصائص النقود	١٢
٣. وظائف النقود	١٤
١,٣ وسيط للتبادل	١٥
٢,٣ مقياس للقيم	١٦
٣,٣ مستودع للقيم	١٦
٤,٣ معيار لتسوية المعاملات الآجلة	١٧
٤. النقود والتكوين الرأسمالي	١٨
٥. أنواع النقود	٢٠
١,٥ النقود السلعية	٢١
٢,٥ النقود المعدنية	٢١
٣,٥ النقود الورقية	٢٣
٤,٥ نقود الودائع أو النقود الكتابية	٢٥
الخُلاصة	٢٨
لمحةٌ مُسبقة عن الوحدة الدراسية التالية	٣٠
إجاباتُ التدريبات	٣١
مسرد المصطلحات	٣٢
المصادر والمراجع	٣٤

المقدمة

تمهيد

عزيزي الدارسُ

مرحباً بك إلى الوحدة الأولى من مقرر "إدارة المؤسسات المالية" وهي بعنوان " النقود".

تحتوي هذه "الوحدة " على خمسة أقسام رئيسة، يزودك القسم الأول منه بماهية النقود وتطورها التاريخي حيث بدأ تطور النقود بتطور المجتمعات البشرية، ففي المجتمعات البدائية انتقل نشاطهم الاقتصادي من الإنتاج للاكتفاء الذاتي إلى مرحلة إنتاج يحقق فائضا، ودعت الضرورة إلى معادلة هذا الفائض بين المجتمعات المختلفة (كل مجتمع يبادل فائضه بسلع من فائض المجتمع الآخر) وبذا ظهرت مرحلة المقايضة وتم تعريفها في هذه الوحدة والوقوف على عيوبها.

ويعطيك القسم الثاني خصائص النقود وأهمها "القبول العام، سهولة الحمل، تماثل الوحدات، ثبات القيمة". وفي القسم الثالث نتناول وظائف النقود والتي تتمثل في أنها " وسيط للتبادل، مقياس للقيم، مستودع للقيم، معيار لتسوية المعاملات". أما القسم الرابع فيتناول النقود والتكوين الرأسمالي، وفي القسم الخامس والأخير نشرح أنواع النقود والمتمثلة في النقود السلعية، والمعدنية، والورقية، ونقود الودائع أو الكتابية.

وتجد في ثنايا هذه الوحدة بعضاً من أسئلة التقويم الذاتي، فنأمل أن تلقى منك عناية واهتماماً. فهي ممّا يساعدك على استذكار ما قمت بدراسته وإبداء الرأي فيه لمشرفك. كما تجد – أيضاً – بعض التدريبات التي نرجو أن تحاول حلّها ما استطعت إلى ذلك سبيلا. فإن لم تستطع معرفة الإجابة، أو أحببت التأكد من صحة إجابتك، فستجد حلاً نموذجياً في خاتمة الوحدة.

نرجو أن تستمتع بدراسة هذه الوحدة فأهلاً بك،،،

أهدافُ الوحدة



عزيزي الدارس، بعد فراغك من دارسة هذه الوحـــدة ينبغـــي أن تكون قادراً على أن:

١. **تشرح** مراحل نشأة وتطور النقود.

٢. **تتعرف** على عملية المقايضة وعيوبها.

٣. **توضح** خصائص النقود.

٤. **تبين** وظائف النقود.

٥. **تتعرف** على علاقة النقود بالتكوين الرأسمالي.

٦. **تفرق** بين أنواع النقود.

١. ماهية النقود

عزيزي الدارس،

يمكن تعريف النقود بأنها :

أي شيء يمكن تداوله بحرية بين الأفراد ويتمتع بدرجة قبول تام لديهم، وذلك لتسوية المستحقات التي تنجم عن المعاملات الاقتصادية".

وتطورت النقود بتطور المجتمعات البشرية. ففي المجتمعات البدائية انتقل نشاطهم الاقتصادي من الإنتاج للاكتفاء الذاتي إلى مرحلة إنتاج يحقق فائضاً بعد أن يستهلكوا منه ما يحتاجون، وكان من الضرورة معادلة هذا الفائض بين المجتمعات المختلفة (كل مجتمع يبادل فائضه بسلع من فائض المجتمع الآخر)، وهنا ظهر ما يمكن أن يطلق عليه "مرحلة اقتصاد المقايضة" والتي تم تناولها في الجزء الأول من هذا القسم

١,١ المقايضة

وهي " **مبادلة سلعة بأخرى** " أو ما يسمى **بالمبادلة العينية**

وفي ظل نظام التبادل هذا، يتخصص كل فرد في إنتاج ما يكفيه من سلعة ما ويحقق له فائضاً يقوم بمبادلته بسلع لا يستطيع إنتاجها لإشباع حاجاته.

وتكمن المشكلة في أن نظام كهذا (المقايضة) لا يعمل بكفاءة. ذلك لأن الشرط الأساسي لإتمام أي مقايضة، أن يعبر كل من طرفي المقايضة بأنه سوف يحصل على سلعة أكثر نفعاً له من السلعة التي يتنازل عنها. وإذا شعر كل من طرفي المقايضة بأنه سوف يحقق هذا الشرط هنا فقط يمكن مقايضة السلعتين. أما إذا شعر أحد طرفي المقايضة بأنه لن يحقق نفعاً أكبر من عملية مقايضة سلعة بأخرى سيحجم عن المقايضة.

وعليه فإن شرط الحصول على سلعة أكثر نفعاً (من عملية المقايضة) يضمن إكمال عملية المقايضة. ووجود هذا الشرط يعني تحقيق منفعة لطرفي المقايضة.

مثال

نفترض أن هنالك شخصين. **الأول** يمتلك السلعة (س) ويود مقايضتها بالسلعة (ص). **والثاني** يمتلك السلعة (ص) ويود مقايضتها بالسلعة (س). هنا يمكن إتمام عملية المقايضة، لأن الشخص **الأول** يرى أنه سوف يزيد من منفعته الحدية اذا بادل السلعة (س) بالسلعة (ص)، أي أن منفعة (ص) الحدية أكبر من منفعة (س) الحدية للشخص الأول. ويرى الشخص **الثاني** بأنه إذا بادل السلعة (ص) بالسلعة (س) فإن منفعته الحدية سوف تزيد، أي بأن هذا الشخص **الثاني** يرى أن المنفعة الحدية للسلعة (س) أكبر من المنفعة الحدية للسلعة (ص). وعلى ذلك يقوم **الأول** بالتنازل عن السلعة (س) التي يرى أن منفعتها الحدية أقل، ويتنازل **الثاني** عن السلعة (ص) التي يرى أن منفعتها بالنسبة له أقل من منفعة (س). وهكذا يحصل الشخص **الأول** على السلعة (س)، وهكذا نجد أن كلا الشخصين يرى أن السلعة التي تنازل عنها تقل منفعة عن السلعة التي حصل عليها.

نشاط



قم بمقايضة سلعة متوفرة لديك مع شخص آخر بسلعة أخرى غير متوفرة لديك.

بعد قيامك بعملية المقايضة هل تشعر بأنك حققت منفعة أكبر؟ أشرح ذلك لزملائك.

في مثالنا السابق نجد أن عملية المقايضة المذكورة فيه عملية (مقايضة مباشرة). ولكن توجد عمليات مقايضة "غير مباشرة". ولتوضيح هذا النوع غير المباشر من عمليات المقايضة **نأخذ المثال الآتي:**

نفترض أن هنالك **ثلاثة أشخاص** (صديق، عمر، عثمان) وأنهم يقومون بإنتاج سلع مختلفة (س، ص، ع) ويود كل منهم مبادلة فائض سلعته بسلعة أخرى. والجدول أدناه يوضح إنتاج كل منهم وتفضيلاته للسلع.

الفرد	السلعة التي ينتجها	تفضيلاته
صديق	ص	س
عمر	ع	ص
عثمان	س	ع

من الجدول أعلاه نرى أن **صديق** (الذي ينتج السلعة "ص" يود مبادلتها بالسلعة "س" لأنه يرى أن منفعة "س" أكبر من منفعة "ص"). و**عثمان** (الذي ينتج السلعة "س" ويود مبادلتها بالسلعة "ع" لأن منفعة "ع" أكبر من منفعة أي سلع أخرى بالنسبة له). هنا لا يستطيع "**صديق**" و"**عثمان**" أن يتبادلا. ذلك لأن "**صديق**" الذي ينتج "ص" يود الحصول على "س". و**عثمان** الذي ينتج "س" يود الحصول على "ع". فإذا أعطى "**صديق**" **لعثمان** السلعة "ص" بدلاً عن السلعة "ع" فإن "**عثمان**" لن يقبل لأنه يرى أن منفعة السلعة "ص" أقل من منفعة السلعة "س" التي ينتجها. وهكذا لن يتم التبادل. وبالنسبة "لصديق" فإن حصوله على السلعة "س" يزيد من منفعته، ولكنه لن يحصل عليها نظراً لعدم قبول "**عثمان**" بالسلعة "ص" في مقابل السلعة "س".

هنا يجب أن ندخل شخصاً ثالثاً أو رابعاً حتى يمكن إتمام عملية المقايضة. على ذلك نفترض أننا أدخلنا "**عمر**" في العملية.

والآن يمكن أن تقوم عملية المقايضة على الشكل الآتي:

أ. يتبادل "**عمر**" **و** "**عثمان**" يعطي "**عمر**" السلعة "ع" **لعثمان** ويأخذ بدلاً عنها السلعة "س"

ب. يقوم "**عمر**" بعد حصوله على السلعة "س" بمبادلتها بالسلعة "ص" مع "**صديق**".

وهكذا نجد أن "صديق" الذي يرى أن منفعة السلعة "س" أكبر من منفعة السلعة "ص"، قد تنازل عن "ص" ليحصل على "س". وبهذا يكون راضياً عن المبادلة. ويقوم

"**عمر**" (الذي يرى أن منفعة السلعة "ص" أكبر من منفعة السلعة "س" التي حصل عليها من "**عثمان**") بمبادلة السلعة "س" مع "**صديق**" ليحصل على السلعة "ص".

وما تم بين الأفراد الثلاثة يعتبر مقايضة غير مباشرة. أي تم إدخال وسيط حتى تكتمل عملية المقايضة. وبهذا يمكن القول أنه كلما تعقدت عمليات المقايضة بوجود عدد كبير من السلع التي يراد مقايضتها بسلع أخرى، فلا بد في هذه الحالة من وجود وسيط مقبول حتى تكتمل عملية المقايضة.

وفي مثالنا السابق نجد أن "**عمر**" – والذي كان يريد الحصول على السلعة "ص" – قد استخدم السلعتين "ع" و "س" للحصول على "ص"، ذلك أنه استخدم السلعة "ع" للحصول على السلعة "س" ومن ثم استخدم السلعة "س" للحصول على السلعة "ص" التي يبتغيها.

وهكذا نخلص الى أنه كلما تزايد عدد الراغبين في التبادل، وتزايد كذلك عدد السلع التي يراد مقايضتها، فإن عملية المقايضة تصبح أكثر تعقيداً ويحتاج الفرد إلى وقت أطول للحصول على السلعة التي يبتغيها، وهذا التعقيد والوقت الذي يجب أن يبذل في عملية المقايضة، يجعلان من المقايضة عملية مكلفة لأنها تتطلب وقتاً وجهداً وثروة – إذا تلفت السلعة التي يراد استخدامها كوسيط للتبادل أثناء عملية التخزين وأثناء البحث عن راغب لها.

عزيزي الدارس،

مما سبق يتضح لنا أن لعملية المقايضة عيوباً فما هي تلك العيوب؟ يمكنك الإجابة عن هذا التساؤل إذا لم تستطع تابع معنا الآن لتعرفها

٢,١ عيوب (مساوئ) المقايضة

بمرور الوقت كان لابد للمتعاملين بنظام المقايضة أن يكتشفوا صعوبات هذا النظام والتي تحد من الانطلاق اللازم للنشاطات الاقتصادية ومن هذه الصعوبات

أ. صعوبة التوافق المزدوج للرغبات

وهذه تعني أنه يجب أن تنطبق (تتوافق) الرغبات للأفراد الذين يودون مقايضة سلعهم بأخرى. وبدون هذا التطابق المزدوج فلن تتم المبادلة. **ولتوضيح ذلك نفترض المثال الآتي:**

شخص ما يود مبادلة السلعة (أ) بالسلعة (ب). في هذه الحالة على هذا الشخص أن يبحث عن شخص ينتج السلعة (ب) ويكون راغباً في مبادلتها بالسلعة (أ). ولكن اذا كان الشخص الذي ينتج السلعة (ب) يرغب في الحصول على السلعة (ج) مقابل السلعة (ب). هنا لن تكون هنالك أي مقايضة بين منتج السلعة (أ) والسلعة (ب). والحل الوحيد لإتمام عملية المقايضة بين السلعتين (أ) و (ب) هو أن يقوم الشخص منتج السلعة (أ) بمبادلتها مع شخص آخر ينتج السلعة (ج) ويرغب في مبادلتها بالسلعة (أ)، ثم بعد ذلك يقوم صاحب السلعة (أ) والذي قايضها بالسلعة (ج) بإعطاء السلعة (ج) للشخص الثاني منتج (ب) حتى يحصل على السلعة (ب) في مقابل السلعة (ج).

مما سبق يتضح لنا مقدار الجهد والوقت اللذين يجب أن يبذلا قبل الحصول على السلع التي يرغب أفراد المجتمع في الحصول عليها. ويمكننا تصور الصعوبات التي تواجه المجتمع إذا أدخلنا في المعادلة ضرورة توافر رغبات الأفراد المختلفين مع اختلاف وجودهم في مكان وزمان واحد.

ب. صعوبة وجود مقياس (معيار) مقبول للمبادلة

وهذه تعني أنه يجب توفر مقياس (معيار/معدل) مقبول يمكن بواسطته إجراء عملية المبادلة. بمعنى آخر يجب أن تتوافر نسبة معينة بين السلع المختلفة حتى تتم مبادلتها مع بعض. وفي المثال السابق يجب أن يتفق الطرفان (أصحاب السلعتين "أ" و "ب") على كمية معينة من السلعة (أ) لمبادلتها بكمية معينة من السلعة (ب). كما يجب أيضاً إيجاد معدل (معيار) ينسب وحدات من السلعة (أ) إلى وحدات من السلعة (ج). وبعد أن يتم الاتفاق على هذه المعدلات وقبولها بواسطة الأطراف المشتركة في عملية المقايضة، يمكن فقط للأشخاص المعنيين الحصول على ما يرغبون من سلع.

وهكذا نجد أن عملية التبادل تصبح أكثر صعوبة وتعقيداً كلما زاد عدد السلع المراد مبادلتها. ويتضح جلياً أنه في حالة عدم وجود معيار (مقياس) موحد ومقبول لقياس كل السلع المختلفة، فإنه يتوجب على الأفراد الراغبين في المبادلات بذل جهد ووقت كبيرين حتى يتم التوصل الى نسب بين السلع المختلفة ترضي الجميع.

ج. صعوبة استبدال سلع لا تجزأ

وهذا يعني أنه يجب أن يوجد تقابل في قيمة كل من السلعتين المراد تبادلهما. فالشخص الذي يريد أن يبادل بقرة في سبيل الحصول على كمية من الدجاج فإنه قد يضطر لأخذ سلعة أخرى (قمح) مثلاً بجانب الدجاج حتى تكتمل قيمة البقرة. وقد لا يكون في حاجة لهذا القمح وقت المبادلة.

د. صعوبة وجود مقياس للمدفوعات الآجلة

في ظل نظام المقايضة لا تتوفر للأفراد قوة شرائية للاحتفاظ بها واستخدامها عند الحاجة في المستقبل. ويمكن أن يقال إن الأفراد باستطاعتهم أن يحتفظوا بهذه القوة الشرائية في شكل سلع (أو سلعة) مخزنة لاستخدامها عند الحاجة في المستقبل، ولكن هذا التخزين للسلع لا يخلو من مخاطر فقد يحدث تلف للسلع المخزونة، أو يكلف تخزينها كثيراً..... الخ وحتى بعد تخزين سلعة ما قد يعجز صاحبها في أن يجد شخصاً آخر يبادله تلك السلعة بأخرى يرغبها.

ونظراً لوجود هذه الصعوبات فلقد اقتضت حركة التطور الاقتصادي وجود وسيط لعمليات المبادلة. ووجود هذا الوسيط أدى إلى أن تقسم عمليات المبادلة الى عمليتين منفصلتين ومتتاليتين، العملية الأولى هي عملية البيع، والعملية الثانية هي عملية الشراء. وهنا حلت المبادلة غير المباشرة مكان المبادلة المباشرة (المقايضة).

كما نلاحظ أيضاً أن **انفصال عملية المبادلة** الى عمليتي بيع وشراء (بوجود وسيط) كان من شأنه إدخال عامل الزمن في المعادلة، ذلك لأنه أمكن الآن (بوجود الوسيط) بيع سلعة ما مقابل هذا الوسيط والاحتفاظ بالوسيط لاستخدامه في المستقبل في عملية شراء دون التعرض لمخاطر تلف السلعة المخزونة أو ضرورة وجود توافق في رغبات المتبادلين.

كيف ظهرت النقود؟

إن التقدم والتطور اللذان حدثاً في المجتمعات جعلها تتخلى عن فكرة المقايضة وتستعيض عنها بنظام أكثر قدرة على تيسير وتنمية عملية التبادل. وهكذا اكتشف الانسان هذا الوسيط والذي يعرف اليوم باسم النقود. ولا ننسى أن انتشار ظاهرة التخصص في الإنتاج، وتقسيم العمل، ونمو الإنتاج، وتطور وتنوع حاجات الناس، قد أدت إلى ظهور **عيوب** عملية **المقايضة** والتي عجزت عن دعم تطور المجتمعات.

لهذا كان أن فكر الإنسان في اختراع "النقود" كوسيط للتبادل. وعندما تم اختراع واستخدام النقود في عملية التبادل أدت إلى دعم أسباب تطور المجتمعات وإلى نمو إنتاجها وإلى تيسير عملية تبادل هذا الإنتاج. وأصبحت دورة التبادل تتكون من



بدلاً عن سلعة بسلعة، وهذا يعني أن النقود أصبحت جزءاً مكملاً للدورة التبادلية.

تدريب (١)



وضح أهمية النظام النقدي المستخدم اليوم

أسئلة تقويم ذاتي



أجب عن الأسئلة الآتية:

١. عرف النقود؟
٢. أشرح كيف نشأة النقود وتطورها التاريخي؟
٣. عرف المقايضة؟
٤. اشرح معنى (التوافق المزدوج للرغبات) معطياً مثالاً مبيناً كيف يمكن حل عدم وجوده.
٥. ماهي عيوب المقايضة؟

٢. خصائص النقود

هناك عدة خصائص يجب توافرها في النقود حتى تستطيع أن تؤدي دورها كاملاً وتتلخص هذه الخصائص في الآتي

أ. القبول العام

يجب أن تتمتع النقود بصفة القبول العام من كافة أفراد المجتمع وذلك باعتبارها وسيلة مناسبة وملزمة للحصول على السلع والخدمات وتسوية كافة المعاملات الاقتصادية.

ب. سهولة الحمل

يجب أن تكون النقود خفيفة الوزن وصغيرة الحجم ليسهل حملها وتخزينها وإلا أصبحت نقوداً رديئة.

ج. تماثل وحدات النقود

يجب أن تكون النقود متماثلة تماماً. لأن عدم التماثل في وحدات النقود قد يؤدي إلى رفض بعض من هذه الوحدات وقبول الأخرى لأن الأفراد قد يظنون أن لبعض وحدات النقود قيمة أكبر من الأخرى.

وفي هذه الحالة قد يطلب البائعون عدداً مختلفاً من وحدات النقود لنفس السلعة. وهكذا يمكن أن يجعل هناك سعرين للسلعة الواحدة.

د. القابلية للانقسام

يجب أن تكون وحدات النقود قابلة للانقسام الى وحدات صغيرة القيمة ذلك لتسوية المعاملات الصغيرة. كما يجب أن تكون هناك وحدات كبيرة القيمة لتسوية المعاملات الكبيرة وتسهيل حسابها.

ه. عدم القابلية للهلاك السريع

يجب أن تصنع النقود من مواد تدوم لفترة طويلة نسبياً ذلك لأن تنقلها من يد لأخرى يعرضها للتلف والهلاك. فإذا كانت المواد المستعملة في صناعة النقود لاتدوم طويلاً فإن تكلفة إصدار النقود ستكون مرتفعة، لأنه يتوجب طبع كميات كبيرة في كل مرة لتعويض الوحدات التالفة.

و. الاستقرار وثبات القيمة

يجب أن تتمتع النقود بثبات نسبي في قيمتها أي لا تتغير قيمتها بشكل كبير من وقت لآخر لأن انخفاض قيمة النقود يؤدي إلى انخفاض الدخل الحقيقي وهذا بدوره يؤدي إلى ضعف فاعلية النقود.

ز. الندرة

يجب أن تكون النقود ذات ندرة نسبية، فإذا كانت متوفرة بكميات كبيرة فإن ذلك يؤدي الى انهيار قيم السلع والخدمات. وهذا يؤدي بدوره إلى رفض الأفراد التعامل بالنقود – كما حدث في بعض الدول – والرجوع لنظام المقايضة وذلك خوفاً من ضياع قيم سلعهم اذا باعوها بالنقود. وعدم الندرة من الأسباب المهمة التي تؤدي إلى انخفاض قيمة النقود –

ظهور التضخم – وعليه اذا زادت كميات النقود عن المعدل المعقول فقد يؤدي هذا إلى أن يرفض التعامل بها.

أسئلة تقويم ذاتي



١. ما هي الخصائص التي يجب أن تتوفر في أي شيء حتى يمكن استخدامه كنقود ؟.
٢. ماهي أهمية تماثل وحدات النقود؟
٣. علل، يجب أن تكون النقود ذات ندرة نسبية؟

٣. وظائف النقود

عندما ظهرت الحاجة لاستخدام النقود بدأت بعض المجتمعات في استخدام **سلع معينة** لتقوم **مقام النقود** بشرط أن يتوفر فيها **صفة القبول العام**. وقد استخدمت **المواشي** وبعض **السلع الزراعية والخرز** وهكذا. وعندما تم اكتشاف **المعادن** استخدم **الحديد والبرونز والفضة والذهب** كنقود ذلك لندرتها النسبية.

وكانت المسكوكات الذهبية والسبائك الذهبية من أكثر أنواع النقود شيوعاً واستخداماً. وبتقدم المجتمعات ونموها زاد الإنتاج وكذلك زادت المعاملات التجارية وأصبح حمل الذهب من مكان إلى مكان آخر بغرض الشراء يمثل عبئاً كبيراً ويشتمل على مخاطر كبيرة. ولتفادي العبء والخطر كان التجار يضعون **مسكوكاتهم الذهبية** كودائع عند تجار الذهب ويستلمون في المقابل **إيصالات** تدون فيها **قيمة الودائع.**

وبدأ التجار في استخدام هذه الإيصالات لدفع قيم مشترياتهم. وكان تجار الذهب على استعداد دائماً لصرف هذه الإيصالات متى ما قدمت لهم. وهكذا اكتسبت هذه الإيصالات صفة القبول لما تتمتع به من ثقة عند التجار.

وبعد أن شاع استخدام هذه **الإيصالات** تدخلت الدولة وقامت **بالإشراف** على **البنوك الخاصة** التي كانت تقوم بصرف هذه الإيصالات دون الرجوع لتجار الذهب الذين

أصدروا هذه الإيصالات. وغالباً ما كانت هذه البنوك هي التطور الطبيعي لتجارة الذهب، اذ أصبح معظم تجار الذهب صيارفة لهذه الإيصالات.

وبعد هذا التطور وإنشاء البنوك، بدأت هذه البنوك في إصدار نقود ورقية موضحاً فيها قيمة الورقة وموضحاً كذلك **استعداد البنك لسداد القيمة المذكورة ذهباً في أي وقت تقدم فيه الورقة للبنك**، ورويداً رويداً انتهى الأمر إلى أن **أصبحت** النقود **الورقية والودائع المصرفية** هي **الشكل الحديث للنقود** بعد أن انتهى تماماً عهد النقود الذهبية.

وتقوم النقود بعدة وظائف نتناولها فيما يلي

١,٣ وسيط في التبادل

نشأت النقود لظهور الحاجة لوسيط يسهل عمليات المبادلة. وعليه فإن الوظيفة الأولى للنقود هي استخدامها كوسيط للمبادلات. وهذه الوظيفة قادت إلى ظهور الوظائف الأخرى التي تقوم بها النقود.

و**ترتب** على **استخدام النقود كوسيط في المبادلات**، وانفصال عمليتي البيع والشراء من الناحيتين الزمانية والمكانية، إلى **عدم التزام البائع بشراء ما يحتاجه من سلع من نفس المشتري**، كما لا يلتزم المشتري ببيع ما عنده من سلع إلى نفس البائع. وهذا يعطي فرصة للبحث عن أفضل المشترين بالنسبة للبائع، وأفضل البائعين بالنسبة للمشتري. وهكذا فقد أعطت النقود مجالاً أكبر للاختيار بالنسبة للأفراد، فالفرد يستطيع شراء أي شيء يريده من أي مكان يرغب.

كما يترتب على **استخدام النقود** كوسيط للتبادل **التخصص وتقسيم العمل في الإنتاج**، وأدى استخدام النقود كوسيط للمبادلات إلى أن يتخصص كل فرد أو مجموعة في إنتاج ما هو مؤهل له دون الخوف من عدم وحصولهم على ما يحتاجون إليه. إذ أن كل فرد يستطيع الإنتاج وبيع إنتاجه مقابل النقود ومن ثم استخدام النقود للحصول على ما يريد دون التعرض لأي نوع من المخاطر.

٢,٣ مقياس للقيم

تم استخدام النقود **كمقياس موحد لقيم** السلع والخدمات. وباستخدام النقود كمقياس للقيم تتم معرفة **نسبة قيمة كل سلعة إلى غيرها** من السلع. وهكذا أصبحت النقود تعد معدلاً للاستبدال خاصة بين السلع الكبيرة الحجم التي يصعب تجزئتها إلى وحدات صغيرة دون أن تفقد قيمتها.

وباستخدام النقود كمقياس لقيم السلع والخدمات، **أصبحت النقود وحدة للتحاسب.** وهكذا نجد أن الوحدة النقدية في أي دولة هي وحدة تقاس بها السلع والخدمات، فإذا كان بالإمكان مبادلة سيارة بعشرة طن من القطن وكان ثمن طن القطن ٥٠،٠٠٠ دينار، فإن هذا يعني أن ثمن السيارة يساوي ٥٠٠،٠٠٠ دينار.

وفي حالة تواجد النقود لن يضطر كل طرف لشراء سلعة من الطرف الآخر، إنما يكفي فقط تقديم النقود للحصول على السلعة. وبهذه الوظيفة استطاعت النقود أن تقضي على صعوبات المقايضة. كما **سهلت هذه الوظيفة حساب تكاليف** الإنتاج والتوزيع وبالتالي **حساب أرباح كل عملية** على حدة. وتظهر أهمية هذه الوظيفة بوضوح كلما كانت قيمة النقود ثابتة نسبياً.

٣,٣ مستودع للقيم

كما تعلم عزيزي الدارس حينما يبيع شخص ما سلعة من فائض إنتاجه فليس من الضروري أن يقوم بصرف النقود التي تلقاها مقابل السلعة في الحال، وغالباً ما ينفق مثل هذا الشخص جزءاً من النقود التي تحصل عليها ويدخر الجزء الآخر ليقوم باستخدامه في فترات لاحقة. وهكذا يمكن **الاحتفاظ بقيمة السلعة** أو جزء من قيمة السلعة **في شكل نقود،** وهكذا يمكن للنقود أن تقوم بوظيفة الاحتفاظ بقيم السلع والخدمات، خاصة وهي تتميز بسهولة حفظها، وتجنب الشخص تكاليف تخزين سلعته وتجنبه كذلك خطر تعريض سلعته للتلف في حال تخزينها.

وحتى تؤدي النقود هذه الوظيفة **بكفاءة تامة يتوجب أن يكون** هنالك **استقرار نسبي لقيمتها** لفترة طويلة، وهذا يعني الثبات النسبي للمستوى العام للأسعار، ولهذا نجد أنه في حالة الارتفاع الشديد في المستوى العام للأسعار فإن النقود تفقد وظيفتها كمستودع للقيم.

وفي حالات ارتفاع مستوى الأسعار فإن الأفراد يلجأون للاحتفاظ بقيم إنتاجهم في **شكل أسهم وسندات أرض وسلع معمرة**، ومن **ميزات** هذا أنه **يدر عائداً لصاحبه** في صورة ربح أو فائدة أو ريع، كما أن أسعار هذه الأشكال ترتفع بمرور الوقت. ومع هذا يفضل بعض الأفراد الاحتفاظ بالقيمة في صورة نقود لأنها تعتبر أصلاً كامل السيولة خاصة وأن هناك دوافع تقتضي الاحتفاظ بالقيمة في شكل نقود منها دافع المعاملات ودافع الاحتياط ودافع المضاربة.

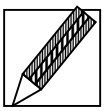
٤,٣ معيار لتسوية المعاملات الآجلة

أدى التخصص وتقسيم العمل إلى زيادة الإنتاج وتوجيه القدر الأكبر منه للسوق، وهكذا كبر حجم الوحدات الإنتاجية مما أدى إلى تقليل التكاليف. وحتى تستطيع هذه **الوحدات كبيرة** الحجم تسويق منتجاتها **خوفاً من تكدسها** ولضمان **استمرار الإنتاج**، بدأت في **بيع منتجاتها بعقود آجلة**، وهذا يعني أن يتم التعاقد الآن على أساس أسعار معينة ويتم التسليم في وقت لاحق، **ولإكمال هذه العملية** كان لابد من **وجود معيار** يتم على أساسه **تحديد الأسعار**، وقد **استطاعت النقود** أن تقوم بهذا **الدور** على أكمل وجه.

وحتى تتمكن الشركات من الإنتاج والبيع بأجل، قامت البنوك والمؤسسات المالية بإقراض النقود اللازمة للإنتاج، وبذلك يسرت النقود التوسع في الإنتاج وعليه زادت عمليات الائتمان. كما استطاعت الحكومات أيضاً الحصول على تمويل لمشروعاتها عن طريق إصدار السندات. وهكذا يمكن للحكومات الحصول على الأموال اللازمة على أن يتم سداد القروض في آجال لاحقة.

وهكذا نجد أن النقود قد استخدمت **كوسيلة للمدفوعات الآجلة**، ولكي تقوم النقـود بهذا الدور توجب أيضاً ثبات قيمتها لفترات طويلة نسبياً. أي لابد من توافر الثقـة لكـل من الدائن والمدين في أن النقود لن تتغير قيمتها وقت السداد حتى لا يضار أي منهما.

تدريب (٢)



ماهي أقدم وظيفة في وظائف النقود وماهي الأسـباب التـي أدت إلـى ظهوره؟

أسئلة تقويم ذاتي



أجب عن الأسئلةالآتية

١. ماهي وظائف النقود؟
٢. كيف قضت النقود على صعوبات المقايضة؟
٣. أشرح كيف تكون النقود معياراً لتسوية المعاملات الآجلة؟

٤. النقود والتكوين الرأسمالي

عزيزي الدارس، لعلك عرفت من دراستك للأقسام السابقة أهمية النقود ودورهـا في المعاملات الاقتصادية المختلفة، الآن هل تعتقد أن يكون للنقـود دور فـي التكـوين الرأسمالي؟ تابع الآن لتعرف ذلك

أصبحت النقود أداة أساسية لازمة لتوفير الفاعلية في أسواق رأس المـال ورفـع مستوى كفاءتها، وتتولى أسواق رأس المال تحويل الأرصدة النقدية من المدخرين إلـى المستثمرين، **والمدخرون هم** أفراد ينفقون أقل مما يكسبون حتى يرفعوا مـن مـستوى استهلاكهم في المستقبل. **أما المستثمرون فهم** أفراد يرون فـرص تحقيـق ربـح فـي المستقبل من خلال إقامة مشروعات إنتاجية وقادرون على تحمل مخـاطر الاسـتثمار، وعادة لا يملك المستثمرون الأموال الكافية من مواردهم الخاصة، لهـذا فهـم يلجـأون

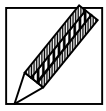
للاقراض من المؤسسات المالية المختلفة، والتي يلجأ لها المدخرون لوضع مدخراتهم فيها.

وفي اقتصاد قائم على المقايضة يصعب تحويل الموارد من المدخرين للمستثمرين. أما في **الاقتصاديات النقدية** فالأمر **أفضل** من ذلك بكثير. وهذا لأن النقود قوة شرائية عامة يؤدي استخدامها الى تيسير سداد الديون وتنفيذ العقود. واذا تعامل الناس في ديونهم باستخدام السلع فإن الخداع وضعف الثقة قد يظهرا في المعاملات الاقتصادية، وهذا قد يضعف من رغبة المدخرين لتقديم سلف للمستثمرين خوفاً من ضياع حقوقهم.

وزيادة على ذلك اذا لم تستخدم النقود كمستودع للقيمة، فإن المدخرين سوف يجبرون على تحويل مدخراتهم إلى سلع مخزونة الشيء الذي يترتب عليه مخاطر ونفقات كبيرة.

ولهذا نجد أن **النقود**، عند **ممارستها لوظائفها** التي ذكرناها سابقاً، **تدعم عملية التكوين الرأسمالي** من خلال تيسير تحويل الموارد المالية من المدخرين الى المستثمرين. لذلك من الصعب تصور مجتمعات حديثة تمارس نشاطها الاقتصادي بغير نقود.

تدريب (٣)



تحدث عن أثر النقود في التكوين الرأسمالي

أسئلة تقويم ذاتي



أجب عن الأسئلةالآتية

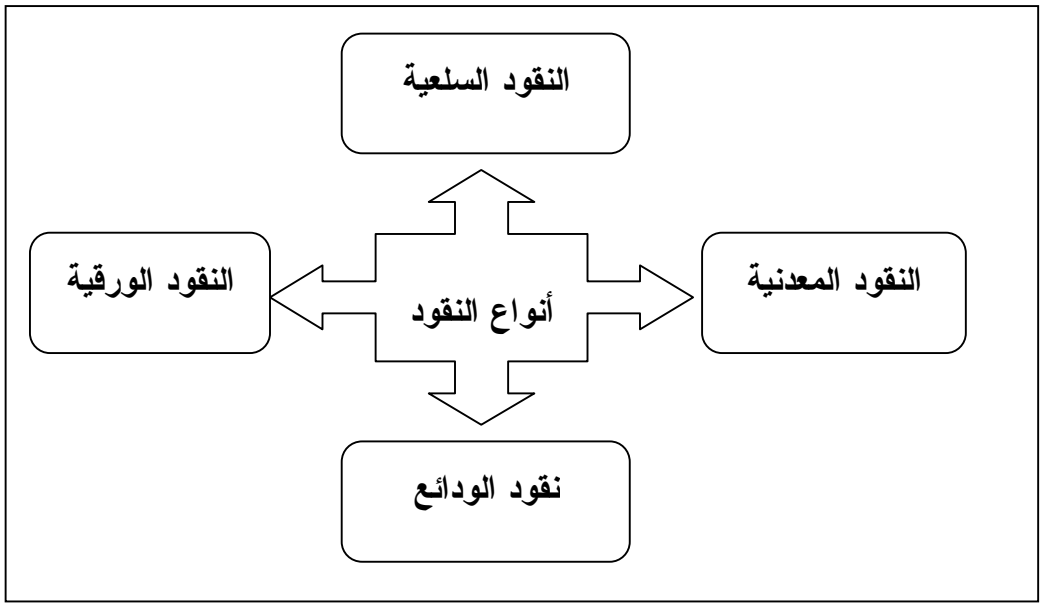
١. كيف تحقق النقود الفاعلية في أسواق المال؟
٢. من هم المستثمرون؟
٣. من هم المدخرون؟

٥. أنواع النقود

بعد أن أوضحنا خصائص النقود ووظائفها في الأقسام السابقة، يجـــدر بنـــا الآن دراسة تطور **أشكال النقود** من **سلعية** إلى **معدنية** إلى **ورقية** ثم إلى **نقود مصرفية**

الشكل

أنواع النقود



المصدر المصمم

إن التطور التاريخي للنقود الذي نجم عنه **اختلاف أنواع النقود** لا **يمنع اســـتعمال أكثر من نوع في أي مرحلة من مراحل تطور النقود.** ففي وقتنا الحالي يـــتم اســـتعمال النقود المعدنية مع النقود المصرفية (نقود الودائع).

ونبدأ الآن بتوضيح كل نوع من هذه الأنواع

١,٥ النقود السلعية

نسبة لوجود عيوب في نظام المقايضة لجأت المجتمعات إلى استخدام سلعة واسعة الانتشار ومقبولة للجميع كنقود تؤدي مهمة الوسيط للمبادلات. وفي المجتمعات البدائية تم استخدام **الماشية** أو **القمح** أو **السكر** أو **الملح** كوسيط للمبادلات **(نقود)**. ولكن هذه المجتمعات البدائية لجأت في آخر الأمر الى استخدام **معادن نفيسة** ونادرة مثل **النحاس** و**الحديد** و**البرونز** ثم **الفضة** وأخيراً **الذهب**. وكان السبب في كل ذلك هو أن السلعة المختارة يجب أن **تكون مقبولة** لدى الجميع كما يجب أن **تكون نادرة**.

وإذا كان نظام المقايضة الذي يعتمد على النقود السلعية قد تلاشى الآن فقد تقوم الحاجة الى العودة اليه ويحدث ذلك عندما يزيد عرض النقود المستعملة وتنخفض قيمتها بدرجة كبيرة تجعلها غير مقبولة للأفراد. ففي هذه الحالة يتم استخدام سلعة نادرة كنقود لأنها تتمتع ببعض خصائص النقود التي ذكرناها سابقاً ويحدث ذلك غالباً أثناء الحروب **مثل** الحرب العالمية الأولى عندما **بدأ الأفراد في ألمانيا رفض المارك الألماني وقبول السجائر بدلاً عنه كنقود** وحدث نفس الشيء في نهاية الحرب العالمية الثانية. ولمثل هذه الظروف يلجأ الأفراد الى الرجوع لمرحلة النقود السلعية بعد أن تطورت مجتمعاتهم وبالتالي تطورت نقودهم الى نقود ورقية ونقود مصرفية.

٢,٥ النقود المعدنية

ظهرت هذه الأنواع في العصور القديمة وكان يتم استخدام الحديد والنحاس ثم الذهب والفضة كنقود. وتم استخدام هذه المعادن كنقود لخصائصها التي تؤهلها لأن تصبح نقوداً مثل **ندرتها الطبيعية وعدم قابليتها للتلف وقابليتها للتجزئة وسهولة نقلها وحفظها والثبات النسبي في قيمتها.**

وتم استخدام هذه المعادن كنقود في أشكال مختلفة. ففي بادئ الأمر كانت **النقود** في **شكل سبائك** تختلف كل منها عن الأخرى في وزنها ودرجة نقائها. وعلى ذلك كان على الأفراد قبل إجراء عملية المبادلة التحقق من الوزن والنقاء أولاً لكل قطعة. وأدى

هذا بطبيعة الحال الى صرف وقت طويل في عملية المبادلة. وأصبح هذا أحد عيوب طريقة استخدام السبائك كنقود.

وفي مرحلة لاحقة **تولت السلطة المركزية (الملك)** مهمة تحديد وزن ودرجة نقاء كل سبيكة، كما حددت هذه السلطة **نوع المعدن المستخدم** في كل قطعة من السبائك. وبعد فترة تولت هذه السلطة المركزية **سك السبائك المعدنية** (من ذهب وفضة وخلافهما) في **شكل قطع نقدية** وحددت وزنها ودرجة نقائها، وهكذا ظهرت النقود المعدنية والتي ما زالت تستخدم حتى اليوم.

واحتكرت السلطة المركزية عملية سك النقود وذلك لأنها **رمز للسيادة** ولأن هذا الاحتكار يمثل وسيلة لزيادة موارد الدولة كما أنه **أداة فاعلة** في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، ولكي تكون **ملزمة للأفراد بحكم القانون**.

ولكي تكون **النقود المعدنية** نقوداً **رئيسية** كان لابد من توفر **خاصيتين أساسيتين فيها**

- **الخاصية الأولى:** أن تكون مرآة ملزمة قانوناً حتى يستطيع المدين أن يسدد دينه بهذه النقود دون أن يستطيع الدائن أن يرفض قبول أي كمية منها.
- **الخاصية الثانية** هي ألاّ تختلف القيمة النقدية للمعدن عن قيمته التجارية في حالة استخدام معدن الذهب. وكانت **النقود الذهبية** تعتبر **قاعدة للنقد** وتقبل في **التسويات الخارجية**.

وفي نفس الوقت الذي كانت تستخدم فيه النقود الذهبية تم استخدام نقود معدنية أخرى من معادن غير نفيسة (برونز ونيكل، الخ) وكانت تعرف بالنقود المعدنية المساعدة. وحتى هذه النقود المساعدة والتي كانت تستخدم في التسويات الداخلية، وكان لابد من تمتعها بخاصيتين أساسيتين

- **الخاصية الأولى** : هي أن تكون قيمتها الاسمية (المسكوكة عليها – دينار مثلاً) أكبر من قيمتها الفعلية – أي قيمة المعدن الموجود داخلها. وبذلك تكون قيمتها الاقتصادية (ما

تستطيع شراءه من سلع وخدمات) أكبر من قيمتها التجارية أي قيمة المعـــدن الموجـــود داخلها.

➢ **الخاصية الثانية** :أن تكون قوة إبرائها أقل محدودية من قوة إبراء النقـــود الذهبيـــة. وهذا يعني أن الدائنين غير ملزمين قانوناً بقبولها مقابل استحقاقاتهم وبالتالي لهم الحـــق أن يرفضوا قبولها إذا زادت كميتها عن حد معين.

٣,٥ النقود الورقية

تاريخياً اعتاد الأفراد أن يودعوا ما لديهم من معادن نفيسة مثل الذهب مـــثلاً مـــع الصياغ أو تجار الذهب وكانوا يحصلون على إيصالات أو شهادات تثبت حقـــوقهم فـــي المعدن. وكان هؤلاء الأفراد إذا أرادوا شراء سلعة أو خدمة يردون الإيصال أو الشهادة للصائغ والذي يدفع لهم حقوقهم ذهباً، ثم يقومون بشراء ما يحتاجونه كما كان البـــائعون الذين يحصلون على الذهب في مقابل السلعة يقومون بإيداع الذهب مـــرة أخـــرى لـــدى الصياغ أو تجار الذهب.

ونسبة لتكرر **عملية الإيداع** وما تهدره من وقت لإتمام عمليتي المبادلة والإيـــداع أصبح البائعون يقبلون **نقل ملكية الإيصال أو الشهادة** – التي تمثل حق المـــشتري فـــي كمية من الذهب عند أحد تجار الذهب – في **مقابل ما باعوه للمشتري**. وقد ساعد علـــى ذلك

➢ **سهولة نقل وتحويل ملكية الشهادة** وبالتالي التقليل مـــن خطـــر فقـــدان الـــذهب (بالسرقة أو الضياع).

➢ **الثقة المتوافرة في الصائغ أو التاجر** الذي حرر الإيصال أو الشهادة وذلـــك لأن هؤلاء التجار أو الصاغة كانوا يدفعون مباشرة لمن يقدم لهم الإيصال أو شهادة الإيداع، وبهذا أصبحت هذه الإيصالات الورقية نقوداً مثلها مثل النقود الذهبية وتقوم بكل وظائف النقود المعروفة. وكان هذا القبول للإيصالات الورقية بمثابة تدشين للنقود الورقية.

وبعد هذه الخطوة أصبحت البنوك هي التي تستلم إيداعات الذهب وتقوم بإصدار الإيصالات بدلاً عن الصياغ وتجار الذهب. وكان أول بنك يقوم بمثل هذا الإصدار هو **(بنك استكهولم) في السويد، وذلك في عام ١٦٥٦م.** وكان هذا البنك يقوم بإصدار سندات دين عليه قابلة للتداول مكتوب عليها تعهد من البنك بدفع قيمتها في شكل نقود ذهبية عند الطلب.

وفي **القرن التاسع عشر** أصبحت النقود الورقية التي تصدرها البنوك (السندات) مقبولة تماماً ويتم تداولها بجانب النقود المعدنية، وكانت هذه النقود الورقية قابلة للتحويل الى ذهب أو فضة عند تقديمها للبنك الذي أصدرها ولكن هذه القابلية لتحويل النقود الورقية الى ذهب أو فضة انتهت بنهاية عقد الثلاثينيات من القرن الماضي.

ومرت هذه النقود الورقية بمراحل خلال تطورها. ففي

- **المرحلة الأولى** كانت الورقة بديلاً عن النقود المعدنية.
- **المرحلة الثانية** صارت هذه النقود الورقية تقبل في المعاملات وفي الوفاء بالالتزامات وأصبحت تصدر لحاملها (لا يكتب عليها اسم شخص معين) وبوحدات مختلفة ومع ذلك كان في استطاعة حاملها تحويلها الى ذهب عند تقديمها للبنك المصدر لها.
- **المرحلة الثالثة** تبين للبنوك التي تصدر مثل هذه الأوراق أن نسبة ضئيلة منها هي التي يطلب تحويلها الى ذهب.

وعلى ذلك رأت هذه البنوك أنه لم يعد من الضروري أن يكون كل غطاء الأوراق الصادرة ذهباً أو فضة من قيمتها. وهكذا أصبح بإمكان البنك أن يصدر أوراقاً نقدية أكثر من قيمة الذهب الذي يحتفظ به. ومن هنا بدأت في الظهور النقود الورقية التي تصدر بغير غطاء ذهبي وهكذا أصبحت هذه النقود الورقية نقوداً ائتمانية بدلاً عن نقود ورقية تنوب عن نقود معدنية. ولا تستند هذه النقود الائتمانية على غطاء معدني (ذهب) بل تستند على ثقة المتعاملين فيها. **وفي آخر مرحلة من مراحل تطور النقود الورقية** أعفيت البنوك من تحويلها الى نقود معدنية. وهكذا أصبحت هذه النقود الورقية

لا قيمة ذاتية لها كسلعة، ولكنها اعتبرت كقوة شرائية بناء على ثقة الأفراد فيها بحكم القانون الصادر من الدولة بقبولها.

وتنحصر النقود الورقية في ثلاثة أنواع وهي: نائبة ووثيقة وإلزامية

- **النائبة** تمثل كمية من الذهب أو الفضة مودعة بأحد البنوك، وعلى ذلك تعتبر نائبة عن الذهب أو الفضة.
- **أما النقود الورقية الوثيقة** فهي صكوك تحمل تعهداً من البنك الموقع عليها بأن يدفع لحاملها عند الطلب مبلغاً معيناً، ويعتمد قبولها في التداول على الثقة في مصدرها.
- **أما النقود الورقية الإلزامية** فهي غير قابلة للصرف لمعدن نفيس، وهناك **نوعان** من هذه الأوراق الإلزامية،

* **النوع الأول** هو النقود الورقية الحكومية التي تصدرها الحكومة وتجعلها نقوداً رئيسية، وهذه لا تحول إلى معدن ولا يقابلها رصيد معدني.
* **النوع الثاني** هو النقود الورقية المصرفية ويصدر بشأنها قانون يعفي بنك الإصدار من تحويلها الى معدن، ولكن تحرص الدولة على عدم الإفراط في إصدارها حتى تتوفر ثقة الأفراد فيها.

٤,٥ نقود الودائع أو النقود الكتابية

عزيزي الدارس، يمثل هذا النوع من النقود آخر مراحل التطور النقدي وذلك لأن الودائع الجارية أصبحت تستخدم كنقود لتسوية الديون وذلك من خلال كتابة شيك فقط للدائن والذي بدوره يودعه في حسابه في أي بنك. وهكذا لا يتم تبادل أي نقود (سلعية أو ورقية) بين الدائن والمدين. ونسبة **لكثرة استخدام الودائع الجارية** في تسوية الديون والمطالبات **صارت نقود الودائع** (أو النقود الكتابية) **أهم وسائل الدفع في عالم اليوم.**

ويمكن أن تنشأ الوديعة الجارية من إيداع شخص ما لمبلغ معين في البنك وهكذا تصبح لديه وديعة جارية يمكن أن يدفع منها لدائنه. أو يمكن أن تنشأ الوديعة نتيجة

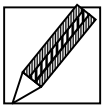
لقرض يعطيه البنك لشخص ما على أن يدفعه للبنك في وقت لاحق. وفي هذه الحالة تكون لهذا الشخص المدين وديعة جارية يستخدمها في تسوية معاملاته بكتابة شيك فقط. وهكذا أصبح الشيك الآن الوسيلة الأولى للوفاء بالالتزامات خاصة الكبيرة منها.

وهناك **حقيقة** يجب أن تذكر في هذا المجال وهي **أن البنوك** عندما توضع فيها **أموال كودائع** فإنها تعلم (بالممارسة) أن كل **هؤلاء المودعين** لن يسحبوا كل أموالهم في **نفس الوقت،** ولذلك بدأت البنوك في **إقراض الأموال المودعة** لديها **لأفراد آخرين** دون خشية من عدم تمكنها دفع أموال الودائع لأصحابها الأصليين وذلك لأن أصحاب الودائع لا يطالبون بها كلها في نفس الوقت كما أن البنك يستقبل يومياً أشخاصاً جدد يحملون مبالغ لإيداعها في البنك، ولذلك نادراً ما يفقد البنك السيولة اللازمة لدفع مستحقات أصحاب الودائع الأصلية. وهذا الإقراض الذي يقوم به البنك يمكنه من جني **أرباح في شكل فوائد** على القروض التي يمنحها لمن يحتاجها وتتوفر فيه الثقة بردها للبنك.

وهكذا لم يعد حجم النقود الكتابية يقتصر على حجم الودائع الحقيقية بل زاد عنه بمقدار القروض التي يمنحها البنك. وعلى ذلك يمكن لهذه البنوك أن تزيد من العرض الحقيقي للنقود بالزيادة في الإقراض. وحتى لا يؤثر هذا على الاقتصاد كان لابد للدولة من التدخل لتنظيم عملية الإقراض (أو خلق الودائع أو خلق الائتمان).

وتجدر الإشارة إلى أن هناك فرقاً بين النقود الورقية والنقود الكتابية. ويتمثل هذا الفرق في أن النقود الورقية مبرأة للذمة إذا رفض الدائن استلامها (أي استلام الشيك) ويتوقف **قبول النقود** الكتابية (نقود الودائع أو نقود الائتمان) على **الثقة** في الشخص الذي يكتب الشيك. ومع ذلك فقد اتسع نطاق استعمال النقود الكتابية لسهولة استعمالها وإمكانية تجزئتها وقلة تعرضها للسرقة. كما زاد من الثقة فيها والقبول العام لها الحماية القانونية لها التي شرعتها الدولة لحماية حقوق كل الأطراف المتعاملة بالنقود الكتابية.

تدريب (٤)



ما هي مزايا نظام التبادل النقدي؟

أسئلة تقويم ذاتي



أجب عن الأسئلة الآتية:

١. أذكر أنواع النقود؟

٢. ما هي أنواع النقود المعروفة اليوم ؟ وما هي مزايا استخدامها ؟.

الخلاصة

عزيزي الدارس بعد دراستك لهذه الوحدة وفقاً لأساليب التعلّم الذاتي وتنفيذ كافة أوجه النشاط التعليمية والتعلمية اعتقد أنك بحاجة إلى ملخص لما جاء في هذه الوحدة.

حيث تناولنا في هذه الوحدة النقود وهي "أي شيء يمكن تداوله بحرية بين الأفراد ويتمتع بدرجة قبول تام لديهم، وذلك لتسوية المستحقات التي تنجم عن المعاملات الاقتصادية" ابتداءً من مرحلة المقايضة والتي كانت تتم فيها مبادلة سلعة بأخرى وتوصلنا إلى أنه كلما زاد عدد الراغبين في التبادل وتزايد عدد السلع التي يراد مقايضتها كلما أصبحت عملية المقايضة أكثر تعقيداً وتأخذ وقتاً طويلاً ومن هنا ظهرت عيوب المقايضة والمتمثلة في

أ. صعوبة التوافق المزدوج للرغبات.

ب. صعوبة وجود مقياس مقبول للمبادلة.

ج. صعوبة استبدال سلع لاتجزأ.

د. صعوبة وجود مقياس للمدفوعات الآجلة.

لكل هذه الصعوبات فكر الإنسان في إيجاد وسيط أكثر قدرة على تيسير وتنمية عملية المبادلة حيث تم اكتشاف النقود وصارت العملية التبادلية هي(سلعة – نقود – سلعة) بدلاً عن سلعة بسلعة.وأصبحت النقود جزء مكمل للدورة التبادلية. وتتميز هذه النقود بخصائص عدة أهمها

أ. القبول العام.

ب. سهولة الحمل.

ت. تماثل الوحدات.

ث. القابلية للانقسام.

ج. عدم القابلية للهلاك السريع.

ح. الاستقرار وثبات القيمة.

خ. الندرة النسبية.

كانت نشأة النقود لظهور الحاجة الماسة لوسيط يسهل عمليات المبادلة فأصبحت الوظيفة الأولى للنقود هي أنها وسيط للمبادلات وهذه الوظيفة قادت إلى ظهور وظائف أخرى تقوم بها النقود وهي " مقياس للقيم، ومستودع للقيم، ثم معيار لتسوية المعاملات الآجلة" وقد يسرت النقود تكديس الفوائض في الثروة وبالتالي تكوين رأس المال، وذلك لسهولة تخزينها وجمعها في مكان محدود.

وأخيراً وقفنا على أنواع النقود وتطور أشكالها من سلعية إلى معدنية إلى ورقية ثم إلى نقود مصرفية. فالنقود السلعية كانت في المجتمعات البدائية ويتم فيها اختيار سلعة واسعة الانتشار ومقبولة للجميع، مثل الماشية، القمح، الملح. أما النقود المعدنية فكانت من المعادن النفيسة مثل الذهب والفضة.

أما النقود الورقية فلها ثلاثة أنواع هي:

- **النائبة** تمثل كمية من الذهب أو الفضة مودعة بأحد البنوك، وعلى ذلك تعتبر نائبة عن الذهب أو الفضة.
- **أما النقود الورقية الوثيقة** فهي صكوك تحمل تعهداً من البنك الموقع عليها بأن يدفع لحاملها عند الطلب مبلغاً معيناً، ويعتمد قبولها في التداول على الثقة في مصدرها.
- **أما النقود الورقية الإلزامية** فهي غير قابلة للصرف لمعدن نفيس، وهناك **نوعان** من هذه الأوراق الإلزامية،

* **النوع الأول** هو النقود الورقية الحكومية التي تصدرها الحكومة وتجعلها نقوداً رئيسية، وهذه لا تحول إلى معدن ولا يقابلها رصيد معدني.

* **النوع الثاني** هو النقود الورقية المصرفية ويصدر بشأنها قانون يعفي بنك الإصدار من تحويلها الى معدن، ولكن تحرص الدولة على عدم الإفراط في إصدارها حتى تتوفر ثقة الأفراد فيها.

وآخر نوع من أنواع النقود هي نقود الودائع وتمثل آخر مراحل التطور النقـــدي لأن الودائع الجارية أصبحت تستخدم كنقود لتسوية الديون وذلك من خلال كتابـــة شـــيك فقط للدائن والذي بدوره يودعه في حسابه في أي بنك. وهكذا لا يـــتم تبـــادل أي نقـــود (سلعية أو ورقية) بين الدائن والمدين. ونسبة لكثرة استخدام الودائع الجارية في تـــسوية الديون والمطالبات صارت نقود الودائع (أو النقود الكتابية) أهم وسائل الدفع فـــي عـــالم اليوم.

أرجو أن أكون قد وفقت في تلخيص هذه الوحدة بالصورة التي تعينك علـــى فهمهـــا وأهلاً بك إلى الوحدة التالية.

لمحة مسبقة عن الوحدة الدراسية التالية

تتناول الوحدة التالية الأنظمة النقدية ، وتتكون من أربعة أجزاء رئيسة ، الجـــزء الأول: نظام المعدن الواحد، والجزء الثاني يتناول نظام الذهب الآلي والذهب المدار، أما الجزء الثالث فيتناول نظام الذهب الدولي والقومي. أما الجزء الأخير فيتناول النظـــام الـــورقي الإلزامي.

نرجو أن تجد فيها إجابات واضحة وتفصيليةعن الأسئلة العالقة بذهنك.

إجابات التدريبات

تدريب (١)

تعتبر أقدم وظيفة للنقود هي قياسها كوسيط للتبادل والسبب الذي أدى لظهـــوره هو صعوبات المقايضة.

تدريب (٢)

كانت النقود عاملا حاسما في ازدهار التجارة، وفي تعميق تقسيم العمل وتوسيع نطاقه. وقد يسرت النقود تكديس الفوائض في الثروة، وبالتالي تكوين رأس المال، وذلك لسهولة تخزينها وإمكان جمعها في حيز محدود، ولأنها لا تفسد كالحاصلات الزراعية مثلا، فضلا عن سهولة نقلها من مصادر متعددة، بحيث يصبح من السهل جمع مدخرات أناس كثيرين في مكان واحد واستغلالها في مشروع أوسع نطاقا .

تدريب (٣)

- يسرت النقود تكديس الفوائض في الثروة.
- مرونة المال وسهولة تشكيله أدت إلى زيادة المرونة في التنقل المكاني.

تدريب (٤)

التبادل النقدي وخاصة أن النقد في آخر مرحلة من مراحل تطوره انحـــصر فـــي النقود الورقية بأنواعها الثلاثة نائبة، وثيقة، الزامية. لقد أضحت مزايـــا نظـــام التبـــادل النقدي لا تحصى بحيث أنه قد اختصر الزمان والمكان ولا يزال يقفز على الحواجز مع التطور التكنولوجي المتسارع وكل يوم مزايا جديدة انظر الصرف الآلي.

البطاقات البلاستيكية التجارة عبر الانترنت. التجارة البنكية التلفون البنكي

مسرد المصطلحات

- **النقود**

تعني أي شيء يمكن تداوله بحرية بين الأفراد ويتمتع بدرجة قبول تـــام لـــديهم، وذلك لتسوية المستحقات التي تنجم عن المعاملات الاقتصادية.

- **المقايضة**

وهي " مبادلة سلعة بأخرى " أو ما يسمى بالمبادلة العينية

- **النقود السلعية**

نسبة لوجود عيوب في نظام المقايضة لجأت المجتمعات إلى استخدام سلعة واسعة الانتشار ومقبولة للجميع كنقود تؤدي مهمة الوسيط للمبادلات. وفي المجتمعات البدائيـــة تم استخدام **الماشية** أو **القمح** أو **السكر** أو **الملح** كوسيط للمبادلات **(نقود)**.

- **النقود المعدنية**

ظهرت هذه الأنواع في العصور القديمة وحيث تم استخدام الحديد والنحـــاس ثـــم الذهب والفضة كنقود. وتم استخدام هذه المعادن كنقود لخصائص تؤهلهـــا لأن تـــصبح نقوداً مثل ندرتها الطبيعية وعدم قابليتها للتلف وقابليتها للتجزئة وسهولة نقلها وحفظهـــا والثبات النسبي في قيمتها.

- **النقود الورقية**

كان الأفراد يودعون ما لديهم من معادن نفيسة مثل الذهب مثلاً مـــع الـــصياغ أو تجار الذهب وكانوا يحصلون على إيصالات أو شهادات تثبت حقوقهم في المعدن. وكان هؤلاء الأفراد إذا أرادوا شراء سلعة أو خدمة يردون الإيصال أو الشهادة للصائغ والذي يدفع لهم حقوقهم ذهباً، ثم يقومون بشراء ما يحتاجونه كما كان البائعون الذين يحصلون على الذهب في مقابل السلعة يقومون بإيداع الذهب مرة أخرى لدى الـــصياغ أو تجـــار الذهب.

➢ **نقود الودائع أو النقود الكتابية**

يمثل هذا النوع من النقود آخر مراحل التطور النقدي وذلك لأن الودائع الجارية أصبحت تستخدم كنقود لتسوية الديون وذلك من خلال كتابة شيك فقط للدائن والذي بدوره يودعه في حسابه في أي بنك. وهكذا لا يتم تبادل أي نقود (سلعية أو ورقية) بين الدائن والمدين. ونسبة لكثرة استخدام الودائع الجارية في تسوية الديون والمطالبات صارت نقود الودائع (أو النقود الكتابية) أهم وسائل الدفع في عالم اليوم.

ويمكن أن تنشأ الوديعة الجارية من إيداع شخص ما لمبلغ معين في البنك وهكذا تصبح لديه وديعة جارية يمكن أن يدفع منها لدائنه.

المصادر والمراجع

١. د. زكريا محمد بيومي، **النقود والبنوك والتجارة الدولية** ، دار النهضة العربية، القاهرة : ١٩٩١م .

٢. د.سيد الهواري ، **إدارة البنوك (مع التركيز على البنوك التجارية والإسلامية)** ، مكتبة عين شمس، القاهرة : ١٩٩٢.

٣. د. عبد الرحمن يسري احمد، الاقتصاديات الدولية، جامعة عين شمس: ١٩٩٩م .

٤. د.عثمان يعقوب محمد، النقود والبنوك، القاهرة: ٢٠٠٠م .

٥. د.محمد زكي المسير ، **اقتصاديات النقود** ، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٠م .

٦. د. محمد دويدار، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، بيروت : ٢٠٠٣م .

٧. د.محمد صالح الحناوي وآخرون، **المؤسسات المالية (البورصة والبنوك التجارية)**، الدار الجامعية : ٢٠٠١م .

٨. د. يوسف بن عبد الله الزامل، **النقود والبنوك والأسواق المالية**، الجمعية السعودية للمحاسبة، الرياض : ٢٠٠١م .

9. Jeff Madura **, Financial Market & Institutions South** , western college , United Kingdom : 2002 .


الوحدة الثانية
الأنظمة النقدية

محتويات الوحدة

الموضوع	الصفحة
مُقدمة	**٣٧**
تمهِيدْ	٣٧
أَهْدافُ الوحدة	**٣٩**
١. نظام المعدن الواحد (نظام الذهب) "قاعدة الذهب"	**٤٠**
١,١ نظام المسكوكات الذهبية (نظام القطع الذهبية)	**٤١**
٢,١ نظام السبائك الذهبية	**٤٤**
٣,١ نظام الصرف بالذهب	**٤٥**
٢. نظام الذهب الآلي والذهب المدار	**٤٧**
١,٢ حد تصدير واستيراد الذهب	**٤٧**
٢,٢ نظام الذهب الآلي	٤٨
٣,٢ نظام الذهب المدار	٤٩
٣. نظام الذهب الدولي والقومي	**٥١**
١,٣ نتائج النظام الدولي	**٥١**
٢,٣ نتائج النظام القومي	**٥١**
٣,٣ مزايا وعيوب نظام الذهب الدولي	**٥٢**
٤,٣ إنهيار نظام الذهب الدولي	**٥٣**
٤. النظام الورقي الإلزامي	**٥٥**
الخُلاصة	**٥٩**
لمحةٌ مُسبقة عن الوحدة الدراسية التالية	**٦٠**
إجاباتُ التدريبات	**٦١**
مسرد المصطلحات	**٦٣**
المصادر والمراجع	**٦٥**

المقدمة

تمهيد

عزيزي الدارسُ

مرحباً بك إلى الوحدة الثانية من مقرر "إدارة المؤسسات المالية" وهي بعنوان " الأنظمة النقدية ".

عزيزي الدارس، نقدم لك مفهوم الأنظمة النقدية

في الوحدة الأولى وعند تتبعنا لتطور النقود عرفنا أن هناك **شكلين للنقود** هما النقود **المعدنية** والنقود **الورقية**. وكانت المعادن التي تستخدم كنقود تشمل الحديد والبرونز والفضة والذهب. وكانت أهم أنواع المعادن التي استخدمت كنقود هي الفضة ثم الذهب.

وباستخدام المعادن كنقود ظهر ما يعرف **بالقواعد النقدية** أو النظم النقدية. وكان لكل نظام نقدي معدن معين تقاس به القيم الاقتصادية للسلع والخدمات في البلد المعني. ويعتبر **المعدن المستخدم** كمقياس للقيم الاقتصادية هو **القاعدة النقدية**. ويمكن **التعرف على** القاعدة النقدية وذلك **بالتعرف على المعدن المستخدم**. فإذا اتخذ النظام النقدي الذهب كقاعدة له فان معنى ذلك أن يكون هذا النظام هو نظام نقد ذهبي. وتكون وحدة النقد ذهبية وتحتوي على كمية محددة من الذهب وعلى نوع محدد من الذهب أيضاً. وهكذا تصبح هذه الكمية من الذهب هي الوحدة النقدية التي تقاس بها القيم الاقتصادية للسلع والخدمات.

والنظام النقدي في أي بلد يتكون من القواعد والإجراءات التنظيمية التي تحكم إصدار النقود وتحكم تداولها بالصورة التي تمكن النقود من أداء وظائفها الاقتصادية التي ذكرناها في الوحدة السابقة. ويتكون النظام النقدي إلى جانب القواعد والإجراءات من القاعدة النقدية ونقود القاعدة النقدية. ولقد عرفنا ذلك في الفقرة السابقة.

فإذا كان **النظام النقدي** في بلد ما هو **النظام الذهبي** فإن هذا النظام يعرف بـــ **(نظام قاعدة الذهب)** وتكون نقود القاعدة النقدية في هذا النظام هي النقود الذهبية. أما إذا كانت وحدة النقد مصنوعة من **الفضة** فإن **القاعدة النقدية** هنا هي الفضة، ويكون النظام النقدي هو **(نظام قاعدة الفضة)**.

ومما لا شك فيه فإن زيادة قيمة المعدن المستخدم كنقود تعنـــي زيـــادة الوحـــدة النقدية اقتصاديا. وهكذا ترتفع القوة الشرائية لوحدة النقد المستخدمة بمـــا يمكنهـــا مـــن الحصول على كميات أكبر من السلع والخدمات، والعكس صحيح إذا ما انخفضت قيمـــة المعدن المستخدم كنقود.

وفي هذه الوحدة نتناول أهم الأنظمة النقدية

تحتوي هذه "الوحدة " على أربعة أقسام رئيسة، يتناول القسم الأول منـــه نظـــام المعدن الواحد أو ما يسمى بقاعدة الذهب ويكون ذلك إذا كان النظام النقدي في بلـــد مـــا هو النظام الذهبي وتكون نقود القاعدة النقدية في هذا النظام هي النقود الذهبية ويـــشتمل هذا القسم على ثلاثة أجزاء هي " نظام المسكوكات الذهبية، ونظـــام الـــسبائك الذهبيـــة، ونظام الصرف بالذهب" أما القسم الثاني فنشرح فيه حد تصدير واستيراد الذهب ونظـــام الذهب الآلي والذي يكون في ظله ارتباط مباشر بين كمية الذهب وكمية النقود وبالتـــالي مستوى الأسعار. كما نشرح فيه نظام الذهب المدار والذي يتميز عن سابقه بتدخل الدولة المباشر "البنك المركزي" باتخاذ قرارات زيادة أو نقصان كمية النقود وفي القسم الثالـــث نتناول نظام الذهب الدولي والقومي وتتوقف تسمية نظام الذهب بدولي أو قـــومي علـــى مدى انتشار استخدامه في عدد كبير من الدول أو في دولة واحدة. فـــإذا اســـتخدم هـــذا النظام في كل الدول عرف بنظام الذهب الدولي. أما إذا استخدم في دولة واحدة عـــرف بنظام الذهب القومي. ولكل من النظامين نتائجه على الاقتـــصاد. وفـــي القـــسم الرابـــع والأخير وقفنا على النظام الورقي الإلزامي حيث تطور وظيفة الصائغ إلى بنك يـــصدر أوراقاً نقدية قابلة للصرف بالذهب وبمرور الزمن أصحبت ليس لها علاقة بكمية الذهب.

كما تجد عزيزي الدارس في ثنايا هذه الوحدة بعضاً من أسئلة التقويم الذاتي، نأمل أن تحلها. كما تجد – أيضاً – بعض التدريبات التي تساعدك على تركيز مادة الدرس حاول أن تحلها وإذا أحببت التأكد من صحة إجابتك، فستجد حلاً نموذجياً في خاتمة الوحدة.

والآن استمتع بدراسة هذه الوحدة فأهلاً بك،،،

أهدافُ الوحدة



عزيزي الدارس، بعد فراغك من دارسة هذه الوحدة ينبغي أن تكون قادراً على أن

١. **تتعرف** على أنواع الأنظمة النقدية.
٢. **تشرح** مفهوم الأنظمة النقدية.
٣. **تلخص** صور نظام قاعدة الذهب.
٤. **توضح** نظام الذهب الآلي والذهب المدار.
٥. **تبين** نظام الذهب القومي والذهب الدولي.
٦. **تتعرف** على أسباب انهيار النظام الدولي.
٧. **تشرح** النظام الورقي الإلزامي وخصائصه.
٨. **تلخص** أنواع الأنظمة النقدية التي سادت العالم حتى اليوم.

١. نظام المعدن الواحد (نظام الذهب) "قاعدة الذهب"

نجد أن في النظام النقدي ذو المعدن الواحد يكون أساس الوحدة النقدية معدناً واحداً من معدنين هما الذهب أو الفضة. وأهم هذين هو النظام الذي يعتمد على الذهب – أي نظام الذهب.

وفي هذا النظام توجد علاقة ثابتة بين قيمة وحدة النقد الذهبية وقيمة مقدار ثابت من الذهب. أي اذا كانت الوحدة النقدية هي دينار ذهبي وزنه (١٠) عشرة جرامات من الذهب، ففي هذه الحالة فأن القوة الشرائية للدينار من السلع والخدمات تكون هي نفس الكمية التي يمكن الحصول عليها اذا ما دفعنا في مقابلها (١٠) عشرة جرامات من الذهب في أي شكل (خاتم مثلاً) من أشكال الذهب.

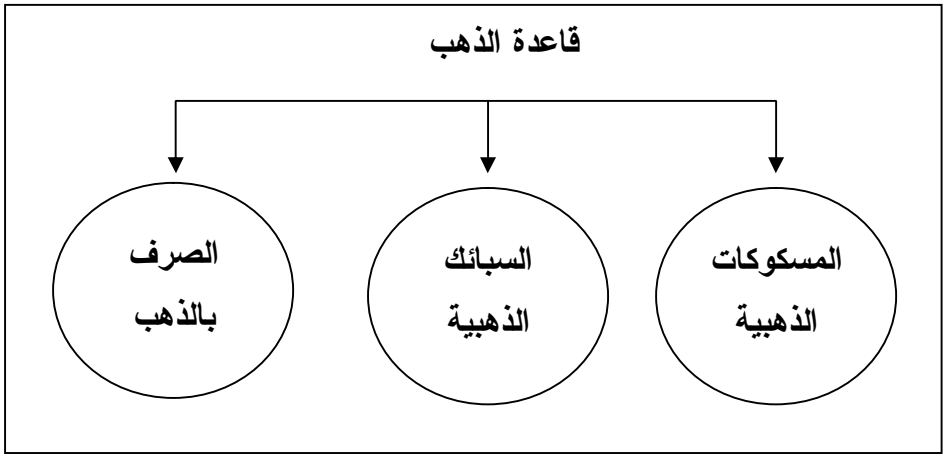
وهناك ثلاثة أنواع من الأنظمة الذهبية وهي:

- **النوع الأول:** ويقوم هذا النوع على ما تتخذه النقود المتداولة من شكل ذهبي (أي دينار ذهبي مثلاً).
- **النوع الثاني:** ويقوم هذا النوع على نظام الإدارة التي يتمتع بها النظام، فهي إما نظام إدارة آلي بحت لا تتدخل فيها سلطة وتعتمد على قبول الأفراد المتبادلين بها دون تدخل من سلطة تحدد كيفية وكمية التبادل. وأما نظام إدارة تشرف عليه وتديره وتحدده سلطة مركزية (حكومة).
- **النوع الثالث:** ويقوم على مدى اتساع الرقعة الجغرافية التي يغطيها النظام، فإما أن يستخدم النظام في بلد واحد ويطلق عليه نظام محلي وإما أن يستخدم النظام في أكثر من بلد ويعرف بالنظام الدولي.

ويعرف النوع الأول بنظام قاعدة الذهب. ولهذه القاعدة ثلاث صور رئيسة كما في الشكل أدناه

الشكل (١)

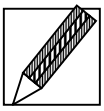
قاعدة الذهب



المصدر المصمم

وقبل أن نتناول هذه الصور بشيء من التفصيل نأخذ التدريب التالي

تدريب (١)



ماهي الخصائص التي تتميز بها نظام قاعدة الذهب

والآن ماهي صور قاعدة الذهب

١,١ نظام المسكوكات الذهبية (نظام القطع الذهبية)

Gold Coin Standard

يعتبر هذا النظام من أقدم النظم الذهبية المعروفة حيث كان الأفراد يدفعون في مقابل مشترياتهم من السلع والخدمات قطعاً ذهبية مسكوكة في شكل وحدات نقدية (دينار أو نصف دينار مثلاً). وتحتوي كل وحدة نقدية (دينار أو نصف دينار) على وزن معين من الذهب يساوي قيمتها الاسمية. وحتى يعمل هذا النظام بصورة سلسة ومقبولة كان لابد من توافر الشروط الآتية:

أولاً: تحديد وزن وعيار كل وحدة نقدية ذهبية وتقوم بهذا الحكومة.

ثانيـــاً: أن يتمتع كل الأفراد والهيئات بحرية سك أي كمية من الـــذهب وتحويلهـــا إلـــى وحدات نقدية ذهبية وذلك دون تحمل أي تكاليف حتى لا تزيد القيمة الاسمية لوحدة النقد عن قيمتها الحقيقية.

ونشرح هذا بالمثال الآتي:

إذا كان وزن دينار ذهبي يعادل عشرة (١٠) جرامـــات، وكـــان عنـــد أحـــد الأشخاص حلية ذهبية وزنها عشرة جرامات، فإذا أراد هذا الـــشخص أن يحـــول هذه الحلية إلى دينار فإنه سوف يذهب بها إلى مسبك لتحويلها إلى دينار. فإذا مـــا طالبه صاحب المسبك بتكاليف لهذا التحويل وقام هذا الشخص بدفع هذه التكـــاليف ففي هذه الحالة يكون دينار هذا الشخص أغلى واكبر قيمة من دينار آخر، مع أن دينار ه هذا لن يشتري سلعاً أكثر من أي دينار آخر لم تدفع عليه تكلفة سك. وهكذا تتغير القيمة الاسمية عن القيمة الحقيقية لهذا الدينار المسكوك والعكس صحيح إذا ما أريد تحويل مسكوكات (نقود ذهبية) إلى سبائك ذهبية.

ثالثاً: يجب أن تتوفر القابلية لتحويل جميع أنواع النقود الذهبية والسبائك الذهبية إلى نقود ورقية ذلك إذا وجدت مثل هذه النقود الورقية.

رابعاً: يجب توفر حرية تصدير واستيراد الذهب وذلك حتى يمكن المحافظة على قيمـــة العملة داخلياً وخارجياً.

ومثال على ذلك نقول

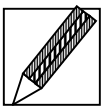
اذا قلت كمية الذهب في بلد ما فإن هذا يعني أن القاعدة النقدية سوف تقل (النقود الذهبية). وإذا قلت كمية النقود فإن أسعار السلع والخدمات ترتفع وفي مثل هذه الحالة فإن هذا البلد لا يمكنه أن ينافس خارجياً لأن أسعار صادراته من السلع والخدمات تزيد عن مثيلاتها في الدول الأخرى. ولحل هذه المشكلة يجب على مثل هذا البلد أن يزيد من استيراده من الذهب حتى يزيد من القاعدة النقدية وبالتالي تنخفض أسعار السلع والخدمات. وبالضرورة يكون العكس صحيحاً إذا زادت كمية الذهب في ذلك البلد. ومثل هذا الإجراء يؤدي إلى أن تتعادل قيمة العملة الذهبية داخلياً وخارجياً.

وإتباع مثل هذه الإجراءات يؤدي إلى ثبات واستقرار أسعار الصرف بين عملات الدول المختلفة. كما كان للإفراد مطلق الحرية في استخدام النقود الذهبية أو السبائك الذهبية أو الأوراق النقدية القابلة للتحويل إلى ذهب أن وجدت.

وهكذا تتماثل القوة الشرائية للنقود الذهبية (المسكوكات) مع القوة الشرائية للسبائك الذهبية وكذلك مع القوة الشرائية للنقود الورقية إن وجدت. ويجب أن لا ننسى أن القوة الشرائية لكل هذه الأنواع (مسكوكات وسبائك ونقود ورقية) يمكن أن تتغير (ارتفاعاً وانخفاضاً) ولكن تظل القاعدة أن القوة الشرائية لكل هذه الأنواع تكون في حالات الارتفاع أو الانخفاض.

وظل هذا النظام معمولاً به في كل العالم حتى الحرب العالمية الأولى حين تخلت عنه كل الدول تدريجياً عدا الولايات المتحدة التي كان مخزونها من الذهب يزيد وبالتالي زادت قاعدتها النقدية وفي نفس الوقت ينخفض مخزون الدول الأخرى من الذهب وبالتالي تنقص قاعدتها النقدية. ولهذا أصبحت السلع والخدمات الأمريكية أقل سعراً من مثيلاتها في الدول الأخرى الشيء الذي أدى إلى زيادة صادراتها الى الدول الأخرى التي اختلت اقتصادياتها لهذا السبب.

تدريب (٢)



اندلاع الحرب العالمية الأولى كانت بداية النهاية للعمل بنظام المسكوكات الذهبية علل

٢,١ نظام السبائك الذهبية Gold Bullion Standard

أثناء الحرب العالمية الأولى تعذر سك القطع الذهبية بنفس الحرية التي كانت سائدة في ظل نظام المسكوكات الذهبية. كما تعذر نقل الذهب بين الدول لتسوية مدفوعات التجارة نتيجة للحرب. ونسبة لهذه الظروف بدأت الدول في التخلي تدريجياً عن نظام القطع الذهبية وأصبحت النقود الورقية هي النقود القانونية.

وبعد الحرب وجدت الدول أنه لا مصلحة لها في العودة لنظام المسكوكات الذهبية (القطع الذهبية) وذلك لسببين:

أولاً: وهو اتساع نطاق التجارة الدولية وبالتالي الزيادة في كمية القطع الذهبية التي يجب تبادلها لتسوية المدفوعات الناجمة عن التجارة الدولية.

ثانياً: عدم حاجة الناس إلى استبدال النقود الورقية بقطع ذهبية إلا في حالتين هما:

- **المضاربة** على أسعار الذهب من أجل الربح.
- **وجود أزمات نقدية** (مثل التضخم) تدعو الناس إلى الاحتفاظ بالذهب لثبات قيمته أكثر من ثبات قيمة النقود الورقية.

وهذان السببان قد يقودان إلى تشجيع المضاربة على أسعار الذهب لتحقيق أرباح شخصية، كما يزيدان من اختلال التوازن الاقتصادي في حالة الأزمات المالية. و يؤديان إلى الإضرار بالاقتصاد القومي.

ولهذا فكرت كل الدول في البحث عن نظام جديد يحقق الاقتصاد في استخدام الذهب (أي الاستخدام الرشيد لكميات الذهب) ويحافظ على قاعدة الذهب في نفس الوقت. لذلك تم استخدام النقود الورقية مع الاحتفاظ بحق تحويلها الى ذهب.

وحقق هذا النظام الجديد هدفين في نفس الوقت و هما:

أولاً: الإبقاء على حرية التحويل من ذهب إلى نقود ورقية وبالعكس.

ثانياً: تقليل نطاق التعامل بالذهب داخلياً مع الاحتفاظ به كاحتياطي للدول لتسوية مدفوعاتها الخارجية.

وبمقارنة نظام المسكوكات (القطع) الذهبية مع نظام السبائك الذهبية نلاحظ الآتي

أ- انتهاء نظام سك الذهب إلى قطع نقدية وبالتالي اختفاء القطع الذهبية من التداول.

ب- شراء البنوك المركزية كميات كبيرة من الذهب لمنع ارتفاع قيمة الوحدة النقدية الورقية بالنسبة للذهب. إذ أن البنوك المركزية كانت تشتري القطع الذهبية وتدفع بدلاً عنها نقوداً ورقية قانونية.

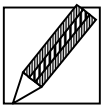
ج- تقليل استخدام الذهب كنقود في المعاملات الداخلية واستخدامه فقط في المعاملات الخارجية.

د- هذا النظام الجديد منح الدول فرصة تركيز الذهب في البنوك المركزية، ولكنه لم يمنع كبار المضاربين من شراء الذهب وبيعه لتحقيق أرباح، ولكن كانت هذه الإرباح تحقق على حساب صغار المدخرين وهم غالبية المواطنين في كل دولة.

٣,١ نظام الصرف بالذهب Gold Exchange Standard

في ظل هذا النظام لا تتحدد قيمة الوحدة النقدية الورقية على أساس الذهب مباشرة، وإنما ترتبط بنسبة ثابتة بعملة بلد آخر يعمل بنظام السبائك الذهبية. ولكن غطاء هذه العملة الورقية يجب أن يكون في شكل عملات ذهبية أو أُذونات أو سندات حكومية.

تدريب (٣)



ماهي الأسس التي قامت عليها قاعدة الصرف بالذهب

ومن مزايا هذا النظام

أ- وجود سعر صرف ثابت لعملات البلدان التي تربط قيمة عملتها ببلدان أخرى تستخدم نظام السبائك الذهبية.

ب-الاقتصاد في استخدام الذهب خاصة وأن تكلفة تعدينه وسكه عالية.

ج-تخفيض تكاليف تخزين وحراسة الذهب.

وبالرغم من المزايا التي ذكرناها فإن هذا النظام لم يخل من العيوب ومنها

أ- أي خسائر في قيمة العملة يتعرض لها البلد الذي يستخدم نظام السبائك الذهبية تنعكس مباشرة على البلد الذي يربط سعر عملته بها.

ب- وجود تبعية اقتصادية – قد تكون مضرة – للبلد الذي يربط سعر عملته مع بلد أخر يستخدم الذهب. وتتمثل هذه في تبعية اقتصادية وسياسية كاملة.

ج- إذا تخلت الدولة المتبوعة (التي تستخدم نظام السبائك الذهبية) عن هذا النظام فإن الدولة التي تربط عملتها الورقية بها يتوقف نظامها النقدي ويحدث اختلال في اقتصادها.

أسئلة تقويم ذاتي

أجب عن الأسئلةالآتية

١. عرف نظام قاعدة الذهب وماهي صوره؟

٢. ماهي الشروط اللازمة لتطبيق نظام المسكوكات الذهبية؟

٣. ماهو سبب التخلي عن نظام المسكوكات الذهبية؟

٤. ماهو الفرق بين نظام المسكوكات الذهبية ونظام السبائك الذهبية؟

٢. نظام الذهب الآلي ونظام الذهب المدار

١,٢ حد تصدير واستيراد الذهب

في ظل النظام الذهبي يتحدد سعر الصرف على أساس ما تحتويه العملة من ذهب، وتتذبذب الأسعار حول سعر التبادل في حدود ضيقة. فلو فرضنا مثلاً أن الطلب على الدولار الأمريكي قد اشتد حتى زاد عن سعر التعادل بينه وبين الدينار السوداني فقد نجد أن من يريد تحويل نقود من السودان إلى أمريكا يفضل شراء الذهب من السودان وشحنه إلى أمريكا وبيعه هناك لارتفاع سعره نتيجة لزيادة الطلب على الدولار. ولكن يتحتم على مثل هذا الشخص أن يدفع تكاليف أخرى تتمثل في

أ- مصاريف الشحن.

ب- مصاريف التأمين.

ج- مصاريف وعمولة للسمسار الذي يبيع الذهب في أمريكا.

وفي مثل هذه الحالة إذا زاد سعر الذهب بعد إضافة مثل التكاليف المذكورة أعلاه عن سعره في أمريكا فلن يصدر أحد ذهباً من السودان إلى أمريكا. وهذا يعرف ب **(حد تصدير الذهب)** إذ أن سعر صرف الذهب في أمريكا يكون أقل من سعر التعادل مضافاً إليه التكاليف المذكورة.

والعكس صحيح إذا قل سعر صرف الذهب بعد إضافة هذه التكاليف في السودان عن سعر التعادل فلن يرغب أحد في استيراد الذهب من أمريكا للسودان وهذا ما يعرف بـ (حد **استيراد الذهب)**.

٢,٢ نظام الذهب الآلي Automatic Gold Standard

في ظل هذا النظام يكون هناك ارتباط مباشر بين كمية الذهب وكمية النقود وبالتالي مستوى الأسعار والذي يؤثر بدوره على النشاط الاقتصادي في أي دولة.

ومثال لذلك نفترض أن كمية الذهب قد زادت في أمريكا فإن ذلك يعني زيادة كمية النقود فيها وهذا يؤدي إلى زيادة أسعار السلع الأمريكية. وفي مثل هذه الحالة تقل صادرات أمريكا للدول الأخرى – والعكس صحيح – وهو ما يؤثر على الإنتاج والعمالة في أمريكا ويزيد من استيرادها من الدول الأخرى. وبالطبع فإن هذا يؤدي إلى خروج الذهب من أمريكا إلى الدول الأخرى التي تشتري منها. وفي مثل هذه الحالة يلجأ البنك المركزي الأمريكي **(بنك الاحتياط الفدرالي)** إلى رفع سعر الفائدة لسحب النقود من الاقتصاد وذلك بزيادة الودائع البنكية لزيادة سعر الفائدة وهكذا تقل كمية النقود وبالتالي تقل أسعار السلع الأمريكية وتقل كذلك أجور العمال. وهكذا ينخفض الطلب على السلع الأمريكية وبالتالي تنخفض أسعارها. وفي مثل هذه الحالة يمكنها زيادة صادراتها من السلع لأنخفاض سعرها (والعكس صحيح).

وفي مثل هذه الحالات نجد أن زيادة أو انخفاض كمية النقود تؤثر على حركة الصادرات والواردات والتي تعمل بدورها على خفض أو رفع سعر الصرف للعملة. وفي مثل هذه الحالات تختل الأسعار العالمية للسلع ولكن **تغير حركة الصادر والوارد** تؤدي إلى **إعادة توازن الأسعار العالمية** مرة أخرى **بصورة أوتوماتيكية** أو بصورة **آلية دون تدخل من الدولة.**

ومن مزايا هذا النظام

أ- ثبات أسعار الصرف بين عملات الدول المختلفة.

ب-ثبات في مستويات الدخل والإنتاج والعمالة بين الدول.

وظل هذا النظام سائد حتى بداية الحرب العالمية الأولى حين بدأت الدول تتدخل في أسعار عملاتها خوفاً من حدوث خلل في اقتصادياتها، وحينها عجز هذا النظام عن تحقيق أغراضه (أهدافه) ومن ثم ظهر ما يسمى بـ **(نظام الذهب المدار).**

٣,٢ نظام الذهب المدار Managed Gold Standard

يتميز هذا النظام عن نظام الذهب الآلي بأن الدولة والسلطات النقدية (البنك المركزي) تتدخل فيه باتخاذها قرارات زيادة أو نقص في كميات النقود. ومما سبق ذكره عن نظام الذهب الآلي فإن الزيادة أو النقصان في كميات النقود تتم بصورة آلية دون تدخل من الدولة.

يمكن تلخيص الأسباب التي أدت إلى استبدال نظام الذهب الآلي بنظام الذهب المدار في:

أ- اختلال النشاط الاقتصادي في كل الدول نتيجة لقيام الحرب العالمية الأولى والتي صعبت من مهمة تصدير الذهب من دولة لأخرى.

ب-إصرار الدول على التدخل في الشؤون الاقتصادية من خلال وضع نظم وقواعد تجعل البنك المركزي يتحكم في كميات النقود من خلال تحكمه في حركات دخول وخروج الذهب.

ج- اتفاق كل الدول على زيادة التبادل التجاري بينها وبالتالي زيادة كميات النقود لتسوية المدفوعات. ولا يمكن أن يتم هذا إلا باتفاق الدول على سياسة سعر الخصم وسياسة عمليات السوق المفتوح.

(سوف نتناول هذا بالشرح الوافي عندما نتناول وظائف البنك المركزي لاحقاً).

وباستحداث هذا النظام الجديد أوقفت العمليات الآلية لتحويل الذهب تجنباً للمخاطر التي كان يخلقها خروج الذهب من الدولة وذلك باضطرارها لرفع سعر الفائدة والذي **بدوره يؤدي إلى:**

أ- ضعف النشاط الاقتصادي في الدول.

ب- انعدام الثقة في النشاطات الاقتصادية للدولة.

ج- زيادة في كميات النقود المكتنزة (عكساً عن المدخرة)

وبالتالي انخفاض التمويل اللازم للقطاعات الاقتصادية المختلفة الشيء الذي يؤدي بالضرورة إلى الانكماش الاقتصادي.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن كل الدول – بعد ما عانته من خلل في اقتصادياتها – قد قدمت اقتراحات كثيرة بخصوص إدارة **نظام الذهب وكيفية توجيهه**. ومنها

أ- دعوة لتثبيت القيمة الدولية للذهب حتى لا ترتفع الأسعار وبالتالي تؤدي إلى تقليل الائتمان المصرفي، أو حتى لا تنخفض الأسعار وبالتالي تؤدي إلى زيادة الائتمان المصرفي.

ب- تثبيت أسعار الصرف (اغلب المقترحات عن نظام الذهب الآلي قدمت في مؤتمر دولي عقد في ((جنوا)) في ايطاليا عام ١٩٢٢).

ومن هنا نجد أنه بدلاً من ربط القوة الشرائية للوحدة النقدية بقيمة الذهب (كما كان الحال في نظام الذهب الآلي) أصبحت قيمة الذهب هي المرتبطة بالقيمة الشرائية (الثابتة نسبياً) للوحدة النقدية. وهذا هو الاختلاف الأساسي بين نظام الذهب الآلي ونظام الذهب المدار.

أسئلة تقويم ذاتي



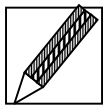
أجب عن الأسئلةالآتية:

١. مامعنى حد تصدير واستيراد الذهب؟
٢. أشرح نظام الذهب الآلي؟
٣. ماهي مزايا نظام الذهب الآلي؟
٤. ماهو نظام الذهب المدار؟
٥. ماهي الأسباب التي أدت إلى استبدال نظام الذهب الآلي بنظام الذهب المدار؟
٦. ماهي أضرار ارتفاع أسعارالفائدة على الاقتصاد؟
٧. ماهي اقتراحات الدول حول إدارة نظام الذهب؟

٣. نظام الذهب الدولي والقومي

تتوقف تسمية نظام الذهب بدولي أو قومي على مدى انتشار استخدامه في عدد كبير من الدول أو في دولة واحدة. فإذا استخدم هذا النظام في كل الدول عرف بنظام الذهب الدولي. أما إذا استخدم في دولة واحدة عرف بنظام الذهب القومي. ولكل من النظامين نتائجه على الاقتصاد.

تدريب (٤)



عرف نظام النقد الدولي وماهو دوره؟

١,٣ نتائج النظام الدولي

أ- ثبات أسعار الصرف بين عملات الدول المختلفة وهذا يعني ثبات قيم النقود في كل الدول.

ب- تقارب مستويات الأسعار في كل الدول لأن كل وحدة نقدية تكون ثابتة بالنسبة لقيمة الذهب وكذلك لثبات أسعار الصرف بالنسبة للعملات المختلفة مع بعضها البعض.

ج- اتساع سوق الذهب دولياً لأن كل الدول تستخدمه للأغراض النقدية.

٢,٣ نتائج النظام القومي

أ- تقلب أسعار صرف العملات للدول المختلفة نتيجة لتقلب أسعار الذهب من دولة لأخرى.

ب- عدم ثبات مستويات الأسعار في الدول المختلفة أيضاً نتيجة لتقلب أسعار الذهب من دولة لأخرى.

ج- انكماش سوق الذهب لعدم استخدام الذهب في الأغراض النقدية إلا في دولة واحدة أو دول قليلة.

٣,٣ مزايا وعيوب نظام الذهب الدولي

أولاً: المزايا

- ❖ يمثل الذهب أفضل وسيط دولي للتبادل كما يمثل مقياساً مقبولاً للقيم (أي السلع والخدمات).
- ❖ ثبات معدلات الصرف للعملات بين الدول.
- ❖ نسبة لثبات معدلات الصرف بين الدول يمكن عقد صفقات بين الدول طويلة الأجل وزيادة الاستثمارات بين الدول لقلة المخاطر.
- ❖ تعادل مستويات الأسعار للسلع والخدمات في كل الدول.

ثانيا: العيوب

- ❖ التضحية بثبات مستوى الأسعار في الدولة ذلك لأن تقلب الأسعار بين الدول يجبر بعضها على تقليل أسعارها لتتمكن من تصدير سلعها للدول الأخرى.
- ❖ تحركات الذهب من دولة لأخرى قد يؤدي لتكدس الذهب في إحداها وقلته في بقية الدول. فإذا تكدس الذهب في إحدى الدول فإن مستويات الأسعار فيها تقل وبالتالي تقل مستويات الأجور ولهذا آثار سالبة على الإنتاج في الدول الأخرى. أما إذا قلت كميات الذهب في دولة ما فإن مستويات الأسعار فيها ترتفع لقلة كمية النقود وبالتالي ترتفع مستويات الأجور في هذه الدولة وفي هذا آثار سالبة على الإنتاج في هذه الدولة المعنية.

٤,٣ انهيار نظام الذهب الدولي

قبل قيام الحرب العالمية الأولى كان نجاح نظام الذهب الدولي يعتمد كثيراً على قوة الاقتصاد الإنجليزي. لذلك كانت البنوك البريطانية تقوم بتمويل التجارة الخارجية وهذا ما ساعد في كبر حجم سوق (لندن) المالي إذ أن إنجلترا كانت تعمل بمبدأ حرية التجارة. فكانت الدول التي تبيع منتجاتها في بريطانيا تودع حصيلة صادراتها (التي تتكون من الذهب) في بنوك (لندن) حتى تستطيع أن تدفع منها ديونها وفوائدها. وبقيام الحرب العالمية الأولى وازدياد الإنفاق العسكري البريطاني جعل الاقتصاد البريطاني يهتز خاصة عندما تطالب الدول الأخرى بالأرصدة الذهبية التي أودعتها في بنوك لندن. وأدى اهتزاز الاقتصاد البريطاني إلى عدم مقدرة بريطانيا على الصمود أمام ضغوط خروج الذهب منها، ولهذا قررت الخروج من قاعدة الذهب كما فعلت قبلها الدول الأخرى.

ويمكن تلخيص أهم أسباب انهيار قاعدة الذهب في الآتي:

أولاً: انتهاء عهد حرية التجارة بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى لجأت الدول إلى عدم اتباع مبدأ حرية التجارة وبدأت في وضع الحواجز الجمركية على الواردات وفي نفس الوقت حاولت كل الدول تشجيع صادراتها وذلك بتخفيض قيمة عملتها مقابل الذهب (ما عرف بالتخفيض التنافسي). وبهذه الطريقة وجدت إنجلترا نفسها غير قادرة على المحافظة على مركزها الدولي في التجارة الخارجية فاضطرت الى نبذ مبدأ حرية التجارة.

وبتسابق الدول في وضع العقبات أمام حرية التجارة الدولية، بدأت مستويات الأسعار بين الدول المختلفة في التفأوت. وهكذا فقد نظام الذهب أهم ركن فيه ألا وهو تعادل مستويات الأسعار بين الدول.

ثانياً: سوء توزيع الرصيد العالمي من الذهب : أدى قيام الحرب العالمية إلى تسرب الذهب من الدول المختلفة إلى الولايات المتحدة الأمريكية نسبة لبعدها الجغرافي عن مناطق العمليات العسكرية وبالتالي استمرار اقتصادها في إنتاج السلع والخدمات عكساً

عن الدول الأخرى التي توقف فيها الإنتاج نتيجة لاندلاع الحرب في أراضيها (أوربـــا). ولهذا فقدت مثل هذه الدول جزءاً كبيراً من الاحتياطي الذهبي نتيجة لتسوية مـــدفوعاتها لأمريكا التي كانت تمدها بالسلع (خاصة الحربية). وهكذا تكدس الذهب فـــي أمريكـــا. وبعد الحرب فرضت عقوبات مالية (ذهبية) على ألمانيا كانت تـــذهب أغلبهـــا لأمريكـــا لدفع ديون الحلفاء لأمريكا نتيجة لشرائهم السلع منها (بالاقتراض أثناء الحرب) وهكـــذا كانت كل دول الحلفاء تدفع ديونها لأمريكا من نصيبها في التعويضات التـــي فرضـــت على ألمانيا.

ونسبة لهذا الخروج بكميات هائلة من الذهب (خاصة في وســـط وشـــرق أوربـــا) اضطرت السلطات في هذه الدول إلى إيقاف آلية حرية تحويل الذهب وهكذا إنهار ركن آخر من أركان نظام الذهب.

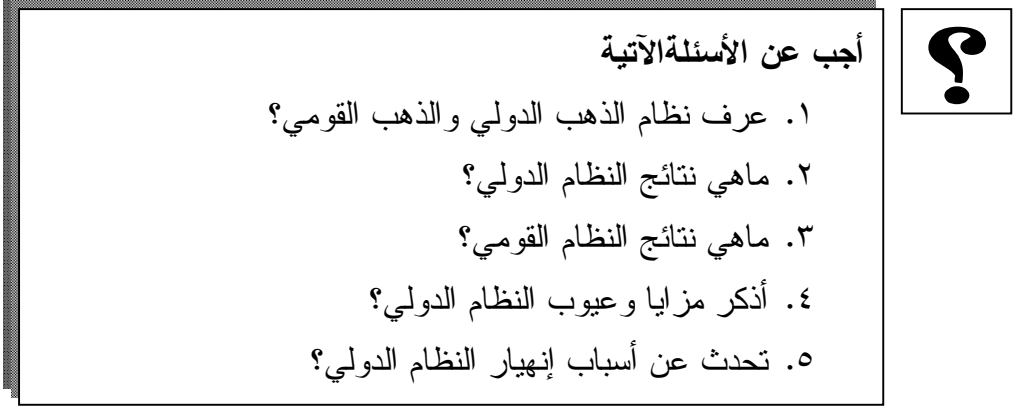
ثالثاً: استقلال مستويات الأسعار عن كميات الذهب : كانت مستويات الأسعار في ظـــل نظام الذهب تتبع في تذبذبها حجم الاحتياطي الذهبي لكل دولة. ولكن قيام الاحتكـــارات الكبيرة وكذلك الضغط الذي مارسته النقابات لمحاربة هذه الاحتكارات ولزيـــادة أجـــور أعضائها أدى إلى انفصال الرابطة بين مستويات الأسعار وحجم الاحتياطـــات الذهبيـــة لكل دولة.

رابعاً: استخدام نظام الصرف بالذهب : أدى وجود نظام الصرف بالذهب إلى خلق نقطة ضعف في النظام الذهبي الدولي لأن مدفوعات أمريكا للدول الأخرى بالـــذهب كانـــت تحفظ كودائع في البنوك الأمريكية. وحين تحتاج هذه الدول إلى تسوية ديونها فيما بينها كانت هذه التسويات تتم في أمريكا دون حاجة لخروج الذهب منهـــا إذ يـــنقص رصـــيد الدولة المدينة ويزيد رصيد الدولة الدائنة في البنوك المركزية.

خامساً:عدم الاستقرار السياسي: حيث يعتبر من العوامل التي ســـاعدت أيـــضاً علـــى إنهيار نظام الذهب ظهور حركات سياسية متطرفة كالنازية والفاشية ولهذا بـــدأت كـــل الدول في التخوف من قيام حرب عالمية أخرى. وهكذا انتشر هـــذا الخـــوف للأســـواق المالية فبدأ الذهب يتحرك من دولة لأخرى طلباً للامأن دون أن يكون لهذا التحـــرك أي

صلة بالتجارة الخارجية ولا بمستوى الأسعار في أي بلد. وهكذا تزعزعت الثقة في نظام الذهب الشيء الذي أدى في نهاية الأمر إلى انهياره التام.

أسئلة تقويم ذاتي



أجب عن الأسئلةالآتية

١. عرف نظام الذهب الدولي والذهب القومي؟
٢. ماهي نتائج النظام الدولي؟
٣. ماهي نتائج النظام القومي؟
٤. أذكر مزايا وعيوب النظام الدولي؟
٥. تحدث عن أسباب إنهيار النظام الدولي؟

٤. النظام الورقي الإلزامي

أشرنا سابقاً إلى أن التجار كانوا يودعون ما لديهم من ذهب لدى الصياغ مقابل صكوك من هؤلاء الصياغ تثبت حق التجار. وبدأ التجار في تظهير هذه الصكوك (أي تحويل ملكيتها) عندما يضطرون لدفع ديونهم.

وهكذا تطورت وظيفة الصائغ إلى بنك يصدر أوراقاً نقدية قابلة للصرف بالذهب (الصكوك). ولكن بعد قيام الحربين العالميتين وازدياد حجم الانفاق العسكري بدأت الدول في إصدار أوراق نقدية (بنكنوت) دون أن يكون لها أي صلة بحجم الاحتياطي من الذهب في الدولة المعنية. وعرفت هذه الأوراق بالنقود الورقية الإلزامية.

ومن الخصائص التي تميز النقود الورقية الإلزامية عن بقية الأنظمة النقدية ما يلي:

(أ) ليس لهذه الأوراق قيمة ذاتية (خلافاً للذهب الذي كانت قيمته في داخله).
(ب) لم تكن هذه النقود الورقية قابلة للتحويل إلى ذهب أو فضة.
(ج) كما لم تكن لهذه النقود الورقية قوة شرائية ثابتة بالنسبة للذهب.

وكانت الدول التي تتعامل بهذا النظام تثبت قيمة الوحدة من النقود الورقية بالذهب ولكن دون أن تسمح بتحويلها الى ذهب وكذلك دون أن يكون هناك توازن بين القوة الشرائية للذهب وبين القوة الشرائية لهذه النقود الورقية.

كما أعطت الدول نفسها الحق في التدخل في نظام النقود الورقية بالزيادة أو النقصان. وكان هذا التدخل يأخذ صوراً شتى منها:

أولاً: شراء الذهب بثمن محدد حفاظاً على قيمة الوحدة النقدية الورقية (حتى لا ترتفع قيمتها) وعدم بيعه بسعر محدد.

ثانياً: عدم الشراء أو البيع للذهب بثمن محدد.

ثالثاً: مراقبة حجم النقود (عرض النقود) والتدخل عند الحاجة بزيادته أو نقصانه لتحقيق التوازن الاقتصادي المطلوب.

رابعاً: الإسراف في إصدار النقود الورقية عندما تحتاج الدولة لإيرادات.

*** مزايا وعيوب نظام النقود الورقية الإلزامية**

أولاً: المزايا

حيث تتلخص مزايا هذا النظام في

- ❖ عندما تعذر استخدام النظام الذهبي أثناء الحرب كان لابد من خلق النظام الورقي ليحل محله في تسوية المدفوعات.
- ❖ لم تستطع آلية النظام الذهبي تصحيح تقلبات الأسعار كما لم تستطع الحد من هروب الذهب من بلد لآخر خاصة أثناء الحرب.
- ❖ كمية النقود التي يحتاجها أي بلد يجب أن لا تربط بكمية الذهب بل بكمية الإنتاج من السلع والخدمات.
- ❖ إمكانية زيادة أو نقص كمية النقود في النظام الورقي يعطيه ميزة أكبر من النظام المعدني إذ أن تغير حجم النقود في النظام الأخير يعتمد كلياً على التغير في حجم كميات الذهب.

وتلخيصاً نقول إن أهم ميزات هذا النظام تمثلت في الآتي:

- توفير تسهيلات مالية أكبر.
- زيادة النشاط الاقتصادي بسرعة نتيجة لتحكم الدولة في حجم النقود.
- إتاحة فرصة للتوظيف الكامل لعوامل الإنتاج بتوفير النقود اللازمة.

ثانياً: العيوب

تمثلت عيوب هذا النظام في الآتي:

❖ زيادة كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

❖ عدم وجود حدود لكميات النقود الورقية.

❖ زيادة حجم النقود عندما تحتاج الدولة لـــذلك دون إعطـــاء أي اعتبـــار للظـــروف الاقتصادية.

❖ أدى هذا النظام إلى تخفيض التجارة الدولية.

❖ استمرار العجز في ميزان المدفوعات في بعض الدول قد يـــدفعها لتخفـــيض قيمـــة عملتها لزيادة صادراتها وتقليل وارداتها. ولكن هذا الإجراء تتبعه كل الدول التي تعاني من عجز في موازين مدفوعاتها الشيء الذي يقود إلى ما عرف بالتخفيض التنافسي لقيم العملات.

❖ زيادة إصدار النقود تزيد من معدلات التضخم المالي (الزيادة المستمرة في المتوسط العام للأسعار) الشيء الذي يمكن أن يعرض النظام إلى الانهيار التام (حدث هذا فعـــلاً في ألمانيا في الحرب العالمية الثانية).

أسئلة تقويم ذاتي



١. تحدث عن نشأة النقود الورقية الإلزامية؟

٢. اذكر الأسباب التي أدت الى أن يتخلى العالم عن الأنظمة النقدية السابقة؟

٣. اذكر صور لتدخل الدولة في نظام النقود الورقية؟

٤. اذكر بالتفصيل مزايا وعيوب النظام النقدي العرفي المستخدم اليوم؟

الخلاصة

عزيزي الدارس بعد دراستك لهذه الوحدة وفقاً لأساليب التعلّم الذاتي وتنفيذ كافة أوجه النشاط التعليمية والتعلمية اعتقد أنك بحاجة إلى مخلص لما جاء في هذه الوحدة.

حيث تناولنا في هذه الوحدة الأنظمة النقدية والتي ظهرت نتيجة لاستخدام المعادن كنقود ويعتبر المعدن المستخدم كمقياس للقيم الاقتصادية هو القاعدة النقدية، فإذا استخدم معدن الذهب مقياس للقيم فمعنى ذلك أن القاعدة النقدية هي نظام قاعدة الذهب. وتكون وحدة النقد ذهبية وتحتوي على كمية محددة من الذهب وعلى نوع محدد من الذهب أيضاً. وكذلك إذا استخدمت الفضة كمقياس.

وعرفنا أن هناك ثلاثة أنواع من الأنظمة الذهبية هي

- **النوع الأول** : ويقوم هذا النوع على ما تتخذه النقود المتداولة من شكل ذهبي (أي دينار ذهبي مثلاً). ولها ثلاث صور هي "المسكوكات الذهبية، والسبائك الذهبية، وقاعدة الصرف بالذهب".
- **النوع الثاني** : ويقوم هذا النوع على نظام الإدارة التي يتمتع بها النظام، فهي إما نظام إدارة آلي بحت لا تتدخل فيها سلطة وتعتمد على قبول الأفراد المتبادلين بها دون تدخل من سلطة تحدد كيفية وكمية التبادل. وإما نظام إدارة تشرف عليه وتديره وتحدده سلطة مركزية (حكومة).
- **النوع الثالث** : ويقوم على مدى اتساع الرقعة الجغرافية التي يغطيها النظام، فإما أن يستخدم النظام في بلد واحد ويطلق عليه نظام محلي وإما أن يستخدم النظام في أكثر من بلد ويعرف بالنظام الدولي.

وتوصلنا إلى أن النقود الورقية التي نستخدمها اليوم جاءت نتيجة لانهيار نظام قاعدة الذهب للأسباب التالية:

- انتهاء حرية التجارة بانتهاء الحرب العالمية الأولى.
- سوء توزيع الرصيد العالمي من الذهب.

- استقلال مستويات الأسعار عن كميات الذهب.
- استخدام نظام الصرف بالذهب.
- عدم الاستقرار السياسي.

وتعرفنا على أهم مزاياها والتي تتمثل في أنها وفرت تسهيلات مالية كبيرة، وزادت حجم النشاط الاقتصادي وذلك لتحكم الدولة في النقود،وأخيراً اتاحت الفرصة للتوظيف الكامل لعوامل الانتاج. إلا أن هذه المزايا لم تبعد عنها العيوب حيث أن زيادة كميتها تؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وعدم وجود حدود لكمية النقود، وتخفيض التجارة الدولية.

لمحة مسبقة عن الوحدة الدراسية التالية

تتناول الوحدة التالية التغيرات في قيمة النقود، وتتكون من خمسة أقسام رئيسة ، القسم الأول: يتناول الأرقام القياسية، والقسم الثاني يقف على السلع المختارة في وضع الأرقام القياسية، والقسم الثالث يشرح تحديد الأهمية النسبية للسلع، والقسم الرابع يشرح أثر تقلبات الأسعار على قيمة النقود، وفي القسم الخامس والأخير نتعرف على العوامل المؤثرة على تغير مستويات الأسعار.

إجابات التدريبات

تدريب (١)

- لم تكن السلطات النقدية تتدخل بشكل كبير في سوق الصرف وكانت قابلية تحويل العملات التي يشملها النظام النقدي الدولي مكفولة بأسعار محددة عن طريق حرية استرداد المعدن النفيس. أي أن قاعدة الذهب كانت تعمل بطريقة أوتوماتيكية.
- يتحدد إصدار النقد في كل دولة برصيدها من الذهب وكانت القوانين السائدة آنذاك تفرض على بنوك الإصدار تحديد نسبة معينة من الذهب والنقد عادة "٣:١" وذلك لربط تغير التداول النقدي بتقلبات ميزان المدفوعات.
- سوق لندن المالي هو الذي يقوم بتأمين فعالية الجهاز النقدي الدولي مستنداً في ذلك على قوة بريطانيا وإمبراطوريتها، وتلبية احتياجات الاقتصاد الدولي بالسيولة اللازمة بغض النظر عن تقلبات إنتاج الذهب.

تدريب (٢)

- توقف تحويل العملات إلى ذهب بسبب فرض أسعار إجبارية للأوراق النقدية في معظم الدول.
- اختفاء الذهب من التداول بسبب استيلاء الدولة عليه أو الاكتناز.
- فرض الرقابة على الصرف في معظم البنوك.
- انتشار التضخم خلال الحرب وبعده.
- انهيار الثقة في الجنية الاسترليني.
- انتقال مركز ثقل النشاطات المالية من لندن إلى نيويورك.

تدريب (٣)

- تركيز الذهب لدى البنك المركزي "بنك الإصدار" التحكم في أسعار الصرف عن طريق التدخل المباشر في سوق الصرف وشراء العملات الأجنبية. إذ لابد للدولة المعينة في ظل هذا النظام أن يكون لها رصيد من العملات الأجنبية إلى جانب رصيدها من الذهب.
- الاستقلال النسبي للدول في ميدان الإصدار النقدي في حدود رصيد البنك المركزي.

تدريب (٤)

يعنى وجود مجموعة من الأجهزة المصرفية والنقدية في مختلف البلدان، من المؤسسات المالية والنقدية ذات الطابع الدولي. وتكون مسؤولة عن وضع السياسات المالية التي تحدد طبيعة وأهداف العلاقات المالية والنقدية الدولية من خلال المعادات والاتفاقيات الحكومية والخاصة بين مختلف البلدان.

مسرد المصطلحات

- **نظام المعدن الواحد "قاعدة الذهب"**

ويعني أن النظام النقدي ذا المعدن الواحد يكون أساس الوحدة النقدية معدناً واحداً إما الذهب أو الفضة وأهمها الذهب، حيث توجد علاقة ثابتة بين قيمة وحدة النقد الذهبية وقيمة مقدار ثابت من الذهب.

- **نظام المسكوكات الذهبية:(نظام القطع الذهبية)Gold Coin Standard**

ويعني دفع الأفراد مسكوكات ذهبية في شكل وحدات نقدية مقابل المشتريات من السلع والخدمات.

- **نظام السبائك الذهبية : Gold Bullion Standard**

وهو يعني استخدام النقود الورقية مع الاحتفاظ بحق التحويل إلى ذهب يحتفظ البنك المركزي بالسبائك الذهبية لتغطية النقود الورقية.

- **نظام الصرف بالذهب : Gold Exchange Standard**

يعني أن قيمة النقود ترتبط بنسبة ثابتة بعملة بلد آخر يعمل بنظام السبائك الذهبية. ولكن غطاء هذه العملة الورقية يجب أن يكون في شكل عملات ذهبية أو أُذونات أو سندات حكومية.

- **حد تصدير واستيراد الذهب**

زيادة سعر صرف الذهب من البلد المصدر للذهب إلى البلد المستورد بعد إضافة تكاليف التصدير يعرف بحد تصدير الذهب. وإذا قل سعر الصرف بعد إضافة تكاليف الاستيراد يعرف بحد استيراد الذهب.

- **نظام الذهب الآلي : Automatic Gold Standard**

في ظل هذا النظام يكون هناك ارتباط مباشر بين كمية الذهب وكمية النقود وبالتالي مستوى الأسعار والذي يؤثر بدوره على النشاط الاقتصادي في أي دولة.

حيث نجد أن زيادة أو انخفاض كمية النقود تؤثر على حركة الصادرات والواردات والتي تعمل بدورها على خفض أو رفع سعر الصرف للعملة. وتؤدي إلى إعادة توازن الأسعار العالمية مرة أخرى بصورة أوتوماتيكية أو بصورة آلية دون تدخل من الدولة.

- **نظام الذهب المدار : Managed Gold Standard**

في هذا النظام تتدخل فيه الدولة والسلطات النقدية (البنك المركزي) باتخاذها قرارات زيادة أو نقص في كميات النقود حيث أوقفت العمليات الآلية لتحويل الذهب تجنباً للمخاطر التي كان يخلقها خروج الذهب من الدولة وذلك باضطرارها لرفع سعر الفائدة.

- **نظام الذهب الدولي والقومي**

تتوقف تسمية هذا النظام بدولي أو قومي على مدى انتشار استخدامه في عدد كبير من الدول أو في دولة واحدة. فإذا استخدم هذا النظام في كل الدول عرف بنظام الذهب الدولي. أما إذا استخدم في دولة واحدة عرف بنظام الذهب القومي.

- **النظام الورقي الإلزامي**

جاء هذا النظام نتيجة تطور الأنظمة النقدية حيث تطورت وظيفة الصائغ إلى بنك يصدر أوراقاً نقدية قابلة للصرف بالذهب (الصكوك). وبعد قيام الحربين العالميتين وازدياد حجم الانفاق العسكري بدأت الدول في إصدار أوراق نقدية (بنكنوت) دون أن يكون لها أي صلة بحجم الاحتياطي من الذهب في الدولة المعنية. وعرفت هذه الأوراق بالنقود الورقية الإلزامية.

المصادر والمراجع

١- د. زكريا محمد بيومي ، **النقود والبنوك والتجارة الدولية** ، دار النهضة العربية، القاهرة: ١٩٩١م .

٢- د. سيد الهواري، **إدارة البنوك** (مع التركيز على البنوك التجارية والإسلامية) ، مكتبة عين شمس ، القاهرة : ١٩٩٢ .

٣- د. عبد الرحمن يسري احمد، **الاقتصاديات الدولية** ، جامعة عين شمس: ١٩٩٩م.

٤- د. عثمان يعقوب محمد، **النقود والبنوك** ، القاهرة : ٢٠٠٠م.

٥- د. محمد زكي المسير، **اقتصاديات النقود**، دار النهضة العربية، القاهرة: ١٩٩٠م .

٦- د. محمد صالح الحناوي وآخرون ، **المؤسسات المالية** (البورصة والبنوك التجارية)، الدار الجامعية : ٢٠٠١م .

٧- د. محمد دويدار ، **مبادئ الاقتصاد السياسي** ، بيروت : ٢٠٠٣م.

٨- د. يوسف بن عبد الله الزامل، **النقود والبنوك والأسواق المالية**، الجمعية السعودية للمحاسبة، الرياض: ٢٠٠١م .

9- Jeff Madura , **Financial Market & Institutions South** , western college , United Kingdom : 2002 .


الوحدة الثالثة
التغيرات في قيمة النقود

محتويات الوحدة

الموضوع	الصفحة
مُقدمة	٦٩
تمهِّيدْ	٦٩
أَهْدافُ الوحدة	٧١
١. الأرقام القياسية	٧٢
٢. السلع المختارة في وضع الأرقام القياسية	٧٨
٣. تحديد الأهمية النسبية للسلع	٨٠
٤. أثر تقلبات الأسعار على قيمة النقود	٨٣
٥. العوامل المؤثرة على تغير مستويات الأسعار	٨٦
الخُلاصة	٨٨
لمحةٌ مُسبقة عن الوحدة الدراسية التالية	٨٩
إجاباتُ التدريبات	٩٠
مسرد المصطلحات	٩١
المصادر والمراجع	٩٣

المقدمة

تمهيد

عزيزي الدارسُ،

مرحباً بك إلى الوحدة الثالثة من مقرر "إدارة المؤسسات المالية" وهي بعنوان " التغيرات في قيمة النقود ".

تحتوي هذه "الوحدة " على خمسة أقسام رئيسة، يعرفك القسم الأول على الأرقام القياسية وهو تعبير اقتصادي يعني متوسط الأسعار أو المستوى العام للأسعار ويتم تركيب الأرقام القياسية إما على أساس سلعة واحدة أو عدد من السلع طبقاً لأوزانها. وفي القسم الثاني نتناول السلع المختارة في وضع الأرقام القياسية ويتجه فيه الاقتصاديون لإدماج عدد من السلع وذلك لإعطاء صورة شاملة عن تطور الأسعار حتى تلغي الإنحرافات الخاصة بكل سلعة بعضها البعض فلايظهر في الرقم القياسي.

أما القسم الثالث فنتوقف فيه لتحديد الأهمية النسبية للسلع وذلك بإعطاء أوزان ترجيحية للسلع بجانب متوسط الأسعار، ويعبر الوزن عن الأهمية النسبية التي يحتلها العنصر في المجموعة. وهناك عدة صيغ للأرقام القياسية نتناول منها " صيغة لاسبير، وصيغة باش، والرقم القياسي لفيشر".

وفي القسم الرابع نتناول أثر تقلبات الأسعار على قيمة النقود والمتمثلة في أثره على كل من "إعادة توزيع الدخل، والتشغيل، وميزان المدفوعات، وإعادة توزيع الثروة، والديون، والإنتاج" نشرحها داخل الوحدة.

وفي القسم الخامس والأخير نتعرف على العوامل المؤثرة على تغير مستويات الأسعار ويتمثل ذلك في تيارين أحدهما مادي ويعني كمية السلع والخدمات المتاحة في فترة زمنية محددة، والآخر نقدي ويعني كمية وسائل الدفع المتاحة في تلك الفترة.

وتجد في ثنايا هذه الوحدة أسئلة للتقويم الذاتي، ننصحك بالإجابة عليها لتساعدك على فهم الوحدة ونرجو منك إبداء الرأي فيها لمشرفك. كما ننصحك بحل التدريبات وإذا

لم تستطع راجع القسم المتعلق به مرة ثانية ثم قارنها بإجابات التدريبات في الأجزاء الختامية من هذه الوحدة.

نرجو لك التوفيق في دارستك،،،،،،

أهدافُ الوحدة



عزيزي الدارس، بعد فراغك من دارسة هذه الوحدة ينبغـــي أن تكون قادراً على أن

١. **تتعرف** على الأرقام القياسية وطرق حسابها.
٢. **تبين** السلع المختارة في وضع الأرقام القياسية.
٣. **تحدد** الأهمية النسبية للسلع.
٤. **توضح** أثر تقلبات الأسعار على قيمة النقود.
٥. **تلخص** العوامل المؤثرة على تغير مستويات الأسعار.

١. الأرقام القياسية

عزيزي الدارس، قبل دراسة هذه الوحدة قم الآن بمراجعة الوحدتين السابقتين، هل قمت بذلك فعلاً. والآن ألا تتفق معي في أن النقود تختلف عن بقية السلع في أنها لا تطلب لذاتها وإنما للحصول على سلع وخدمات بواسطتها – أي مقابل النقود – وكنتيجة لاستخدام النقود كوسيلة للتبادل فإن ثمن أي سلعة هو النسبة التي يتم بها استبدالها بالنقود.

مثال

إذا كان ثمن كيلوجرام من السلعة (س) هو ٤٠٠٠ دينار، فهذا يعني أن هذه ال٤٠٠٠ دينار هي ثمن السلعة (س)، في حين أن السلعة (س) نفسها هي قيمة ال ٤٠٠٠ دينار. وطالما كانت النقود هي وسيلة التبادل فقط، فلابد للمستهلك أن يقارن ما بين ثمن السلعة (س) وأثمان السلع الأخرى وذلك حتى يتمكن من معرفة قيمة النقود التي في حوزته.

وهذه المقارنة بين أسعار (أثمان) السلع تعرف بما يسمى **بالأسعار النسبية**. أي نسب السلع إلى بعضها البعض.

فمثلاً إذا كان كيلوجرام من السلعة (س) ثمنه ٤٠٠٠ دينار، وكان ثمن كيلوجرام واحد من السلعة (ص) يساوي ٢٠٠٠ دينار، فإن الأسعار (الأثمان) النسبية في هذه الحالة تكون : كيلوجرام من (س) = ٢ كيلوجرام من (ص).

وهكذا يمكن لهذا المستهلك بعد معرفة أثمان السلع المختلفة التي يريد الحصول عليها، أن يحدد قيمة النقود التي في حوزته والتي يمكنه إنفاقها للحصول على قدر معين من السلع المختلفة.

ويمكن توضيح الفرق بين الثمن والقيمة لو افترضنا أن أثمان جميع السلع قد تضاعفت ففي هذه الحالة فإن المستهلك المعني لن يحصل إلا على نصف كميات السلع التي يطلبها في حدود ما خصص من نقود للإنفاق.

والمثال التالي يشرح هذه الحالة

نفترض أن هذا المستهلك لديه فقط ٤٠٠٠ دينار لانفاقها، فإذا كانت أثمان السلع (س) و (ص) هي ٤٠٠٠ دينار و ٢٠٠٠ دينار على التوالي، فانه يستطيع الحصول على كيلوجرام واحد من السلعة (س) أو يمكنه الحصول على ٢ كيلوجرام من السلعة (ص). ولكن إذا تضاعفت أثمان السلعتين (س) و (ص) إلى ٨٠٠٠ للسلعة (س) و ٤٠٠٠ للسلعة (ص) فإنه في هذه الحالة يستطيع فقط الحصول على نصف كيلو جرام من السلعة (س) أو واحد كيلو جرام من السلعة (ص). وهكذا إذا تضاعفت أثمان السلع وظل دخل الفرد ثابتاً فإن القيمة الحقيقية لهذا الدخل سوف ينخفض. وفي مثالنا هذا فإن النقود سوف تفقد قيمتها. وهكذا يمكن القول أن تقلب الأثمان للسلع يدخل المستهلكين في مشاكل لابد من محاولة معرفتها قبل البحث عن حلول لها.

وعلى ذلك فإن مشكلة التغيرات في قيمة النقود تثير مناقشات واسعة بين الاقتصاديين وذلك لأنها تحتاج إلى تحديد دقيق. وقد يقال إن المسألة واضحة ولا مشكلة فيها، فقيمة النقود تتمثل فيما تستطيع شراءه من سلع وخدمات. غير أن الأمر مختلف تماماً، فتعبير **قيمة النقود** "Value of Money" إذا ذكر بدون تخصيص أو تمييز فإنه لا معنى له، وذلك لأنه يوجد عدد كبير من قيم للنقود لكل ما يمكن أن يشترى بالنقود. وعلى سبيل المثال لدينا قيمة النقود التي تحدد على أساس أثمان السلع التي تسجل في الأسواق العامة، وأثمان هذه السلع تسمى **أثمان تجارة الجملة** "Wholesale Price".

والنوع الثاني من قيمة النقود فيتحدد على أساس أثمان السلع والخدمات التي تستهلكها الأسرة. وهنا تظهر عدة صعاب في تحديد قيمة النقود طبقاً لأثمان هذه السلع. وهنا يقتضي الأمر تحليل ميزانية الأسرة المتوسطة للوصول إلى نمط إنفاقها على السلع والخدمات. والصعوبة الثانية هي معرفة أثمان السلع المختلفة التي تستهلكها الأسرة. وهذا أمر صعب وذلك لاختلاف أثمان السلع من مكان إلى آخر. وتسمى قيمة النقود في

هذه الحالة أنها قيمة النقود على أساس **أسعار التجزئة** "Retail Price" أو تكاليف المعيشة.

وفي ضوء ما تقدم لابد لنا من تحديد قيمة النقود التي نعنيها، وكذلك لابد من تحديد طريقة قياسها. وعلى سبيل المثال ماهي قيمة دينار واحد في تجارة الجملة ؟ والإجابة هنا تكون قائمة طويلة من وحدات الحديد والأسمنت والقمح والسكر والقطن... الخ. وكذلك فإن قيمة دينار واحد في تجارة التجزئة هي قائمة طويلة من وحدات اللحوم والخضر والفاكهة والملابس.... الخ. فإن هذه المحاولات لمعرفة قيمة النقود هي محاولات شاقة، وذلك لاحتواء كل قائمة على عدد كبير من السلع والخدمات. كذلك فإن أثمان السلع والخدمات المختلفة لا تتغير تغيراً منتظماً يميل بها إلى الارتفاع أو الانخفاض بدرجة واحدة. فمن الأثمان ما يرتفع كثيراً ومنها ما يرتفع قليلاً ومنها ما لا يرتفع ومنها ما لا ينخفض بدرجات متفاوتة. ولكن يمكننا القول أنه في أغلب الأحوال فإن الأثمان تميل ميلاً متوسطاً في حركة ارتفاعها أو انخفاضها. وبالفعل تسيطر على موضوع قيمة النقود فكرة "المتوسط" وهو ما يعبر عنه بالمستوى العام للأسعار.

ويستخدم الاقتصاديون للتعبير عن هذا المتوسط ما **يسمى بالأرقام القياسية** "Index Number". وعلى الرقم من أن تركيب الأرقام القياسية يدخل في نطاق علم الإحصاء إلا أنه لابد للاقتصادي من دور مهم عند وضع الأرقام القياسية وتفسيرها. والهدف من الرقم القياسي **أن يبين عن طريق رقم واحد التغيرات التي تلحق بمجموعة مركبة من الأرقام بين فترتين، فترة الأساس والفترة الحالية.**

فإذا اقتصرت هذه المجموعة المركبة من الأرقام على سلعة واحدة فإن الأمر يصبح سهلاً ويكفي في هذه الحالة أن نقارن النسبة المئوية للتغير بين فترة الأساس والفترة الحالية ويسمى الرقم القياسي في هذه الحالة الرقم النسبي "Relative Number" **وهذا الرقم النسبي يأخذ الصيغة التالية:**

$$\frac{\text{س}_1}{\text{س}_{\text{صفر}}} \times 100$$

حيث

س_1 تعني الأسعار في الفترة (١)

$\text{س}_{\text{صفر}}$ تعني الأسعار في الفترة (صفر)

وحتى نوضح الفكرة السابقة نفترض أن لدينا مستهلكاً ينحصر انفاقه في ثلاث سلع هي أ ، ب ، ج. وأن أسعارها كما يبينها الجدول أدناه

السلعة	الثمن/دينار	عدد الوحدات
أ	٤	١
ب	٣	١
ج	٥	١
المجموع	١٢	٣

وفي هذه الحالة فإن متوسط الأسعار = $^{12}/_{3}$ = ٤ دنانير. ولكن إذا افترضنا أن الأسعار قد تغيرت في العام التالي لتصبح ٦، ٥، ٧ دينار على التوالي للسلع أ، ب ، ج. عليه فإن متوسط الأسعار = $^{18}/_{3}$ = ٦.

وعلى هذا الأساس يمكن تركيب الرقم القياسي العام الذي يقيس التغيرات في المستوى العام للأسعار كالآتي:

السلعة	أسعار سنة الأساس	أسعار سنة المقارنة	عدد الوحدات	الرقم القياسي
أ	٤	٦	١	$^{6}/_{4} \times 100 = 150$
ب	٣	٥	١	$^{5}/_{3} \times 100 = 166$
ج	٥	٧	١	$^{7}/_{5} \times 100 = 140$
المجموع	١٢	١٨	٣	٤٥٦

وهكذا يصير الرقم القياسي ٣/٤٥٦ = ١٥٢.

و يجب ملاحظة نتيجة مهمة وهي أننا إذا قمنا بقسمة مجموع سنة المقارنة على مجموع سنة الأساس وضربنا الحاصل في ١٠٠ فأننا نخرج بنتيجة مختلفة تماماً.

والآن فلنقم بهذه العملية

١٢/١٨ × ١٠٠ = ١٥٠

وكما ترى فإن النتيجة في الحالة الأولى كانت ١٥٢ وفي الحالة الثانية كانت ١٥٠. وعليه يجب علينا مراعاة ذلك حتى لا نخطئ في تقدير قيمة النقود.

وعلى ذلك ومن الجدول أعلاه الذي بينا فيه التغير لكل سلعة على حده فإن الرقم القياسي للأسعار يبين أن الأسعار قد ارتفعت بمقدار يعادل ٥٢ خلال العام.

ولكن حتى هذا المثال السابق به من البساطة ما يبعده عن الحقيقة لأن المستهلك لا يوزع دخله على الوحدات المستهلكة بالتساوي. فهناك سلع يستهلك منها عدد وحدات اكبر من السلع الأخرى تبعاً لحاجته من ناحية وتمشياً مع حدود ميزانيته من الناحية الأخرى. وعلى هذا فأننا نجد أن المستهلك يعطي أهمية أكبر لسلع وأهمية أقل لسلع أخرى وهذه الأهمية تسمى الأوزان "Weights".

وإذا قمنا بتغيير مثالنا الأول وأضفنا الأوزان فأننا سوف نخرج بالجدول الآتي والذي يقربنا أكثر من الواقع. عليه فسوف نفترض الأوزان التالية (أي عدد الوحدات المشتراة) لكل من السلعة (أ) ٢ وحدة، السلعة (ب) ٣ وحدات، والسلعة (ج) ١ وحدة. وهكذا نستطيع إعادة ترتيب الجدول كالآتي

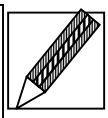
السلعة	السعر في سنة الأساس	الوحدات المشتراة (الأوزان)
أ	٤	٢
ب	٣	٣
ج	٥	١
المجموع	١٢	٦

وعلى ضوء الجدول أعلاه يمكن تركيب الرقم القياسي على أساس الأوزان كالآتي:

السلعة	أسعار سنة الأساس	أسعار سنة المقارنة	عدد الوحدات	الرقم القياسي
أ	٤	٦	٢	$= ١٠٠\times٢\times{}^{٦}/_{٤}$ ٣٠٠
ب	٣	٥	٣	$= ١٠٠\times٣\times{}^{٥}/_{٣}$ ٤٩٨
ج	٥	٧	١	$= ١٠٠\times١\times{}^{٧}/_{٥}$ ١٤٠
المجموع	**١٢**	**١٨**	**٦**	**٩٣٨**

وعلى ضوء الجدول الجديد أعلاه يكون حساب الرقم القياسي للأسعار كالآتي $= {}^{٩٣٨}/_{٦}$ ١٥٦,٣٣.

نشاط (١)

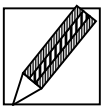


قم بحساب الرقم القياسي للأسعار في الجدول السابق وناقشه مع زملائك

وكما تلاحظ فقد اختلف الرقم القياسي الجديد طبقاً للأوزان عن الرقم القياسي النسبي. وهذا الاختلاف ناتج عن الأهمية النسبية للسلعة بالنسبة للمستهلك.

وعموماً فالأمر يتعقد كلما زاد عدد السلع والخدمات الداخلة في الرقم القياسي للمستوى العام للأسعار، وتظهر مشاكل جديدة لابد من حلها. وأولها ستكون مشكلة اختيار السلع التي سوف تدخل في الرقم القياسي إذ سنجد أمامنا عدداً كبيراً من السلع لابد من الاختيار بينها. وثاني هذه المشاكل هي تحديد الأوزان لحساب الأرقام. وسندخل في تحليل هذه المشاكل في الأقسام التالية.

تدريب (١)



علمَ يعتمد تركيب الأرقام القياسية

أسئلة تقويم ذاتي



أجب عن الأسئلةالآتية

١. ما معنى قيمة القنود؟

٢. ماهو الرقم القياسي النسبي؟

٣. كيف يتم حساب الرقم النسبي؟

٤. علل، يختلف الرقم القياسية طبقاً للأوزان عن الرقم النسبي؟

٢. السلع المختارة في وضع الأرقام القياسية

هل تعرف السلع التي تدخل في وضع الأرقام القياسية؟ وهل هي سلع متفق عليها أم لا؟ وللإجابة على هذا التساؤل تابع معنا لتعرفها الآن

نظراً لأن **السلع المتداولة** في أي دولة **تعد بالآلاف** ولكل سلعة أصناف متعددة لها أسعار تختلف عن بعضها البعض، فمن **غير** المعقول في مثل هذه الحالة إدخال جميع هذه السلع وأنواعها في تركيب الأرقام القياسية. لذلك تظهر أمام الباحث **مشكلة اختيار السلع** الداخلة في تركيب الرقم القياسي. وعلى هذا الأساس يجب على الباحث أن **يختار مجموعات معينة من السلع** التي يحددها موضوع دراسته. فهنالك على سبيل المثال الأرقام القياسية الخاصة بنفقات المعيشة وتحتوي على **أهم السلع اللازمة** لاستهلاك الأفراد وعلى الأخص المواد الغذائية. كما وأن هناك الأرقام القياسية لأسعار الجملة والتي تحتوي على السلع الغذائية والمواد الأولية وغيرها.

ويتجه الرأي بين الاقتصاديين إلى **إدماج أكبر عدد من السلع الداخلة في تركيب الأرقام القياسية** أملاً في إعطاء **صورة شاملة عن تطور الأسعار**، وكذلك حتى يمكن أن تلغى الإنحرافات الخاصة بكل سلعة بعضها البعض فلا يظهر في الرقم القياسي سوى

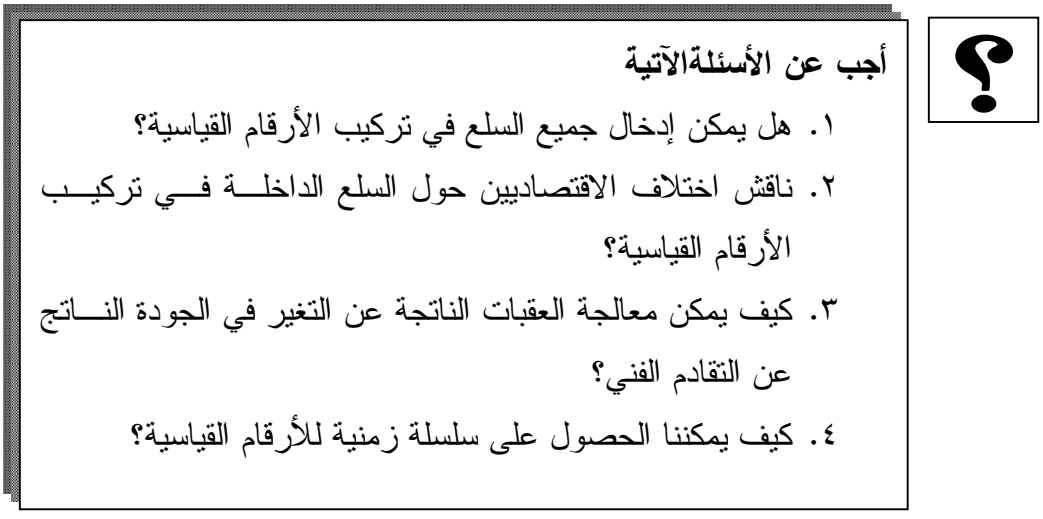
الاتجاه العام. إلا أن البعض الآخر من الاقتصاديين يرى ضرورة **الاقتصار على عدد أقل من السلع** واختيار السلع **ذات الثقل** والمركز المهم في مجموعات السلع. ولكن لا يوجد **حكم مطلق** في هذا الموضوع إلا أنه يرى أن اختيار السلع ذات المركز الرئيسي في مجموعات السلع والإكثار من عدد السلع بقدر الامكان يمكن جمعها للحصول على **رقم قياسي شبه ممثل للاتجاه العام.**

ومهما أخذنا من رأي من الآراء فإنه ستواجهنا المشاكل العامة التي تواجه الباحث في تركيب الأرقام القياسية الناتجة عن التغير الفني. فالسلعة التي توجد في سنة الأساس قد لا توجد في سنة المقارنة. والعكس صحيح أيضاً. ويظهر هذا جلياً إذا كانت الفترة المغطاة طويلة، كذلك فإن التغير في الجودة الناتج عن التقادم الفني لا زال من الصعب معالجته.

وحتى يمكن **التغلب على هذه العقبات والمشكلات** فإنه من الواجب من وقت لآخر **تركيب أرقام قياسية**، وكذلك تغيير أساس الاختيار بالنسبة للسلع تبعاً لأهميتها النسبية والتغير الفني.

وللحصول على **سلسلة زمنية لهذه الأرقام القياسية** لابد من تعديل الأرقام القياسية الجديدة إلى فترة أساس واحدة حتى تصبح قابلة للمقارنة مع بعضها البعض.

أسئلة تقويم ذاتي



أجب عن الأسئلةالآتية

١. هل يمكن إدخال جميع السلع في تركيب الأرقام القياسية؟
٢. ناقش اختلاف الاقتصاديين حول السلع الداخلة في تركيب الأرقام القياسية؟
٣. كيف يمكن معالجة العقبات الناتجة عن التغير في الجودة الناتج عن التقادم الفني؟
٤. كيف يمكننا الحصول على سلسلة زمنية للأرقام القياسية؟

٣. تحديد الأهمية النسبية للسلع

بعد التغلب على مشكلة اختيار السلع الداخلة في تركيب الأرقام القياسية لابد من التفرقة بين السلع المختلفة وعدم معاملتها معاملة واحدة، فارتفاع سلعتين بمقدار ١٠% مما كانت عليه كل منهما في سنة الأساس، وكانت إحدى السلعتين تمثل أهمية نسبية كبيرة في مجموع الإنفاق بينما لا تمثل الأخرى سوى نسبة وأهمية ضئيلة في مجموع الآنفاق، فمن غير المعقول أن يكون تأثير كل من السلعتين على المستوى العام للأسعار واحداً. فارتفاع ثمن الخبز في مجتمع فقير يؤثر بدرجة أكبر على المستوى العام للأسعار من ارتفاع سلعة أخرى كالتلفزيونات مثلاً. لذلك لابد من إعطاء أوزان ترجيحية إلى جانب المتوسطات السعرية التي سبق التحدث عنها.

والطريقة المتبعة في حساب الرقم القياسي هي أن يضرب كل عنصر من عناصر المجموعة الداخلة في تركيب الأرقام القياسية في معامل يسمى الوزن، ثم تجمع هذه العناصر بعد ترجيحها بالأوزان السابق الإشارة إليها ، ويعبر الوزن عن الأهمية النسبية التي يحتلها العنصر في المجموعة.

وتختلف الأوزان باختيار الرقم القياسي المستعمل. فهناك أرقام قياسية ترجح أوزانها بالكميات في سنة الأساس. وهناك أرقام قياسية ترجح أوزانها بالكميات في سنة المقارنة. كما هنالك مجموعة ثالثة من الأرقام القياسية ترجح أوزانها بمتوسط كميات سنة الأساس وسنة المقارنة.

ويستخدم الاحصائيون عدة صيغ للأرقام القياسية نشير الى بعضها فيما يلي

الصيغة الأولى : صيغة لاسبير Laspeyers Formula

وهذه تقيس الرقم القياسي كالآتي

$$\frac{\text{س}_1\text{ك صفر}}{\text{س صفر ك صفر}} \times ١٠٠$$

الرقم القياسي =

حيث

س = ثمن السلعة

ك = الكمية من السلعة (الوزن)

وتشير الرموز (صفر) و (١) إلى سنة الأساس وسنة المقارنة. ونلاحظ أن الوزن هنا هو بالكميات في سنة الأساس.

الصيغة الثانية : صيغة باش Paache Formula

وهذه تقيس الرقم القياسي كالآتي

الرقم القياسي = $\frac{\text{س صفر ك ١}}{\text{س ١ ك ١}} \times ١٠٠$

نلاحظ أن الوزن في هذه الصيغة عبارة عن الكميات في سنة المقارنة مقدرة بأثمان سنة الأساس.

الصيغة الثالثة : الرقم القياسي لفيشر Fisher Index Number

وهذه الصيغة هي عبارة عن متوسط هندسي لصيغتي لاسبير (Laspeyers) وباش (Paache). وهذه الصيغة تحسب الرقم القياسي كالآتي

الرقم القياسي = $\sqrt{P.L}$

وهذا يعني أنه بعد حساب الرقم القياسي بصيغة (لاسبير) وحساب الرقم القياسي بصيغة (باش)، يضرب الرقمان في بعضهما ويؤخذ متوسطهم الهندسي (أو الجذر التربيعي). ذلك لأن الرقم القياسي (للاسبير) يعكس التغير في وحدة القيمة أو السعر منذ سنة الأساس، بينما يعكس رقم (باش) التغير في وحدة القيمة في سنة المقارنة والرجوع بها خلال سنوات المقارنة.

والاختيار بين رقمي (لاسبير) و(باش) يتوقف على السؤال الذي ينبغي الإجابة عليه.

فرقم (لاسبير) يعطينا إجابة عن تطور القيمة والسعر منذ سنة الأساس. أما رقم (باش) فهو يعطينا إجابة عن تطور الأسعار والقيمة بالنسبة للسلع في الفترة الجارية. والإجابة عن السؤالين قد تكون مختلفة جداً اذا كانت مكونات الإنتاج قد تغيرت تغيراً أساسياً. أما الرقم القياسي لفيشر فلا يعطينا إجابة محددة عن السؤالين السابقين.

أسئلة تقويم ذاتي



أجب عن الأسئلة الآتية

١. كيف يتم تحديد الأهمية النسبية للسلع؟

٢. كيف يتم حساب الرقم القياسي؟

٣. ماهي صيغ الأرقام القياسية؟

٤. افترض أن مستهلكا يستخدم سلعا وكانت أسعارها كالآتي

السلعة	عدد الوحدات	السعر في سنة الأساس	السعر في سنة المقارنة
أ	٦	٤	٥
ب	٣	٦	٨
ج	٨	٢	٢

المطلوب : حساب الرقم القياسي للأسعار في سنة المقارنة ؟.

٥. اشرح ما توصلت اليه في السؤال (٤) وبين لماذا استخدمت هذه المنهجية ؟

٤. أثر تقلبات الأسعار على قيمة النقود

لقد أصبح من المعتاد في الحياة الاقتصادية المعاصرة حصول تغيرات في مستويات الأسعار. ودائماً ما تأخذ هذه التغيرات اتجاها صعودياً ونادراً ما تستقر الأسعار وتثبت لفترة مقبولة ومناسبة عند مستويات معينة. أما انخفاضها فقد أصبح في الواقع شيئاً غير مألوفٍ.

ونجد أن أهمية التغير في مستوى الأسعار تظهر من خلال الأثر العكسي الذي يتركه هذا التغير على قيمة النقود أو على قوتها الشرائية. وتتأكد هذه الأهمية أكثر في حياتنا المعاصرة من خلال الارتفاع المستمر والمتزايد في مستويات الأسعار والذي يؤدي إلى انخفاضات متعاقبة ومتواصلة في قيمة العملة المتداولة. إلا أنه لابد من التنبيه إلى أن هناك بعض الارتفاعات في الأسعار تكون مقبولة من الناحية الاقتصادية. إذ تساعد مثل هذه الارتفاعات المقبولة على توسع وزيادة حجم النشاط الاقتصادي وخاصة في البلدان ذات النظام الاقتصادي الحر – تلك التي لا تتحكم الدولة فيها على الأسعار – لأن انخفاض أو جمود الأسعار سوف يؤدي إلى حالة من الركود الاقتصادي.

إلا أن الارتفاعات المتزايدة والمستمرة في الأسعار تؤدي إلى تدهور القوة الشرائية للعملة الوطنية وتؤثر على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع. ويترتب على هذا استفادة البعض من آثار التضخم وتضرر آخرين منه. فمثلاً سيستفيد المدينون من انخفاض قيمة العملة الوطنية ويتضرر الدائنون الذين سيحصلون على ديونهم بقيمة حقيقية أقل من القيمة التي أقرضوا بها دائنيهم في حينها أي في الفترة السابقة للتضخم.

ويمكن حصر أهم الآثار التي تتركها تغيرات الأسعار بالارتفاع على المستوى الاقتصادي والاجتماعي في الجوانب التالية:

أولاً : الأثر على إعادة توزيع الدخل يتضح من خلال انخفاض الأجر الحقيقي لأصحاب الدخول الثابتة وارتفاع نصيب أصحاب الدخول الحرة أو المتغيرة من الدخل القومي نتيجة للارتفاع المتزايد والمستمر في الأسعار.

ثانياً : الأثر على التشغيل تؤدي الارتفاعات في الأسعار الى توجه رأس المال والأيدي العاملة إلى الأنشطة والمجالات غير الإنتاجية. وخاصة في مجالات المضاربة التي توفر أرباحاً سريعة ومجزية بالقياس إلى الأرباح التي يمكن تحقيقها في القطاعات الإنتاجية أو في مجال الاستثمار الإنتاجي.

ثالثاً : الأثر على ميزان المدفوعات يظهر ذلك من خلال تزايد ارتفاع الأسعار الذي يؤدي إلى انخفاض حجم الصادرات وزيادة حجم الواردات مما ينعكس في صورة عجز في ميزان المدفوعات. خاصة وأن أسعار المواد الأولية المصدرة من قبل هذه البلدان النامية تكون معرضة للزيادة. وهذا بدوره يؤدي إلى تقليل الطلب عليها الشيء الذي يؤدي إلى تفاقم العجز في الميزان التجاري ومن ثم العجز في ميزان المدفوعات.

رابعاً : الأثر على إعادة توزيع الثروة إن أصحاب عوائد حقوق التملك من المستثمرين في الأراضي والعقارات والسندات وغيرها سيكونون في وضع أفضل من غيرهم. لأن هؤلاء سيحققون أرباحاً وعوائد كبيرة نتيجة لارتفاع الأسعار ومن ثم ارتفاع قيم ممتلكاتهم وأصولهم الشيء الذي يؤدي إلى دورة أخرى من زيادة عوائدهم ودخولهم.

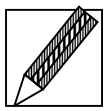
خامساً : الأثر على الديون حيث أن ارتفاع الأسعار وانخفاض قيمة النقود سيؤدي إلى استفادة المدينين وتضرر الدائنين.

سادساً : الأثر على الإنتاج حيث يحقق المنتجون أرباحاً كبيرة نتيجة لتزايد ارتفاع الأسعار. لأن هذه الزيادات في الأسعار ستحفزهم لزيادة حجم الإنتاج ومن ثم زيادة أرباحهم. كما أن أسعار منتجاتهم المخزونة قبل الزيادات الجديدة في الأسعار ستحقق لهم أرباحاً إضافية عند بيعها في الفترات التي تشهد تزايداً مستمراً في الأسعار.

ومن هذه الآثار يمكن ملاحظة أهمية الاستقرار النسبي وليس المطلق في قيمة النقود.

وهذا الاستقرار النسبي يجب أن يكون هدفاً تسعى إلى تحقيقه السياسة الاقتصادية والسياسة النقدية في معظم البلدان وعلى اختلاف درجة تطور نظامها الاقتصادي واختلاف طبيعته الاجتماعية.

تدريب (٢)



يمكن أن يكون للتضخم أثر على قيمة النقود ناقش

أسئلة تقويم ذاتي



أجب عن الأسئلة الآتية

١. ما المقصود بتغير قيمة النقود؟
٢. ماهي آثار تغير مستويات الأسعار على قيمة النقود؟
٣. هناك بعض الارتفاعات في الأسعار مقبولة من الناحية الاقتصادية ناقشها؟
٤. ماهي أهم الآثار التي تتركها تغيرات الأسعار على المستوى الاقتصادي والاجتماعي؟

٥.العوامل المؤثرة على تغير مستويات الأسعار

بعد أن تلمسنا بشكل ما الآثار التي تتركها تقلبات الأسعار على قيمة النقود، وتعرفنا على الكيفية التي يمكن بواسطتها قياس هذا التغير في الأسعار، نجد أنه لابد من التعرف كذلك على العوامل الرئيسة التي تؤدي إلى تغير مستويات الأسعار. ففي أي مجتمع هناك تياران أحدهما مادي والآخر نقدي (التدفق الدائري للدخل – من نقود إلى سلع ومن سلع الى نقود).

فالتيار المادي يتمثل في كمية السلع والخدمات المتاحة في فترة زمنية معينة.

ويقابل هذا التيار المادي

تيار نقدي يتمثل في كمية وسائل الدفع المتاحة في المجتمع خلال هذه الفترة.

ويمكن بواسطة هذا التدفق الحصول على السلع والخدمات المتاحة. وغني عن القول أن توافق وتناسب هذين التيارين يؤدي إلى حالة التوازن والاستقرار الاقتصادي في المجتمع، أما عندما يفوق (يزيد) أحد التيارين الآخر فسوف يحدث الاختلال الاقتصادي، ينعكس هذا الاختلال بصورة مباشرة على الأسعار.

وهذا التغير في الأسعار سينعكس بدوره على قيمة النقود المتداولة في المجتمع، فعندما تزيد كمية النقود في المجتمع على كمية السلع والخدمات فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة الانفاق النقدي على الكمية المتاحة من السلع والخدمات والتي لا تعادل كميتها (عرضها) مستوى الطلب عليها. فيدفع ضغط الطلب على العرض إلى ارتفاع الأسعار فتنخفض قيمة العملة المتداولة. وعلى عكس الحال مما لو كانت كمية السلع والخدمات المعروضة أكبر من حجم الطلب أو الانفاق النقدي. فسوف يؤدي هذا إلى انخفاض

أسعار هذه السلع والخدمات ومن ثم ترتفع قيمة العملة المتداولة.

إن مستوى الأسعار يتوقف بالدرجة الأساسية على طبيعة العلاقة القائمة فيما بين الطلب النقدي الكلي المتمثل في حجم الانفاق النقدي الكلي من جهة، والعرض الحقيقي الكلي من السلع والخدمات المتاحة في السوق خلال فترة زمنية معينة. والاختلال في هذه العلاقة يترك أثره في صورة تغير في أسعار السلع والخدمات والذي ينعكس بدوره على قيمة النقود أو قوتها الشرائية بالزيادة أو النقصان.

أسئلة تقويم ذاتي



أجب عن الأسئلة الآتية

١. ما معنى التيار المادي والتيار النقدي؟

٢. كيف تحدث حالات الاستقرار الاقتصادي والاختلال الاقتصادي؟

٣. علَم يتوقف تحديد مستوى الأسعار؟

٤. بالشرح الوافي ومستخدماً أمثلة افتراضية وضح العوامل التي تؤثر على التغير في مستويات الأسعار ؟

الخلاصة

تناولنا في هذه الوحدة التغيرات في قيمة النقود والتي تثير مناقشات واسعة بين الاقتصاديين لحاجتها إلى تحديد دقيق وهناك قول إن قيمة النقود تتمثل في ماتستطيع شراءه من سلع وخدمات غير أن الأمر مختلف. فتعبير قيمة النقود إذا ذكر بدون تخصيص أو تمييز فلامعنى له لأنه يوجد عدد كبير من قيم للنقود لكل مايمكن أن يشترى به.

وتناولنا الأرقام القياسية والهدف من وضعها هو أن يبين عن طريق رقم واحد التغيرات التي تلحق بمجموعة مركبة من الأرقام بين فترتين هما فترة الأساس والفترة الحالية. ثم تناولنا السلع المختارة في تركيب الأرقام القياسية وعرفنا أن غالبية الاقتصاديين يتجهون نحو إدماج أكبر عدد من السلع الداخلة في تركيب الأرقام القياسية وذلك لإعطاء صورة شاملة عن تطور الأسعار والبعض الآخر يرى ضرورة اقتصارها على عدد أقل من السلع ذات الثقل في المجموعات السلعية. وتوصلنا إلى أنه كلما طالت الفترة المغطاة كلما ظهرت مشاكل ناتجة عن التغير الفني وتتم معالجتها بتركيب الأرقام القايسية من وقت لآخر.

ولابد من تحديد الأهمية النسبية للسلع بإعطاء أوزان ترجيحية لكل عنصر من العانصر الداخلة في تركيب الأرقام القياسية وتعرفنا على بعض صيغ الأرقام القياسية منها صيغة لاسبير وباش والرقم القياسي لفيشر. واستخلصنا أثر تقلبات الأسعار على قيمة النقود، ووقفنا على ارتفاع الأسعار وأثرها على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية.

كما وقفنا على تغير مستويات الأسعار. وعرفنا أن مستوى الأسعار يتوقف بالدرجة الأساسية على طبيعة العلاقة القائمة فيما بين الطلب النقدي الكلي المتمثل في حجم الانفاق النقدي الكلي من جهة، والعرض الحقيقي الكلي من السلع والخدمات المتاحة في السوق خلال فترة زمنية معينة. والاختلال في هذه العلاقة يترك أثره في صورة تغير في أسعار السلع والخدمات والذي ينعكس بدوره على قيمة النقود أو قوتها الشرائية بالزيادة أو النقصان.

لمحة مسبقة عن الوحدة التالية

في الوحدة التالية من هذا المقرر نتناول البنوك التجاريـــة واســـتراتيجية البنـــك وأهدافها ووظائفها والأهمية الاقتصادية للبنوك التجارية وكيفية حصولها على مواردهـــا المالية وأنواع الائتمان المصرفي.

إجابات التدريبات

تدريب (١)

إن أسلوب تركيب الرقم القياسي يعتمد في الدرجة الاولى على طبيعة الظـــاهرة المـــراد دراستها ومدى تغيرها مع مرور الزمن، وفي الدرجة الثانيـــة علـــى طبيعـــة البيانـــات المتوفرة عن هذه الظاهرة ومدى دقتها وتمثيلها لها. وعنـــد عـــدم تـــوفر أوزان لفتـــرة المقارنة وتوفرها لفترة الاساس فان رقم لاسبير النسبي يعتبر الأسلوب الأكثـــر شـــيوعا واستخداما لكونه الأكثر تعبيراً عن التطورات التي تطرأ على الظاهرة المدروسة

تدريب (٢)

في حالات التضخم تتأثر قيمة النقود سلباً وإيجاباً بحيث إذا ازداد عرض النقود بالنـــسبة إلى الطلب عليها انخفضت قيمتها، وبعبارة أخرى، ارتفع مـــستوى الأســـعار، وإذا ازداد الطلب على النقود بالنسبة إلى عرضها ارتفعت قيمتها، وبعبارة أخرى انخفض مـــستوى الأسعار).

مسرد المصطلحات

الأرقام القياسية "Index Number"

هو الذي يبين عن طريق رقم واحد التغيرات التي تلحق بمجموعة مركبة من الأرقام بين فترتين، فترة الأساس والفترة الحالية

الرقم النسبي Relative Number

وتعنى أن المجموعة المركبة من الأرقام القياسية تقتصر على سلعة واحدة وتتم مقارنة النسبة المئوية للتغير بين فترة الأساس والفترة الحالية.

الأوزان "Weights".

هو أن المستهلك يعطي أهمية أكبر لسلع وأهمية أقل لسلع أخرى.

قيمة النقود "Value of Money"

صيغة لاسبير Laspeyers Formula

وهذه تقيس الرقم القياسي كالآتي:

$$\text{الرقم القياسي} = \frac{\text{س}_1 \text{ك صفر}}{\text{س صفر ك صفر}} \times ١٠٠$$

١. ويعطينا إجابة عن تطور القيمة والسعر منذ سنة الأساس

صيغة باش Paache Formula

وهذه تقيس الرقم القياسي كالآتي:

$$\text{الرقم القياسي} = \frac{\text{س صفرك ١}}{\text{س ١ ك ١}} \times ١٠٠$$

و يعطينا إجابة عن تطور الأسعار والقيمة بالنسبة للسلع في الفترة الجارية

الرقم القياسي لفيشر Fisher Index Number

وهذه الصيغة هي عبارة عن متوسط هندسي لـــصيغتي لاســـبير (Laspeyers) وباش (Paache). وهذه الصيغة تحسب الرقم القياسي كالآتي:

$$\text{الرقم القياسي} = \sqrt{P.L}$$

وهذا يعني أنه بعد حساب الرقم القياسي بصيغة (لاسبير) وحساب الرقم القياســـي بصيغة (باش)، يضرب الرقمان في بعضهما ويؤخذ متوســـطهم الهندســـي (أو الجـــذر التربيعي). ذلك لأن الرقم القياسي (للاسبير) يعكس التغير في وحدة القيمة أو السعر منذ سنة الأساس، بينما يعكس رقم (باش) التغير في وحدة القيمة في سنة المقارنة والرجوع بها خلال سنوات المقارنة.

المصادر والمراجع

١. د. زكريا محمد بيومي ، **النقود والبنوك والتجارة الدولية** ، دار النهضة العربية ، القاهرة : ١٩٩١م .

٢. د.سيد الهواري، **إدارة البنوك** (مع التركيز على البنوك التجارية والإسلامية) ، مكتبة عين شمس ، القاهرة: ١٩٩٢ .

٣. د. عبد الرحمن يسري احمد، **الاقتصاديات الدولية**، جامعة عين شمس: ١٩٩٩م .

٤. د. عثمان يعقوب محمد ، **النقود والبنوك** ، القاهرة : ٢٠٠٠م .

٥. محمد زكي المسير ، **اقتصاديات النقود** ، دار النهضة العربية، القاهرة: ١٩٩٠م .

٦. د. محمد صالح الحناوي وآخرون ، **المؤسسات المالية (البورصة والبنوك التجارية)**، الدار الجامعية : ٢٠٠١م .

٧. د. محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي ، بيروت: ٢٠٠٣م .

٨. د. يوسف بن عبد الله الزامل ، **النقود والبنوك والأسواق المالية** ، الجمعية السعودية للمحاسبة ، الرياض: ٢٠٠١م .

9. Jeff Madura , **Financial Market & Institutions South ,** western college ,united Kingdom : 2002 .


الوحـــــدة الرابعة
البنوك التجارية

محتويات الوحدة

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٩٨
تمهيد	٩٨
أهداف الوحدة	٩٩
١. مكونات الجهاز المصرفي	١٠٠
١,١ البنك المركزي	١٠٠
٢,١ البنوك التجارية	١٠١
٣,١ البنوك المتخصصة	١٠٣
٢. أهداف البنك التجاري وتكوين استراتيجيته	١٠٣
١,٢ الأهداف	١٠٣
٢,٢ تكوين الاستراتيجية	١١٢
٣. وظائف البنوك التجارية	١١٧
١,٣ قبول الودائع	١١٨
٢,٣ منح الائتمان (القروض)	١١٩
٣,٣ خصم الأوراق التجارية	١٢٠
٤,٣ وظائف أخرى	١٢١
٤. موارد البنوك التجارية واستخداماتها	١٢٤
١,٤ جانب الموارد (الخصوم)	١٢٥
٢,٤ جانب الأصول أو (الموجودات)	١٣٠
٥. النشاط الائتماني للبنوك التجارية (خلق الائتمان المصرفي)	١٣٣
١,٥ كيفية خلق النقود (خلق الودائع)	١٣٤

الموضوع	الصفحة
٢,٥ توافق السيولة والربحية للمصارف التجارية	١٤٠
٣,٥ أنواع الائتمان المصرفي ووظائفه	١٤٣
٤,٥ أغراض الائتمان ووظائفه	**١٤٩**
الخلاصة	**١٥٢**
لمحة مسبقة عن الوحدة الدراسية التالية	**١٥٣**
إجابات التدريبات	**١٥٤**
مسرد المصطلحات	**١٥٦**
المصادر والمراجع	**١٥٨**

المقدمة

تمهيد

عزيزي الدارس، مرحبا بك إلى الوحدة الرابعة

تحتوي هذه الوحدة على خمسة أقسام رئيسة وهي بعنوان البنوك التجارية والتي هي أحد مكونات الجهاز المصرفي لذلك نبدأ في القسم الأول بإلقاء الضوء على هذه المكونات ثم تنتقل الوحدة في القسم الثاني لأهداف البنك التجاري وتكوين استراتيجيته اما القسم الثالث فيتناول وظائف البنوك التجارية.

وفي القسم الرابع من هذه الوحدة تتعرف على موارد البنوك التجارية واستخداماتها.

أما القسم الخامس والأخير فيتناول النشاط الائتماني للبنوك التجارية وتتعرف من خلاله على كيفية خلق النقود وكيف تعمل البنوك التجارية على أن توافق بين السيولة والربحية عند منحها للائتمان المصرفي وبعد ذلك تتعرف على أنواع الائتمان المصرفي وأغراضه ووظائفه.

وأخيرا نختتم الوحدة بخلاصة ولمحة مسبقة عن الوحدة التالية.

أرجو أن تجدها وحدة دراسية نافعة ومفيدة.

أهداف الوحدة



عزيزي الدارس بعد فراغك من دراسة هذه الوحدة ينبغي أن تكون قـــادرا على أن:

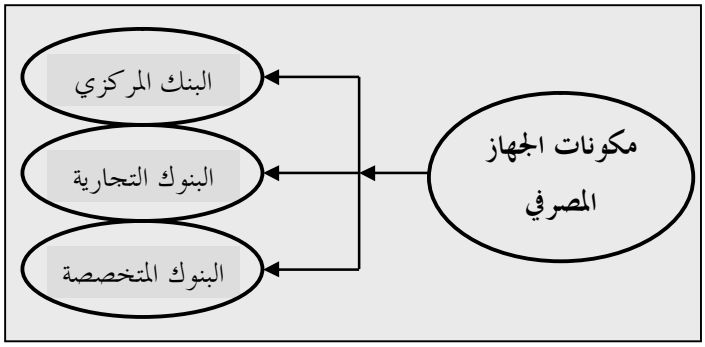
١. **تذكر** أهداف البنك التجاري
٢. **تعدد** مكونات الجهاز المصرفي
٣. **توضح** كيفية تكوين الاستراتجية في البنك التجاري
٤. **تتعرف** موارد البنوك التجارية واستخداماتها
٥. **تشرح** وظائف البنوك التجارية
٦. **تصف** النشاط الائتماني للبنوك التجارية

١. مكونات الجهاز المصرفي

عزيزي الدارس، تعني هذه المكونات للجهاز المصرفي بالمعنى الضيق البنـــك المركزي والبنوك التجارية وبمعناها الواسع فإنها تعني البنك المركزي والبنوك التجارية والبنوك المتخصصة.

شكل (١)

مكونات الجهاز المصرفي



المصدر المصمم

ولتتعرف على هذه المكونات اقرأ ما يلي في هذا القسم

١,١ البنك المركزي

إن البنك المركزي هو **بنك الحكومة**، ومهمته الأساسية تنحصر في **رقابته علـــى الائتمان المصرفي**، ومهامه ووظائفه الأخرى هي أعباء مكملة وضرورية لتأدية مهمتـــه في الرقابة على الائتمان المصرفي ورسم وتنفيذ السياسة النقدية والائتمانية.

كما تتمثل مهامه الأخرى في:-

- قيامه باحتكار الإصدار النقدي (إصدار النقود الورقية)
- وكذلك إدارة وخدمة الدين العام (دين الدولة)
- وكذلك مراقبة الصرف الأجنبي (العملات الأجنبية) ولهذا فهـــو بنـــك البنـــوك المقرض (الملاذ) الاخير للجهاز المصرفي.

- كما يمثل أيضاً مستشار الحكومة المالي والمسئول عن الاحتفاظ باحتياطات الحكومة واستخدامها كقاعدة أساسية للهيكل الائتماني.

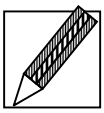
وفي الوحدة الثالثة من هذا المقرر سوف تتعرف أكثر على البنوك المركزية

٢,١ البنوك التجارية

أما البنوك التجارية (أو بنوك الودائع) وهي موضوع هذه الوحدة فانها تقوم بمهمة أساسية تقتصر عليها دون سواها من المؤسسات المالية وهذه المهمة تتمثل في **قبولها للودائع الجارية (الودائع تحت الطلب)** التي يمكن سحبها بواسطة الشيكات من قبل المودعين في أي وقت.

وتعد هذه الودائع ديوناً على البنوك، وتقوم هذه البنوك بتوظيف ديونها في صورة قروض أو ديون للآخرين وتحقق أرباحها عن طريق الفرق بين ما تدفعه لدائنيها (المودعين) وما تأخذه من مدينيها في أسعار الفائدة.

تدريب (١)



لماذا سميت البنوك التجارية ببنوك الودائع؟

كذلك بالإضافة إلى قبول البنوك التجارية للودائع الجارية فإنها **تقبل أيضاً الودائع الثابتة أو لأجل**، وهذه النوعية من الودائع (لأجل) تمكن البنوك التجارية من منح الائتمان المتوسط والطويل الأجل إضافة للائتمان قصير الأجل.

وتشارك البنوك التجارية المشاريع الاستثمارية المختلفة بصورة مباشرة أو غير مباشرة من خلال شرائها للأسهم والسندات التي تصدرها هذه المشروعات.

ولا يقتصر نشاط البنوك التجارية على قبول الودائع ومنح القروض والسلف، بل تباشر أيضاً **خدمات مصرفية متنوعة** تخدم بها عملاءها نظير تقاضيها لعمولات تشكل جانباً من أرباحها. ويتمثل هذا في:

- شراء وبيع الأوراق المالية
- وفتح الاعتمادات المستندية
- وإصدار خطابات الضمان
- وتحصيل الشيكات والكمبيالات
- وإجراء التحاويل الداخلية والخارجية

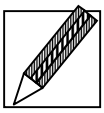
وغير ذلك من الخدمات المصرفية الأخرى، وسوف نتطرق لهذا لاحقاً.

وتتميز البنوك التجارية عن غيرها من المؤسسات المصرفية والائتمانية في قدرتها على خلق نقود الائتمان والتي تتمتع بقبول عام في التداول وفي الوفاء بالالتزامات وتسوية المدفوعات المختلفة.

وبذلك تساهم المصارف التجارية في زيادة كمية وسائل الدفع وعرض النقد عن طريق توسعها في منح الائتمان وخلق المزيد منه بصورة تفوق حجم الودائع المتوافرة لديها.كما يمكنها تقليص كمية وسائل الدفع عند تقليصها لحجم الائتمان الذي تمنحه.

لهذا يمكن أن يعد البنك المركزي من خلال توليه لوحده مهمة الإصدار النقدي، والمصارف التجارية لكونها الجهة الوحيدة لخلق الائتمان، يمكنها مع بعض تحديد كمية وسائل الدفع والتحكم في مقدارها. لهذا يكون دور البنوك المركزية والبنوك التجارية دوراً مهماً من حيث التأثير على كمية وسائل الدفع أو عرض النقود.

تدريب(٢)



لعلك ادركت إلى هذا الحد ماذا نعني بالبنوك التجارية إذا لماذا سميت مثل هذه البنوك بمصطلح تجارية؟

٣,١ المصارف المتخصصة

المصارف المتخصصة هي مؤسسات مصرفية متخصصة في تمويل قطـــاع أو فرع اقتصادي معين، ويتم تمويلها لهذه القطاعات عن طريق الائتمـــان الـــذي تقدمـــه. وغالباً ما يكون هذا الائتمان لآجال طويلة ومتوســـطة الأجـــل بحكـــم طبيعـــة النـــشاط الاستثماري القائم في القطاعات الصناعية والزراعية والعقارية. وفي هذه الوحدة من هذا المقرر سوف تتعرف اكثر على هذه البنوك.

اسئلة تقويم ذاتي



١. "تلعب البنوك التجارية دور الوسيط المالي في تمويـــل المـــشروعات الاستثمارية" ، اشرح هذه العبارة.
٢. عدد مكونات الجهاز المصرفي واشرح مهام كل منها.
٣. بماذا تتميز البنوك التجارية عن غيرها من المؤسسات المصرفية؟

٢. أهداف البنك التجاري وتكوين استراتيجيته

١,٢ الأهداف

عزيزي الدارس، من المعروف في أدب الإدارة أن أهداف المؤسسة هي نقطـــة الانطلاق في تلك المؤسسة ولذلك فالتركيز على ذلك هو تركيز لا محل له ولكن السؤال دائماً هو : **هل يمكن أن يكون هناك هدف واحد للبنك أم إنه من الضروري وجود عـــدة أهداف ؟ وإذا كان من الضروري وجود عدة أهداف فما هي تلك الأهداف ؟ تعال نقـــرأ ما يلي لنجيب عن هذا السؤال**

أولاً: الهدف التقليدي تعظيم الربح

ان الهدف التقليدي هو هدف "**تعظيم الربح**" بمعنى زيادته إلى أقصى حد. وهـذا هو الهدف الذي يفترضه علماء التحليل الاقتصادي حتى الآن، وقد خضع مفهوم "تعظيم الربح" كهدف لهجوم شديد في الفترة الأخيرة من كثير من علماء الاقتصاد.

والتحدي المبدئي لمفهوم "تعظيم الربح" كهدف جاء كرد فعل للنظام الاقتـصادي الحر. وكان محور الهجوم يدور حول عدالة المفهوم أو إمكانية تطبيقه. وتفصيلاً لـذلك نقول : ان عدم الرضا الحالي عن هذا المفهوم ينبع من عدة اتجاهات :

(أ) فيرى البعض ان هدف " تعظيم الربح " يجب الا يكون هو الهدف الوحيد الذي تسعى إليه المنشآت الخاصة.

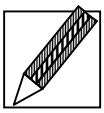
(ب) ويرى البعض الأخر أن هدف " تعظيم الربح " لا يمكـن ان يكـون هـدف منشآت الأعمال فهو دافع وليس هدفاً.

(ج) إن هدف " تعظيم الربح " هدف افتراضي لا يمت إلى الواقع بصلة فإذا سـألنا أصحاب الأعمال فإن إجابتهم سوف تتضمن أهدافاً أخرى.

(د) إن هدف " تعظيم الربح " لا يمكن ان يكون هدفاً صالحاً بمفرده بل هو هـدف واحد من عدة أهداف.

(ه) إن هدف " تعظيم الربح " هدف غير أخلاقي فربما يتم الاعتماد على ان الغاية تبرر الوسيلة لتحقيق أكبر ربح.

تدريب(٣)



في تقديرك أي هذه الاراء مناسب لإدارة البنك حتى تضع خطـة تـسير عليها.

ثانياً: الأهداف المتعددة ضرورة تشغيلية

إن المطلع على ما يجري في البنوك التجارية سواء على مستوى القيادات العليا أو على المستوى التنفيذي لا بد وأن يخرج بان البنوك تضع عادة مجموعة من الأهداف تنير الطريق أمام الإدارة العليا والإدارة التنفيذية للبنك.

ونحن نرى ان الهدف المحوري لأي بنك تجاري هو **سمعته وصورته الذهنية عند مختلف الجماهير التي يتعامل معها**

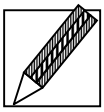
- جماهير الملاك الحاليين
- وجماهير الملاك المتوقعين (عند زيادة رأس المال أو المشترين والبائعين في البورصة)
- وكذلك جماهير المودعين وجماهير طالبي القروض والبنوك المراسلين والموردين للبنك
- وجمهور الموظفين والبنك المركزي وأهل المنطقة والحكومة بشكل عام.

ولما كانت سمعة البنك مسألة تتأثر بعلاقة البنك مع كل الأطراف التي ذكرت سابقاً فعلى ذلك لابد من وضع مجموعة من الأهداف تعكس تلك الاهتمامات وفيما يلي إطار عام منطقي لأهداف البنك التجاري كما يجب ان تكون

❖ السيولة

ان أول ما تهتم به البنوك من ناحية تشغيلية بحتة هو توفير السيولة لأن السيولة مرتبطة بوجود البنك وكيانه ولا يستطيع البنك أن يقول لمودعيه : " تعالوا غداً " وهو ما يمكن أن تفعله أي شركة أو أي شخص. ولذلك فالسيولة تحظى باهتمام بالغ لما لها من أثر بالغ في جذب أو تنفير العملاء.

تدريب(٤)



ماذا تعني السيولة للبنك التجاري

❖ الربحية

الحديث عن الربحية وتعظيم الربح (في بعض الأحيان) ليست محل نقاش وإذا تدهورت أحوال البنك وحقق خسائر فان المساهمين عادة ما يهربون عند أول فرصة لبيع أسهمهم وربما يبيعون البنك لأي جهة تستطيع إدارته بصورة أفضل. وهنالك عدة مؤشرات لقياس الربحية ويعتبر كل مؤشر بمثابة قياس لجانب من جوانب الربحية.

❖ الأمان

تهدف إلى البنوك أن تجعل نفسها في مستوى أمان مقبول. وإذا حدث أي خلل فان جمهور المودعين ربما يسحبون ودائعهم أو تتدخل الحكومة. وللأمان مفاهيم مختلفة تطورت مع تطور الزمن وله مقاييس أيضاً. ويعتبر كل مقياس بمثابة هدف جزئي لتحقيق جزئية أو مفهوم من مفاهيم الأمان.

❖ نمو الموارد

تعتمد البنوك التجارية على الودائع التي تجذبها في تحقيق أهدافها. ويقاس حجم البنك بحجم الودائع التي استطاع جمعها بالإضافة إلى أية موارد أخرى مثل حق الملكية وأية مبالغ وضعت تحت تصرفه.

❖ الحصة في السوق المصرفي

لا يكتفي البنك التجاري عادة بتحديد حجم للودائع أو للموارد التي يقرضها ولكنه يسعى إلى أن تكون حصته في السوق المصرفي كبيرة. فمن المعروف **أنه كلما كان البنك التجاري صاحب حصة كبيرة في السوق كلما كان ذلك في صالحه ووفر له تميزاً تنافسياً**. على أن بعض القيادات العليا في البنوك لا تريد ان تكون حصتها المصرفية كبيرة جداً لكي لا تشجع الحكومة بالتدخل كما تحب الا تكون الحصة ضعيفة أو هامشية لكي لا يهتز البنك عند أول صدمة اقتصادية. ولذلك فتحديد حصة البنك في السوق المصرفي مسألة جوهرية سواء كانت على المستوى المحلي أو المستوى العالمي.

❖ الانتشار الجغرافي

ترى بعض القيادات العليا في البنوك أنه لابد من الانتشار الجغرافي في كل منطقة بها مدخرات أو منطقة تجمعات شركات مهما كانت الربحية ومهما كانت حصة السوق المصرفي. أنهم ينظرون إلى أن التواجد في كل مدينة وكل قرية مسألة ضرورية ولذلك فهم يضعون أهداف الانتشار الجغرافي حتى وإن كانت بعض الفروع تحقق خسائراً.

❖ هيكل العملاء

تهتم كثير من القيادات العليا في البنوك بهيكل العملاء فهم لا يكتفون بحجم الودائع ولا بالحصة في السوق المصرفي ولكنهم يهتمون بنوع العملاء.

فبعض البنوك تفضل التعامل مع العملاء الكبار والبعض الآخر يفضل التعامل مع صغار المودعين والبعض الآخر يحب هيكلاً متوازناً حتى ولو كان التعامل مع بعض العملاء يحدث بعض الخسائر.

❖ كفاءة وفعالية الجهاز الإداري

الربحية والأمان ونمو الموارد غير كاف كإطار عام للبنك كما أن الاهتمام بالموقف النسبي في السوق غير كاف أيضاً لان ذلك مرتبط بالموقف الحالي. لذلك نجد كثيراً من البنوك تهتم بالمستقبل وهي لذلك تضع أهدافاً مرتبطة بكفاءة المديرين والموظفين وبالتطوير للمستقبل وتهتم بدرجة التزام الموظفين بأداء وظائفهم. وهم على حق فكفاءة الجهاز الإداري وفعاليته يجب أن تكون موضع اهتمام الإدارة على المستوى التشغيلي ولذلك لابد وأن يعتبر هذا الاهتمام من الأهداف.

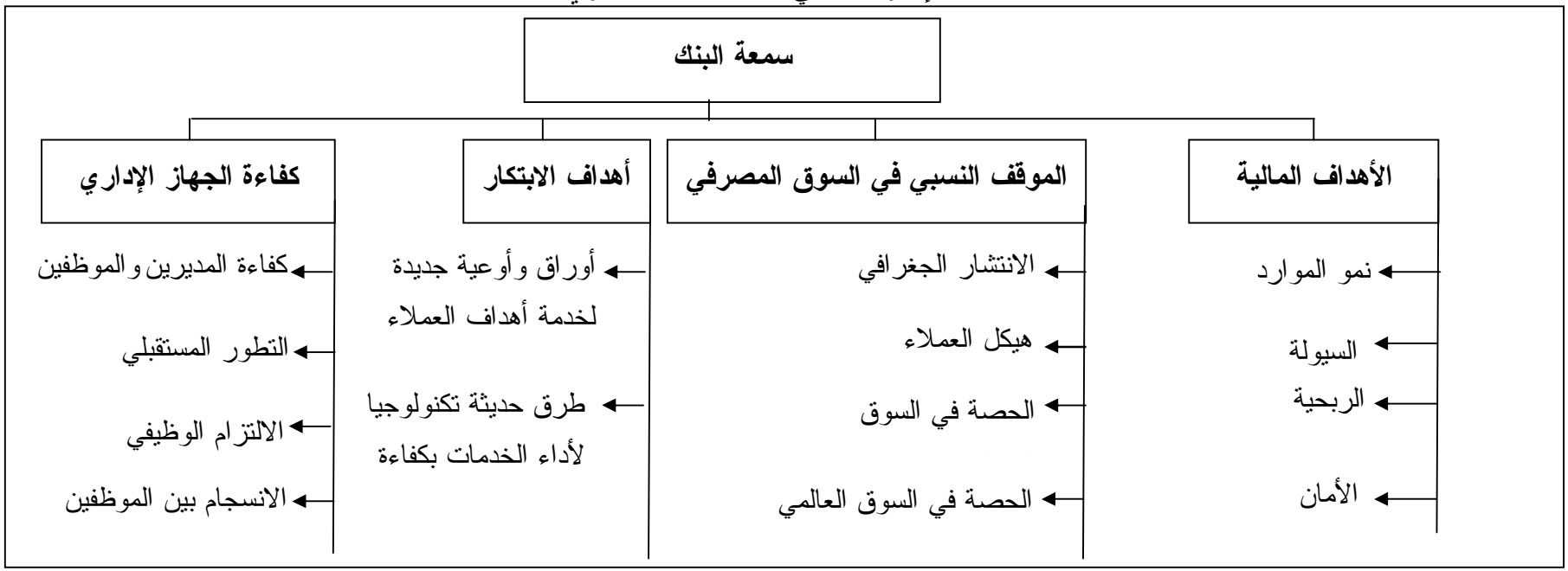
❖ أهداف الابتكار

إن القيادات الإدارية العليا الناهضة لابد وان تضع أهدافاً ابتكارية بالإضافة إلى أهداف التشغيل اليومية وأهداف الاستعداد للمستقبل العادي، إن أهداف الابتكار تحوي الخدمات والأدوات الجديدة التي يقــدمها البنــك والطــرق الجديــدة لأداء الخدمات سواء كانت تلك الطرق تؤدي إلى سرعة الخدمات أو رفع جودتها. ولا يستطيع بنك تجاري ناهض أن يتجاهل وضع أهداف ابتكار أوعية أو أدوات جديدة في استراتيجيته.

وفيما يلي شكل يوضح إطار عام منطقي لمجالات أهداف بنك تجاري :

شكل (٢)

الإطار المنطقي لأهداف البنك التجاري



المصدر

وهذه الأهداف هي ما تسمى بالأهداف الأساسية أو العليا. ويتطلب الأمر ترجمة هذه الأهداف إلى أهداف فرعية أو أهداف على مستوى التنفيذ وتتميز بأنها في شكل أرقام، لا كلمات عامة غير قابلة للقياس.

ويمكن للبنك أن يصيغ أهدافه في الصورة الآتية:

⇦ **نحن نؤمن أن مسئوليتنا هي نحو عملائنا**

- خدمتنا المصرفية يجب أن تكون دائماً ممتازة.
- يجب أن نسعى دائماً إلى تحسينها وإقلال تكلفتها وسعرها.
- يجب أن يتم تنفيذ العمليات المصرفية بسرعة ودقة.
- يجب على مودعينا ان يحققوا عائداً معقولاً ويدفع المقترضون فوائد عادلة.

⇦ **إن مسئوليتنا الثانية نحو أولئك الذين يعملون معنا**

- يجب أن يشعروا بالطمأنينة في عملهم.
- الأجور يجب أن تكون عادلة و ملائمة.
- مكان العمل نظيف ومرتب وعدد ساعات العمل قليلة.
- يجب أن يكون للعمال نظام للبت في الاقتراحات والشكاوى.
- يوضح الشخص المناسب في المكان المناسب.
- يجب أن تكون هناك فرص لترقي الأكفاء.

⇦ **مسئوليتنا الثالثة نحو إدارتنا**

- فالمديرون يجب أن يكونوا أشخاصاً أذكياء متعلمين خبراء قادرين على النهوض بالبنك.

⇦ **مسئوليتنا الرابعة نحو المنطقة التي نعيش فيها**

- نحفظ الملكية والودائع التي في أيدينا والتي كان لنا شرف الحصول عليها.
- يجب علينا أن نشارك في تطوير البيئة في المكان الذي نوجد فيه.

⇦ **مسئوليتنا الخامسة والأخيرة نحو مستثمرينا**

- يجب أن نحقق أرباحاً لا برفع قيمة الخدمة وإنما بالإقلال من تكلفة تقديم الخدمة.
- نقوم بالابتكار والتوسع وتحمل المخاطر.
- لقد عقدنا العزم (بمساعدة الله وقوته) على أن نحقق هذه التعهدات بأقصى طاقتنا وإمكانياتنا.

تصنيف الأهداف في سلم العظمة

هذا ويمكننا تصنيف الأهداف في سلم الأولويات إلى ثلاثة مستويات:

المستوى الأول : مستوى الاستقرار وهو مستوى الأهداف الروتينية العادية.

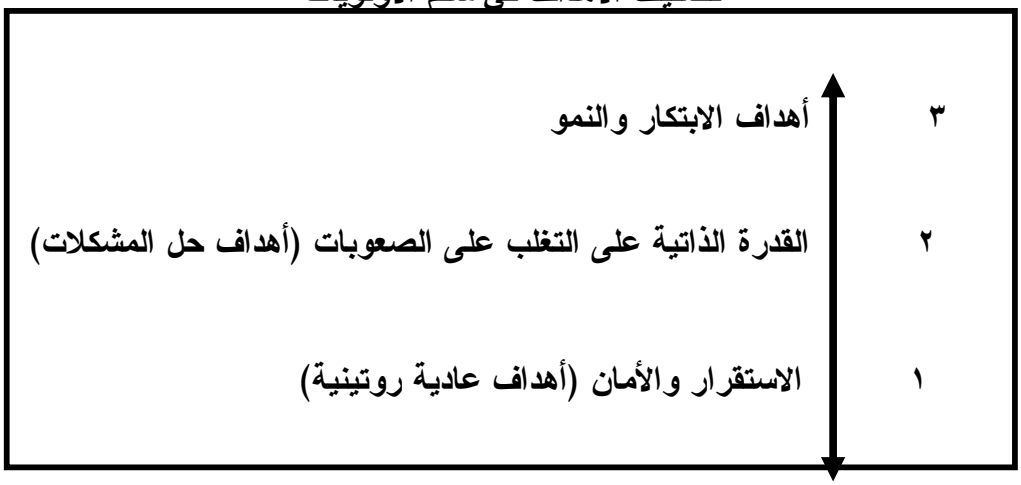
المستوى الثاني : مستوى القدرة الذاتية أو التغلب على الصعوبات، صعوبات التقدم والنمو.

المستوى الثالث : مستوى الابتكار والنمو.

وهذا التصنيف الذي يصوره الشكل أدناه مفيد في تحديد مستوى الأولويات لأهداف البنك من منظور تشغيلي.

شكل (٣)

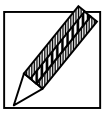
تصنيف الأهداف في سلم الأولويات



هذا ولا يكفي وضع أهداف عامة أي على مستويات البنك ككل. ولكن من الضروري ربط شبكة الأهداف بالهيكل التنظيمي للبنك، بمعنى :

- أن تحدد مسئولية تحقيق النتائج لكل مستوى من المستويات الإدارية.
- كما يجب تحديد نتائج مطلوب تحقيقها من كل قطاع من كل قطاعات البنك، ولكل إدارة من إداراته.

تدريب(٥)



هات مثالاً للآتي:

أ- أهداف الابتكار والنمو.

ب- أهداف حل المشكلات.

٢,٢ تكوين الاستراتيجية

في ضوء التطورات المصرفية المعاصرة فان كل بنك يجب أن يختار لنفسه مساراً رئيسياً لتحقيق أهدافه في الأجلين القصير والطويل. وعليه أن يضع لنفسه استراتيجية يسير عليها ويخطط لتنفيذها. وبدون استراتيجية يجد البنك نفسه متخلفاً عن البنوك الأخرى وسط هذه المتغيرات وبالتالي يصعب عليه تحقيق أهدافه.

والسؤال الآن ما معنى استراتيجية ؟ وما الفرق بين الاستراتيجية والأهداف ؟ وهل هي مجرد تسمية جديدة لشيء قديم يسمى التخطيط ؟ وما هي القرارات الاستراتيجية الواجب أن يتخذها أي بنك ؟ وما هي أبعادها ؟ وما هي محدداتها ؟ دعنا نقرأ مايلي لنجيب عن هذه التساؤلات.

❖ مفهوم الاستراتيجية

يقصد بالاستراتيجية للبنك المسار الرئيسي الذي يتخذه لنفسه لتحقيق أهدافه في الأجلين القصير والطويل في ضوء ظروف البيئة العامة وظروف المنافسين واعتمادا على تحليل القوة الذاتية، أي تحليل مركزه المالي (أصول وخصوم).

وهذا التعريف للاستراتيجية يشير إلى القواعد المرجعية الأساسية لكل القرارات والأهداف. ذلك لأن الأهداف تحدد معايير الأداء التي يسعى البنك إلى تحقيقها ولكنها لا تشرح الخط الفكري الأساسي الذي يتبعه البنك وسط المتغيرات الخارجية وفي ضوء الاعتبارات الذاتية الحاكمة لعمله. إن وصف البنك عن طريق تحديد استراتيجيته ضروري للتقدم والنجاح، وعلى ذلك فان هذا الوصف يجب ان يحوي وصفاً عاماً لطبيعة عمل البنك.

تستخدم الاستراتيجية هنا بمعنى المسار الرئيسي الذي اختاره البنك بين اختيارات رئيسية اخرى ويعبر هذا المسار عن طبيعة عمل البنك.

وأفضل طريقة لتوضيح الاستراتيجية هي أن نتصور أن هناك مجموعة من القرارات الأساسية التي يجب أن يتخذها البنك لتكون إطاراً مرجعيا لكل نشاطاته. إن مفهوم الاستراتيجية سيكون أكثر وضوحاً عندما نشرح أهداف الاستراتيجية.

❖ أهداف الاستراتيجية

إن أهداف الاستراتيجية هي توضيح طبيعة العلاقة بين البنك والظروف البيئية المحيطة به. وهذا التعريف يمكننا من تمييز مجموعات القرارات الأساسية التي تكون في مجملها الاستراتيجية الكلية لأي بنك. والقرارات الأساسية هي

أولاً : مزيج العملاء.

ثانياً : مزيج الخدمات.

ثالثاً : حصة البنك في السوق المصرفي.

رابعاً : الانتشار الجغرافي.

خامساً : التميز التنافسي.

سادساً : الأهداف (معايير الأداء).

إن هذه القرارات مطلوب تحديدها وصياغتها بواسطة الإدارة العليا للبنك لأنها قرارات من الدرجة الأولى وتسبق أية قرارات أخرى. وبالرغم من أن هذه القرارات مرتبطة ببعضها إلا أنه من الضروري أن تكون هذه القرارات واضحة.

❖ أبعاد الاستراتيجية في البنك

لتحديد استراتيجية البنك يجب أولاً الإجابة عن مجموعة الأسئلة التالية. ومن الإجابات تستخلص الاستراتيجية.

المجموعة الأولى : مزيج العملاء

- من هم مجموعات العملاء الذين نسعى إليهم ؟
- ما هي احتياجاتهم ورغباتهم ؟
- ما هي معايير التصنيف الملائمة ؟
- ما هو العدد المطلوب لكل مجموعة منهم ؟
- ما هي الأهمية النسبية لعددهم ؟

المجموعة الثانية – مزيج الخدمات

- ما هي الخدمات المحددة التي يجب أن نقدمها لعملائنا ؟
- ما هي الخدمة أو الخدمات التي سنركز عليها بشكل خاص جداً ؟
- ما هي العلاقة بين جودة الخدمة وتكلفتها وسعر بيعها ؟
- ما هي الصفات المميزة الأساسية لكل خدمة ؟
- ما هو الوقت الذي يجب ان نقدم فيه خدمات جديدة ؟

المجموعة الثالثة : حصة البنك في السوق المصرفي

- ما هي حصة البنك من بين البنوك المنافسة في الودائع ؟
- ما هي حصة البنك من بين البنوك في توظيف الأموال ؟
- ما هو التطور المطلوب مستقبلاً في حصة البنك في السوق المصرفي ؟

المجموعة الرابعة : الانتشار الجغرافي

- ما هي المناطق الجغرافية الواجب الانتشار فيها وما هي أولوياتها ؟
- ما هي درجة التغلغل داخل كل منطقة جغرافية ؟
- ما هو مزيج العملاء ومزيج الخدمات وحصة البنك في سوق كل منطقة؟

المجموعة الخامسة : التميز التنافسي

- كيف يمكن تمييز خدمات البنك عن الخدمات التي تقدمها البنوك المنافسة؟ وما هي ردود فعل البنوك المنافسة ؟ وما هي تكلفة هذا التمييز؟
- ما هو التمييز الموجود والمتوقع لخدمات البنوك المنافسة وما هي ردود فعل البنك ازاء هذا التميز ؟

المجموعة السادسة : معايير الأداء

- ما هي الأهداف الأساسية الواجب تحقيقها ؟
- ما هو معدل العائد على الاستثمار الواجب تحقيقه ؟
- ما هو هامش الربح الإجمالي للخدمات ؟
- ما هي الخدمات الواجب تأديتها بدون ربح وإلى أي مدى ؟
- ما هي أهداف التوسع التي نبغيها في إجمالي الأصول وفي الخصوم ؟
- ما هي أهداف التوسع التي نبغيها في كل بند من بنود الأصول وبنود الخصوم ؟ وما هي الأهمية النسبية لكل منها ؟
- ما هو الحد الأدنى من معدل العائد على الاستثمار الواجب تحقيقه لعد التعرض لمشاكل السيولة أو التدهور المالي ؟

ومن الطبيعي للإجابة عن هذه التساؤلات فانه لابد من دراسة عدة اعتبارات داخلية وخارجية من قبل أن يستطيع أي بنك أن يقرر بشكل نهائي استراتيجيته.

وبالرغم من أن الإجابات الفرعية لكل سؤال من هذه الأسئلة مهم وضروري إلا أن هذه الإجابات في مجموعها تحدد طبيعة عمل البنك أو استراتيجيته. فإذا تحددت الإستراتيجية فان معنى ذلك أن البنك قد حدد العلاقة بينه وبين الظروف البيئية الخارجية وظروفه الداخلية وتطلعاته في المستقبل.

❖ محددات الاستراتيجية في البنوك

إن عملية تكوين استراتيجية أي بنك عملية معقدة تحوي عدة اعتبارات خارجية وداخلية وتطلعات القيادة العليا للبنك. وعلى ذلك يهتم مجلس إدارة أي بنك تجاري اهتماماً أساسياً بالتخطيط الاستراتيجي للبنك وهو في ذلك يقوم بما يلي :

(أ) تحليل وتقييم الظروف المحلية والعالمية وما تشمله من متغيرات اقتصادية وتكنولوجية ومصرفية واجتماعية وسياسية.

وهذه البيئة العالمية والمحلية تؤثر بالضرورة على النظام المالي (البنك المركزي – وزارة المالية – شركات التأمين – هيئات التأمين – الوسطاء الماليون– شركات التكافل الإسلامية) وتؤثر كذلك على النظام المصرفي (البنوك التجارية وبنوك الاستثمار وبنوك الأعمال والبنوك العقارية والبنوك الصناعية والبنوك الإسلامية وشركات الاستثمار الإسلامية..... الخ).

(ب) تحليل وتقييم الظروف الداخلية للبنك من خلال تقييم أداء البنك وتحليل نقاط القوة والضعف فيه.

(ج) التعرف على فرص الأعمال المصرفية والتمويلية والاستثمارية والتعرف على مخاطر كل منها.

(د) استيعاب طموحات مؤسسي البنك واتجاهات الجمعية العمومية.

ومن خلال **تقييم الاستراتيجيات المختلفة** يتم تكوين أهداف البنك وبالتالي يمكن وضع خطة خمسية ثم يتم وضع خطة سنوية حتى يتم تقييم الأداء من خلال مؤشرات أداء.

أسئلة تقويم ذاتي



١. ماهي أهداف البنوك التجارية؟
٢. اشرح على أي بنك يبلغ مستوى النجاح عليه أن يحدد إستراتيجية يسير عليها ويخطط لتنفيذها.

اجب عن الآتي:

أ. اشرح مفهوم الاستراتيجية في البنك

ب. بين كيف يتوصل البنك لصياغتها

ت. وما هي محددات مثل هذه الاستراتيجية في البنك ؟

٣. وضح موقع الأهداف الآتية في سلم العظمة:

- السيولة.
- الربحية.
- كفاءة وفعالية الجهاز الاداري.
- المشاركة في تطوير البيئة في المكان الذي يوجد فيه البنك.

٣. وظائف البنوك التجارية

أصبحت للبنوك أهمية كبرى بسبب مساسها بالحياة الاقتصادية من جميع نواحيها وكذلك لعلاقتها بالحكومات والأفراد. ويندر ألا نجد اليوم فرداً لم يتعامل مع البنوك، ولقد قامت البنوك بمساهمات كبيرة في إنشاء الشركات والمشاريع الإنتاجية، فلقد صارت لها الهيمنة على أعمالها.

والمؤسسات المالية التي يقال عنها بنوك قد تعددت وتنوعت، فهنالك بنوك الادخار وبنوك الاستثمار وبنوك التنمية والبنوك التجارية، وما يهمنا هو البنوك التجارية.

ولقد تعددت نواحي نشاط البنوك التجارية بتدرج ملحوظ، فلقد كانت أعمالها قاصرة على قبول ودائع الأفراد في أول الأمر، ثم انتقلت إلى بيع النقود ونقلها من مكان لآخر، ثم تناولت عمليات إقراض الأفراد، ثم لجأت اليها بعض الحكومات للاقتراض منها.

تتمثل الوظيفة الأساسية للبنوك التجارية في **خلق النقود**، والتي تعرف باسم النقود المصرفية، يمكن أن نشير إليها بخلق الودائع أو خلق الائتمان، وسوف نتكلم عن هذه الوظيفة بتفصيل لاحقاً.

كما تقوم البنوك التجارية بقبول الودائع ومنح الائتمان وخصم الأوراق التجارية، وذلك إلى جانب وظائف اخرى ثانوية. والوظائف هي :

١,٣ قبول الودائع

تقبل البنوك التجارية الودائع من أصحابها مع إعطائهم حق السحب عليها بواسطة دفاتر – الشيكات، ويسمى هذا النوع من الودائع بالودائع تحت الطلب.

والنوع الثاني من الودائع هو الودائع لأجل وهي عبارة عن مبالغ يهدف اصحابها من وضعها في البنك للحصول على فوائد منها لأنهم لا يحتاجون لهذه المبالغ في الوقت القريب وهذه الودائع لا يجوز سحبها من البنك الا بعد اعطاء البنك مهلة يتفق عليها.

ولهذه الودائع أهمية اقتصادية يمكن تلخيصها في الآتي:

١) تعتبر الودائع وسيلة من وسائل الدفع التي تتمتع به من ضمانات قوية توفرها البنوك ويوفرها كذلك القانون، باستعمال الودائع زادت وسائل الدفع في المجال التجاري والاقتصادي.

٢) إذا لم تودع هذه المبالغ مع البنوك كودائع فإنها تكون عاطلة عند أصحابها، ولكن عند وضعها في البنوك فإنها تتحول إلى أموال نشطة يمكن من خلالها تمويل الصناعة والتجارة والمشاريع الخدمية الأخرى. وهكذا اتيح لهذه الأموال دخول

مجالات الإنتاج وذلك باستثمارها على شكل قروض تقدم للمجالات الاقتصادية المختلفة وهذا بالطبع مفيد للاقتصاد.

٣) تمنح الودائع المصرفية للبنوك قدراً أكبر على خلق نقود جديدة – خلق ائتمان – وهكذا تزداد وسائل الدفع وبالتالي تتسع النشاطات الاقتصادية.

٢,٣ منح الائتمان (القروض)

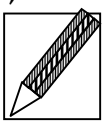
وهنا تقوم البنوك بمنح قروض في شكل نقود ورقية أو نقود مصرفية – ودائع تسحب بشيكات – إلى الأفراد ورجال الأعمال لفترات مختلفة، ذلك لمساعدتهم على دفع نفقاتهم ومباشرة أعمالهم، ويقوم الأفراد ورجال الأعمال برد تلك المبالغ في نهاية الفترة مع دفع فوائد لهذه القروض.

وقبل أن تقوم البنوك بإقراض عملائها فإنها تضع في الاعتبار ثلاث نقاط مهمة، وهذه تتمثل في احتياجات عملائها وسلامة الودائع لديها وكذلك لسلامة قروضها، وأخيراً الحصول على ايراد كاف لتغطية نفقاتها.

فالبنوك يجب ان توفر مبالغ لعملائها أصحاب الودائع الأصلية بمعنى أن البنك لا يستطيع ان يقرض كل الأموال المودعة لديه، ذلك لأن اصحاب تلك الودائع قد يحتاجون من وقت لآخر لجزء من ودائعهم.

كذلك فان البنوك تحاول أن تحصل على ضمانات كافية في حالة منحها لقروض، إذ بدون هذه الضمانات فان البنوك حين تقدم قروضاً فانها تقوم بدفع النقود التي بحوزتها لأشخاص آخرين، فإذا لم يرد هؤلاء هذه القروض فان الخاسر الاكبر والأول هم أصحاب الودائع الأصليون. وهكذا يقع البنك في مشاكل بعدم تمكنه من رد الأموال إلى اصحابها.

تدريب(٦)



على البنك عند منحه للائتمان لعملائه أن يوازن بين ثلاثة أهداف هي:
..... و..... و.....

كما يجب على البنوك ان تتحصل على ايردات كافية من قروضها في شكل فوائد على القروض حتى تتمكن من مقابلة مصروفاتها المتمثلة في دفع رواتب وأجور ومصروفات مكتبية ومبانٍ وخلافه، كما أن البنوك تدفع فوائد لاصحاب الودائع لأجل، ويجب عليها تغطية هذه الفوائد لاصحاب الودائع من الفوائد التي سوف تجنيها من القروض التي تقدمها.

٣,٣ خصم الأوراق التجارية

يستطيع حامل أي ورقة تجارية – غالباً ما تكون كمبيالة – ان يتقدم للبنك للحصول على نقود مقابل هذه الورقة قبل ان يحين ميعاد استحقاقها، هنا يقوم البنك بالدفع الفوري لمبلغ يقل عن المبلغ المكتوب في الكمبيالة وعند وقت الاستحقاق يستلم كل المبلغ المكتوب في الكمبيالة

مثال

نفترض ان أحد الأفراد تقدم للبنك بكمبيالة قيمتها ١٠,٠٠٠ دينار تدفع بعد ثلاثة اشر هنا يقوم البنك بدفع ٩٠٠٠ دينار فوراً لحامل الكمبيالة وتحول الكمبيالة لملكية البنك، وبعد مضي ثلاثة الأشهر عند وقت الاستحقاق يستلم البنك مبلغ ١٠,٠٠٠ دينار كاملة وهذه العملية تعرف "بخصم للورقة التجارية" والفرق بين ما دفعه للبنك (٩٠٠٠ دينار) وما استلمه (١٠,٠٠٠) بعد ثلاثة اشهر هو الفائدة التي تعود على البنك.

وهذه الوظيفة مهمة لأنها تمكن التجار ورجال الاعمال من التوسع في مبيعاتهم والحصول على أوراق تجارية يمكن خصمها من البنوك، وبديهي أن هذا يفيد الاقتصاد القومي لان كمية التجارة تزداد ويزداد بذلك الإنتاج والتوظيف وهكذا.

٤,٣ وظائف أخرى

تقوم البنوك التجارية بالإضافة إلى الوظائف الثلاثة السابقة بوظائف أخرى ازدادت أهميتها في الوقت الحاضر، ومن هذه:

أ. التحصيل

قبول البنوك لودائع العملاء يحتم عليها ان تتصدى لإتمام جميع التسويات التي تترتب على ذلك بعمولة أو بدون عمولة، وعلى هذا الأساس تمارس البنوك تسوية الديون عن طريق المقاصة (التسوية بين البنك) أو عن طريق التحويل من حساب لحساب آخر، وهذا بالطبع يؤدي لعدم تداول كميات كبيرة من العملة وما يترتب عليه من نقل وتكاليف وتعرض لمخاطر السرقة والضياع.

وتتمثل التسويات التي تقوم بها البنوك في:

- تحصيل الشيكات
- وتحصيل الكمبيالات
- والتحصيلات المستندية التي تتم بين المصدر والمستورد.
- كما تقوم البنوك أيضاً بقبول الشيكات من عملائها المسحوبة على بنوك أخرى وكذلك تحصيل كمبيالات عملائها عند استحقاقها.

ب. خدمات تخص الأوراق المالية

والأوراق المالية هي **الأسهم والسندات**، و**السهم** يمثل حقاً في رأس مال الشركة، **والسند** صك يمثل حقاً في مطالبة أو دين، ويقبل الناس على شراء الأوراق المالية للمضاربة في أسعارها لغرض تحقيق الربح، وما يخصنا هنا هو توسيط البنك لشراء أو بيع الأوراق المالية تنفيذاً لأوامر عملائه، كذلك يودع العملاء لدى البنك أوراقهم المالية للمحافظة عليها مقابل أجر أو يقدمونها كضمان لقروض يطلبونها من البنك. وبذلك يستفيد البنك من ربط عملائه معه.

كما يقوم البنك أيضاً بتحصيل عوائد وفوائد الأوراق المالية لعملائه ويقوم البنك كذلك بدور وسيط في عمليات اكتتاب الأسهم لبعض الأسهم لبعض الشركات، فالشركة المصدرة للسهم قد تتفق مع البنك على أن يتولى نيابة عنها إصدار أسهمها وبيعها للجمهور واستلام حصيلة البيع، وبعد ذلك أو قبله يدفع للشركة قيمة الأسهم.

ت. خطابات الضمان

خطاب الضمان تعهد من البنك بقبول دفع مبلغ معين إلى جهة معينة – المستفيد – نيابة عن عميله الذي طلب الضمان. وإذا لم يدفع العميل المبلغ للجهة المستفيدة في الوقت المعين يقوم البنك بالدفع ويرجع بعد ذلك للعميل لأخذ المبلغ منه.

وتقوم الفكرة الأساسية في خطاب الضمان على حاجة الجهة المستفيدة إلى التأكد من جدية الأشخاص الذين يودون الشراء منها لذلك تطالبهم بتقديم تأمين نقدي، وبدلاً من تكاليف الاشخاص الذين يودون الشراء بتقديم التامين النقدي فوراً وبتجميد المبالغ، يطلب هؤلاء ضماناً مكتوباً من جهة موثوق بها يفيد بان هذه الجهة (البنك) سوف تدفع كل المبلغ المطلوب عند طلبه.

ث. الاعتمادات المستندية

الاعتماد المستندي يعتبر من أهم وسائل الدفع وأكثرها انتشاراً في عمليات التجارة الخارجية وهو يعني تعهدا من البنك إلى المستفيد (وهو البائع) بناء على طلب فاتح الاعتماد (وهو المشتري). ويقرر البنك في هذا التعهد انه قد اعتمد تحت تصرف البائع (المستفيد) مبلغاً من المال يدفع له مقابل شحن سلعة معينة خلال مدة معينة. وتقسم الاعتمادات المستندية إلى:

أ- اعتماد استيراد.

ب- واعتماد تصدير.

فاعتماد الاستيراد هو الذي يفتحه المستورد (المشتري) لصالح المصدر (البائع) بالخارج **واعتماد التصدير** هو الذي يفتحه (المستورد) لصالح المصدر (البائع) بالخارج. واعتماد التصدير هو الذي يفتحه (المشتري) المستورد بالخارج لصالح المصدر (البائع) بالداخل.

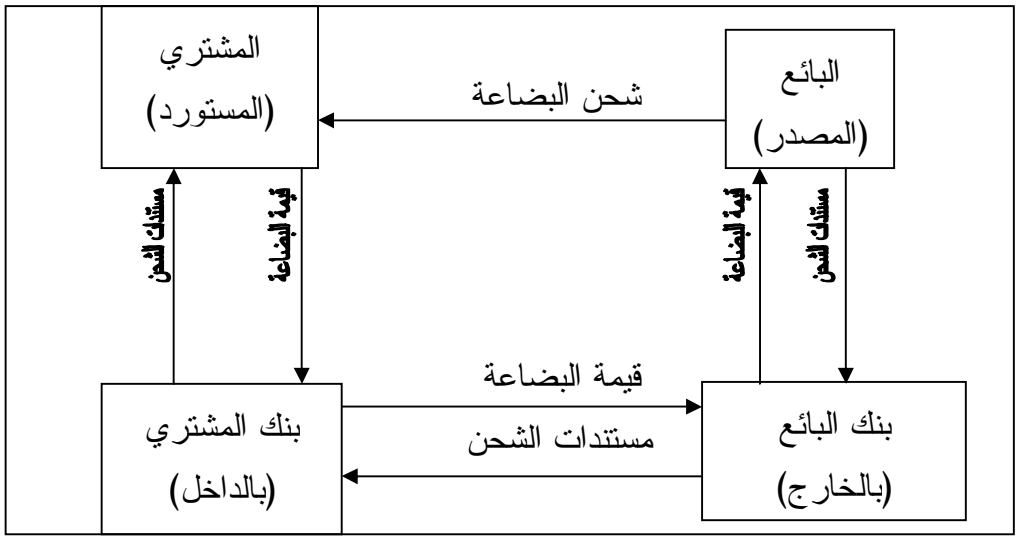
وخلاصة لا يختلف اعتماد التصدير عن اعتماد الاستيراد فكلاهما تعهد مصرفي للبائع بدفع الثمن، ودور البنك هو دور التعهد بوفاء دين، وهذا التعهد بالوفاء يكسب المشتري ثقة البائع، ويقوم البنك على أساس هذا التعهد بتسلم مستندات البضاعة من المصدر (البائع) ويدفع له القيمة بمجرد تسلم المستندات. وطريقة الدفع مقابل المستندات تتم بطريقتين.

الأولى بالاطلاع على المستندات وهي تعني بأنه بمجرد تسلم البنك للمستندات للاطلاع عليها وجب عليه الدفع.

والطريقة الثانية بالقبول، وهذه تعني ألاّ يقوم البنك بالدفع عند الاطلاع على المستندات بل ينتظر حتى يعلمه المستورد بالقبول.

شكل (٥)

أطراف الاعتماد المستندي



ج. بيع وشراء العملاء الأجنبية

تهتم البنوك بعمليات بيع وشراء العملات الأجنبية لغرض توفير قدر كافٍ منها لمواجهة حاجة العملاء، وكذلك من أجل الحصول على ربح إذا كانت أسعار الشراء أقل من أسعار البيع. لهذا تقوم البنوك بشراء وبيع العملات الاجنبية التي يحملها السياح أو

الأفراد العائدون من الخارج. وفي حالات البيع والشراء هـذه تحـول قيمـة العمـلات الأجنبية إلى مقابلها بالعملة المحلية بالسعر الرسمي السائد ويسمى هذا بسعر الصرف.

أسئلة تقويم ذاتي



١. "تعددت نواحي نشاط البنوك التجارية بتدرج ملحوظ" اشرح هذه العبارة

٢. بالشرح الوافي وضح وظائف البنوك التجارية مبينا مع كل منها أهميته الاقتصادية.

٤. موارد المصارف التجارية واستخداماتها

المقصود بالعنوان أعلاه هو

كمية الأموال التي تحصل عليها هذه المصارف وتقوم بتوجيهها واستخدامها في المجالات الاستثمارية المختلفة في شكل قروض.

وموارد المصارف (الأموال التي تتحصل عليها) هي **التزامات** أو خصوم عليها، وتوجيه هذه الأموال للاستثمار يعتبر استخداماً لها، وهذه **الاستخدامات** هـي **أصـول** أو موجودات للمصارف. لهذا فان موارد المصارف التجارية هـي مطلوبـات (خـصوم) واستخداماتها لهذه الموارد هي (أصول) أو موجودات.

ولما كانت ميزانية المصرف التجاري تحتوي على هـذين البنـدين (المـوارد) و(الاستخدامات)، فان التحول الاقتصادي للميزانية يعطينا صورة واضحة عن المركـز المالي لمصرف في فترة معينة، كما تحدد الميزانية حجم ونوعية النشاط الذي يقوم بـه المصرف مستوفياً تحقيق أقصى الأرباح وأسرعها.

ويمكن التعرف على نشاطات المصارف التجارية بالتحليل الآتـي كمـا فـي الجـدول الموضح أدناه:

جانب الأصول (الاستخدامات)	جانب الخصوم (الموارد)
١. الأرصدة النقدية.	١. رأس المال المدفوع والاحتياطي
٢. المستحقات على المصارف.	٢. الودائع.
٣. الأذونات المخصومة.	٣. الاقتراض من البنوك الاخرى والبنك المركزي.
القروض والسلف	

وفيما يلي تجد شرحا وافيا لهذه النشاطات

١,٤ جانب الموارد (الخصوم)

يبين هذا الجانب مجموع الموارد التي توفرت للبنك، والبنود التي تكون اجمالي موارد المصارف هي:

❖ رأس المال المدفوع والاحتياطي

هذا الجزء من البند الذي يخص رأس المال يدفعه أصحاب المصرف والمساهمين في تكوينه اما بند الاحتياطي فهو عبارة عن المبالغ التي تم استقطاعها على مر السنين من الأرباح المتحققة للبنك خلال هذه الفترة.

والاحتياطي ينقسم إلى قسمين:

<u>الأول: احتياطي قانوني</u>

يكون البنك ملزماً بتكوينه بحكم القانون الذي يقره البنك المركزي أو بحكم التقاليد والاعراف المصرفية السائدة

<u>والنوع الثاني: من الاحتياطي فهو عبارة عن احتياطي خاص</u>

يقوم البنك بتكوينه اختيارياً بهدف مركزه المالي وزيادة ثقة عملائه فيه.

وعادة ما يعرف **رأس المال والاحتياطي والأرباح غير الموزعة** بتعبير **(الحسابات الرأسمالية)** ويكون الغرض من هذه الحسابات:

- تغطية الخسائر التي يمكن ان يتعرض لها البنك.
- وكذلك لغرض ضمان حقوق المودعين في حالة انخفاض قيمة الأصول التي يستثمر فيها البنك موارده.

❖ الودائع

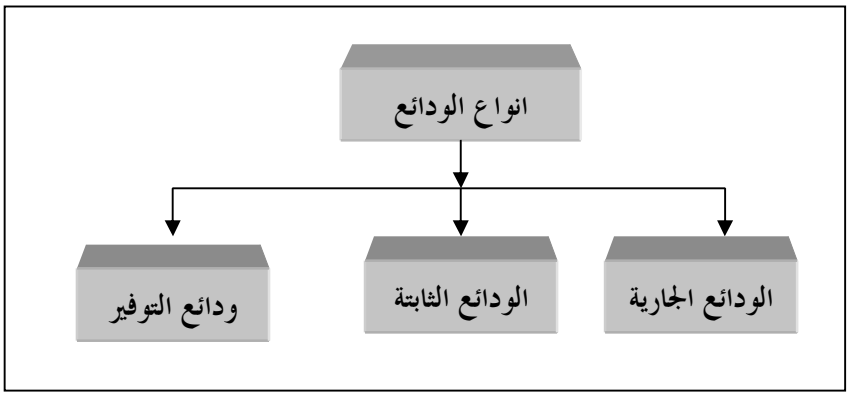
تعتبر الودائع اهم مصدر لمكونات موارد البنك، وهي عبارة عن ديون مستحقة لاصحابها ويجب ان نتذكر دائماً بان الودائع لا تنشأ فقط نتيجة لايداع الأفراد لأموالهم لدى المصارف، وإنما تنشأ أيضا نتيجة لإقراض المصارف للأفراد.

عندما يقرض البنك أموالاً لأحد الأفراد يجب أن يقابل هذا الاقراض تعهد من المقترض بالدفع في الوقت المحدد مستقبلاً وهذا التعهد المستقبلي ناشيء عن تعهد حالي من البنك بفتح حساب للمقترض، لهذا فان تعهد الأفراد المقترضين يعد اصلاً من أصول البنك، ويعد تعهد البنك بفتح حساب للمقترض جزءاً من خصوم البنك، أي استحقاقاً عليه.

ويمكن تقسيم الودائع إلى الأنواع الآتية كما موضح في الشكل ادناه

شكل (٦)

أنواع الودائع



وفيما يلي نستعرض هذه الأنواع

أ. الودائع الجارية (أو ودائع تحت الطلب)

الوديعة الجارية (تحت الطلب) عبارة عن مبلغ من المال يودع لدى البنك التجاري ويتعهد البنك بدفعه في الوقت الذي يطلبه فيه صاحب الوديعة، ويمكن لصاحب الوديعة سحبها كاملة او سحب جزء منها، وبهذا المعنى فهو حساب جار لصاحب الوديعة.

ولان الحساب الجاري يعتبر التزاماً من المصرف بالدفع عند الطلب وبواسطة الشيكات، فإن البنك لا يدفع فائدة على الحسابات الا في بعض الحالات الاستثنائية، ذلك مثل أن تكون الوديعة الجارية كبيرة أو بالعملات الصعبة.

والودائع الجارية **تشكل اهم مصدر للسيولة للبنك**، وكلما زادت كمية هذه الودائع الجارية فان البنك يستطيع ان يوسع في منح الائتمان، والعكس صحيح في حالة أن تقل كمية هذه الودائع الجارية فإن قدرة البنك على منح الائتمان سوف تنكمش.

ب. الودائع الثابتة (لأجل)

وفي هذه الحالة فان البنك يلتزم بدفع الوديعة في وقت لاحق يتم الاتفاق عليه بين البنك والمودع، ويمكن تقسيم الودائع الثابتة إلى نوعين :

- **النوع الأول:** هو الودائع الثابتة.
- **والنوع الثاني:** هو الودائع بأخطار.

الوديعة الثابتة يدفعها البنك عند حلول وقتها ويدفع عنها سعر فائدة لصاحبها، أما **الوديعة بإخطار** فإنها تلزم المودع بان يخطر البنك قبل وقت كاف من السحب منها ويقوم البنك بدفع سعر فائدة عليها كذلك، ويمثل سعر الفائدة الذي يدفع في النوعين المقابل الذي يتلقاه المودع لقاء تضحيته بحرية سحب أمواله متى شاء.

ت. ودائع التوفير

وهذه أموال تودع لدى صناديق التوفير للبنوك الادخارية او صـــندوق البريـــد، ويعطى صاحب الوديعة دفتراً تقيد فيه كمية الايداعات او المـــسحوبات، وتـــدفع لمثل هذه الودائع أسعار فائدة.

تنبيه!

إن الودائع التي ذكرناها لا تقتصر على الأفراد والمشروعات فحسب بل تتعـــدى ذلك إلى الحكومات والهيئات الرسمية وشبه الرسمية، لان كل هذه الوحدات تقوم بايـــداع مبالغ لدى البنوك التجارية في شكل وديعة جارية أو ثابتة أو بأخطار.

والآن علينا أن نلاحظ انه توجد فروقات مهمة بين انواع الودائـــع المـــذكورة، وهذه الفروقات نوضحها فيما يلي

جدول (٢)

الفرق بين الودائع الجارية والودائع الثابتة

الودائع الجارية	الودائع الثابتة(لاجل أو بأخطار)
أ.لها سيولة مرتفعة وتكون جـــزء مـــن عرض النقود وهي تتطلـــب أن يحـــتفظ البنك باحتياطي نقدي لمواجهة سحوبات أصحابها ولا يدفع البنك فائدة عليها، كما أن مقدار هذه الودائع هو الـــذي يحـــدد مقدرة البنك على منح الائتمان.	أ. تكون سيولتها منخفضة بالقياس إلـــى الودائع الجارية ونسبة لفقدان الـــسيولة هذا فإن أصحابها يتلقون فائـــدة مقابـــل تضحيتهم بهذه السيولة.
ب. تعكس الطلب على النقود لاغراض المعـــاملات (المبـــادلات) وتـــسوية المدفوعات وابراء الذمم	**ب.** تعكس الطلب على النقود لاغراض الادخار أو كمخزن أو مستودع للقيم

❖ الاقتراض من البنوك الأخرى والبنك المركزي

غالباً ما تلجأ البنوك التجارية عند الحاجة للاقتراض من بعضها البعض أو من البنك المركزي لتمويل عملياتها المصرفية التي تعجز مواردها الذاتية عن تمويلها بالكامل.

وهذا الاقتراض يمثل التزاماً على البنك المقترض تجاه البنوك المقرضة.

وتكون هذه الالتزامات في شكل حسابات جارية أو لأجل أو لإخطار، وتعتبر مصدراً للحصول على الموارد المالية التي تحتاجها، وتكون هذه الالتزامات مؤقتة في الأغلب الأعم وتزيد عندما يزيد الطلب على القروض (مواسم زراعية مثلاً).

وتفضل البنوك التجارية الاقتراض من بعضها ولا تلجأ للبنك المركزي الا في الحالات الحرجة ذلك لان سعر فائدة البنوك يكون اقل من سعر فائدة البنك المركزي.

وفي حالات لجوء البنوك التجارية للبنك المركزي لطلب قرض فلا يوجد الزام على البنك المركزي باعطائهم المبالغ المطلوبة، بل ان البنك المركزي يتخذ من استجابته أو عدم استجابته لطلبات القروض كوسيلة رقابية على نشاطات البنوك التجارية وسياساتها الائتمانية.

وتعتمد استجابة البنك المركزي – أو عدم استجابته – لهذا الطلب على الأحوال الاقتصادية والنقدية السائدة :

- ففي حالة رغبته في تنشيط الاقتصاد فانه يقوم بالإقراض لخلق رواج اقتصادي
- أما في حالات وجود تضخم مالي مثلاً فان البنك المركزي يرفض أن يقرض البنوك التجارية.

٢,٤ جانب الأصول أو (الموجودات)

يعكس هذا الجانب الاستخدامات المختلفة للموارد المالية التي توفرت لديها، وتستخدم البنوك مواردها لأجل تحقيق أقصى الأرباح الممكنة، وتكون هذه الاستخدامات في صورة قروض واستثمارات مختلفة، ويمكن حصر أهم أنواعها في المجالات الآتية :

❖ الأرصدة النقدية

وهذه تتكون من:

- ❐ النقود الورقية
- ❐ والمعدنية الموجودة في خزينة (صندوق) البنك،
- ❐ إضافة إلى الأرصدة التي يحتفظ بها البنك في صورة احتياطي لدى البنك المركزي،

والغرض الأساسي لهذه الأرصدة يتمثل في:

- ❐ توفير عنصر السيولة لمقابلة احتياجات العملاء،
- ❐ كما أن البنك التجاري ملزم قانوناً بالاحتفاظ بجزء من أرصدته النقدية لدى البنك المركزي في صورة **احتياطي قانوني،**

ويقرر البنك المركزي نسبة هذا الاحتياطي القانوني من جملة الودائع لدى البنك التجاري.

وكما ذكرنا فان الغرض من الاحتياطي القانوني هو:

- ❐ حماية حقوق المودعين
- ❐ وتوفير السيولة اللازمة لمواجهة سحوباتهم.

والنسبة التي يقررها البنك المركزي لهذا الاحتياطي القانوني غير ثابتة وتتغير بحسب تغير الأوضاع الاقتصادية في البلد:

- ▪ فإذا كانت سياسة البنك المركزي هي الحد من التوسع في الائتمان فانه يزيد من نسبة الاحتياطي القانوني ليحد من مقدرة البنوك التجارية في منح الائتمان

- أما إذا كانت سياسة البنك المركزي هي التوسع في الائتمان فانه يخفض نسبة الاحتياطي القانوني ويكون بذلك قد وفر سيولة لدى البنوك التجارية تمكنها من التوسع في منح الائتمان لعملياتها.

❖ المستحقات على المصارف

وتشتمل هذه على المستندات الحكومية والأوراق المالية الأخرى كالأسهم والسندات التي تصدرها المشروعات والمؤسسات غير الحكومية.

وتستثمر البنوك التجارية في الأوراق المالية حتى تستطيع أن تحقق عائداً مالياً عليها. ولكن درجة سيولة هذه الأوراق المالية تعتمد على مدى نمو واتساع وتطور السوق المالي والسوق الثانوي منه بالذات والذي يتم فيه التعامل بادوات الائتمان طويلة ومتوسطة الأجل، فكلما كان السوق المالي متطوراً وواسعاً ونشطاً أصبح الاستثمار فيه مناسباً واكثر نشاطاً واستقراراً في مستويات اسعار هذه الأوراق.

❖ الأذونات المخصومة

وتشمل هذه أذونات الخزينة (الحكومة) والكمبيالات التجارية والسندات الاذنية، وتكون سيولة هذه الأصول مرتفعة بالقياس لسيولة الأسهم والسندات.

ونسبة لارتفاع مستوى سيولتها فانه يمكن تحويلها لنقود حاضرة بسرعة ودون خسارة تذكر لهذا فانها تعتبر كاحتياطيات ثانوية للبنوك التجارية.

وتستمد أذونات الخزينة سيولتها من الضمانات الحكومية بتحويلها إلى نقود سائلة تماماً حال استحقاقها أو حتى قبل ذلك عن طريق خصمها لدى البنك المركزي.

اما الكمبيالات المخصومة فانها تعني تحويلها إلى نقود حاضرة قبل موعد استحقاقها وذلك بعد خصم مبلغ معين من قيمتها، ذلك لان من يقوم بخصمها ودفع قيمتها الآن يكون قد ضحى بالسيولة حتى موعد استحقاق الكمبيالة ويستحق على ذلك مقابلاً مالياً يتمثل في مبلغ الخصم.

مثال

إذا كانت الكمبيالة بمبلغ ١,٠٠٠,٠٠٠ جنيه وتستحق الدفع بعد ثلاثة اشهر من الآن فان من يخصمها قد يقوم بدفع ٩٠٠,٠٠٠ جنيه الآن وينتظر حتى نهاية الثلاثة اشهر لاستلام مبلغها كاملاً (١,٠٠٠,٠٠٠) وبهذا يكون معدل الخصم ١٠%.

❖ القروض والسلف

تدر هذه القروض والسلف أكبر العوائد والأرباح، وهذا يتناسب مع سيولتها المنخفضة ولهذا فان البنوك التجارية تستثمر جزءاً كبيراً من مواردها في هذا المجال، **والقروض عبارة عن:**

مبلغ من المال يقدمه البنك للمقترض بمجرد الاتفاق بينهم على مقداره وموعد سداده.

أما السلفة فإنها:

تمثل التزاماً من البنك إلى الحاصل عليها ذلك بالسحب منها في حدود المبلغ المصرح به

وهناك نوع آخر من الاقراض قصير الأجل يعرف بالتسهيلات الائتمانية قائماً على أساس الاعتمادات المستندة (التي ذكرناها سابقاً) التي يقدمها المقترض للمصرف التجاري فيقوم الأخير بالاستناد عليها بفتح حساب جار لصاحبها، وغالباً ما ترتبط هذه المستندات بعمليات الاستيراد والتصدير.

أسئلة تقويم ذاتى



١. كيف تتحصل البنوك التجارية على الموارد المالية وكيف تستستخدمها لتحقيق أهدافها طويلة وقصيرة الأجل؟
٢. ما الفرق بين الودائع لأجل والودائع الجارية؟
٣. عرف الآتي:
   أ. الاحتياطي القانوني
   ب. الاحتياطي الخاص
   ت. الحسابات الرأسمالية
   ث. القرض
   ج. السلفة
   ح. التسهيلات الائتمانية
   خ. خصم الكمبيالة

٥. النشاط الائتماني للمصارف التجارية (خلق الائتمان المصرفي)

عزيزي الدارس ذكرنا فيما سبق أن البنوك التجارية تمنح الائتمان (القروض) في شكل نقود إذا فماهي أشكال هذه النقود؟

للنقود ثلاثة أشكال رئيسية، وهي:

- النقود المعدنية.
- والنقود الورقية.
- والنقود المصرفية.

وبما أن النقود تستخدم كوسيط للمبادلات فإن عرضها يخضع لاعتبارات تزايد حجم المعاملات الاقتصادية.

والنوع الثالث : النقود المصرفية – تشكل أهم الأنواع في المجتمعات المتقدمة، **وكما تعرفت عزيزي الدارس في الاقسام السابقة أن الوظيفة الأساسية للبنوك التجارية هي خلق النقود فسوف نشرح هنا هذه الوظيفة.**

هنالك حقيقة واقعية تفيد بان العملاء الذين لديهم ودائع بالبنوك، لا يمكن بالظروف العادية أن يتوجهوا كلهم إلى البنوك ويطلبون كل نقودهم في نفس الوقت كما أن هناك عملاء آخرين دائماً يتوجهون إلى البنوك لإيداع نقود أخرى. واستناداً على هذا فإن البنوك عادة لا تحتفظ بكل ودائعها في شكل نقود ولكنها تحتفظ باحتياطي نقدي – من هذه الودائع لمقابلة سحوبات عملائها،

فإذا افترضا أن العملاء الذين يودعون أموالهم مع البنوك قد يطلبون ٢٠% من هذه الودائع في كل مرة يقومون بالسحب، وهذا يعني ان البنوك يمكنها الاحتفاظ بنسبة ٢٠% من الودائع في شكل احتياطي نقدي وتقوم باقراض الـ٨٠% الباقية لأفراد آخرين، وحتى هذه القروض لا تقدم في شكل نقدي بل في شكل مبالغ تقيد في شكل ودائع تحت الطلب وقابلة للسحب عليها بشيكات مثلاً مثل الودائع الاصلية.

واعتماداً على ما ذكرنا يمكن للبنك التجاري أن يزيد من عرض النقود في المجتمع، وتعتمد الزيادة هذه على نسبة الاحتياطي النقدي وحجم الودائع الحقيقية لديه.

١,٥ كيفية خلق النقود (خلق الودائع)

ولكي نفهم ما ذكرناه فسوف نتعرض للكيفية التي تتم بها هذه العملية.

لنفترض أن شخصاً قام بايداع مبلغ ٢٠,٠٠٠ دينار في البنك (أ) وسوف تظهر هذه العملية في دفاتر البنك كالآتي – استناداً على عملية القيد المزدوج.

ميزانية البنك (أ)

أصــول		خصــوم	
نقود حاضرة	٢٠,٠٠٠	ودائع	٢٠,٠٠٠
مجموع	٢٠,٠٠٠	مجموع	٢٠,٠٠٠

فإذا كان البنك يحتفظ بنسبة احتياطي تساوي ١٠٠% مــن الودائــع (احتيــاطي كامل) فإن العرض الكلي للنقود في المجتمع لن يتغير. وكل ما حدث هــو تغييــر فــي نوعية النقود

إذا زادت كمية النقود المصرفية بمبلغ ٢٠,٠٠٠ دينار،

ونقصت كمية النقود الورقية بمبلغ ٢٠,٠٠٠ دينار.

وكل ما فعله البنك هو استلام مبلغ ٢٠,٠٠٠ ووضعه في خزائنه واعطاء المودع حقــاً بالسحب على وديعته بمقتضى دفتر شيكات.

ولكننا ذكرنا سابقاً أن كل الأفراد لن يتوجهوا مرة واحــدة للبنــك ويقومــون بحسب كل ودائعهم في نفس الوقت، وهكذا يمكن للبنك أن يجد أمامه فرصة للاســتفادة من المبالغ التي لن يسحبها أصحابها ويقوم باستثمارها للحصول على ربح ولكن عليه ان يحتفظ بنسبة احتياطي نقدي لمواجهة طلبات اصحاب الودائع.

وإذا افترضنا أن هذه النسبة من الاحتياطي النقدي (احتياطي جزئي من الوديعة) تساوي ٢٠% في هذه الحالة فان البنك يكفيه الاحتفاظ بمبلغ ٤٠٠٠ دينــار، ويمكنــه أن يستثمر الــ ١٦٠٠٠ دينار المتبقية في شكل قــروض أو أي اســتثمارات تعــود عليــه بالربح. وفي هذه الحالة تظهر ميزانية البنك كالآتي :

ميزانية البنك (أ) في حالة احتياطي جزئي ٢٠%

أصــول		خصــوم	
نقود حاضرة	٤٠٠٠	ودائع	٢٠,٠٠٠
قروض واستثمارات	١٦,٠٠٠		
مجموع	٢٠,٠٠٠	مجموع	٢٠,٠٠٠

وهكذا نجد ان البنك (أ) قد استطاع ان يضيف مبلغ ١٦,٠٠٠ دينار إلى عرض النقود، ذلك لأنه احتفظ من الوديعة الأصلية بمبلغ ٤٠٠٠ دينار فقط في خزائنه وقام بإقراض واستثمار الـ ١٦,٠٠٠ دينار وقد يقال إن البنك لم يغير العرض الكلي للنقود بهذه العملية وكل ما تم هو تغير في شكل النقود – اذ تحولت كل الوديعة إلى نقود مصرفية بدلاً عن نقود ورقية. ولكن دعنا ننظر للأمر بعد ذلك.

الأفراد الذين تحصلوا على مبلغ الـ ١٦,٠٠٠ دينار سيعمدون إلى إيداعها في احد البنوك الأخرى وليكن بنك (ب) في هذه الحالة سوف يقوم البنك (ب) بالاحتفاظ بنسبة احتياطي تساوي ٢٠% ويقوم باستثمار باقي المبلغ في شكل قروض واستثمارات أخرى، وهكذا تظهر ميزانية بنك (ب) كالآتي :

ميزانية بنك (ب) في حالة احتياطي نقدي ٢٠%

أصــول		خصــوم	
نقود حاضرة	٣٢٠٠	ودائع	١٦,٠٠٠
قروض واستثمارات	١٢,٨٠٠		
مجموع	١٦,٠٠٠	مجموع	١٦,٠٠٠

وهكذا نجد أن البنك (ب) قد أضاف مبلغ ١٢,٨٠٠ دينار إلى العرض الكلي للنقود في المجموع، وبنفس الطريقة يمكن أن تتبع العمليات بمتابعة خط سير مبلغ الـ ١٢,٨٠٠ دينار الجديد.

فلنفترض الآن أن الأشخاص الذين تحصلوا على هذا المبلغ قاموا بايداعه في بنـــك (ج) في هذه الحالة سوف يقوم بنك (ج) بالاحتفاظ بنسبة احتياطي نقدي تساوي ٢٠% ويقـــوم باستثمار باقي المبلغ في شكل قروض واستثمارات أخرى وهكذا تظهر ميزانيته كالآتي:

ميزانية البنك (ج) في حالة احتياطي نقدي ٢٠%

أصـــول		خصـــوم	
نقود حاضرة	٢٥٦٠	ودائع	١٢,٨٠٠
قروض واستثمارات	١٠٢٤٠		
مجموع	١٢,٨٠٠	مجموع	١٢,٨٠٠

وهكذا نجد ان البنك (ج) قد اضاف إلى العرض الكلـــي للنقـــود مبلـــغ ١٠٢٤٠ دينار إذا ما تابعنا تلك السلسلة إلى آخرها فإننا سنجد أن حجم الودائع التي يمكن للجهاز المصرفي ان يخلقها من الودائع الاصلية كالآتي :

$$\text{حجم الودائع التي يمكن خلقها} = \frac{\text{حجم الودائع الأصلية – الاحتياطي النقدي}}{\text{نسبة الاحتياطي}}$$

$$\text{وفي حالتنا هذه} = \frac{٢٠,٠٠٠ - ٤٠٠٠}{\%٢٠}$$

$$= (٢٠,٠٠٠ - ٤٠٠٠) \div \frac{٢٠}{١٠٠}$$

$$= \frac{١٦٠٠٠ \times ١٠٠}{٢٠}$$

$$= ٨٠,٠٠٠ \text{ دينار}$$

ومبلغ الـــ ٨٠,٠٠٠ دينار هذه مقدار الائتمان الذي خلقه الجهاز المصرفي مضافاً إلـــى مبلغ الـــ ٢٠,٠٠٠ وهي قيمة الوديعة الأصلية، وبهذا يكـــون مجمـــوع المبـــالغ التـــي ستصدر لتزيد عرض النقود الكلية هي ١٠٠,٠٠٠ دينار عبارة عن نقود مصرفية، وتقل قيمة النقود الورقية بمبلغ ٢٠,٠٠٠ دينار.

ويمكن تلخيص ما تم في الجدول الآتي :

جدول مجمع للنظام المصرفي في حالة خلق ودائع

البنك	الزيادة في الودائع	الزيادة في الاحتياطي	الزيادة في القروض
بنك (أ)	٢٠,٠٠٠	٤٠٠٠	١٦,٠٠٠
بنك (ب)	١٦,٠٠٠	٣,٢٠٠	١٢,٨٠٠
بنك (ج)	١٢,٨٠٠	٢,٥٦٠	١٠,٢٤٠
مجموع البنوك (أ–ب–ج)	٤٨,٨٠٠	٩,٧٦٠	٣٩,٠٤٠
مجموع باقي البنوك المصرفية	٥١,٢٠٠	١٠,٢٤٠	٤٠,٩٦٠
إجمالي الجهاز المصرفي	١٠٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	٨٠,٠٠٠

لزيادة الإيضاح يمكن عرض الميزانية المجمعة للنظام المصرفي كالآتي :

أصـــول		خصـــوم	
نقود حاضرة (٢٠%)	٢٠,٠٠٠	ودائع	١٠٠,٠٠٠
قروض واستثمارات (٨٠%)	٨٠,٠٠٠		
مجموع	١٠٠,٠٠٠	مجموع	١٠٠,٠٠٠

وفي الختام يمكن القول بان هذا العرض المبسط قد لا يتحقق في الحياة الواقعية كما صورناه ذلك لأن هناك شروطاً يجب توفرها لكي تتم الصورة كما أوضحناها، وهذه الشروط هي :

١) يجب أن يوجد الشخص الذي يودع الوديعة الأصلية.
٢) يجب ان تحتفظ البنوك بنسبة فقط من الوديعة كاحتياطي نقدي، وأن تستمر باقي الوديعة في شكل قروض واستثمارات.
٣) يجب ان يوجد أفراد يقبلون الاقتراض من البنوك.
٤) يجب على الأفراد الذين يحصلون على قروض، أن يحتفظوا بها في شكل نقود مصرفية أي ودائع والاحتفاظ بالشيكات بدلاً من الاحتفاظ بها في شكل نقود ورقية.

وفي الجدول أدناه نبين بنود الميزانية لبنك تجاري بهدف تقريب الصورة لك، وهي تحتوي على أصول وخصوم.

- ❐ الأصول تمثل الطرق التي يتم بها استخدام الموارد المالية التي جمعها البنك وأصبح بمقتضاها البنك **دائناً**.
- ❐ والخصوم تمثل مصادر الموارد المالية التي تجمعت لدى البنك وأصبح بمقتضاها البنك **مديناً**.

بنود الميزانية الختامية لبنك تجاري

الأصول	الخصوم
١) نقود حاضرة بالخزينة وفي بنوك أخرى	١) رأس المال
٢) محفظة الأوراق المالية	٢) احتياطي قانوني
٣) أوراق تجارية مخصومة	٣) احتياطي خاص
٤) قروض بضمان أوراق مالية	٤) ودائع وأمانات لأجل
٥) قروض بضمان بضائع	٥) حسابات جارية للحكومة
٦) قروض بضمان أوراق تجارية	٦) حسابات جارية لأفراد وهيئات
٧) اعتمادات مستندية	٧) صندوق التوفير (حسابات الادخار)
٨) قروض بضمانات أخرى	٨) حسابات دائنة متنوعة
٩) قروض صناعية وتجارية	٩) حسابات دائنة لبنوك ومراسلون
١٠) مبانٍ وعقارات	
١١) حسابات مدينة	
١٢) املاك واثاثات	

٢,٥ توافق السيولة والربحية للمصارف التجارية

ان طبيعة نشاط البنوك التجارية تقوم على **أساس المتاجرة بالنقود**، ويكون الغرض الأساسي من وراء هذه المتاجرة **تحقيق أقصى الأرباح الممكنة** عن طريق **استثمار موارد المصارف في المجالات التي تحقق له عوائد مناسبة**،

- ويقع في مقدمة هذه المجالات **القروض** التي يمنحها البنك التجاري لعملائه،
- ثم **الاستثمار في الأصول المالية المختلفة** في السوقين المالي والنقدي،
- وإضافة إلى ذلك العوائد والعمولات التي يتحصل عليها البنك لقاء خدماته وتسهيلاته المصرفية التي يقدمها للآخرين.

وحصيلة الإيرادات الصافية للبنك التجاري بعد احتساب تكاليفها الكلية تمثل الربح الذي يحصل عليه من وراء ذلك النشاط المتنوع، لذلك فان ربحية البنك تنعدم عندما تبقى النقود أو (موارد البنك) عاطلة وغير مستثمرة، ولكن يجب على البنك ان لا يستثمر كل ما هو متاح لديه من موارد مالية نقدية بل يقتضي الحال ان يحتفظ بجزء معين من هذه الموارد بصورة سائلة كاحتياطيات نقدية لازمة لمواجهة حالات الطوارئ ومقابلة سحوبات المودعين غير المتوقعة.

وعلى ما تقدم نلاحظ أن:

هنالك علاقة عكسية بين الربحية من جهة وبين السيولة من جهة أخرى، ذلك لان توظيف او استثمار أي قدر من الموارد المتاحة للمصرف يتم على حساب نقص سيولة المصرف، وفي ذات الوقت الذي تنقص فيه السيولة بمقدار معين فان الاستثمار يزيد بنفس ذلك المقدار.

لهذا تقع على إدارة البنك الناجحة:

- مهمة التوافق بين الربحية التي يسعى إليها البنك، والسيولة التي يجب عليه الاحتفاظ بقدر مناسب منها.
- وعلى إدارة البنك أن تحقق قدراً كافياً من سيولة الموجودات.
- كما يجب عليها ان تحقق ربحية وعوائد مناسبة ومجزية من الاستثمارات المصرفية خاصة في مجال منح القروض، إذ أن القروض تمثل ربحية عالية للبنك ولكنها ذات سيولة منخفضة بالقياس إلى الأنواع الأخرى من الاستثمارات التي تكون فيها سيولة الموجودات مرتفعة نسبياً (أذونات الخزينة وسندات الحكومة) وذات ربحية منخفضة بالقياس إلى ربحية وسيولة القروض المصرفية الأخرى.

ان **المبدأ العام** في هذا الخصوص يؤكد على أنه:

- كلما انخفضت سيولة الأصل كلما ارتفعت ربحيته والعكس صحيح أيضاً

- لأنه كلما ارتفعت سيولة الأصل كلما انخفضت ربحيته
- وعلى ذلك فان العلاقة بين السيولة والربحية للأصل المالي تكون علاقة عكسية.

كما إن الإدارة المصرفية يجب أن تأخذ في الاعتبار طبيعة الوضع الاقتصادي فيما إذا كان يعاني من الركود أو يسوده الرواج.

وعلى ضوء ذلك تتحدد كيفية التصرف بالموجودات المصرفية، وعموماً تتجه البنوك نحو استثمار موجوداتها في مجالات عالية المخاطر وبمردود (عائد) كبير كالقروض مثلاً في أثناء **الانتعاش الاقتصادي وبدايات ظهور التضخم**، وفي مثل هذه الظروف الاقتصادية يستبعد البنك الاستثمار في المجالات ذات المردود المنخفض وان كانت مضمونة نسبياً.

أما في حالة **الركود الاقتصادي** فتحاول البنوك الابتعاد عن الاستثمار في المجالات ذات المخاطر الكبيرة والمردود المرتفع وتتجه نحو الاستثمارات ذات الضمان الأكبر والمخاطر الأقل وان كانت ربحيتها منخفضة نسبياً.

ويحكم توجهات البنوك في **كلتا الحالتين** تحقيق أقصى الأرباح الممكنة من جهة وتحاشي الأعباء والمخاطر غير الضرورية من جهة أخرى.

وينطبق الوضع نفسه تقريباً على إدارة البنوك لمطلوباتها فتحاول أن تزيد من حصيلة الأموال الإضافية في ظروف التقييد النقدي والتوسع الاقتصادي، إذ يحاول البنك المركزي في هذه الحالة اتباع **سياسة نقدية انكماشية** تهدف إلى الحد من الضغوط التضخمية بواسطة رفع نسبة الاحتياطيات النقدية ومن ثم تخفيض حجم الائتمان المصرفي، والعكس تماماً في حالة الركود الاقتصادي، لان البنك المركزي يحاول في هذه الحالة تشجيع البنوك التجارية نحو التوسع في منح الائتمان، ولكن البنوك التجارية تفضل الاستثمار في المجالات ذات الربحية الأقل والمخاطر الأقل.

ونلاحظ انه في الحالتين (توسع اقتصادي وركود اقتصادي) يظهر تعارض واضح بين سياسة البنك المركزي وسياسة البنوك التجارية، وأساس هذا التعارض ينبع

من توجيهات البنوك التجارية لتحقيق أكبر عائد ممكن مع تحاشي اكبر قدر ممكن من المخاطر المصرفية.

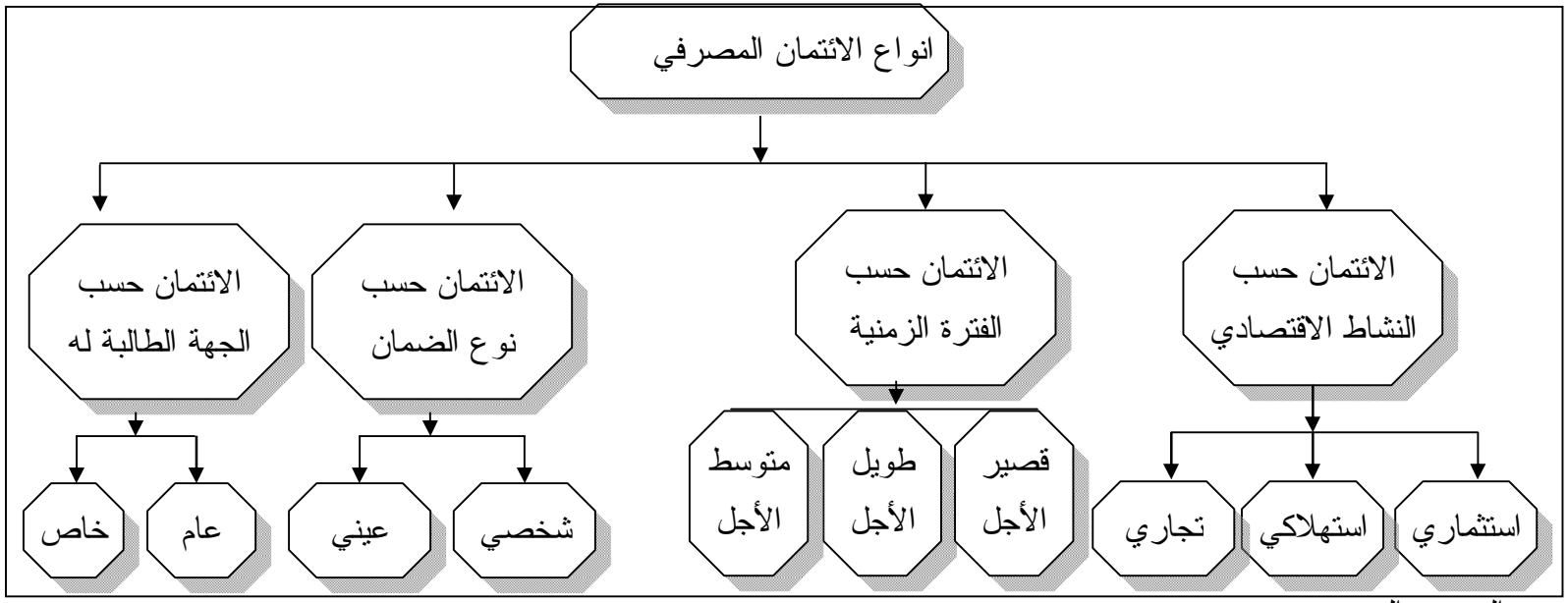
٣,٥ أنواع الائتمان المصرفي ووظائفه

أولاً: أنواع الائتمان المصرفي

إن محاولة تقسيم الائتمان وتصنيفه إلى أنواع محددة ليس بالأمر السهل، ذلك بسبب التدخل الملحوظ بين انواع الائتمان المختلفة. فإذا أخذنا مثلاً الائتمان الاستثماري نجد انه في نفس الوقت ائتمان متوسط وطويل الأجل، أما الائتمان التجاري فهو في نفس الوقت ائتمان قصير الأجل. لذلك فسوف نصنف الائتمان بحسب الغرض أو الوظيفة التي يقوم بها.

شكل (٧)

أنواع الائتمان المصرفي



المصدر المصمم

أولاً: الائتمان حسب نوع النشاط الاقتصادي

ويندرج تحت هذا نوعان من الائتمان المصرفي هما:

أ. الائتمان الاستثماري

ويقصد به القروض والتسهيلات الممنوحة للمشاريع والمؤسسات الإنتاجية بهدف توفير مستلزمات الاستثمار من أرض وعقارات وماكينات وغيرها من المستلزمات الأخرى

ولما كانت هذه القطاعات الاستثمارية تطلب الائتمان لغرض سد احتياجاتها الاستثمارية وان إيراداتها سوف تتحقق بعد فترة زمنية ليست بالقصيرة، لهذا عادة ما يكون الائتمان الاستثماري ذا أجل طويل.

ب. **الائتمان التجاري**

ويقصد به القروض والتسهيلات التي تقدم للمتعاملين في التبادل التجاري المحلي والخارجي، وقد تكون هذه الوحدات المقترضة حكومية أو مشاريع (منشآت) أو أفراد ويمكن أن يقدم مثل هذا الائتمان للمشاريع الصناعية لغرض تمويل احتياجاتها الجارية مثل شراء المواد الخام والوقود ودفع الأجور للعمال وغير ذلك من النفقات الجارية.

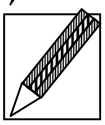
وتحصل المؤسسات والمشاريع على هذا الائتمان عادة من المصارف التجارية. وهذا النوع من الائتمان يكون قصير الأجل ذلك لأن استخدامه يمثل جزءاً من النفقات الجارية لهذه المشاريع والأفراد، وتكون نوعية الائتمان التجارية بصورة قروض وسلفيات وتسهيلات مصرفية تمنحها المصارف التجارية إلى عملائها.

ت. الائتمان الاستهلاكي

ويقصد به الائتمان الذي يحصل عليه الأفراد بهدف تمويل مشترياتهم الاستهلاكية

إذ يمكن للأفراد الحصول على السلع والخدمات بسهولة ويسر وبما يتناسب ودخولهم الجارية ذلك باعتبار أن دفعهم لأثمان السلع الاستهلاكية التي سوف يحصلون عليها سيكون مؤجلاً وبالتقسيط لفترات زمنية في المستقبل. وعادة ما تكون السلع التي يتم تمويل شرائها بهذا النوع من الائتمان هي سلع معمرة (سيارات – ثلاجات ...الخ).

تدريب(٧)



ما الفرق بين الائتمان الاستهلاكي والائتمان الاستثماري

ثانياً : الائتمان حسب الفترة الزمنية

ويمكن تقسيم هذا الائتمان إلى ثلاثة أنواع هي:

أ. ائتمان طويل الأجل

ويقصد به الائتمان الذي تكون فترته الزمنية لأكثر من خمس سنوات

وعادة ما تحصل على هذا النوع المشروعات التي تحتاج إلى تمويل رؤوس أموالها الثابتة مثل المشروعات الزراعية أو الصناعية أو العقارية.

ب. ائتمان متوسط الأجل

ويقصد به الائتمان الذي تكون فترته الزمنية لأكثر من سنة وأقل من خمس سنوات

وعادة ما يقدم هذا النوع إلى المشروعات التي تحتاج لأموال لتجديد وتحديث معداتها أو لشراء آلات ومعدات جديدة. ويدخل ضمن هذا النوع الائتمان الاشتراكي المقدم إلى الأفراد لغرض حصولهم على السلع المعمرة.

ت. ائتمان قصير الأجل

ويقصد به الائتمان الذي تكون فترته الزمنية سنة أو أقل (ثلاثة – ستة – تسعة أو اثنى عشرة شهراً).

ويحصل على هذا النوع من الائتمان الأفراد والمشروعات المختلفة بهدف تمويل عملياتها التجارية والصناعية والزراعية لفترات قصيرة الأمد.

ومما سبق يمكننا أن نخلص إلى ما يلي:

- أن الائتمان الطويل والمتوسط الأجل يوجهان نحو تمويل الاستثمارات الطويلة والمتوسطة الأجل.
- وتتولى مهمة توفير هذا الائتمان البنوك التجارية والمؤسسات المالية المتخصصة في تمويل هذا النوع من الاستثمارات والقطاعات الاقتصادية.
- أما الائتمان قصير الأجل فان الأفراد هم الأكثرية في طلبه لتمويل عملياتهم التجارية والجارية وهو يمنح بواسطة البنوك التجارية.
- كما يمكن إضافة نوع آخر من الائتمان حسب الفترة الزمنية يطلق عليه (الائتمان الجاري) والذي يعتمد على النقود الائتمانية أو (الودائع الجارية) والتي تمثل حقاً على النقود الاعتيادية المتداولة.

ثالثاً : الائتمان حسب نوع الضمان

ويقصد به الائتمان الممنوح إلى الأطراف المختلفة بوساطة الضمانات التي تقدمها هذه الأطراف إلى الجهة المانحة للائتمان.

ويمكن تقسيم هذا إلى نوعين :

أ. الائتمان الشخصي

ويقصد به الائتمان دون تقديم ضمانات عينية إلى الجهة مانحة الائتمان، وإنما يكتفي فقط بوعد الأشخاص على سداد القروض التي تحصلوا عليها عندما يحين وقت السداد المتفق عليه

وتعد البنوك هذا النوع من التعهدات والوعد ضماناً كافياً لمنحها القروض استناداً لثقتها في قيام المقرضين بسداد ديونهم وذلك من خلال معرفة البنوك لمكانة ومراكز مدينيهم المالية في السوق.

ب. الائتمان العيني

ويقصد به تقديم المقترضين للبنوك المانحة للائتمان ضمانات عينية تكــون أساســاً للموافقة على منحهم القروض. ومن هذه الضمانات العقارات والأسهم والسندات.

وفي حالة عجز المقترض عن سداد ما عليه في الوقت المعين فان البنوك تكون قادرة على تحصيل ديونهم عن طريق التصرف القانوني في هذه الضمانات العينية التــي تحتفظ بها.

رابعاً : الائتمان حسب الجهة الطالبة له

ويقصد به نوعين من الائتمان. الأول عام والثاني خاص.

أ. الائتمان العام

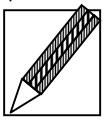
ويقصد به الائتمان الممنوح إلى الدولة او المؤسسة الرسمية.

ب. الائتمان الخاص

ويقصد به الائتمان الممنوح للأفراد والهيئات والشركات الخاصة غير الحكومية.

وخلاصة ما سبق نقول أنه مهما يكن نوع التصنيف أو التقسيم للائتمان المصرفي فانه لا يمكن الفصل التام بين كل نوع من التصنيفات أو التقسيمات عن الآخر، ذلك لان هنالك تداخلاً واضحاً وملحوظاً بين هذه الأنواع.

تدريب(٨)



اذكر صور ائتمانية غير القروض يمكن أن يقدمها البنك لعملائه حــسبما درست في هذه الوحدة.

٤,٥ أغراض الائتمان ووظائفه

♦ للائتمان المصرفي أهمية كبيرة في الاقتصاديات المعاصرة اليوم، ودليل ذلك الدور الكبير الذي يلعبه الائتمان في تسوية المبادلات التجارية الداخلية والخارجية،

♦ وتظهر الحاجة الماسة للائتمان في الاقتصاديات المتقدمة ففي هذه الاقتصاديات المتقدمة تشكل نقود الودائع (الودائع الجارية أو تحت الطلب – الحسابات الجارية) الجزء الأكبر من مكونات عرض النقود أو من كمية وسائل الدفع من هذه المذكرات، وفي مثل هذه الاقتصاديات فان الأهمية النسبية لنقود الودائع تفوق كثيراً الأهمية النسبية للنقود المتداولة خارج الجهاز المصرفي.

♦ وحتى النقود المتداولة (التي يصدرها البنك المركزي) تعد ائتماناً عندما يودعها أصحابها في الجهاز المصرفي، وتقوم البنوك باستخدام هذه الودائع لخلق ائتمان يفوق حجم الودائع التي تكون تحت حوزتها.

كما أن النقود الحاضرة تعد في ذاتها ائتماناً ذلك لأنها ديون لحائزيها على الجهة التي أصدرتها (البنك المركزي). لذلك فان الاقتصاد الحديث أو المعاصر يقال عنه اقتصاد ائتمان حل محل الاقتصاد النقدي الذي حل هو الآخر محل اقتصاد المقايضة.

ويمكننا حصر وظائف وأغراض الائتمان المصرفي الجوانب الآتية :-

❖ وظيفة تمويل الإنتاج

إن الاستثمار الإنتاجي يحتاج إلى قدر كبير من رؤوس الأموال. ولما كان من المتعذر توفير هذا القدر من الادخار والاستثمارات الفردية أو الخاصة، عليه لا يوجد مصدر آخر لتوفير الائتمان لهذه الاستثمارات سوى اللجوء إلى المصارف والمؤسسات المالية المختلفة بهدف الحصول على ما تحتاجه من أموال.

ويمكن للمنتجين الحصول على الائتمان المصرفي عن طريق إصدارهم للسندات وبيعها للمشروعات والأفراد. وهذا يساعدهم على توفير التمويل اللازم للإنتاج. لذلك فإن المؤسسات المالية تقوم بدور الوسيط بين المدخرين والمستثمرين.

وهذه الوساطة تساعد على تسهيل وتسريع وزيادة حجم الاستثمار والإنتاج في الاقتصاد الوطني. هذا فضلاً عن توفير المصارف للقروض مباشرة للمستثمرين بما هو متوفر لديها من ودائع المدخرين.

❖ وظيفة تمويل الاستهلاك

المقصود بهذا هو تمويل المستهلكين للحصول على السلع الحاضرة (الآن) والسماح لهم بدفع أثمانها في المستقبل القريب (عادة على أقساط شهرية). ويحدث هذا لأن بعض الأفراد قد يعجز عن توفير المال اللازم من دخلهم الجاري لشراء السلع المعمرة (سيارات – ثلاجات..الخ).

لذا يمكنهم الحصول على هذه السلع بوساطة الائتمان الذي تقدمه لهم هيئات مختلفة، وبما أن دفع أثمان هذه السلع يتم على فترات مستقبلية مناسبة، فان هذا يساعد الأفراد على توزيع إنفاقهم الاستهلاكي عبر الزمن.

ويساعد الائتمان الاستهلاكي على تنشيط جانب الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية، ومن ثم يساهم في زيادة حجم الإنتاج والاستثمار.

❖ وظيفة تسوية المبادلات

ان قيام الائتمان بهذه الوظيفة وإبراء الذمم تظهر أهميتها من خلال مكونات عرض النقود أو كمية وسائل الدفع في المجتمع، ذلك لأن زيادة الأهمية النسبية لنقود الودائع (الودائع الجارية) من إجمالي مكونات عرض النقود يعني استخدام الائتمان بصورة واسعة في تسوية المبادلات وإبراء الذمم بين الأطراف المختلفة، هذا وفي المجتمعات المتقدمة اقتصادياً نجد أن معظم التعامل في المبادلات يتم بواسطة الشيكات كوسيلة للدفع أو وسيط للمبادلات، وفي مثل هذه المجتمعات فان الاعتماد على النقود الحاضرة يكون قليلاً في تسوية المبادلات.

ولا ننسى كذلك أن قيام البنوك التجارية بخلق الودائع واستخدام أدوات الائتمان الأخرى من أوراق مالية وكمبيالات يساعد كثيراً على تسهيل عمليات المبادلات وتوسيع حجمها.

وفي الختام عزيزي الدارس نلفت انتباهك إلى ان الوظائف الأساسية المذكورة أعلاه للائتمان المصرفي تنعكس آثارها بصورة واضحة على النشاط الاقتصادي عموماً وعلى بقية المتغيرات الأساسية في الاقتصاد الوطني، وفي مقدمة هذه المتغيرات الدخل القومي والإنتاج والاستثمار والتسهيلات والادخار.

اسئلة تقويم ذاتي



١. باستخدام مثال رقمي وضح كيف يمكن لبنك تجاري ان يخلق نقوداً؟ موضحاً كذلك الاثار الاقتصادية لهذه النقود وذاكراً كذلك الشروط التي يجب توفرها حتى يتمكن البنك من خلق نقود إضافية؟.
٢. لماذا يجب أن يولي أي بنك تجاري أهمية قصوى لتوافق السيولة والربحية لديه ؟
٣. ما هي أنواع الائتمان المصرفي وما هي أغراضه ؟

الخلاصة

في نهاية هذه الوحدة أرجو أن تكون قد حققت الأهداف المرجوة منها، وللتأكد من ذلك أرجو منك استعراض الأهداف مرة أخرى.

بدأنا الوحدة بمعرفة أن مكونات الجهاز المصرفي بمعاناها الواسع تعني البنك المركزي والبنوك التجارية والبنوك المتخصصة.

ثم انتقلنا إلى أهداف البنوك التجارية وذكرنا أن الهدف المحوري للبنك هو سمعته وأن الاطار المنطقي لأهداف البنك يتمثل في السيولة، الربحية، الامان، نمو الموارد، الحصة في السوق المصرفي، الانتشار الجغرافي، هيكل العملاء، كفاءة وفعالية الجهاز الاداري، وأهداف الابتكار. وهذه الاهداف تسمى الاهداف الأساسية أو العليا ويجب ان تكون في شكل أرقام لا كلمات غير قابلة للقياس كما تم تصنيف أهداف البنك في سلم الأولويات.

ثم استعرضنا تكوين الاستراتيجية وهي المسار الرئيسي الذي يتخذه البنك لتحقيق أهدافه في الاجلين القصير والطويل. وذكرنا أن هناك مجموعة من القرارات الأساسية التي تكون في مجملها الاستراتيجية الكلية لأي بنك وهذه القرارات هي: مزيج العملاء ، مزيج الخدمات، حصة البنك في السوق المصرفي ، الانتشار الجغرافي ، التميز التنافسي، والاهداف ولتحديد استراتيجية البنك هناك مجموعة من الاسئلة المرتبطة بتلك القرارات ومن اجاباتها نستخلص الاستراتيجية.

وذكرنا ان الوظيفة الأساسية للبنوك التجارية هي خلق النقود، كما أن هناك وظائف اخرى ثانوية تتمثل في قبول الودائع ، منح الائتمان، خصم الأوراق التجارية ووظائف اخرى تتمثل في التحصيل وخدمات تخص الأوراق المالية ، خطابات الضمان، وبيع وشراء العملات الاجنبية.

ومن خلال القسم الرابع استعرضنا موارد المصارف التجارية واستخداماتها وذكرنا ان الموارد تتمثل في: رأس المال المدفوع والاحتياطي، الودائع وتنقسم إلى

ودائع جارية ، وودائع ثابتة ، وودائع التوفير، الاقتراض من البنوك الاخـــرى والبنـــك المركزي. بينما الأصول أو الموجودات تتمثل في الأرصدة النقدية، المـــستحقات علـــى المصارف، الاذونات المخصومة، القروض والسلف.

وفي القسم الأخير استعرضنا النشاط الائتماني للمصارف التجارية ووضحنا كيفيـــة خلق النقود كما شرحنا كيف تعمل البنوك التجارية على أن توافق بين السيولة والربحيـــة حيث ان هناك علاقة عكسية بينهما ذلك لان توظيـــف أو اســـتثمار المـــوارد المتاحـــة للمصرف يتم على حساب نقص سيولة المصرف لهذا تقع علـــى إدارة البنـــك الناجحـــة مهمة التوافق بين الربحية التي يسعى اليها والسيولة التي يجب عليه الاحتفاظ بها

وذكرنا أن أنواع الائتمان المصرفي حسب النـــشاط الاقتـــصادي هـــي الائتمـــان الاستثماري، الائتمان التجاري، والائتمان الاستهلاكي وحسب الفترة الزمنية ينقسم إلـــى ائتمان طويل الاجل ، ائتمان متوسط الاجل، وائتمان قصير الاجل. وحسب نوع الضمان ينقسم إلى ائتمان شخصي وائتمان عيني، وحسب الجهة الطالبة له ائتمان عـــام وائتمـــان خاص.

أما وظائف الائتمان المصرفي تتمثل في: وظيفة تمويـــل الانتـــاج، وظيفـــة تمويـــل الاستهلاك، وظيفة تسوية المبادلات.

ارجو ان تكون قد استمتعت بدراسة هذه الوحدة.

لمحة مسبقة عن الوحدة الدراسية التالية

الوحدة الدراسية التالية في هذا المقرر، بعنوان البنوك المركزية ، والتـــي تمثـــل أهم مكونات الجهاز المصرفي حيث تتعرف نشأتها ووظائفها وأهميتها.

إجابات التدريبات

تدريب(١)

لأن الودائع تمثل المصدر الأساسي لمواردها.

تدريب(٢)

ان البنوك التجارية عبارة عن منشات اعمال تشابه إلى حد كبير تلك المنشات التي تقوم بانتاج وتسويق السلع المختلفة ، ولذا فانه كما يتم في تلك المنشات ؛ فإن البنوك تقوم بتحديد منتجاتها واسواقها ونوعية عملائها كما تحدد اسعار منتجاتها وهيكل رأسمالها وتحقيق عائد مناسب لاصحابها.

تدريب(٣)

ان هدف تعظيم الربح لايمكن ان يكون هدفا صالحا بمفرده بل هو هدف واحد من عدة اهداف.

تدريب(٤)

سيولة البنك التجاري تتمثل في قدرته على تلبية طلبات عملائة في سحب ودائعهم أو التسهيلات الممنوحة لهم بتوفير النقد السائل في أي وقت من الأوقات.

تدريب (٥)

أ- خدمة الصراف الالي.

ب-ان يكون للعمال نظام للبت في الاقتراحات والشكاوى.

تدريب (٦)

الربحية، السيولة، الأمان.

تدريب(٧)

ان من يستخدم الائتمان الاستهلاكي هو مستهلك وليس منتجا كما أن هدف التمويل هنـــا هو الاستهلاك النهائي للسلعة حتى إذا كانت معمرة وليس لاستخدامه في انتـــاج ســـلعة اخرى.

تدريب(٨)

خطابات الضمان، الاعتمادات المستندية، خصم الأوراق التجارية.

مسرد المصطلحات

الائتمان: Credit

لفظ يعني الثقة وهي ثقة يمنحها البنك لعميله ويمكنه من الحصول على ثقة غيره فيه وذلك من خلال تقديم القروض للعملاء أو الخصم أو تقديم الضمان وغيره من التسهيلات المصرفية.

سعر الفائدة: Interest Rate

يقصد به السعر الذي تقوم البنوك التجارية باستعماله لحساب الفائدة على قروضها للمستثمرين.

السياسة النقدية: Monetary Policy

هي مجموعة من الاجراءات التي تتخذها الدولة في إدارة كل من النقود والائتمان وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد.

معدل العائد على الاستثمار: Return on Investment

هو صافي الربح بعد الضرائب منسوبا إلى الأموال التي ولدته.

عرض النقد: Money Supply

مجموع النقد عند الجمهور زائدا مقدار الودائع تحت الطلب في البنوك التجارية.

السوق المالي: Financial Market

هو السوق الذي تتداول فيه الأوراق المالية طويلة الاجل.

السوق الثانوي: Secondary Market

السوق الذي تتداول فيه الأوراق المالية بعد اصدارها.

اذونات الخزينة: Treasury Bills

أدوات دين عام قصير الاجل تصدرها الحكومة وهي أوراق تصدرها الدولة لتسديد بعض العجز في موازنتها العامة.

الانكماش: Deflation

هو انخفاض حجم الانفاق النقدي بنسبة تزيد على مثيله في العرض الكلـــي مـــن السلع والخدمات.

الرواج الاقتصادي: Economic Prosperity

هو الازدهار الناتج من فيض المحصولات الزراعية والسلع الصناعية ما يؤدي إلى تزايد الإنتاج في فترة زمنية معينة حتى يفوق مقدرة المستهلكين على استيعابه.

المصادر والمراجع

١- د.زكريا محمد بيومي، **النقود والبنوك والتجارة الدولية**، دار النهضة العربية، القاهرة : ١٩٩١م.

٢- د. سيد الهواري، **إدارة البنوك (مع** التركيز على البنوك التجارية والإسلامية)، مكتبة عين شمس،القاهرة : ١٩٩٢.

٣- د. عبد الرحمن يسري احمد، **الاقتصاديات الدولية**، جامعة عين شمس : ١٩٩٩م.

٤- د.عثمان يعقوب محمد، **النقود والبنوك**، القاهرة : ٢٠٠٠م.

٥- د.محمد زكي المسير، **اقتصاديات النقود**، دار النهضة العربية، القاهرة : ١٩٩٠م.

٦- د.محمد دويدار، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، بيروت : ٢٠٠٣م.

٧- د.محمد صالح الحناوي وآخرون، **المؤسسات المالية (البورصة والبنوك التجارية)**، الدار الجامعية : ٢٠٠١م.

٨- د. يوسف بن عبد الله الزامل، **النقود والبنوك والأسواق المالية**، الجمعية السعودية للمحاسبة، الرياض : ٢٠٠١م.

9- Jeff Madura , **Financial Market & Institutions South** , western college , united Kingdom : 2002.


الوحدة الخامسة
البنوك المركزية

محتويات الوحدة

الموضوع	الصفحة
المقدمة	١٦١
تمهيد	١٦١
أهداف الوحدة	١٦١
١. نشأة البنوك المركزية	١٦٢
٢. وظائف البنوك المركزية	١٦٣
١,٢ وظيفة الإصدار	١٦٤
٢,٢ وظيفة الرقابة على الائتمان المصرفي	١٦٥
٣,٢ وظيفة البنك المركزي كمستشار للحكومة	١٦٦
٤,٢ وظيفة المقرض الأخير للجهاز المصرفي	١٦٦
٥,٢ وظيفة بنك البنوك	١٦٧
٦,٢ وظيفة مجمع لاحتياطات المصارف	١٧١
الخلاصة	١٧٣
لمحة مسبقة عن الوحدة الدراسية التالية	
إجابات التدريبات	١٧٤
مسرد المصطلحات	١٧٥
المصادر والمراجع	١٧٦

المقدمة

تمهيد

عزيزي الدارس ، مرحباً بك الى الوحدة الخامسة من هذا المقرر

هذه الوحدة بعنوان البنوك المركزية وهي واحدة من أهم مكونات الجهاز المـــصرفي حيث تتربع على رأسه وتتولى مهام الرقابة على البنوك الأخرى.

تحوي هذه الوحدة قسمين رئيسيين القسم الأول بعنوان نشأة البنوك المركزية والقسم الثاني يتناول وظائف البنوك المركزية

وسوف تجد داخل هذه الوحدة مجموعة من التدريبات وأسئلة التقويم الذاتي كما ذيلنا الوحدة بخلاصة لأهم ما ورد فيها واجابات التدريبات ومسرد المصطلحات

اتمنى ان تجدها وحدة مفيدة وأن تحفزك دراستها لدراسة الوحدات التالية

اهداف الوحدة



عزيزي الدارس بعد فراغك من دراسة هذه الوحـــدة ينبغـــي ان تكـــون قادراً على أن:

١. **تتعرف** نشأة البنوك المركزية
٢. **تعدد** وظائف البنوك المركزية
٣. **تشرح** الأهمية الاقتصادية لوظائف البنوك المركزية.
٤. **توضح** كيف يعمل البنك المركزي كملاذ اخير للبنوك التجارية

١. نشأة البنوك المركزية

عزيزي الدارس، في الوحدة الثانية من هذا المقرر القينا الضوء على البنك المركزي وذكرنا أنه بنك الحكومة ومهمته الرقابة على الائتمان المصرفي، اذاً فما الدافع وراء انشاء البنوك المركزية وما هي أهميتها؟ تعال نقرأ مايلي لنتعرف على ذلك.

كان الدافع من وراء إنشاء البنوك المركزية رغبة الحكومة في التدخل بالنشاط المصرفي وتنظيم وإدارة عمليات الإصدار النقدي والتي كانت تتولاها في السابق البنوك التجارية.

ولهذا سميت البنوك المركزية في بداية نشأتها **ببنوك الإصدار** لأنها تولت مهمة الإصدار النقدي وتنظيمه بالحدود والشروط التي تقررها الحكومة. ومن بعد ذلك وتدريجياً بدأت البنوك تتولى مهمة الرقابة على النشاط المصرفي وتوجيهه بما يتناسب وأهداف السياسة النقدية، وكذلك أصبحت البنوك المركزية مسئولة عن مهام أخرى.

وفي كل الأنظمة الاقتصادية المختلفة نجد أن البنوك المركزية تتربع على رأس الجهاز المصرفي والائتماني وتدير شئون النقد والائتمان المصرفي ومع وجود تماثل في معظم وظائف واختصاصات البنوك المركزية إلا أن هنالك اختلافاً في مدى دور البنك المركزي في التأثير على النشاط المصرفي والاقتصادي. وهذا الاختلاف يرتبط بدرجة تقدم ونمو الاقتصاد الوطني وطبيعة النظام الاقتصادي السائد.

وهكذا نجد أن أهمية البنك المركزي وحدود فعاليته في التأثير على مجريات الحياة الاقتصادية والمصرفية وتنفيذه لأدوات السياسة النقدية والائتمانية، تختلف باختلاف النظم الاقتصادية السائدة في الدول المختلفة.

أسئلة تقويم ذاتي

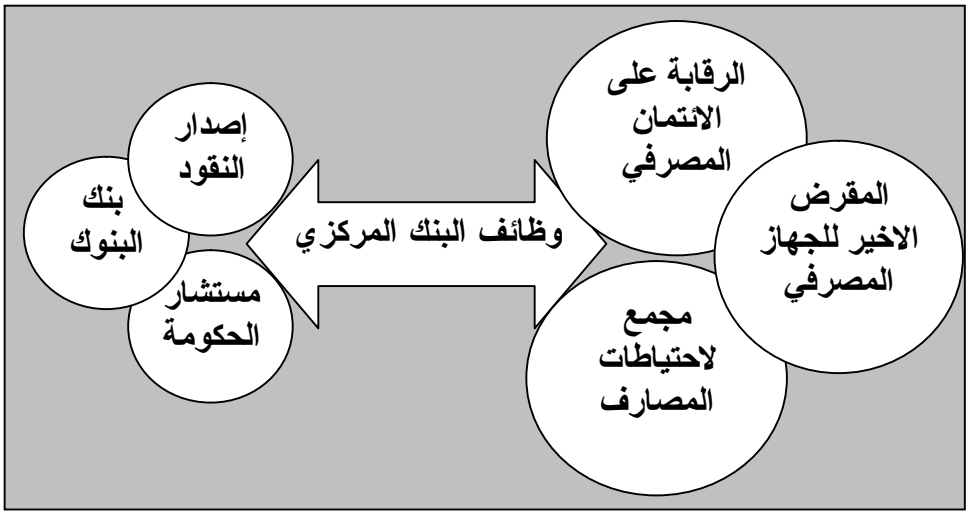


١. ماهي أسباب إنشاء بنك مركزي؟
٢. بماذا سميت البنوك المركزية في بداية نشأتها ولماذا سميت بهـــذا الاسم؟
٣. وضح أهمية البنوك المركزية.

٢. وظائف البنوك المركزية

شكل (١)

وظائف البنك المركزي



المصدر المصمم

وفيما يلي نستعرض هذه الوظائف

١,٢ وظيفة الإصدار

البنك المركزي هو الجهة الوحيدة المخولة من قبل الدولة للقيام بحق إصدار النقود. ولهذا فان البنك المركزي يعد بنكاً حكومياً يخضع للاشراف والتوجيه وحسب القوانين التي تنظم علاقته بالدولة استنادا الى طبيعة النظام الاقتصادي السائد. إلا أنه في جميع النظم الاقتصادية نجد أن مهمة إصدار النقود وتنفيذ السياسة النقدية والائتمانية تسند الى البنك المركزي.

وهذه الوظيفة هي أولى وظائف البنك المركزي وترتبط ارتباطا مباشرا بمبررات تأسيسية وتوجد قيود قانونية وتشريعية تنظم إصدار النقد وكمياته. وهذه القيود ترتبط أساساً (بغطاء العملة) من حيث نوعية وطبيعة ومكونات حجم الغطاء النقدي. فعندما كانت النظم النقدية تستند على قاعدة الذهب كانت البنوك المركزية تحتفظ برصيد من الذهب ليكون غطاء للعملة المصدرة.

وبعد التخلي عن قاعدة الذهب والتحول منها الى قاعدة النقود الورقية الإلزامية، أصبح غطاء العملة لا يقتصر في مكوناته على الذهب لوحده رصيداً تمتلكه الدولة. وإنما أصبح (الغطاء الفعلي) للعملة الوطنية مرتبطاً ومتحدداً أساساً بدرجة تطور الاقتصاد الوطني وقدراته الإنتاجية والتي يمكن أن تنعكس في ميزان مدفوعاته الذي يبين درجة وتنوع المبادلات الاقتصادية للبلد.

وهكذا أصبحت مكونات غطاء العملة متنوعة منها:

- أصول مختلفة مثل السندات الحكومية والأوراق التجارية
- بعض الأنواع من العملات الدولية الرئيسة،
- فضلاً عن نسبة معينة من الرصيد الذهبي الى إجمالي العملة الصادرة.

٢,٢ وظيفة الرقابة على الائتمان المصرفي

إن وظيفة البنك المركزي كرقيب وموجه للائتمان المصرفي تعد من أهم الوظائف التي يقوم بها حتى يمكن أن يقال إنها الوظيفة الأساسية للبنك المركزي، وكل الوظائف الاخرى تعتبر وظائف تكميلية لتمكنه من رقابة الائتمان المصرفي.

ويقوم البنك بهذه الوظيفة من خلال فرضه لمجموعة من القيود والإجراءات التي تهدف الى تنظيم نشاط الجهاز المصرفي وتوجيهه الوجهة السليمة والمناسبة.

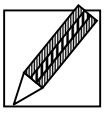
ورقابته وإجراءاته على عمليات الإقراض والاستثمار تنعكس آثارها على حجم وكمية وسائل الدفع وعلى عرض النقد واجمالي السيولة المحلية في البلد.

لهذا فان أهمية الرقابة الائتمانية ترتبط بطبيعة الآثار التي تتركها التغيرات في عرض النقد والسيولة المحلية الإجمالية على قيمة العملة الوطنية أو على قوتها الشرائية ثم على النشاط الاقتصادي للبلد.

ويقوم البنك بهذه الرقابة على الائتمان بهدف تحقيق الاستقرار في قيمة العملة الوطنية ومن خلال التأثير في حجم المعروض النقدي الذي يؤثر على قيمة العملة.

ولهذه السياسة النقدية أدواتها المختلفة (الكمية والنوعية والمباشرة) التي يؤدي استخدامها إلى التأثير في كمية ونوعية الائتمان المصرفي ومن ثم التأثير في عرض النقد الذي ينعكس فيما بعد على الاستقرار النقدي والنمو الاقتصادي للبلد.

تدريب(١)



كيف يحقق البنك المركزي الاستقرار الاقتصادي من خلال وظيفة الرقابة على الائتمان المصرفي؟

٣,٢وظيفة البنك المركزي كمستشار للحكومة

يقوم البنك المركزي بمهمة بنك الحكومة ومستشارها المالي. لهذا نجد أن الحكومة تحتفظ بحساباتها لدى البنك المركزي. ويقوم البنك المركزي بتنظيم مدفوعات الحكومة.

ويقدم البنك المركزي سلفاً وقروضاً للحكومة تكون قصيرة الأجل في حالات العجز الموسمي أو المؤقت الذي يطرأ على الميزانيات السنوية.

ويقوم كذلك بإصدار القروض العامة الحكومية وتولي خدمتها. ويتولى أيضاً المهام التي توكل إليه من قبل الحكومة مثل الرقابة على الصرف الأجنبي والتحويل الخارجي وتقديم المشورة عند عقد القروض الحكومية سواء كانت محلية أو خارجية.

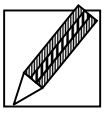
ولهذا يضع البنك المركزي خبرته النقدية والمصرفية تحت تصرف الحكومة.

٤,٢وظيفة المقرض الأخير للجهاز المصرفي

يعد قيام البنك المركزي بهذه الوظيفة من الوظائف المهمة اذ يمكنه بواسطتها أن يدعم مساعيه في فرض رقابته على النشاط المصرفي والائتماني.

والمقصود بهذه الوظيفة استعداد البنك المركزي لتقديم المعونة المطلوبة للبنوك التجارية لتنشيط السوق الائتماني في حالات الضيق المالي. ويقوم بهذه الوظيفة عن طريق وضعه ما يلزم من الأرصدة النقدية الحاضرة في السوق المالي وجعلها تحت تصرف البنوك التجارية وبقية المؤسسات الائتمانية الأخرى. سواء كان ذلك بتقديم القروض مباشرة للمؤسسات المالية أو بإعادة خصم الأوراق التجارية والمالية المقدمة إليه.

تدريب(٢)



هل يمكن اعتبار وظيفة المقرض الأخير للجهاز المصرفي وظيفة رقابية؟ اشرح إجابتك.

ويقوم البنك المركزي بهذه الوظيفة في حدود ما يتفق مع أهداف سياسته النقدية والائتمانية وهذا يمكن لهذه الوظيفة أن تلعب دوراً مهما لنجاح مساعي البنك المركزي الرامية الى فرض رقابته المصرفية والائتمانية على كل الجهاز المصرفي.

٥,٢ وظيفة بنك البنوك

تحتاج البنوك المركزية الى البنك المركزي في الاحتفاظ لديه بالودائع وإجراء المقاصة فيما بينها على ذلك فان كل البنوك التجارية تستطيع أن تسحب شيكاً على حساباتها لدى البنك المركزي لتسوية عمليات الدفع والمقاصة فيما بينها. كما قد يفرض البنك المركزي على البنوك التجارية أن تزيد من احتياطاتها من النقد عنده، ذلك لتنظيم عمليات التداول النقدي بالدولة.

ويمارس البنك المركزي من خلال الاحتياطات النقدية – سواء منها الاجباري بحكم القانون أو الاختياري – مهمة تنظيم عمليات النقد بالاقتصاد القومي. وهذه الاحتياطات لا تدر دخولاً للبنوك التجارية. ذلك لأنها تودع من البنك المركزي أساساً لتسهيل عمليات الدفع والتسويات بين البنوك.

وحتى نستوعب الموقف الخاص بعمليات التسوية (المقاصة) بين البنوك، نقدم الشرح الآتي:

خلال العمليات اليومية للبنك التجاري فانه يتلقى يومياً آلاف الشيكات من أفراد هم المستفيدون من تلك الشيكات، وبهذا تجب زيادة أرصدة حساباتهم بتلك المبالغ وفي نفس الوقت تخفيض أرصدة حسابات عملاء اخرين هم الذين كتبوا الشيكات.

فإذا كانت حسابات العملاء المستفيدين وحسابات العملاء الذين كتبوا الشيكات في نفس البنك يقوم بإنقاص حسابات أصحاب الشيكات وزيادة حسابات المستفيدين بنفس المبالغ.

ولكن الأمر غالباً ما يكون خلاف ذلك لأن صاحب الشيك قد يكون عميلاً لبنك آخر غير بنك الشخص المستفيد من الشيك وفي هذه الحالة يصبح البنك الذي سحب عليه الشيك مديناً للبنك الذي أودع لديه الشيك.

ولما كان كل بنك تجاري يتلقى يومياً شيكات مسحوبة على بنوك مختلفة وفي نفس الوقت يتلقى كل بنك من هذه البنوك المختلفة شيكات مسحوبة على البنك المذكور، فان نتيجة هذا أن ينشأ يومياً حجم هائل من الديون المتبادلة ما بين البنوك التجارية.

وطبيعي أنه يمكن تسوية هذه الديون بطريقة ثنائية الا ان هذه الطريقة غير عملية وتكلف وقتاً وجهداً لذلك فان البنك المركزي ينشئ ما يسمى بغرفة المقاصة يكون الاعضاء فيها البنوك التجارية أنفسهم وفي وقت معين من كل يوم يجتمع مديرو البنوك التجارية مع كل منهم الشيكات التي سحبت على البنوك الأخرى لصالح البنك الذي يمثله. وهكذا تظهر لهم جميعاً الصورة الكاملة للمبالغ التي يستحقها كل بنك لدى أي بنك آخر.

ولما كانت مجموع ديون البنوك التجارية في مواجهة بعضها البعض، إنما تساوي تماماً مجموع حقوقها في مواجهة بعضها البعض فان غرفة المقاصة تقوم بتنظيم عملية المقاصة.

والبنك التجاري الذي يكون موقفه دائناً يصبح دائناً لغرفة المقاصة. والبنك المدين يكون مديناً لها أيضا وهكذا في نهاية اليوم تكون المبالغ المدينة بها غرفة المقاصة تساوي تماماً المبالغ الدائنة لها.

وهكذا تقوم البنوك المدينة بتحرير شيكات بالمبالغ المدينة بها لغرفة المقاصة لصالح الدائنين من البنوك الأخرى. وهكذا يقوم البنك المركزي بانقاص حساب المدين وزيادة حساب البنك الدائن.

نشاط



اذا تم تخصيص وظيفة (بنك البنوك) لأحد البنوك التجارية، ما هي في رأيك عيوب مثل هذا القرار؟ ناقش ذلك مع زملائك واعرض ماتوصلت اليه على مشرفك الأكاديمي.

جدول (١)

حسابات المقاصة

بنوك مسحوب عليها / بنوك مدفوع إليها	أ	ب	ج	اجمالي دائن
أ	–	١٠٠٠٠٠	٧٥٠٠٠	١٧٥٠٠٠
ب	٢٥٠٠٠٠	–	٢٢٥٠٠٠	٤٧٥٠٠٠
ج	٣٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠	–	٧٠٠٠٠٠
اجمالي مدين	٥٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	١٣٥٠٠٠٠

المصدر المؤلف

الجدول يوضح لنا ان مديونية البنوك (أ) و (ب) و (ج) تساوي ١،٣٥٠،٠٠٠ وفي نفس الوقت فان نفس البنوك دائنة بمبلغ ١،٣٥٠،٠٠٠.

والآن لنأخذ كل بنك على حدة

بنك (أ)

دائن بمبلغ ١٧٥٠٠٠

مدين بمبلغ ٥٥٠٠٠٠

الرصيد (مدين) ٣٧٥٠٠٠

بنك (ب)

دائن بمبلغ ٤٧٥٠٠٠

مدين بمبلغ ٥٠٠٠٠٠

الرصيد (مدين) ٢٥٠٠٠

بنك (ج)

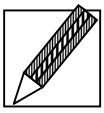
دائن بمبلغ ٧٠٠٠٠٠

مدين بمبلغ ٣٠٠٠٠٠

الرصيد (دائن) ٤٠٠٠٠٠

وفي هذه الحالة يكتب البنكان (أ) و (ب) شيكات على حساباتهما مع البنك المركزي بمبلغ ٤٠٠٠٠٠ بنك (ب) – و ٣٧٥٠٠٠ بنك (أ). ويقوم البنك المركزي بإنقاص حساباتهما بمبلغ ٤٠٠٠٠٠ (تعطى للبنك ج).

تدريب(٣)



بافتراض أن هناك ثلاثة بنوك (أ) و (ب) و (ج) وتحصلنا على المعلومات الاتية منها:

(أ) شيكات مسحوبة على بنك (أ) لصالح بنك (ب) بمبلغ ٣٠,٠٠٠ دينار ولصالح بنك (ج) بمبلغ ٥٠,٠٠٠ دينار.

(ب) شيكات مسحوبة على بنك (ب) لصالح بنك (أ) بمبلغ ٨٠,٠٠٠ دينار ولصالح بنك (ج) بمبلغ ٩٠,٠٠٠ دينار.

(ج) شيكات مسحوبة على بنك (ج) لصالح بنك (أ) بمبلغ ١٠٠,٠٠٠ دينار ولصالح بنك (ب) بمبلغ ٦٠,٠٠٠ دينار.

المطلوب:

اجر حساب مقاصة بين هذه البنوك شارحاً ما توصلت إليه.

البنك المركزي هو الملاذ الأخير للبنوك

وهذه مهمة رئيسية للبنك المركزي وهنا يقوم البنك بتوفير أي مبالغ تحتاجها البنوك التجارية إذا ما فشلت في مساعيها في الحصول على هذه المبالغ من جهات أخرى ، وهذه المهمة تلقى على عاتق البنك المركزي لأنه المشرف على الجهاز المصرفي.

وحتى لا ينهار الجهاز المصرفي فعلى البنك المركزي أن يقوم بدور المنفذ أو الملاذ الأخير للقروض وفي هذه الحالة فان البنك المركزي عندما يقدم هذه القروض فانه يقدمها بأسعار فائدة تزيد على أسعار الفائدة السائدة في السوق وليس هذا بعقوبة. إذ أن الكمية المطلوبة من السيولة في ارتفاع، وهنا يتدخل البنك المركزي لتقليل هذا الطلب على السيولة وذلك برفع سعر الفائدة.

فإذا رفع البنك المركزي سعر الفائدة الذي يطالب به، فان هذا يعني أن البنوك التجارية سوف ترفع من أسعار فوائدها أيضا. وهكذا يستطيع البنك المركزي أن يحد من كمية الطلب على وسائل الدفع خوفاً من أن تزيد كثيراً عن كمية الإنتاج القومي وبذلك ترفع أسعار السلع والخدمات.

٦,٢ وظيفة مجمع لاحتياطات المصارف

تحتفظ المصارف التجارية باحتياطيها النقدي لدى البنك المركزي، ويترتب على هذا تجميع الأرصدة في مجمع واحد ووضعها تحت تصرف المصارف الأخرى كلها ولسد حاجة كل منها لأرصدة نقدية. وهذا التجميع للأرصدة يؤدي في النهاية إلى تأمين سيولة الجهاز المصرفي من خلال تحويل الفائض إلى وحدات العجز ولقد تحول الأمر بحكم القانون إلى أن تودع البنوك التجارية نسبة من ودائعها لدى البنك المركزي (الاحتياطي النقدي والقانوني). وقد أصبحت هذه النسبة للاحتياطي أداة من أدوات البنك المركزي في فرض رقابته على النشاط الائتماني مما ساعده على مزاولة سلطاته النقدية والمصرفية المفروضة بحكم القانون والتشريعات الحكومية.

أسئلة تقويم ذاتي



١. بالشرح الوافي وضح الأهمية الاقتصادية لوظائف البنك المركزي.
٢. " البنك المركزي هو الملاذ الاخير للبنوك" اشرح هذه العبارة.
٣. وضح السبب الذي دفع البنك المركزي للاحتفاظ بالاحتياطيات من البنوك التجارية.

الخلاصة

عزيزي الدارس، في نهاية هذه الوحدة أدعوك الى أن نلخص ما ناقشناه فيها

- بدأنا الوحدة بالتعرف على نشأة البنوك المركزية وذكرنا أن الدافع من وراء انشائها هو رغبة الحكومة في التدخل في النشاط المصرفي وتنظيم وادارة عمليات الإصدار النقدي.
- وبعد ذلك استعرضنا وظائف البنوك المركزية التي تنحصر في وظيفة الإصدار ، وظيفة الرقابة على الائتمان المصرفي ، مستشار الحكومة ، وظيفة المقرض الاخير للجهاز المصرفي، وظيفة بنك البنوك، وظيفة مجمع لاحتياطات المصارف.
- وذكرنا أن البنك المركزي هو الملاذ الأخير للبنوك حيث يوفر لها التمويل الذي تحتاجه في حالة عجزها في الحصول عليه من أي جهة أخرى.

وختاما أرجو أن تكون قد استفدت من هذه الوحدة وحققت الأهداف التعليمية الواردة في بدايتها.

لمحة مسبقة عن الوحدة الدراسية التالية

البنوك المتخصصة هي موضوع الوحدة التالية وفيها ستتعرف على البنوك الزراعية والعقارية والصناعية والبنوك التجارية وبنوك الاستثمار.

إجابات التدريبات

تدريب (١)

تجنب زيادة كمية النقود المتداولة عن حجم السلع والخدمات وبذلك تجنب ارتفاع المستوى العام للاسعار الذي يسبب التضخم ، أو تجنب نقص كمية النقود عن حجم السلع والخدمات وبالتالي تجنب انخفاض المستوى العام للأسعار الذي يسبب ظاهرة الانكماش الاقتصادي.

تدريب (٢)

نعم، فاذا كررت البنوك الاقتراض من البنك المركزي فان ذلك قد يعني معاناتها لبعض المشاكل ويؤدي ذلك إلى أن يخضع البنك المركزي نشاطات تلك البنوك لرقابة صارمة وقد يفرض معدل فائدة مرتفع للاقتراض منه حتى لا يشجعها على الاقتراض.

تدريب (٣)

بنوك مسحوب عليها / بنوك مدفوع إليها	أ	ب	ج	إجمالي دائن
أ	–	٨٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	١٨٠,٠٠٠
ب	٣٠,٠٠٠	–	٦٠,٠٠٠	٩٠,٠٠٠
ج	٥٠,٠٠٠	٩٠,٠٠٠	–	١٤٠,٠٠٠
إجمالي مدين	٨٠,٠٠٠	١٧٠,٠٠٠	١٦٠,٠٠٠	٤١٠,٠٠٠

مسرد المصطلحات

الشيك: Cheque

أداة مكتوبة موقع عليها من قبل المودع يأمر فيه البنك أن يدفع قيمة محددة من النقود لشخص محدد أو لأمر هذا الشخص المحدد.

القرض: Loan

هو اتفاق بين المصرف وعميله على أن يدفع المصرف مبلغاً نقدياً للعميل يوضع تحت تصرفه وفقا للشروط المتفق عليها بين المصرف والعميل وتمثيل دين لفترة زمنية محددة.

المقاصة

تصفية الشيكات التي تتلقاها البنوك من عملائها بقصد تحصيلها لحسابهم من البنوك الأخرى والقيام بتسوية الأرصدة المختلفة لهذه العملية من خلال إجراء قيود محاسبية في دفاتر البنك المركزي لمعرفة الأرصدة النهائية لحسابات هذه البنوك لديه.

المراجع والمصادر

١. د. سيد الهواري، **إدارة البنوك** (مع التركيز على البنوك التجارية والإسلامية)، مكتبة عين شمس، القاهرة: ١٩٩٢.

٢. د. زكريا محمد بيومي، **النقود والبنوك والتجارة الدولية**، دار النهضة العربية،القاهرة: ١٩٩١م.

٣. د. محمد زكي المسير، **اقتصاديات النقود**، دار النهضة العربية، القاهرة: ١٩٩٠م.

٤. د. عبد الرحمن يسري احمد، **الاقتصاديات الدولية**، جامعة عين شمس:١٩٩٩م.

٥. د. يوسف بن عبد الله الزامل، النقود والبنوك والأسواق المالية، الجمعية السعودية للمحاسبة، الرياض: ٢٠٠١م.

٦. د. عثمان يعقوب محمد، النقود والبنوك، القاهرة: ٢٠٠٠م.

٧. د. محمد دويدار، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، بيروت: ٢٠٠٣م.

٨. د. محمد صالح الحناوي وآخرون، **المؤسسات المالية** (البورصة والبنوك التجارية)، الدار الجامعية: ٢٠٠١م.

9. Jeff Madura**, Financial Market & Institutions South**, western college, united Kingdom: 2002.


الوحدة السادسة
البنوك المتخصصة

محتويات الوحدة

الموضوع	الصفحة
المقدمة	١٧٩
تمهيد	١٧٩
أهداف الوحدة	١٨٠
١. البنوك الزراعية	١٨٢
١,١ سياسة القروض الزراعية	١٨٤
٢,١ وظائف البنوك الزراعية	١٨٦
٣,١ مصادر تمويل البنك الزراعي واستخدامات الأموال	١٨٨
٤,١ استخدامات الأموال واستخداماتها	١٩٠
٢. البنوك العقارية	١٩٣
١,٢ تعريف البنك العقاري	١٩٥
٢,٢ نشاطات وخصائص البنوك العقارية	١٩٥
٣,٢ السياسة الائتمانية في البنوك العقارية	١٩٧
٤,٢ مصادر الأموال واستعمالاتها في البنوك العقارية	١٩٩
٣. البنوك الصناعية	٢٠١
٤. بنوك التجارة الخارجية	٢٠٢
٥. بنوك الاستثمار	٢٠٣
الخلاصة	٢٠٥
لمحة مسبقة عن الوحدة التالية	٢٠٦
إجابات التدريبات	٢٠٧
مسرد المصطلحات	٢٠٨
المراجع	٢٠٩

المقدمة

تمهيد

عزيزي الدارس، مرحبا بك إلى هذه الوحدة

بين يديك الوحدة السادسة من مقرر إدارة المؤسسات المالية وهي بعنوان "البنوك المتخصصة" حيث تتألف هذه الوحدة من خمسة أقسام رئيسة في القسم الاول نتعرف على البنوك الزراعية وسياساتها في منح القروض الزراعية ووظائفها وكيف تتحصل على الأموال وكيف تسخدمها.

ومن خلال القسم الثاني نتعرف على البنوك العقارية نبدأ بتعريفها ثم نشرح نشاطاتها وخصائصها وكذلك نتعرف على السياسة الائتمانية فيها وكذا مصادر الأموال واستخداماتها.

وفي القسم الثالث والرابع والخامس نلقي الضوء على البنوك الصناعية وبنوك التجارة الخارجية وبنوك الاستثمار.

وقد حرصنا في هذه الوحدة أن نزودك بتدريبات وأسئلة تقويم ذاتي لتسهيل وتوصيل المادة العلمية وتعزيز فهمك لها

مرحباً بك مرة أخرى إلى هذه الوحدة.

أهداف الوحدة



عزيزي الدارس بعد فراغك من دراسة هذه الوحدة ينبغي أن تكون قادرا على أن:

١. **تعرف** أهمية إنشاء بنوك متخصصة.

٢. **تشرح** وظائف البنوك المتخصصة

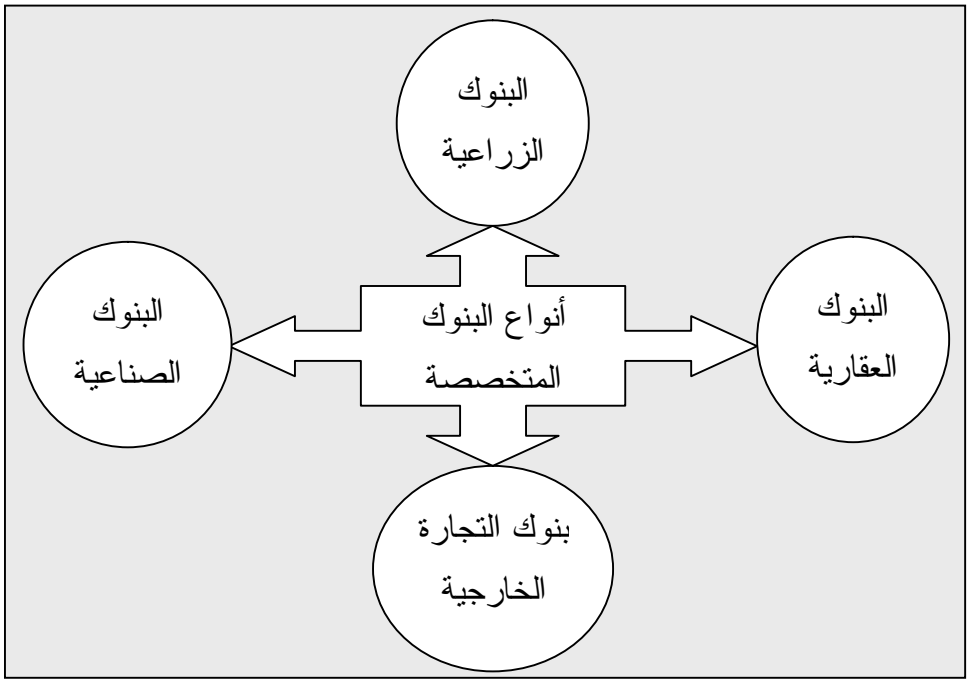
٣. **تذكر** المباديء التي تتبعها البنوك المتخصصة في المحافظة على أموالها.

٤. **توضح** كيف تحصل البنوك المتخصص على الأموال وكيف تستخدمها.

عزيزي الدارس، تصنف البنوك المتخصصة في أي بلد من بلدان العالم علـــى أســـاس القطاعات الاقتصادية التى تخدمها وتقوم بتمويلها وتقسم إلى الأنواع التالية كما موضح في الشكل ادناه.

شكل (١)

أنواع البنوك المتخصصة



المصدر المصمم

وسوف نتطرق لكل نوع من هذه البنوك على حدة مبتدئين بالبنوك الزراعية ثم بعد ذلك نتعرف على بنوك الاستثمار.

١. البنوك الزراعية

يمكن تعريف البنوك الزراعية بأنها:

تلك البنوك أو مؤسسات الإقراض الزراعي المتخصصة فـــى تقـــديم خدماتها المصرفية لعملائها في قطاع الزراعة وخاصة خدمـــة التمويـــل او تقديم القروض.

ويعتبر القطاع الزراعي بكافة تفرعاته والمؤسسات العاملة فيه مـــن القطاعـــات الحيوية والمهمة والمؤثرة في اقتصاديات العديد من دول العالم ومستويات المعيشة فيهـــا ولكي يقوم هذا القطاع العام في تأدية دوره في التنمية فـــإن المـــزارعين والمؤســـسات والشركات العاملة فى القطاع الزراعي بحاجة للتمويل من أجل القيـــام بأعمالهـــا علـــى أفضل وجه وبما يتفق ومتطلبات التنمية الزراعية وتحقيق الاكتفاء الذاتي الزراعـــي أي الاعتماد على الإنتاج الزراعي المحلي وعدم استيراد المواد الغذائية من الخارج.

وتعتبر مشروعات **التنمية الحيوانية والـــدواجن وتربيـــة الأســـماك وزراعـــة الأشجار المثمرة وشراء الأراضي الزراعية واستصلاحها وحفر الآبار ومشاريع الـــري ومشروعات تنمية المعيشة الريفية ومواجهة الأزمات الزراعيـــة وتحـــسين الكفـــاءة التسويقية الزراعية ورفع الكفاءة الإنتاجية الزراعية عن طريق إدخال التقنية الزراعية الحديثة** وغيرها من الأمثلة على المجالات والمشروعات الزراعية التى بحاجة للأمـــوال من مصدر تمويل يراعى طبيعتها و أوضاعها المختلفة.

والبنوك التجارية كمصدر تمويل تعارض في أغلبها تقديم القروض للمزارعين وذلـــك للأسباب التالية كما يراها أحد المؤلفين.

أ. المخاطر المرتفعة في القروض الزراعية وذلك بسبب اعتماد الإنتاج الزراعي على العوامل الجوية وطول فترة الإنتاج الزراعي نسبياً وحدوث أمراض زراعية واختناقات تسويقية في وقت الإنتاج واختلاف فى مستويات المزارعين العلمية والعملية.

ب. صعوبات في عمليات تحصيل القروض الزراعية.

ت. صعوبات في عمليات الرقابة على القروض الزراعية

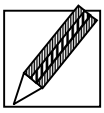
ث. جهل أغلب المزارعين في التعامل مع البنوك وبالتالي عدم التزامهم بالسياسات الإقراضية.

ج. العائد على عمليات تمويل المشروعات الزراعية أقل منه على تمويل عمليات التجارة.

وبناء على هذه الأسباب وغيرها من الأسباب الأخرى ظهرت إلى الوجود مؤسسات تمويل متخصصة فى تقديم القروض للمزارعين ومراعيه أوضاعهم وطبيعة مجالات مشروعاتهم الزراعية وهى عبارة عن البنوك الزراعية.

وفى أغلب دول العالم تكون البنوك الزراعية مملوكة للحكومة ومدعومة بالإعفاءات والمساعدات الحكومية.

تدريب (١)



.اذكر بنكاً من البنوك الزراعية في السودان

فالبنوك الزراعية هى **بنوك متخصصة فى تدبير الأموال وتقديمها كقروض للمزارعين الذين لا يستطيعون الاقتراض من البنوك الأخرى** وتقدم قروضها للمزارعين بشروط ميسرة وبتسهيلات ائتمانية معقولة وتمنح قروضا اغلبيتها طويلة الأجل وتسدد على شكل أقساط تتفق وأوضاع المزارع المختلفة هذا ويمكن تصنيف القروض التى تقدمها البنوك الزراعية كالآتي :

شكل (٢)

تصنيف القروض الزراعية



المصدر/ المصمم

١,١ سياسة القروض الزراعية

تلعب القروض عنصراً مهماً في تنمية الزراعة بكافة مجالاتها المختلفة كما ونوعا، **وليس المهم من تقديم القروض للمزارع ازاحة العسر المالى عن كاهله بل** للمساعدة فى ايجاد الحلول للمشاكل الزراعية التى تواجهة وانشاء المشروعات الزراعية وتوسيع وتطوير القائم منها وإدخال التكنولوجيا الزراعية وانشاء وتطوير البيئة.

ويجب أن تكون سياسة منح القروض الزراعية التى يعمل بها فى البنوك الزراعية منبثقة من سياسة وخطة الحكومة الزراعية ومتفقة مع التشريعات المصرفية المعمول بها

وتختلف سياسة القروض وفقاً لظروف الدولة وهى تختلف من دولـــة لأخـــرى **وتتضمن سياسة القروض الزراعية ما يلي:**

- ❒ تحديد أنواع القروض.
- ❒ تحديد الأهداف والغايات من القروض.
- ❒ أسعار الفوائد والعمولات.
- ❒ تحديد نوعية الضمانات المطلوبة.
- ❒ تحديد كيفية التسديد وأجال القروض المطلوبة لمكونات سياسة القـــروض المتبعة فى البنك فمثلا اختلاف أهداف القرض المطلوب مع الأهـــداف المحـــددة بموجب السياسة الائتمانية أو عدم وجود ضمانات ورهونات او لعدم كفايتها

كما وتمتنع البنوك من تقديم القروض إذا كان تعامل المزارع سابقاً معهـــا ســـلبيا مثل عدم الدفع او التأخير عن مواعيد الدفع المتفق عليها ... الخ.

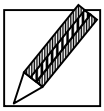
ويتم تحصيل القروض الممنوحة للمزارعين فى تواريخ استحقاقها ولكـــى تـــدخل الأموال دورة الائتمان من جديد أي يتم تقديمها لمزارعين جدد، ولكي تـــضمن البنـــوك استرداد أموالها تتبع بعضاً من الوسائل والإجراءات التي تتبعها البنوك الاخرى كالبنوك التجارية فى عملية التحصيل.

وتتم عملية منح أو إعطاء القرض للمزارعين ضمن خطوات متسلسلة

- ◆ ابتداء بتعبئة طلب القرض
- ◆ إرفاق الوثائق المطلوبة به
- ◆ عمل الدراسة والتقييم والتحليل لها
- ◆ اتخاذ القرار بخصوص القرض من الجهات المختـــصة والتـــى تملـــك سلطة اعطاء أو عدم إعطاء القرض
- ◆ صرف ومتابعة القرض
- ◆ الخطوة الأخيرة القيام بتحصيل القرض حسب الاتفاق

وانه من المفضل للبنوك الزراعية أن تتم عملية صـــرف القـــروض متوســـطة وطويلة الأجل على دفعات متعددة القيام بالكشف عقب كل دفعة للتأكد مـــن أن الأمـــوال التي قد صرفت فى الدفعات الاولى قد استعملت فى المشروع الزراعى المحدد.

تدريب (٢)



في تقديرك ماهي المشاكل التي تواجه البنك في استرداد قيمة القرض؟

٢,١ وظائف البنوك الزراعية

تتمثل الأنشطة الوظيفية المهمة في أي بنك زراعي بما يلي:

❖ منح قروض للمزارعين

يتم تقديم القروض للمزارعين وفقا للسياسة الائتمانية المتبعة فى البنك وبضمن ما تنص عليه التشريعات المصرفية والمؤثرة فى أحجام وأنواع القروض وبما تسمح به القوانين وتعليمات البنك وموارده المالية ولا تعطى القروض للمزارعين إلا بعد دراســـة وتقييم للمشروع الزراعى الذى من أجله يطلب القرض.

وتقسم القروض الزراعية إلى ثلاثة أقسام هي:

أ- **<u>قروض قصيرة الأجل</u>** وتعطى لغاية تمويل المحاصيل وتسمى احيانا بـــالقروض الموسمية لمواجهة نفقات الزراعة والحصاد وشراء المبيدات الحشرية.. الخ.

ب-**<u>قروض متوسطة الأجل</u>** وتعطى لغاية تمويل المكننـــة الزراعيـــة ومـــشروعات الثروة الحيوانية والدواجن والري.

ت-**<u>قروض طويلة الأجل</u>** وتعطى لغايـــة تمويـــل استـــصلاح الاراضـــى وتأســـيس المشروعات الخاصة بالتصنيع الزراعى وتنمية الغابات وإنـــشاء أحـــواض الأســـماك وتربيتها.

ويطلق على أنواع القروض متوسطة وطويلة الأجل قروض التنمية لان الهدف منها هو زيادة الإنتاج وتنويعه وزيادة دخل المزارع.

❖ قبول الودائع

تقوم البنوك الزراعية بفتح حسابات الودائع للمزارعين وللجمعيات التعاونية والمؤسسات والشركات الزراعية وتقبل كذلك الودائع من مؤسسات بنكية ومالية أخرى وتفضل البنوك الزراعية أن تكون الودائع متوسطة وطويلة الأجل أي ودائع لأجل طويل نوعا وبأسعار أيضا حيث أن هذه الأنواع من الودائع توفر للبنك مورداً مالياً متوسطاً وطويل الأجل مما يوفر المرونة في استخدام هذه الأموال. وتدفع البنوك الزراعية فوائد على الودائع الموجودة لديها حيث تشكل هذه الفوائد كلفة هذا المصدر التمويلي.

ولكن لا تعتمد البنوك الزراعية على هذا المصدر كثيرا بقدر ما تعتمد على رؤوس أموالها وعلى الاقتراض المحلى والأجنبي.

❖ فتح الاعتمادات المستندية

تقوم بعض البنوك الزراعية بهذه الوظيفة المصرفية لخدمة المزارعين الذين يقومون باستيراد المواد والآليات الزراعية من الخارج. وتشبه هذه الخدمة عملية فتح الاعتمادات المستندية منها وجود حساب جاري للعميل في البنوك التجارية للتجار المستوردين.

ويوجد شروط محددة لفتح الاعتمادات المستندية منها

- وجود حساب جارى للعميل في البنك.
- هذا ويفتح الاعتماد المستندى لغاية الشراء من الخارج وليس من السوق المحلى.
- ولابد من تقديم العميل بعض الضمانات والكفالات المالية اللازمة.
- بالإضافة لوجود عملات أجنبية لدى البنك حيث إن الاعتمادات المستندية تفتح بالعملات الأجنبية.

وطبعا يوجد إجراءات محددة لعملية فتح مثل هذه الحسابات وإغلاقها كما وتتقاضى البنوك مقابل فتح الاعتمادات المستندية للعملاء وفوائد وعمولات حسب التشريعات المصرفية السائدة وتشكل هذه الفوائد والعمولات إيرادات للبنك.

❖ **تحصيل وخصم الكمبيالات وإصدار خطابات الضمان للمزارعين**

وتتشابه هذه الخدمة المصرفية بما تقدمه البنوك التجارية ولكن بتسهيلات اكثر ملائمة لاوضاع المزارعين، ولان معظم البنوك الزراعية هى بنوك عامة اى مملوكة للدول فيحق لها حسم ما لديها من كمبيالات وسندات لدى البنوك المركزية او تقوم بالاقتراض بضمانة هذه المستندات.

❖ **وظائف مصرفية أخرى مثل:**

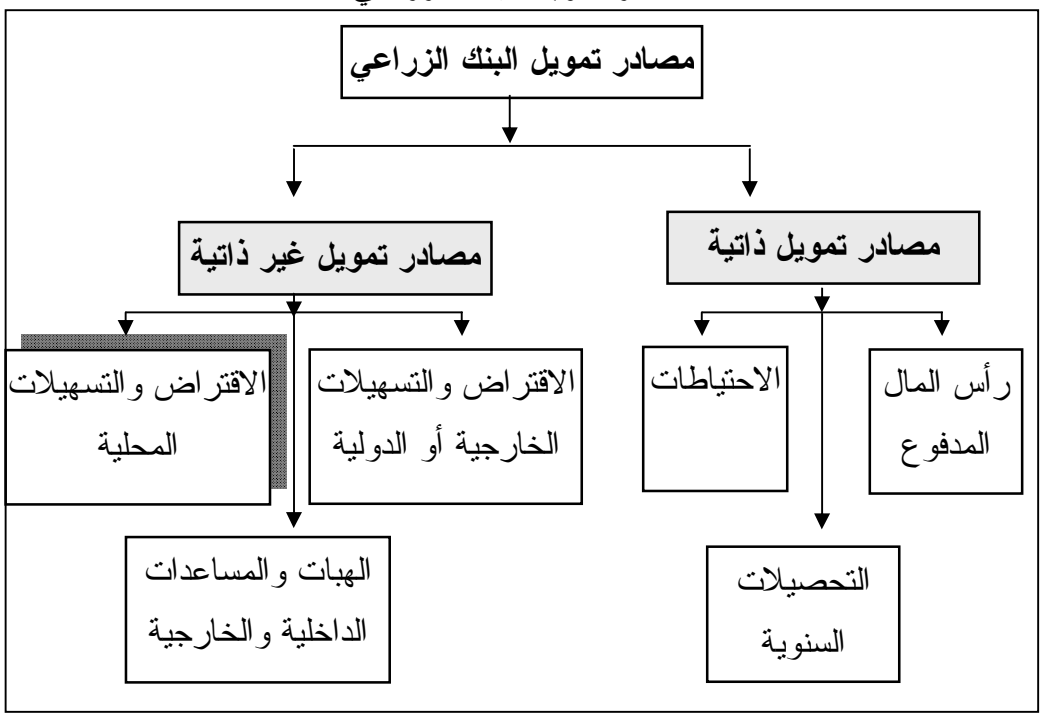
- تمويل عمليات تسويق وتصدير المنتجات الزراعية
- وشراء سندات القروض التى تصدرها الشركات الزراعية المساهمة
- واعداد الدراسات الاقتصادية والمالية والفنية المتعلقة بالجوانب الزراعية المختلفة.

٣,١ مصادر تمويل البنك الزراعى

تتكون مصادر تمويل البنك الزراعى من البنود التالية كما في الشكل التالي:

شكل (٣)

مصادر تمويل البنك الزراعي



المصدر المصمم

والآن دعنا نستعرض هذه البنود بشيء من التفصيل

أولا : مصادر تمويل ذاتية داخلية تتمثل فى البنود التالية :

أ- **<u>رأس المال المدفوع</u>** : وهو جزء مهم من حقوق الملكية ويتم دفعه من الحكومة إذا كان البنك حكومة او يكون على شكل أسهم مدفوعة من قبل الحكومة والقطاع الخاص إذا كان البنك مملوك من قبل الحكومة والقطاع الخاص وعلى شكل شركة مساهمة.

ب-**<u>الاحتياطات</u>:** وهى جزء من حقوق الملكية يتم تكوينها عن طريق اقتطاع جزء من الأرباح في البنك وحجزها باسم الاحتياطي. وتزداد الاحتياطات سنة بعد سنة اذا تم

أضافة أرباح لها ولم يتم أخذ شيء منها. وعملية الإضافة لها والأخذ منها تتم وفقاً للتشريعات المصرفية وتعليمات البنك الداخلية.

ج- **التحصيلات السنوية**: وهى عبارة عن تحصيلات البنك خلال العام من القروض التى منحها لعملائه.

ثانيا : مصادر تمويل غير ذاتية خارجية وتتمثل فى البنود التالية :

أ- **الاقتراض والتسهيلات المحلية**: وهى تلك القروض والسلف التي يحصل عليها البنك الزراعي من مصادر التمويل المحلية سواء أكانت من البنك المركزي أو البنوك التجارية أو المؤسسات المالية الأخرى.

ب-**الاقتراض والتسهيلات الخارجية أو الدولية**: وهى تلك القروض التى تحصل عليها البنوك الزراعية من مصادر تمويل خارجية (عربية /أو أجنبية) وذلك من أجل توفير الأموال اللازمة لمواجهة الطلب المتزايد على قروض البنك.

ج- **الهبات والمساعدات الداخلية والخارجية**: وتحصل عليها البنوك الزراعية من جهات متعددة محلية وأجنبية لدعم القطاع الزراعي ومشروعاته المختلفة.

٤,١ استخدامات الأموال واستخداماتها

تعرفنا على مصادر تمويل البنك الزراعي من خلال ماسبق والآن سوف نتعرف على استخدامات تلك الأموال التي حصل عليها

تعتبر جميع عناصر **الأصول فى جانب الموجودات** من الميزانية العامة للبنك الزراعي بمثابة مجالات استثمار أو استعمال للأموال من قبل إدارة البنك.

وتتألف موجودات البنك الزراعي من:

- نقدية على شكل **إيداعات او ودائع لدى البنوك الأخرى بما فيها البنك المركزي**
- وعلى شكل **نقد جاهز** فى صندوق البنك يستخدمها فى مجالات عديدة كدفع المصروفات وأقساط القروض ودفع السلف والقروض والسلف التى يمنحها

البنك لعملائه، ويشكل هذا الإطار أعلى نسبة استخدام من مجموع الاستخدامات مقارنة مع بقية الأصول.

- وكما أوضحنا سابقا تكون **القروض الممنوحة من البنك** منوعة وتعتبر من المصادر الرئيسية لتوليد إيرادات البنك وذلك على شكل فوائد مقبوضة وعمولات أيضاً وفى حال تحصيل هذه القروض أو أقساطها وقت استحقاقها تتوفر للبنك سيولة.
- وتستخدم البنوك الزراعية جزءاً من أموالها في **مجالات استثمارية تنموية** من خلال مساهمتها فى رؤوس أموال بعض من الشركات الزراعية المساهمة ولكن بنسبة أقل مقارنة مع استخدام الأموال في مجال القروض،
- ويوجد أيضاً فى البنك الزراعي **أصول ثابتة** كأي مؤسسة مالية مثل الأثاث والأجهزة والآلات الحاسبة والقاصات والسيارات والمباني والأراضي وغيرها وتعتبر هذه الأصول بمثابة استخدام الأموال.

وأخيراً نأمل من البنوك الزراعية فى العالم العربي أن تلعب دوراً فى التأثير على الواقع الاقتصادي الزراعي أكثر من دروها الآن لكي تتطور وتنمو الزراعة لأنها المهنة الرئيسية للعديد من المواطنين العرب. وبواسطة الدعم الحكومي المستمر وفى جميع المجالات يمكن حل بعض من المشاكل التى تواجهها.

نشاط

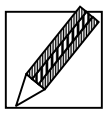


ناقش مع زملائك الخدمات التي تقدمها البنوك الزراعية للمزارعين والعقبات التي تواجه المزارع في الاقتراض من البنوك الزراعية.

وتعانى البنوك الزراعية بوجه عام والبنوك الزراعية فى الدول العربيـــة بـــشكل خاص من المشاكل التالية :

- ❐ انخفاض الموارد المالية لديها واعتمادها على الحكومات فى معظم الأحـــوال أو على الاقتراض من البنوك المركزية والمنشآت المالية المحلية والأجنبية.
- ❐ ضعف في إدارات وأجهزة البنوك الزراعية حيث يوجد العدد القليل من موظفي البنوك الزراعية من له إلمام جيد في تقييم وتحليـــل المـــشروعات مـــن ناحيـــة اقتصادية ومالية ومحاسبية وفى وضع الموازنات والخطط اللازمة.
- ❐ ضعف في وضع خطط التنمية الزراعية على مستوى الحكومات وعدم مراعـــاة الاختلافات في احتياطات المناطق الريفية المختلفة ضمن البلد الواحد، وبالتـــالي تكون الخطط غير متوازنة :
- ❐ عدم توفر الخبرة الجيدة والمعرفة الحديثة بإدارة المزارع ونشاطاتها مـــن قبـــل المزارعين مما ينعكس على نوعيات وكميات المنتجـــات الزراعيـــة وحـــدوث مشاكل فى التسويق الزراعي وهذا يؤدي إلى حدوث مشاكل عنـــد المـــزارعين وبالتالي عدم قدرتهم في السداد والتأخير في عملية التسديد.

تدريب (٣)



عزيزي الدارس، اقرأ المشاكل التي تواجه البنوك الزراعية جيدا ثم قـــم باقتراح حلول مناسبة لها.

أسئلة تقويم ذاتي



١. عرف البنوك الزراعية وبين أهميتها
٢. اذكر أمثلة لمشروعات زراعية يمكن أن يساهم البنك في تمويلها.
٣. لماذا لا تقدم البنوك التجارية التمويل للمزارعين
٤. بالشرح الوافي تناول سياسة القروض الزراعية ووظائف البنوك الزراعية
٥. كيف تتحصل البنوك الزراعية على الأموال وكيف تستخدمها؟
٦. اذكر المشاكل التي تواجه البنوك الزراعية في الوطن العربي

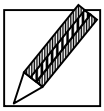
٢. البنوك العقارية

كما تعلم عزيزي الدارس فإن العقارات تعتبر من مجالات الأعمال التي تعتني بتوفير المساكن والاراضى السكنية والتجارية وحتى الزراعية، ومشروعات الأعمال العقارية تكون بحاجة لأموال ضخمة نتيجة لأحجام مشاريعها وارتفاع تكاليفها، وانه من النادر ان يتم تنفيذ المشروعات العقارية دون اللجوء للبنوك للاقتراض منها من أجل توفير التمويل اللازم لها.

وبما أن الاستثمار في العقارات من نوع الاستثمارات طويلة الأجل فلابد إذن من أن يكون مصدر التمويل الذى يمكن الحصول على الأموال منه طويل الأجل، فمن هنا نشأت البنوك العقارية التى تساهم في مساعدة أصحاب الأعمال في مجال العقارات ومالكي العقارات في الحصول على الأموال السائلة دون بيع جزء من عقاراتهم وإنما يتم رهنها للبنوك العقارية كضمان للأموال المقترضة.

وتساهم البنوك العقارية كما نشاهدها اليوم فى تنفيذ المشروعات العقارية من خلال توفير التمويل اللازم لهذه المشروعات حيث لا توافق البنوك الأخرى فى تقديم التمويل لها نتيجة لطبيعة العمل في هذا المجال ولطبيعة أعمال هذه البنوك.

تدريب (٤)



اذكر بنكاً من البنوك العقارية في السودان موضحا الغرض من إنشائه.

ويتأثر حجم الائتمان أي مجموع القروض المقدمة من البنوك العقارية، بحالة الاقتصاد التى تمر بها البلاد

فإذا كان الاقتصاد قوى يزداد الطلب على العقارات ممثلة في العمارات السكنية والشقق والأراضي مما يتطلب من البنوك العقارية المقدرة على توفير وتقديم الأموال لمواجهة مثل هذا الطلب.

كما وأن أحجام القروض التي تمنحها البنوك العقارية لعملائها وشروط منحها تتحدد بمصادر أموال البنوك والتي تتكون بصورة رئيسية من القروض طويلة الأجل التي تحصل عليها من الحكومة والمؤسسات المالية المحلية والدولية ومن رؤوس أموالها وتستطيع البنوك العقارية تدبير الأموال اللازمة لنشاطاتها المختلفة من مصادر تمويل غير رؤوس أموالها كالاقتراض من البنوك الأخرى ضمن ما تسمح به القوانين والتشريعات المصرفية المعمول بها.

وتتأثر أحجام الطلب على القروض العقارية بحدوث التذبذبات الاقتصادية.

فحدوث حالات من الكساد أو الرواج له تأثير واضح على أحجام الطلب على القروض العقارية

- ففي فترات **الرواج** تزداد الدخول وبالتالي تكون مقدرة السداد عالية فيزداد حجم الائتمان العقاري

▪ والعكس صحيح تماما في حالة حدوث حالة **كساد** حيث يــزداد العــرض عــن الطلب في السوق العقاري مما ينعكس سلبا على التوسع في إعطاء القــروض العقاريــة كما

وتؤثر التقلبات الاقتصادية على قدرة البنك العقاري في تعامله مع مصادر التمويــل التي يمكن اللجوء لها عند حاجته للأموال وذلك بسبب التغيرات في أحجام الادخــارات (الودائع) لدى هذه المصادر وفى أسعار الفوائد.

١,٢ تعريف البنك العقاري

يعرف البنك العقاري على انه تلك المؤسسة المالية التى تعمل في سوق رأس المــال والمتخصصة فى تقديم التمويل طويل الأجل للعقارات وبــضمان هــذه العقــارات. وتقوم بإقراضها لعملائها، فهي تشبه البنوك التجارية في صفة الوسيط فــي ســوق الائتمان إلا أنها تختلف عنها في تخصصها وفى الإجراءات التي تتبع فــي تنفيــذها لأعمالها.

٢,٢ نشاطات وخصائص البنوك العقارية

تتعامل البنوك العقارية الحديثة بكافة النشاطات المصرفية وذلك لأن عملاء اليوم يبحثون عن خدمات مصرفية متكاملة وبالتالي تسعى البنوك العقارية لتكــون خــدماتها المصرفية متكاملة

ويمكن ذكر أهم الخدمات التى تقدمها البنوك العقارية كما يراها أحد المؤلفين كالآتي:

١- تقديم القروض للأفراد والهيئات والشركات وجمعيات الإسكان التعاونية والمقــاولون والمجالس المحلية بغرض تمويل عمليات إنشاء أبنية السكن والمــدارس والفنــادق والمستشفيات والمدن السياحية وبضمان رهونات عقارية او بامتيازات عقارية.

٢- تقديم القروض بقصد التنمية الزراعية من خلال استصلاح الاراضى البور وســداد الديون العقارية وتحسين استغلال المزارع وحفر الآبار الجوفيــة وكــذلك بــضمان الاراضى الزراعية والمزارع والأراضي المزمع إصلاحها.

٣- تقديم خدمات مصرفية تتعلق بالعقارات مثل تقدير او تقييم الاراضـــى والعقـــارات ودخول المزادات والواسطة في بيع العقارات وادارة ممتلكـــات العمـــلاء العقاريـــة وتقديم المشورات الهندسية والمالية والقانونية المرتبطة بالعقارات وتسديد الضرائب العقارية وإدارة التأمين على العقارات وإعـــداد الدراســـات الاقتـــصادية المتعلقـــة بالمشروعات العقارية.

٤- القيام بالاستثمارات وخاصة العقارية منها لصالح البنـــك ولـــصالح عملائـــه حيـــث تستطيع البنوك العقارية القيام بتأسيس الشركات التى تساهم فى عمليات الإنـــشاءات والأبنية وإعمارها.

هذا وتمتاز البنوك العقارية عن غيرها من البنوك الأخرى بخصائص محددة.

- ❐ كاعتمادها بالدرجة الأولى على رؤوس أموالها واحتياطياتها وعلى إصـــدار السندات والاقتراض من المؤسسات المالية الأخـــرى ومـــن البنـــك المركـــزي كمصادر تمويل دون الاعتماد على الودائع كما فى البنوك التجارية
- ❐ وكنتيجة لذلك تمتاز مصادر التمويل في البنوك العقارية بطول الأجل لكـــي تلائم التسهيلات الائتمانية التى تقدمها لعملائها بالإضافة لـــذلك تركـــز البنـــوك العقارية على الضمانات العينية وذلك برهن العقارات من الدرجة الأولى بعكـــس البنوك التجارية التى تركز على الضمانات الشخصية المتصلة بـــسمعة ومقـــدرة العميل على السداد
- ❐ كما وتختص البنوك العقارية بتأدية خدمات مصرفية شبيه للبنوك التجاريـــة مثل فتح الاعتمادات المستندية وقبول الودائع بالعملات الأجنبية وتمويل القطاعات التجارية المختلفة وتقوم بتأجير صناديق الأمانات وتقوم أيـــضاً بـــإدارة حقائـــب العملاء الاستثمارية وحتى ان البعض منها يقوم بإصدار البطاقات الائتمانية.

٣,٢ السياسة الائتمانية في البنوك العقارية

تخضع القروض التي تقدمها البنوك العقارية لعملائها بسياساتها الائتمانية التـــى تتبعها وبالتشريعات المصرفية المعمول بها

وتتضمن السياسة الائتمانية لاى بنك عقارى ما يلي:

- ❐ تحديد أحجام القروض
- ❐ وشروط إعطائها
- ❐ ونوعية الوثائق المطلوبة او كما تسمى مستندات الائتمان
- ❐ وأسعار الفوائد والعمولات والرسوم والتأمينات
- ❐ والرهونات
- ❐ وطريقة صرف القروض وتسديدها
- ❐ ودور البنك فى الرقابة والإشراف على المشروعات العقارية وغيرها.

ويوجد في البنك العقاري **إدارة متخصصة للقروض** تحظى باهتمام كبير من قبل ادارة البنك العليا لما لها من دور فعال فى توليد الايرادات للبنك وبالتالي الأرباح وتقـــوم ادارة القروض او القسم المختص بعمل تقييم لمركز العميل المـــالى مـــن خـــلال تقيـــيم ودراسة ممتلكاته المقدمة كرهونات واستخراج النسب المالية التى قد تـــدل علـــى قـــدرة العميل على السداد وعلى مقدرة الرهونات فى السداد فى حال فشل المشروع العقاري

ويمكن بيان إجراءات وخطوات منح القروض العقارية من قبل البنوك العقارية كالآتي:

أولاً : يقوم العميل بتقديم طلب للحصول على قرض من البنك

يحتوى هذا الطلب على بيانات ومعلومات يطلب من العميل تجهيزهـــا ويطلـــب منه وثائق محددة ترفق مع الطلب وهى سندات تسجيل الاراضى والتي تثبـــت الملكيـــة والعقود الرسمية كعقود الإيجارات فى حال استئجار الأرض او المبنى ومخطط اراضى من دائرة الاراضى تثبت اسم المنطقة وموقعها ومساحتها ونوعها.... الـــخ وتـــرخيص المباني فى المجالس المحلية وبوليصة تأمين على العقار وغيرها من الوثائق الأخرى.

ثانياً : يحول طلب القرض إلى لجنة معاينة وتقييم

تتكون هذه اللجنة من اعضاء لهم الخبرة فى معاينة وتقييم العقارات وتقدم هذه اللجنة تقريراً للجنة القروض مبينة فيه تقدير قيمة الضمان (الرهن)الحالية والذى بدوره يساعد فى تحديد قيمة مبلغ القرض.

ثالثاً : تقوم لجنة القروض بدراسة الطلب ومرفقاته

وكذلك تقرر لجنة المعاينة اجراء التحليل المالى اللازم واستخراج بعض المؤشرات المالية التى تساعدها فى الحكم على أوضاع العميل المالية ومن ثم الموافقة او عدم الموافقة المبدئية على اعطاء القرض.

وتقوم هذه اللجنة باعداد تقرير مرفق معه الوثائق المؤيدة لطلب القرض ويوضح هذا التقرير قرار اللجنة وتقدم هذا التقرير للادارة العليا فى البنك العقارى والتى تقع على مسؤوليتها اتخاذ القرار بالموافقة على منح القروض مع بيان شروط القرض كتحديد قيمة القرض ومدته وأسعار الفوائد والعمولات والرهونات وغيرها.

رابعا : بعد ذلك يتم تحويل طلب العميل للقرض ومرفقاته وتقارير البنك المختلفة إلى إدارة القروض

والتى تتصل بالعميل أو وكليه لا بلاغة بالموافقة على القرض، ويتم تجهيز المستندات الضرورية والذي يطلب من العميل التوقيع عليها وبعد ذلك يتم صرف القرض للعميل حسب الطريقة التى اتفق عليها لصرف القرض.

ويرى المؤلفون لكي يضمن البنك العقاري أن القروض التى يتم صرفها للعملاء تستخدم في المشروعات العقارية التى أخذت القروض من أجل القيام بها لا بد من المتابعة بعد عملية الصرف وعملية متابعة وتقييم القروض يفترض ان تكون من ضمن سياسات الاقرا ض لدى البنوك العقارية حيث أنها تساهم في ضمان سداد القروض وفى التقليل من مخاطر عدم السداد.

نشاط



عزيزي الدارس، حاول أن تتذكر خطوات منح القروض العقارية بالترتيب وإذا لم تستطع انصحك بقراءتها مرة أخرى قبل الانتقال إلى موضوع آخر.

٤,٢ مصادر الأموال واستعمالاتها في البنوك العقارية

تلجأ البنوك العقارية في تدبير الأموال المطلوبة لعملياتها المصرفية المختلفة ولتمويل نشاطاتها المتنوعة إلى مصادر تمويل متعددة تشكل هذه المصادر في أنواعها وأحجامها ما يسمى بهيكل التمويل ونذكر أمثلة على هذه المصادر.

أ- **الودائع :** وتتكون من ودائع العملاء على اختلاف أنواعها من ودائع البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

ب-**الأموال المقترضة :** وتتألف من القروض التى تحصل عليها البنوك العقارية من بنوك أخرى ومن البنك المركزي ومن المؤسسات المالية غير البنكية، وقد تكون هذه القروض على شكل سندات تصدرها البنوك العقارية للاكتتاب العام وغيرها

ج- **التأمينات النقدية والمخصصات والمطلوبات الأخرى:** وتتكون من استغلال التأمينات النقدية المدفوعة من العملاء والمستردة لاحقا، وكذلك من المخصصات المختلفة كمخصص تعويض ترك الخدمة ومخصص الديون المشكوك فيها وغيرها من المخصصات ومن المطلوبات الأخرى كالمستحقات وغيرها.

د- **حقوق المساهمين :** وتتشكل من رأس المال الأسهم المدفوع ومن احتياطات البنك المختلفة ومن الأرباح المدارة.

وتقوم الإدارة بتوجيه هذه الأموال المتأتية من المصادر المختلفة نحو مجالات استخدام او استثمار متنوعة تتفق مع قوانين وسياسات البنك الداخلية ومع التشريعات المصرفية المعمول بها ونذكر هذه الاستخدامات فما يلي:

أولاً: نقد سائل في صناديق البنك وأرصدة لدى البنوك الأخرى بما فيها البنك المركزي وذلك لمواجهة الدفع الفوري لعمليات البنك المصرفية المختلفة وخاصة لدفع القروض.

ثانياً: تقديم القروض وتشكل القروض التى تمنحها البنوك العقارية أعلى نسبة في استخدام الأموال المتوفرة لديها وتكون هذه القروض بأشكال متنوعة وتعتبر هذه القروض من المصادر الرئيسية لتوليد الأرباح للبنوك العقارية.

ثالثاً: استثمارات في أوراق مالية حكومية وغير حكومية كما في السندات التى تصدرها الحكومة أو المؤسسات والشركات في القطاعات المختلفة وفى الأسهم التى تصدرها الشركات.

ويتضح لنا من الأمثلة السابقة على مصادر الأموال واستخدامها أن البنوك العقارية شأنها شأن البنوك الأخرى تكون مصادرها متنوعة وتستخدم أموالها في مجالات استثمارية مختلفة وان هيكل التمويل وهيكل الاستثمار لدى البنوك العقارية تعتمد على أحجام البنوك والفلسفة الإدارية المتبعة فيها والتشريعات المصرفية المعمول بها وغيرها.

أسئلة تقويم ذاتي



١. ماهو دور البنوك العقارية في الاستثمار العقاري؟
٢. عرف البنك العقاري.
٣. اذكر نشاطات ووظائف البنوك العقارية
٤. صف السياسة الائتمانية في البنوك العقارية
٥. من أين تحصل البنوك العقارية على الأموال وكيف تستخدمها؟

٣. البنوك الصناعية

نشأت المصارف الصناعية في إطار خطط التنمية لإمداد المشروعات الصناعية بالتمويل طويل الأجل اللازم لشراء المعدات والآلات الإنتاجية ورأس المال اللازم للتشغيل وتهدف إلى جذب المستثمرين لإقامة الصناعات مقدمة لهم العديد من الخدمات والتسهيلات المالية والائتمانية، كما تقدم لهم النصح والمشورة، وهى تحصل على سعر فائدة يفوق فائدة القروض التى تحصل عليها البنوك التجارية **ومن وظائفها :**

١. المساعدة في خلق سوق للأوراق المالية والعمل على تنميتها عن طريق إصدارها وتداولها.
٢. المساعدة في إعداد وتنفيذ خطط التنمية الصناعية.
٣. المساعدة في حل مشاكل القطاع الصناعي.
٤. دراسة المشروعات المزمع القيام بها واحتمالات نجاحها.
٥. المساعدة في تأهيل الأفراد المدربين على أعمال الإدارة والاستثمار.
٦. تمويل وجذب المستثمرين للاستثمار في القطاع الصناعي.

٤. بنوك التجارة الخارجية

تختص هذه النوعية من البنوك فى بتقديم خدمات مصرفية لمساعدة التجارة الخارجية وتنميتها عن طريق توفير التمويل اللازم والمراسلات التجارية الخارجية والحوالات وفتح الاعتمادات المستندية وغيرها من صور التسهيلات الائتمانية المختلفة.

وتقوم بعض من هذه البنوك بتقديم تسهيلات ائتمانية بآجال مختلفة خاصة للمنشآت الصناعية وتركز على الأسواق الأجنبية اى تعتمد على تصدير إنتاجها للخارج.

وتساعد هذه البنوك فى استيراد المواد الأولية والآلات لبعض الوحدات الاقتصادية الصناعية، كذلك تختص هذه النوعية من البنوك بفتح الاعتمادات اللازمة لعمليات المقايضة والتبادل التجاري بين الدول والعمليات إعادة التصدير وتقوم بعض هذه البنوك المشورات الفنية والائتمانية وتعتبر بمثابة مصدر للبيانات والإحصائيات المتعلقة بالتجارية الخارجية.

وهناك عزيزي الدارس بنوك أخرى من البنوك المتخصصة نذكر مثالاً لها بنوك الاستثمار وفيما يلي نلقي الضوء عليها وعلى الوظائف التي تقوم بها.

٥. بنوك الاستثمار

من المتعذر إيجاد تعريف لها لتعدد نشاطاتها، لقد ظهرت بنوك الاستثمار لسد الفجوة التى تركتها المصارف التجارية فيما يتعلق بتمويل المشروعات المختلفة.

وخاصة الصناعية منها، حيث كان نشاط معظم البنوك التجارية يقتصر على إمداد المشروعات المختلفة بالقروض القصيرة الأجل والتي تمنح أساسا رأس المال العامل.

وما أن انتشرت المشروعات الصناعية الضخمة في كل من الدول المتقدمة والنامية حتى أصبحت بحاجة ماسة إلى تمويل طويل الأجل لإقامة صناعات جديدة وإقامة صناعات قائمة تخدم أهداف التنمية الاقتصادية لذا فإنها مصارف تقوم بتمويل النشاط الاستثماري فتقدم القروض الطويلة الأجل لتمويل مختلف الأنشطة الاستثمارية ولإنشاء المشاريع ووظائفها وهي:

أولاً: وظيفة تنموية : وهي تمويل أو المساهمة في تمويل المشروعات التي تخدم التنمية الاقتصادية فيتعرف بنك الاستثمار على فرص الاستثمار ويقوم بتقييم المشاريع واختيارها والترويج لها ثم تهيئة المناخ الاستثماري المناسب.

ثانياً: وظيفة تمويلية : وهي تدبير الموارد المالية للبنك والتي تسمح آجالها بتقديم القروض متوسطة وطويلة الأجل لمختلف المشروعات الاستثمارية.

ثالثا: وظيفة رقابية : وهي متابعة المشروعات التي يقوم البنك بتمويلها ومتابعة تنفيذ اتفاقيات القروض التي قام المصرف بعقدها مع المشروعات المقترضة،

ويمثل الهيكل التالي مجمل الوظائف الثلاثة

جدول (١)

وظائف بنك الاستثمار

وظائف تنموية	وظائف تمويلية	وظائف رقابية
١- التعرف على فرص الاستثمار ٢- دراسة المشاريع وتقييمها. ٣- اختيار المشاريع والترويج لها ٤- توفير المناخ الاستثماري لها ٥- تأسيس المشاريع	١- تدبير الموارد المالية للمصرف. ٢- منح القروض	١- متابعة المشروعات. ٢- متابعة تنفيذ اتفاقيات القروض

سؤال تقويم ذاتي



١. ما هي أهمية إنشاء بنوك صناعية؟
٢. ما هي أهداف البنوك الصناعية؟
٣. اذكر وظائف البنوك الصناعية
٤. اكتب عن بنوك التجارة الخارجية
٥. بالشرح الوافي وضح وظائف بنوك الاستثمار مبيناً أهميتها الاقتصادية.

الخلاصة

عزيزي الدارس ، في نهاية هذه الوحدة أرجو أن تكون قد حققت الأهداف التعليمية الواردة في بدايتها، والآن لنلخص ما جاء فيها.

ذكرنا أن أنواع البنوك المتخصصة هي البنوك الزراعية والبنوك العقارية والبنوك الصناعية وبنوك التجارة الخارجية وهناك بنوك اخرى من أمثلتها بنوك الاستثمار.

وفي القسم الأول من هذه الوحدة تناولنا البنوك الزراعية وذكرنا أنها تقدم خدماتها المصرفية لعملائها في قطاع الزراعة وتقوم بتقديم القروض لهم وصنفنا هذه القروض إلى قروض قصيرة الأجل وقروض متوسطة الأجل وقروض طويلة الأجل ، وتمنح هذه القروض بموجب سياسة محددة ووفق خطوات متسلسلة.

واستعرضنا وظائف البنوك الزراعية التي تتمثل في منح القروض وقبول الودائع، وفتح الاعتمادات المستندية وتحصيل الكمبيالات وإصدار خطابات الضمان للمزارعين بالاضافة إلى وظائف أخرى تتمثل في تمويل عمليات تسويق وتصدير المنتجات الزراعية وشراء سندات القروض الزراعية واعداد الدراسات الاقتصادية والفنية المتعلقة بالجوانب الزراعية المختلفة،

وبالنسبة لمصادر تمويل البنك الزراعي هناك مصادر تمويل ذاتية تتمثل في رأس المال المدفوع والاحتياطيات والتحصيلات السنوية وأخرى غير ذاتية وهي الاقتراض والتسهيلات الخارجية والمحلية والهبات والمساعدات الداخلية والخارجية. كما ان استخدامات هذه الأموال تكون في شكل ايداعات وودائع لدى البنوك الاخرى و في شكل نقد جاهز وتستخدم كذلك في مجالات استثمارية تنموية وتكون في شكل اصول ثابتة مثل الاراضي والسيارات.

وذكرنا أن البنوك الزراعية لها دور كبير في الاقتصاد إلا أن البنوك الزراعية في الدول العربية تواجه بعض المشاكل.

وفي القسم الثاني من هذه الوحدة تعرفنا على البنـــوك العقاريـــة وذكرنـــا اهـــم الخدمات التي تقدمها وهي تقديم القروض بغرض تمويل عمليات إنـــشاء أبنيـــة الـــسكن والمدارس والمستشفيات او بقصد استصلاح الاراضي الزراعية وتقدم البنوك العقاريـــة خدمات مصرفية تتعلق بالعقاراتوتقوم باستثمارات عقارية لصالحه او لـــصالح عملائهـــا وتمتاز البنوك العقارية بخصائص محددة كاعتمادها بالدرجة الاولى على رؤوس أموالها واحتياطاتها وتمنح البوك العقارية القروض وفقا لسياسة ائتمانيـــة محـــددة وبخطـــوات واجراءات محمددة.

وتتمثل مصادر تمويل البنوك العقارية في الودائع والأموال المقترضة والتأمينات النقدية والمخصصات والمطلبات الاخرى وحقوق المساهمين واستخدامات هذه الأمـــوال تكون في شكل نقد سائل في صناديق البنك وارصدة لدى البنوك الاخرى أو تمـــنح فـــي شكل قروض لعملائها او تستثمرها في اوراق مالية.

وفي القسم الثالث القينا الضوء على البنوك الصناعية ومن وظائفها: المـــساعدة في خلق سوق للاوراق المالية والمساعدة في إعداد وتنفيذ خطط التنمية وحـــل مـــشاكل القطاع الصناعي وتأهيل الافراد المدربين على أعمال الإدارة والاستثمار.

أما بنوك التجارة الخارجية فاستعرضناها من خلال القسم الرابع وهـــي تخـــتص بتقديم خدمات مصرفية لمساعدة التجارة الخارجية وتنميتها.

وأخيراً تناولنا بنوك الاستثمار وذكرنا أن لها وظيفة تنمويـــة ووظيفـــة تمويليـــة ووظيفة رقابية.

اَمل ان تكون قد استمتعت بدراسة هذه الوحدة.

لمحة مسبقة عن الوحدة الدراسية التالية

الوحدة التالية بعنوان البنوك الاسلامية تتعرف من خلالها على الدور الذي تلعبه البنوك الاسلامية في الاقتصاد وأهدافها والفرق بينها وبين البنوك التقليدية.

اجابات التدريبات

تدريب(١)

البنك الزراعي السوداني، وأنشئ بموجب قانون البنك الزراعي السوداني لسنة ١٩٥٧ وكان الغرض من انشائه تمويل العمليات الزراعية.

تدريب(٢)

١. لاتخضع البنوك العميل لدراسة كافية توضح جدوى القرض وعائده ومخاطره.
٢. عدم اتخاذ الضمانات الكافية عند منح التمويل وأحيانا تعتمد على الثقة في العميل.
٣. عدم الالتزام بالضوابط والأسس المصرفية المعمول بها لمنح القروض وهذا يحرم القطاعات من الاستفادة من التمويل.
٤. يوظف بعض العملاء التمويل لغير الأغراض المتفق عليها.

تدريب (٣)

١. على الدولة الاهتمام بالقطاع الزراعي من حيث البنيات الأساسية من طرق وكباري وري ومياه ووسائل نقل وتسويق وتخزين وصحة وتعليم
٢. الاهتمام بنقل التقانة الزراعية من بحوث وارشاد ومدخلات انتاج
٣. على إدارات البنوك الاهتمام بتدريب موظفي البنك في اعداد الخطط والموازنات.
٤. الاهتمام بوضع خطط متكاملة لتمويل التنمية الزراعية.

تدريب (٤)

البنك العقاري السوداني، أنشئ سنة ١٩٦٦ والغرض من انشائه توفير السكن المناسب للمواطنين من جميع الطبقات ولا سيما اصحاب الدخل المحدود.

مسرد المصطلحات

الموجودات: Assets

هي كل ما يملكه البنك من أصول ثابتة ومتداولة مثل الأمـــوال فـــي الخـــزائن والمباني والأجهزة والمعدات.

البنوك المتخصصة

هي البنوك التي تمارس نشاطاً معيناً كما هو محدد في تاريخ انـــشائها كـــالبنوك الزراعية والبنوك العقارية.

المصادر والمراجع

١- د.زكريا محمد بيومي، **النقود والبنوك والتجارة الدولية**، دار النهضة العربية، القاهرة : ١٩٩١م.

٢- د. سيد الهواري، **إدارة البنوك** (مع التركيز على البنوك التجارية والإسلامية)، مكتبة عين شمس، القاهرة : ١٩٩٢.

٣- د.عثمان يعقوب محمد، **النقود والبنوك**، القاهرة : ٢٠٠٠م.

٤- د.عبد الرحمن يسري احمد، **الاقتصاديات الدولية**، جامعة عين شمس : ١٩٩٩م.

٥- د.محمد زكي المسير، **اقتصاديات النقود**، دار النهضة العربية، القاهرة : ١٩٩٠م.

٦- د.محمد دويدار، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، بيروت : ٢٠٠٣م.

٧- د.محمد صالح الحناوي وآخرون، **المؤسسات المالية** (البورصة والبنوك التجارية)، الدار الجامعية : ٢٠٠١م.

٨- د. يوسف بن عبد الله الزامل، **النقود والبنوك والأسواق المالية**، الجمعية السعودية للمحاسبة،الرياض : ٢٠٠١م.

9- Jeff Madura , **Financial Market & Institutions South** , western college ,united Kingdom : 2002.


الوحـــــدة السابعة
البنوك الاسلامية

محتويات الوحدة

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٢١٣
تمهيد	٢١٣
أهداف الوحدة	٢١٣
١. البنك الإسلامي ودوره في الوساطة	٢١٤
٢. الفروق الجوهرية بين البنوك الإسلامية والتقليدية	٢١٨
١,٢ الأهداف	٢١٩
٢,٢ العلاقة بين البنك وعملائه	٢٢٠
٣,٢ تنويع الأنشطة الاستثمارية	٢٢٢
٤,٢ العلاقة مع البنك المركزي	٢٢٤
٥,٢ كيفية محاسبة المودعين	٢٢٥
٦,٢ الرقابة على نشاط البنك	٢٢٦
٣. آفاق التعاون بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية	٢٢٧
٤. هدف البنك الإسلامي	٢٣٠
٥. الأنشطة المصرفية للبنك الإسلامي	٢٣٣
١,٥ الأنشطة المصرفية الرئيسة	**٢٣٣**
٢,٥ الأنشطة المصرفية الأخرى	**٢٤٠**
٣,٥ الأنشطة غير المصرفية للبنك الإسلامي	**٢٤٠**
الخلاصة	**٢٥٢**
لمحة مسبقة عن الوحدة التالية	**٢٥٣**
إجابات التدريبات	**٢٥٤**
مسرد المصطلحات	**٢٥٧**
المصادر والمراجع	**٢٥٨**

المقدمة

تمهيد

عزيزي الدارس، مرحبا بك إلى الوحدة السابعة من مقرر إدارة المؤسسات المالية وهي بعنوان البنوك الإسلامية.

تتعرف من خلال القسم الأول على البنك الإسلامي ودوره في الوساطة المالية، وتتعرف من خلال القسم الثاني على الفروق الجوهرية بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية، ثم بعد ذلك نستعرض آفاق التعاون بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في القسم الثالث.

أما القسم الرابع فنتعرف على هدف البنك الإسلامي كما سنتعرف على الأنشطة المصرفية للبنك الإسلامي في القسم الخامس والأخير من هذه الوحدة.

سوف تجد في هذه الوحدة مجموعة من التدريبات وأسئلة التقويم الذاتي لتساعك في فهم واستيعاب المادة العلمية.

أهلا بك مرة أخرى إلى هذه الوحدة.

أهداف الوحدة

عزيزي الدارس بعد فراغك من دراسة هذه الوحدة ينبغي أن تكون قادراً على أن

١. **تبين** هدف البنك الإسلامي.
٢. **تعدد** الأنشطة المصرفية وغير المصرفية للبنوك الإسلامية.
٣. **تشرح** علاقة البنك الاسلامي مع عملائه.
٤. **تفرق** بين البنوك الاسلامية والبنوك التقليدية.

١. البنك الإسلامي ودوره في الوساطة

عزيزي الدارس، في بداية هذا القسم يجدر بنا أن نشير إلى أن الإطار الأساسي لوظيفة البنوك الإسلامية لا يختلف عن إطار وظيفة البنوك التقليدية.

ففي كلتا الحالتين تنحصر وظيفة البنك في القيام بدور الوساطة بين المدخرين والمستخدمين للموارد المالية المتاحة للبنك. مع مراعاة أن البنك الإسلامي – على عكس البنك التقليدي – ملتزم في أدائه لتلك الوظيفة بالابتعاد عن الأنشطة التي تقوم على أساس التعامل بالفائدة.

والوساطة التي يقوم بها البنك الإسلامي تتحدد في محورين:

المحور الأول : الوكالة الخاصة

يقصد بالوكالة الخاصة تلقي البنك مدخرات العميل، كوديعة مخصصة للاستثمار في مشروع معين أو نشاط يقترحه عليه البنك. وإذا ما قبل العميل الاقتراح، فانه يوكل البنك في الإشراف نيابة عنه على المشروع

وكما هو واضح فان دور البنك في هذه الحالة لا يخرج عن كونه وكيلاً يحصل في مقابل وكالته على أجر، وذلك **دون تحمل للمخاطر** التي قد يتعرض لها الاستثمار.

فالمخاطر يتحملها العميل وحده، إذ عليه الغرم وله الغنم. هذا ولا يضع العميل – في هذا النوع من الوكالة – قيداً على البنك بشأن مدة الاستثمار. فأموال العميل تظل مستثمرة مادام المشروع مستمراً، وإن كان من حقه البحث عن عميل آخر يحل محله، ولكن بذات الشروط التي قام على أساسها المشروع.

المحور الثاني: الوكالة العامة

أما الوكالة العامة فبمقتضاها يتلقى البنك الودائع من العملاء، ليقوم باستثمارها في النشاط الذي يراه، دون قيد من جانب العميل (المودع) سوى قيد المدة التي يرغب

بعدها في استرداد ماله. وكما هو الحال في الوكالة الخاصة، فان العميل يتحمل وحده مخاطر الاستثمار دون أي مشاركة من البنك. وهو يقبل ذلك على أساس من الاعتقاد. بان البنك حريص على أن يستثمر أموال المودعين في مجالات لا تتسم بدرجة عالية من المخاطر.

غير أننا نود أن نشير في هذا الصدد، إلى أننا لا نميل إلى تكييف العلاقة في شان الودائع العامة على أنها وكالة عامة، فهي علاقة لا تخرج عن كونها وديعة مأذون باستثمارها وذلك طالما أن البنك لا يحصل على مقابل للجهد الذي بذله إذا ما أسفر الاستثمار عن خسائر.

نشاط



في مذكرة صغيرة قارن بين الوكالة الخاصة والوكالة العامة

هذا عن العلاقة بين البنك الإسلامي ومودعيه.

أما العلاقة بين البنك الإسلامي وبين مستخدمي أمواله – وهم الطرف الآخر في عملية الوساطة – فيها صيغ ثلاثة رئيسية هي :

- ❒ المرابحة.
- ❒ المضاربة.
- ❒ والشراكة (المشاركة).

ويقصد بالمرابحة

قيام البنك بشراء سلعة لحساب العميل، ثم بيعها له بالأجل في مقابل هامش ربح محدد يتفق عليه مقدماً.

أما المضاربة

ففيها يقدم البنك المال ويقدم طرف آخر العمل، بغرض تنفيذ مشروع معين.

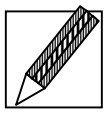
أما الصيغة الثالثة للعلاقة والتي تتمثل في الشراكة (أو المشاركين)، فهي:

خلط مال البنك بمال غيره بهدف إنشاء مشروع يمارس نشاطاً معيناً.

ونلفت انتباهك هنا إلى أن كل ذلك يتم وفق ضوابط يحكمها القرآن والسنة وإجماع الفقهاء.

- هذا وفي مقدمة الضوابط التي ينبغي مراعاتها الابتعاد عن الأنشطة التي تشوبها حرمة الربا والاحتكار، وأي صورة من صور النشاط التي تتنافى صراحة مع الشرع، أو تتنافى معه ضمناً وذلك إذا كان من شأنها أن تلحق الأضرار بالفرد أو المجتمع أو البيئة.
- كما يجب على البنك مراعاة الضوابط التي تحكم بتوزيع الأرباح والخسائر خاصة في عمليات المضاربة والشراكة على النحو الذي سنعرضه لاحقاً.
- كذلك تلتزم البنوك الإسلامية بعدم قصر تعاملها على العملاء الأثرياء أو من لديهم ضمانات يقدمونها للبنك، ولكن عليها كذلك توفير سبل التمويل لمن لا تتوافر فيهم تلك المميزات، وذلك طالما يتمتعون بالخبرة والسمعة الطيبة، بل وتعطيهم الأولوية على غيرهم من العملاء.

تدريب(١)



عزيزي الدارس توقف هنا لحظة وحاول أن تجيب عن هذا التساؤل، لماذا قمنا بتأسيس البنوك الإسلامية في السودان؟!

إن النشاط الاستثماري لتلك البنوك ينبغي أن يمتد لكافة القطاعات الإنتاجية، على أن **تعطى الأولوية للنشاط الاستثماري الموجه لإنتاج** السلع والخدمات الضرورية للمواطنين، وتوفير حاجة صغار المستثمرين لأدوات الإنتاج.

وإذا كان المودعون يتحملون مخاطر الاستثمار كاملة، فان البنك تقع عليه مسئولية القيام بدراسات الجدوى التي يختار على أساسها المشروعات التي يعتقد أنها لا تنطوي على درجة عالية من المخاطر. ليس هذا فقط بل ينبغي عليه أن يقوم بالمتابعة الميدانية الدورية لضمان حسن سير المشروع.

ودور الوساطة الذي تضطلع به البنوك الإسلامية، والقائم على جلب الودائع وتوجيهها إلى عمليات استثمارية متوسطة وطويلة الأجل على أساس المتاجرة وليس على أساس الفوائد، قد اثبت جاذبيته لجمهور المتعاملين.

أسئلة تقويم ذاتي



١. صف علاقة البنك الاسلامي مع عملائه.
٢. ماهي الضوابط التي تحكم نشاط البنوك الاسلامية؟
٣. أجب بنعم أو لا فيما يلي:

أ. إنّ العميل يتحمل كل المخاطر في حالة الوكالة الخاصة بينما لا يتحملها اذا كانت الوكالة عامة

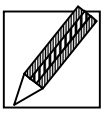
ب. إنّ النشاط الاستثماري للبنوك الاسلامية يقوم على أساس الفائدة.

٢. الفروق الجوهرية بين البنوك الإسلامية والتقليدية

المهمة الرئيسية للبنوك الإسلامية والتقليدية هي جمع الموارد المالية المتاحة، وتوفير سبل استثمارها بما يحقق خدمة للمجتمع، وذلك في إطار القيم والأخلاق الـــسائدة فيه.

والنظرة الفاحصة تكشف أن الاختلاف بينها ينصرف إلى الوسائل، أما الغايات فلا اختلاف فيها، ويقصد بالغايات في هذا الصدد دور الوساطة الذي سبقت الإشارة إليه.

تدريب(٢)



في تقديرك هل هناك اختلاف بين وظائف الادارة في البنوك الإســـلامية ووظائفها في البنوك التقليدية ؟

وفي تناولنا لأوجه الاختلاف بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية سوف نركز على عدد من الجوانب هي

- الأهداف
- والموارد والاستخدامات
- العلاقة بين البنك وعملائه
- وتنويع الأنشطة المصرفية
- والعلاقة مع البنك المركزي
- وكيفية محاسبة المودع
- والرقابة على نشاط البنك

١,٢ الأهداف

إن التباين في الأهداف يأتي في مقدمة الفروق المميزة بين البنـــوك الإســـلامية والبنوك التقليدية (التجارية).

فبينما ينصرف **هدف البنك التقليدي** إلى تعظيم ثـــروة المـــلاك، **فـــان للبنـــك الإسلامي أهدافا إضافية أخرى** لا تقل أهمية.

- فإلى جانب تعظيم ثروة الملاك هنالك هدف تعظيم ثروة المودعين
- **وكذلك تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات الإســـلامية**، وذلـــك بإعطاء أولوية لاستثمار أموال المودعين في مشروعات من شأنها أن تحقـــق التنمية المنشودة.
- **هنالك أيضا عدد من الأهداف الاجتماعية للبنك الإسلامي**، والتـــي مـــن بينهـــا تحقيق العدالة في توزيع الثروة، وذلك بتوفير سبل التمويل لصغار المنتجـــين والأفراد من ذوي الخبرات والمهارات، الذين لا يتوافر لهـــم رأس المـــال أو ضمانات يقدمونها لمصادر التمويل. وذلك إضافة إلى تقديم المعونـــة للفقـــراء بالهبات والقروض الحسنة.
- **ويوجد أيضاً هدف آخر** هو محاربة الربا والاحتكار والمضاربة، وذلـــك بعـــدم التعامل مع ممارسيها أو توفير سبل التمويل لهم.

٢,٢ العلاقة بين البنك وعملائه

بعيداً عن الاختلاف المحتمل بشأن تعريف الوديعة، فان تصنيف الودائـــع يكـــاد يكون متماثلاً، أما من حيث الالتزام برد الوديعة فان الأمر يختلف.

فالوديعة الجارية تعد بمثابة أمانة يلتزم البنك بردها عند الطلب، دون أن يـــدفع لصاحبها أي عائد خلال فترة بقائها في حوزة البنك. **أما الوديعة الاستثمارية** فان البنـــك الإسلامي – على عكس البنك التقليدي – لا يلتزم بردها أو بضمان عائد معين للمـــودع. ليس هذا فقط بل أن المودعين يتحملون وحدهم الخسائر الناجمة عن استثمار أمـــوالهم، دون مشاركة من البنك إلا في الحالات التي تنجم فيها الخسائر عن سوء الإدارة.

أما السبب فيرجع إلى

ان العلاقة بين المودع والبنك ليست علاقة دائن بمدين كما هو الحال في البنوك التقليدية، بل هي علاقة بين صاحب مال (المودع) ومضارب (البنك).

ويتفرع عن تلك العلاقة أنه

بينما يعرف المودع مقدماً حجم الدخل المتولد عن الوديعة لدى البنك التقليدي، فان المودع في البنك الإسلامي لا يمكنه أن يعرف ما سينتهي إليه الحال.

فقد تسفر عمليات البنك عن أرباح كما قد تنتهي بالخسارة. وفـــي حالـــة الخسائر لن يحصل المودعون أو ملاك البنك على أي عائد بتاتاً، بل أن الخـــسائر تخصم من رأس مال العملية بنسبة مساهمة الطرفين في تمويلها.

هذا بالنسبة للعلاقة مع المودعين.

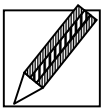
أما بالنسبة للعلاقة مع مستخدمي الأموال، فإنها تنحصر في **حالة البنك التقليدي** في عمليات الإقراض في مقابل فوائد محددة مسبقاً، أما القيام بنشاط الاتجار بيعاً أو شراءً فغير مصرح به، وذلك حماية لأموال المودعين.

ومن ناحية **أخرى فان البنك الإسلامي** عادة ما تكون علاقته مع مستخدمي أمواله علاقة مضاربة لهم فيها الغنم وعليهم الغرم، يستثنى من ذلك عمليات المرابحة– التي تشبه في طبيعتها علاقة الدائن بالمدين – والتي يتحدد فيها للبنك هامش ربح معين على الأموال المستثمرة بصرف النظر عما إذا حقق مستخدم الأموال ربحاً من وراء السلعة محل المرابحة أم لم يحقق.

إن التباين في العلاقة على النحو المشار إليه، يترتب عليه عدم حاجة البنك الإسلامي إلى مطالبة مستخدمي الأموال بتقديم ضمانات، يستثنى من ذلك عمليات المرابحة التي يطلب فيها البنك من العميل ضماناً لسداد ما عليه من التزامات.

وعلى الرغم من أن العلاقة بين البنك والعميل في عمليات المرابحة هي علاقة دائن بمدين، فان البنك الإسلامي لا يطالب العميل بفوائد تأخير إذا لم يسدد ما عليه للبنك في التاريخ المتفق عليه. وهذا الاتجاه قد طرأ عليه تغيير كما سنشير إليه عند تناول موضوع الرقابة القضائية.

تدريب(٣)



بناء على ماسبق فان هناك اختلافا بين بنود ميزانية كل من البنوك الاسلامية والبنوك التقليدية ، ضع كل من البنود الاتية مع الميزانية التي تناسبها والبنود هي: المشاركة – القروض – الأوراق التجارية المخصومة– حسابات الاستثمار.

٣,٢ تنويع الأنشطة الاستثمارية

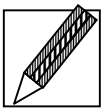
في الوقت الذي يكاد ينحصر فيه نشاط البنك التجاري في الاستثمار المصرفي المتمثل في الإقراض، **تتسم الأنشطة الاستثمارية للبنك الإسلامي بالتعدد والتنوع.**

- فالبنوك الإسلامية تساهم في تأسيس الشركات التي تعمل في مختلف الأنشطة التي لا تمثل مخالفة لتعاليم الشريعة الإسلامية.
- كما توجه كذلك جزءاً من مواردها للاستثمار المباشر في أصول ثابتة أو منقولة (في ظل صيغة المضاربة والشراكة والمرابحة) في الوقت الذي يمتنع فيه على البنك التقليدي أن يسير على نفس النهج. **أما السبب فيكمن في:**

❐ التشريعات المصرفية التي تلزم البنك التقليدي بتوجيه الجانب الأكبر من موارده المالية في الاستثمار في القروض والأوراق المالية (خاصة السندات).

❐ يضاف إلى ذلك سبب آخر **هو المحافظة على مستوى ملائم من السيولة لتلبية مسحوبات العملاء،** وذلك طالما أن العلاقة بين المودع والبنك التقليدي هي علاقة دائن بمدين، وليست علاقة مشاركة كما هو الحال في البنوك الإسلامية. واختفاء علاقة الدائن بالمدين في البنوك الإسلامية يعني عدم قدرة البنوك الإسلامية على خلق الودائع الذي أشرنا إليه في فصل البنوك التجارية.

تدريب(٤)

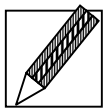


لماذا لاتعمل البنوك الإسلامية على خلق الودائع؟

هذا ويستلزم الاستثمار المباشر قيام البنك الإسلامي بمتابعة شئون المشروع وتقديم يد العون والمساعدة للقائم على الإشراف عليه أي المضارب، بل وتقديم المشورة الفنية إذا ما لزم الأمر وذلك بوصفهما شركاء مضاربة. ومثل هذه العلاقة الفريدة من شأنها أن تحقق هدفاً أساسياً هو تنمية التعاون المتكامل والتكافل والإخاء بين العاملين في البنك وبين العملاء الذين يستخدمون الموارد المالية المتاحة. ومن ناحية أخرى فانه من غير المتوقع أن يقوم البنك التقليدي بهذا الدور، وذلك طالما أن علاقته مع عملائه لا تخرج عن كونها علاقة دائن بمدين.

وإلى جانب الشراكة والمضاربة والمرابحة، قد يقوم البنك الإسلامي بالاتجار في السلع لحسابه الخاص، ليحقق الربح من الفرق بين قيمة الشراء وقيمة البيع. غير أن هذا النشاط يواجه بشبهة المنافسة غير المشروعة. فالبنك باطلاعه على الأسرار التجارية لعملائه، في ظل صيغة المرابحة، التي عادة ما تقتضي تزويده بمعلومات تفصيلية – عن السلعة ومصادر الحصول عليها وشروط الشراء وسعر البيع – يمتنع عليه أن يستفيد من تلك المعلومات. مثل هذا الشرط الأخلاقي يصعب استيفاءه، طالما أن البنك يبرم صفقات مماثلة لحسابه، ثم يدخل بعد ذلك منافساً لعملائه الذين ائتمنوه على هذه المعلومات.

تدريب(٥)



قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : "خير الناس أنفعهم للناس" ماذا يعني هذا الحديث على ضوء مادرست.

وهذه التفرقة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية – أي التفرقة على أساس تعدد وتنوع النشاط الاستثماري – فيها إجحاف بالبنوك التقليدية. فالبنوك الإسلامية تساهم في رؤوس أموال المنشآت، بينما البنوك التقليدية تساهم في رؤوس الأموال وتقدم القروض. فالبنوك التقليدية في كثير من دول العالم ساهمت وتساهم في إنشاء الشركات الصناعية التي تغطي حاجة المجتمع من السلع والخدمات، كما توفر لأفراده فرصاً للعمل.

يضاف إلى ذلك أننا لو نظرنا إلى مفهوم الاستثمار بمعناه الواسع، لجاز لنا أن نقول بان القروض التي تقدمها البنوك التقليدية – والتي تحصل منشآت الأعمال على الجانب الأكبر منها – تحقق ذات الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تحققها صيغة الشراكة وصيغة المضاربة.

٤,٢ العلاقة مع البنك المركزي

بينما تستطيع البنوك التقليدية اللجوء إلى المقرض الأخير وهو البنك المركزي، وذلك عند حاجتها إلى السيولة وعدم تمكنها من توفيرها من مصادر أخرى، فان البنوك الإسلامية لا يمكنها اللجوء إليه لذات الغرض، وذلك طالما أنها ترفض التعامل على أساس الفوائد، في الوقت الذي يرفض فيه البنك المركزي تقديم قروض حسنة. وربما كان هناك استثناءات عندما تتعرض البنوك الإسلامية لمخاطر نقص السيولة، وحتى لو قبل البنك المركزي تقديم القروض الحسنة إلى البنوك الإسلامية، على أساس مبدأ الشراكة فيما يتحقق من وراء تلك القروض من أرباح، فان طبيعة القروض التي يقدمها البنك المركزي هي من النوع قصير الأجل الذي قد يمتد فقط لبضعة أيام، الأمر الذي يصعب معه عملياً تطبيق ذلك المبدأ.

٥,٢ كيفية محاسبة المودعين

المودع في البنك التقليدي يحصل على عائد يتحدد سلفاً على ضوء مبلغ الوديعة وفترة الإيداع ومعدل الفائدة المقرر.

أما في البنك الإسلامي الذي تتحدد فيه العلاقة بينه وبين المودع على أساس الشراكة في عائد الاستثمارات ربحاً كان أو خسارة بنسبة مساهمة الطرفين في رأس مال العملية، فان الوضع يختلف.

فالودائع تصب في سلة عامة تستخدم في تمويل الاستثمارات، في الوقت الذي لا تتوقف فيه حركة خروج مودعين ودخول مودعين جدد.

ولصعوبة تفصيل الاستثمارات حسب قيمة ومدة الوديعة فان ما يجري عليه العمل هو أن كافة المودعين في سنة مالية معينة يشتركون في الأرباح التي حققها البنك على الودائع الاستثمارية العامة – دون الودائع المخصصة التي سنعرض لها لاحقاً – وذلك على أساس قيمة ومدة الوديعة. كل ذلك بصرف النظر عما إذا كان الاستثمار أو الاستثمارات التي شاركت الوديعة في تمويلها، قد تولد عنها أرباح في تلك السنة أو لم يتولد.

ليس هذا فقط، بل إن للعميل (المودع) الذي فتح حساب وديعة استثمارية في سنة مالية ما، أن يشارك في الأرباح التي تحققت في هذه السنة، حتى لو كانت متولدة عن استثمارات في سنوات سابقة، لم يكن فيها العميل حينذاك من بين مودعي البنك.

ومن ناحية أخرى فانه لو قام العميل بسحب وديعته في نهاية السنة، فليس له الحق في المطالبة بأرباح في سنوات تالية عن استثمارات كانت وديعته قد ساهمت في تمويلها.

وليس من حق العميل كذلك المطالبة بالأرباح عن استثمارات السنة الحالية، إذا لم تكن الأرباح قد استحقت بالفعل.

فلو أن الأرباح في مشروع معين تحسب على فترات مالية ربع سنوية وانتهت السنة المالية للبنك قبل أن تنتهي فترة من تلك الفترات، فان أرباح تلك الفترة تضاف إلى أرباح السنة التالية. وبالطبع سوف يشترك المودع في تلك الأرباح لو انه ظل مودعاً، أما إذا سحب الوديعة قبل ان تنتهي الفترة المالية ربع السنوية التي على أساسها تتحدد الأرباح، فلن يكون من حقه المشاركة في الأرباح المتولدة خلالها.

٦,٢ الرقابة على نشاط البنك

يخضع نشاط البنك التقليدي إلى رقابة من قبل الملاك ممثلة في الجمعية العمومية للمساهمين، كما يخضع لرقابة حكومية من خلال البنك المركزي أو ما يطلق عليه في بعض الدول العربية مؤسسة النقد. أما في البنك الإسلامي فلا يقتصر الأمر على رقابة الملاك والحكومة، بل هناك كذلك الرقابة الشرعية ورقابة المودعين. والرقابة الشرعية تضطلع بها هيئة شرعية تشكلها الجمعية العمومية أو مجلس الإدارة، وتستهدف التأكد من أن العمليات التي يبرمها البنك تتمشى مع مقتضيات الشريعة الإسلامية. أما رقابة المودعين – التي لم تأخذ بها أي من البنوك الإسلامية إلى الآن – فبمقتضاها يمثل المودعون في مجلس إدارة البنك بهدف حماية مصالحهم، وذلك طالما أن علاقتهم مع ملاك البنك هي علاقة مشاركة.

هذه هي أهم الفروق بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية. ولكن هل تعني هذه الفروق أنهم على طرفي نقيض ؟ هذا ما سوف يجيب عنه القسم التالي.

سؤال تقويم ذاتي



اشرح الفروق الجوهرية بين البنوك الاسلامية والبنوك التقليدية

٣. آفاق التعاون بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية

إذا كانت العلاقة بين البنك التقليدي وبين عملائه – مودعين ومقترضين – تتضمن التعامل بالفائدة بشكل مباشر ترفضه البنوك الإسلامية، فان هناك أنشطة أخرى تمارسها أو يمكن أن تمارسها البنوك التقليدية، دون أن تنطوي على التعامل بالفائدة أخذاً أو عطاءً. مثل هذه الأنشطة يمكن أن تكون مجالاً خصباً للتعاون، تتحقق من ورائه المصلحة للطرفين.

وفيما يلي نقدم لك **رأي المدير التنفيذي لأحد البنوك الإسلامية** مؤكدا على أهمية هذا التعاون، إذ يشير إلى أن البنوك الإسلامية قد حققت نمواً مطرداً نتيجة لقدرتها على تقديم خدمة متميزة لعملاء لا يرغبون في التعامل على أساس الفوائد، إلا أن وجود البنوك التقليدية يعد ضرورة ملحة ولا يمكن للبنوك الإسلامية أن تحل محلها. بل ويذهب إلى أبعد من ذلك، حيث يضيف أن البنوك الإسلامية لا يمكنها أن تقدم نفسها بديلاً فورياً للنظام المصرفي الدولي، كما أنها غير قادرة على حل مشاكل ديون العالم الثالث وأعباء خدمتها على أساس إسلامي.

وقد خلص هذا المدير إلى أنه ينبغي أن تركز البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية جهودها في التنافس المشروع على القطاع المحايد من العملاء، أي العملاء الذين لا يهتمون إلا بجودة الخدمة وسعرها، دون أن يلقوا بالاً لطبيعة البنك ذاته. ويضيف ان عليها أن ترسم لنفسها منهجاً للتعاون والتعايش على ارض واحدة، خاصة وان للتعاون مجالاته المتعددة. كل ذلك بالطبع مرهون بالتعاون المتبادل بينهما، وعلى قبول كل منهما للآخر.

هذا وسوف نعرض فيما تبقى من هذا القسم لأبرز مجالات التعاون بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية.

❖ **مجال خدمات المراسلين**

تأتى في مقدمة مجالات التعاون خدمات المراسلين. فالبنوك الإسلامية لا توجد في كل مكان، في الوقت الذي يوجد لديها عملاء يرغبون في دفع حوالات أو فتح اعتمادات مستندية في بلد آخر لا توجد فيه بنوك إسلامية. في هذه الحالة ليس أمام البنك الإسلامي سوى الاعتماد في ذلك على البنوك التقليدية في الدولة المعنية. ورغم أهمية هذا النوع من التعاون، إلا أنه من الملائم أن نثير تساؤلاً بشان التكلفة التي تصحب قيام البنك التقليدي بتعزيز الاعتماد لحساب البنك الإسلامي. هذه التكلفة مهما كان مسماها هي فائدة على الأموال.

❖ **مجال الاستثمار**

كذلك يمكن للبنوك التقليدية مد يد العون للبنوك الإسلامية في مجال استثمار الفائض النقدي لديها. فالبنوك الإسلامية تواجه مشكلة السيولة العالية في الأجل القصير، في الوقت الذي لا يمكنها فيه التعامل مع الأوراق المالية أو التجارية المتداولة في سوق النقد، وذلك نظراً لان التعامل فيها يقوم على الفوائد أخذاً أو عطاءً. وبالطبع لا يمكن للبنك الإسلامي توظيف السيولة الفائضة في استثمارات طويلة الأجل، حتى لا يترك ذلك أثراً عكسياً على السيولة. وتبدو خطورة نقص السيولة في ظل الحقيقة التي سبقت الإشارة إليها، والخاصة بعدم إمكانية البنك الإسلامي اللجوء إلى البنك المركزي لطلب المساعدة.

ويمكن في هذا الصدد قيام البنوك التقليدية بتقديم خدمات الاستثمار السلعي قصير الأجل لمدة أسبوع أو شهر وربما أكثر. ففي ظل هذا النوع من الخدمة يقوم البنك التقليدي بالشراء الفوري لسلعة معينة لصالح البنك الإسلامي ولحسابه، ثم بيعها بالأجل نيابة عنه، على أن يكفل مديونية المشتري الأخير لصالح البنك الإسلامي في مقابل عمولة.

❖ مجال خدمات الصرف الأجنبي

وفي مجال خدمات الصرف الأجنبي يمكن أيضاً للبنوك التقليدية أن تمد يد المساعدة. فالبنك الإسلامي يحتاج إلى العملة الأجنبية إما لتغطية حاجة ذاتية أو لتلبية حاجة عملائه، وذلك في الوقت الذي لا يمكن فيه التعامل بالأجل – لتوفير تلك الاحتياجات – نظراً لدخول عنصر الفائدة في تحديد سعر التعامل. والحل لمواجهة تلك المشكلة في نظرنا يكمن في قيام البنك التقليدي بإيداع المبلغ المطلوب بالعملة المطلوبة وبدون فائدة لدى البنك الإسلامي، على أن تصفى الوديعة في نهاية اليوم – بالطريقة التي يتفق عليها – وبحيث لا ينشأ عن هذا التعامل أي مديونية ليوم تالٍ.

❖ مجال التمويل

كذلك قد يتوافر للبنك الإسلامي سيولة تفوق الطاقة الاستثمارية المحلية، وذلك في الوقت الذي تحتاج فيه منشآت تجارية وصناعية في دول إسلامية أخرى إلى المزيد من الموارد لتمويل وارداتها.

وفي حالة عدم وجود بنك إسلامي في تلك الدولة يمكن أن يدخل بنك تقليدي كوسيط، وذلك بتوفير الضمانات ضد المخاطر المختلفة لصالح البنك الإسلامي، الأمر الذي يتوقع أن يكون له أثره الفعال في تخفيض تكلفة تمويل العملية. بل وقد يأخذ التعاون – في هذا الصدد – صورة أوثق، وذلك بأن يشترك بنك تقليدي مع بنك إسلامي في تمويل بعض عمليات المرابحة الدولية، التي تنطوي على مخاطر محددة وأرباح معقولة.

كما قد يمتد التعاون إلى حد الاشتراك في تمويل أنشطة اقتصادية على أساس مبدأ المشاركة، أو أن يقوم البنك الإسلامي بتمويل النشاط على أن يقتصر دور البنك التقليدي على تقديم النصح والمشورة وربما الإشراف على حسن سير العمل، وذلك عندما لا يكون للبنك الإسلامي وسيلته الخاصة للقيام بذلك بسبب البعد الجغرافي.

أسئلة تقويم ذاتي



أ. هل ترى أن هناك ضرورة للتعاون بين البنوك الاسلامية والبنوك التقليدية؟ وضح ذلك.

ب. أكتب عن أبرز مجالات التعاون بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية.

٤. هدف البنك الإسلامي

الهدف الأساسي للبنك التقليدي هو **تعظيم ثروة الملاك**، مع توخي الحذر في الاستثمار لتحقيق الأمان للمودعين، ودون أن يتعرض البنك لنقص في **السيولة** يكون من شأنه إضعاف قدرته على تلبية مسحوبات العملاء.

وعلى الرغم من التعارض المحتمل بين هذه الأهداف على نحو جعل بعض الكتاب يعترف فقط بهدف **الربحية** وينظر إلى الهدفين الآخرين على أنها مجرد قيود على ذلك الهدف، فان الربحية والسيولة والأمان تظل الإطار الذي على ضوئه تتخذ القرارات.

ولا يبدو أن هناك خلافاً بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية في شان الأمان والسيولة، وان كانت أهميتهما تبدو اكبر بالنسبة للبنوك الإسلامية.

فبينما يكاد ينحصر النشاط الاستثماري **للبنوك التقليدية** في **تقديم القروض**، والتي عادة ما يصاحبها ضمانات من شانها أن تقلل من حجم المخاطر التي يتعرض لها البنك، فإن صيغ الاستثمار المتاحة أمام **البنوك الإسلامية** (خاصة المضاربة والشراكة) تنطوي على قدر أكبر من المخاطر، دون أن يظاهرها ضمانات لحماية أموال المودعين، الذين يستثمرون أموالهم وفقاً لمبدأ المشاركة في الربح والخسارة. فالضمان

الوحيد المتاح هو توخي الدقة في اختيار المجالات الاستثمارية التي توجه إليها موارد البنك.

وحرصاً على أموال المودعين يقبلون مبدأ المشاركة ولا يرغبون في استثمار أموالهم في مجالات تتسم بدرجة عالية من المخاطر، **يمكن تخصيص سلتين للاستثمارات :**

- إحداهما خاصة **بالاستثمارات ذات المخاطر المرتفعة،** ويستثمر فيها جزءاً من أموال المساهمين المتمثلة في رأس مال البنك إضافة إلى الودائع المخصصة التي يفضل أصحابها توجيهها إلى تلك الاستثمارات.
- أما السلة الثانية فتتضمن **الاستثمارات محدودة المخاطر،** والتي تستثمر فيها باقي أموال الملاك وأموال باقي المودعين.

كذلك تزداد **أهمية السيولة للبنوك الإسلامية.** فالبنوك التقليدية يمكنها مراعاة توافق الآجال بين ما تحصل عليه من ودائع وما تقدمه من قروض. ومما يسر عليها مهمتها أن القروض التي تقدمها لها أجل محدد، يتراوح بين بضعة أيام وعدد من السنوات.

أما البنوك الإسلامية فمن المفترض أنها تستخدم الجانب الأكبر من مواردها لتمويل مشروعات يصعب التكهن مقدماً بتاريخ قاطع لتصفيتها، كما قد لا يمكن التصرف فيها بطريق آخر إذا ما احتاجت تلك البنوك إلى سيولة لتلبية مسحوبات المودعين، كل ذلك في الوقت الذي لا تستطيع فيه اللجوء إلى البنك المركزي الذي يتعامل على أساس الفائدة.

وفي هذا الصدد يقترح بعض الكتاب بديلين أساسيين لمواجهة مشكلة نقص السيولة.

- **البديل الأول** يتمثل في اتفاق بين البنوك (الإسلامية والتقليدية) التي تعمل معاً في منطقة واحدة، بان تبادر بمساندة البنك الذي يعاني من عجز في السيولة، دون

أن يحصل البنك الذي قدم المساعدة على عائد، أو أن يحصل على عائد ولكن في نطاق مبدأ المشاركة في الربح والخسارة.

- **أما البديل الثاني** فيتمثل في إنشاء صندوق مشترك بين هذه البنوك تحت إشراف البنك المركزي، تخصص موارده لتأمين تقديم العون المتبادل في حالة تعرض أي من البنوك لمخاطر نقص السيولة.

وهناك وجه آخر لمشكلة السيولة، وهو أن بعض البنوك الإسلامية تعاني من وفرة في الأموال السائلة في الوقت الذي لا توجد فيه مشروعات مدروسة ومقبولة وفقاً لمعايير البنك. مثل هذه السيولة من شأنها أن تترك أثراً عكسياً على الربحية، خاصة إذا كان مصدر تلك الموارد السائلة ودائع لأجل أن يشارك أصحابها في الأرباح. ولحل هذه المشكلة يمكن إنشاء مركز للمعلومات لخدمة البنوك الإسلامية، يوفر المعلومات عن المشروعات المتاحة، بما يتيح فرصة اشتراك البنوك التي لديها فائض في تمويل هذه المشروعات.

وأخيراً نأتي **للربحية** وهي العنصر الثالث في منظومة أهداف البنك. وفي هذا الصدد نجد أنه في الوقت الذي يركز فيه البنك التقليدي على تعظيم ثروة الملاك، فان البنك الإسلامي يسعى إلى تعظيم ثروة كل من الملاك والمودعين، في إطار من عدم التعامل على أساس الفائدة. إن هدف تعظيم الربح محكوم أيضاً بسياسات استثمار محددة تسهم في رفع شان الإسلام والمسلمين. وفي مقدمة تلك السياسات تحقيق العدالة في توزيع الثروة، وذلك من خلال توفير سبل التمويل لصغار المنتجين وأصحاب المهن، الذين لا تتوافر لديهم أموال أو ضمانات يمكن أن يقدموها لتغطية احتياجاتهم الاستثمارية. إضافة إلى سياسة التركيز على المشروعات التي من شأنها أن توفر ضروريات الحياة لأفراد المجتمع. وتقديم الخدمات الاجتماعية مثل القرض الحسن وإنشاء الصناديق المخصصة للأغراض الاجتماعية أو المساعدة في تمويلها.

أسئلة تقويم ذاتي



١. ماهي أهداف البنك الإسلامي؟
٢. كيف يعمل البنك الإسلامي على حماية أموال المودعين من المخاطر؟
٣. كيف تواجه البنوك الاسلامية مشكلة السيولة.

٥. الأنشطة المصرفية للبنك الإسلامي

فيما تقدم خلصنا إلى تماثل الوظيفة التي يقدمها كل من البنك الإسلامي والبنك التقليدي. فالوظيفة واحدة وتتمثل في القيام بدور الوساطة بين الذين لديهم أموال وأولئك الذين هم في حاجة إليها. هذا التشابه لا يعني بالضرورة تشابه في الأهداف، أو تشابه في وسائل تحقيقها.

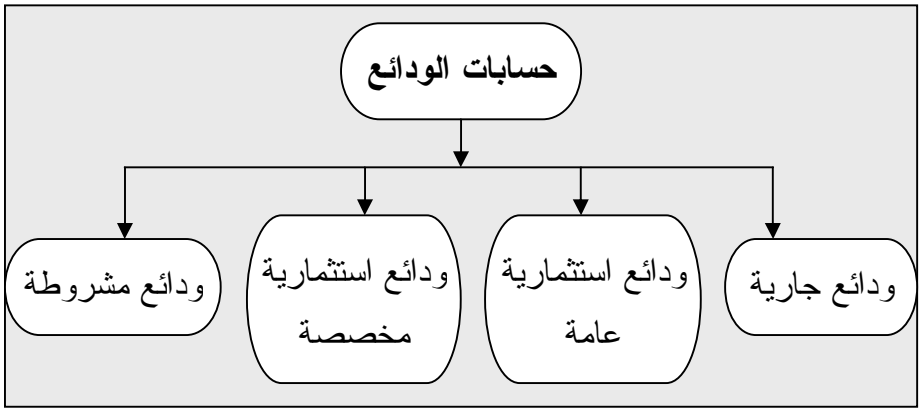
فأهداف البنك الإسلامي تتسم بالتعدد، كما تتعدد أيضاً أدواته الاستثمارية. هذا وفي تناولنا للأنشطة التي يمارسها البنك الإسلامي سوف نبدأ بالتعرض للأنشطة المصرفية على أن نتعرض للأنشطة غير المصرفية لاحقاً.

٥,١ الأنشطة المصرفية الرئيسة

يقصد بالأنشطة المصرفية الرئيسية فتح حسابات الودائع التي تنقسم إلى ودائع جارية، وودائع استثمارية عامة، وودائع استثمارية مخصصة، والودائع المشروطة نوضحها في الشكل التالي.

شكل (١)

الأنشطة المصرفية الرئيسة



المصدر المصمم

وفيما يلي نتناولها بالتفصيل

❖ الحسابات أو الودائع الجارية

الحسابات الجارية هي:

حسابات يعطى لأصحابها الحق في الإيداع فيها والسحب منها بموجب شيكات او أوامر دفع، وذلك دون مشاركة منهم في الأرباح او الخسائر التي يحققها البنك، حتى إن البعض يعتبرها بمثابة قرض حسن يقدمه العميل للبنك دون مقابل.

هذا وتقع على البنك مسئولية خدمة حساب العميل، وما يتطلبه ذلك من تزويده بدفتر شيكات لتسهيل معاملاته، والقيام بتحصيل قيمة الشيكات المسحوبة لصالحه ودفع قيمة الشيكات المسحوبة عليه خصماً من حسابه. إضافة إلى إجراء التحويلات للداخل والخارج، وغير ذلك من الخدمات المصرفية التي لا تتعارض مع الشريعة الإسلامية.

وكما يبدو فان الوديعة الجارية لا يختلف مفهومها في البنك الإسلامي عنه في البنك التقليدي.

وتسعى البنوك الإسلامية والتقليدية إلى زيادة حجم الودائع الجارية، وذلك طالما إنها تمثل موارد مالية مجانية، يمكن للبنك استثمارها لحساب المساهمين والحصول من ورائها على عائد يسهم في تعظيم ثرواتهم.

❖ الحسابات أو الودائع الاستثمارية العامة

يطلق على هذه الودائع أحياناً حسابات أو ودائع الاستثمار المشترك، وذلك على أساس أن البنك ينظر إليها كوحدة واحدة، كما لا يضع المودع شروطاً خاصة سوى ما يتعلق بمدة بقاء الوديعة.

وفي هذا النوع من الودائع تقع على المودعين مسئولية النتائج التي يسفر عنها استثمار ودائعهم، **فعليهم الغرم ولهم الغنم.** بمعنى أنه:

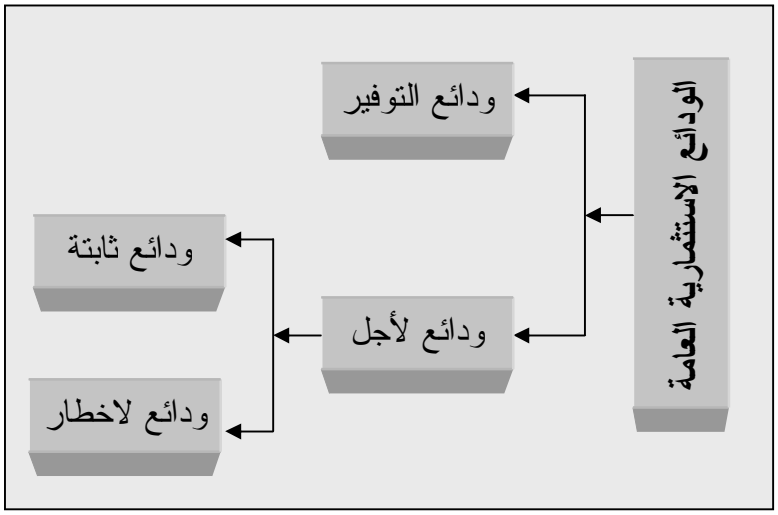
- إذا كان الاستثمار ممولاً بالكامل من أموال المودعين فان أرباحه تعود عليهم وحدهم، وذلك بعد خصم أتعاب البنك التي تتحدد على أساس نسبة معينة من الأرباح المتولدة.
- ومن ناحية أخرى إذا أسفر النشاط الاستثماري عن خسائر، فلا يتحمل البنك منها شيئاً، وان كان لا يحصل على مقابل لأتعاب الإدارة.
- أما إذا كان النشاط الاستثماري ممولاً من خليط من أموال المودعين وأموال الملاك، فحينئذ يتم توزيع الأرباح والخسائر على الفريقين بنسبة مساهمة كل منهم في رأس مال العملية الاستثمارية.
- وفي جميع الحالات يتوقف نصيب المودع الفرد في الأرباح والخسائر على نوع الوديعة وعلى مدة بقائها في حوزة البنك.

وهنا نشير إلى أنه على عكس البنك التقليدي الذي يقوم بحساب الفوائد على القيمة الكلية للوديعة، فان عائد الودائع الاستثمارية – في بعض البنوك الإسلامية– يحسب على أساس الجزء الحر من الوديعة، أي بعد خصم قيمة الاحتياطي الإلزامي.

ومن أبرز أنواع الودائع الاستثمارية العامة ودائع التوفير، والودائع لأجل نوضحها في الشكل التالي:

شكل (٢)

أنواع الودائع الاستثمارية العامة



المصدر/ المصمم

وفيما نستعرضها بشيء من التفصيل

- **ودائع التوفير**

وبالنسبة لودائع التوفير قد يشترط البنك أو لا يشترط حداً أدنى لفتح حساب للوديعة، وذلك في الوقت الذي يعطي فيه للمودع الحق في السحب منها متى شاء، ولكن في ظل ضوابط معينة. وعادة ما تتعلق تلك الضوابط بالمبلغ الذي يمكن للمودع سحبه في المرة الواحدة، والمدة المطلوب فيها بقاء الوديعة حتى يكون له الحق في نصيب من الأرباح.

أما حساب نصيب الوديعة من الربح فيتحدد على أساس أدنى رصيد شهري لحساب الوديعة، وبشرط ألا يقل عن الحد الأدنى المقرر لفتح الحساب إن وجد. وفي بعض البنوك الإسلامية يتحدد النصيب في الربح على أساس متوسط رصيد الوديعة خلال الفترة المعينة.

◆ **الودائع لأجل**

أما بالنسبة للودائع لأجل فلها صور متعددة من أهمها: الودائع الثابتة والودائع بإخطار.

ويقصد بالودائع الثابتة تلك التي تتحدد مدة إيداعها مقدماً، ويظل رصيدها ثابتاً حيث لا يجوز للمودع السحب منها قبل التاريخ المحدد لاستحقاقها.

أما الودائع بإخطار فلا يتحدد لها تاريخ مسبق للاستحقاق. وإذا ما رغب المودع في السحب منها فعليه إخطار البنك برغبته، وذلك قبل موعد السحب بفترة معينة تحددها سياسة البنك. ونصيب الوديعة لأجل من الأرباح المودعة يتوقف على متوسط رصيدها خلال الفترة التي يجري عنها التوزيع، كما يتوقف على الفترة الزمنية التي بقيت فيها الوديعة في حوزة البنك.

وقد يكون من الملائم في هذا الصدد الإشارة الى نقطتين مهمتين.

النقطة الأولى: هي أن أرباح الودائع الاستثمارية العامة لا تستحق إلا بنهاية السنة المالية، حين تتحدد بوضوح النتائج النهاية لنشاط البنك وما إذا كانت قد انتهت بربح أو بخسارة. وهذه سمة تميز البنوك الإسلامية عن البنوك التقليدية. ففي البنوك الإسلامية لا يوجد انفصال بين مصادر الأموال واستخداماتها. بمعنى أن العائد الذي يحصل عليه المودعون يتوقف – ولو نظرياً – على العائد الناجم عن استخدام تلك الودائع.

النقطة الثانية: هي أنه وإن كان الأصل في الوديعة لأجل هو التزام المودع بعدم سحبها قبل تاريخ الاستحقاق، إلا أن بعض البنوك قد تتجاوز عن ذلك – نظراً لوجود سيولة زائدة لديها– وذلك في مقابل حرمان صاحب الوديعة من المطالبة بنصيب في الأرباح.

❖ الحسابات أو الودائع الاستثمارية المخصصة

تقوم فكرة الودائع الاستثمارية العامة على فرض أساسي هو **ثقة المودعين** في إدارة البنك، ومن ثم فإنهم يفوضونه في استثمار تلك الودائع في المجالات التي يختارها، وعلى أساس أن لهم الغنم وعليهم الغرم.

أما في الودائع المخصصة فان المودع هو الذي يقرر بنفسه المشروع أو القطاع أو البلد الذي يرغب أن يستثمر فيه أمواله. وهذا يعني أن صاحب الوديعة المخصصة لا يشارك في المحفظة العامة لاستثمارات البنك، فمصير وديعته وما يتولد عنها من ربح أو خسارة مرتبطة بمصير الاستثمار الذي وجهت إليه الوديعة، دون مسئولية البنك عن أي خسائر تحدث.

إن علاقة المودع بالبنك في هذه الحالة هي اقرب إلى الوكالة عنها إلى المضاربة. وبناء عليه فانه يجوز أن تتحدد أتعاب البنك بنسبة من قيمة الوديعة او بمبلغ محدد سلفاً، وليس بنسبة من ربح الاستثمار كما هو الحال في الودائع الاستثمارية العامة.

وإذا ما أسفر استثمار الوديعة عن خسائر، فان صاحب الوديعة هو الذي يتحمل كافة المخاطر، دون أن يسقط حق البنك في الحصول على أتعاب الإدارة، وذلك بمقتضى عقد الوكالة.

ولما كان المبدأ هو أن الوديعة المخصصة مستمرة مادام المشروع الذي استثمرت فيه مستمراً، فليس هناك ما يمنع من تطبيق فكرة المشاركة المتتالية. بمعنى انه من الممكن دخول مودعين جدد بعد بدأ المشروع، وخروج آخرين (سحب قيمة الوديعة) قبل تصفيته.

هذا ولا يترتب على فكرة المشاركة المتبادلة إخلال بعلاقة الشركاء، إذ تظل أرباح وخسائر المشروع مشاركة بين المودعين الذين ساهموا في تنفيذه، ويتحدد نصيب الوديعة الفردية في الأرباح على أساس قيمة الوديعة ومدة استثمارها في المشروع.

❖ الحسابات أو الودائع المشروطة

الحسابات أو الودائع المشروطة هي نوع مستحدث من الودائع، تأخذ به البنوك الإسلامية التي تعمل في دول لا تعفيها من القوانين المصرفية التي تخضع لها البنوك التقليدية. مثال ذلك البنوك الإسلامية العاملة في أوربا والولايات المتحدة الأمريكية، والتي لا يسمح لها بتلقي الودائع على أساس مبدأ المشاركة في الربح والخسارة. والسؤال المهم هنا هو كيف تقدم الودائع المشروطة البديل للبنوك الإسلامية ؟ والإجابة هي في ظل أسلوب الودائع المشروطة تقبل الوديعة على أنها حساب جارٍ يمكن استثماره – لصالح العميل – إذا ما وجد البنك مشروعاً يحقق شروط المودع والتي عادة ما تتعلق بالربحية وفترة الاستثمار. وإذا ما توافرت تلك الشروط في مشروع معين، حينئذ تتحول الوديعة من الحساب الجاري إلى حساب المشروع الذي ينفذ باسم العميل ولصالحه، ولتخرج العملية كلها من دفاتر البنك. أما دور البنك فيما بعد ذلك فيقتصر على تنفيذ تعليمات العميل بشان المشروع، شأنه في ذلك شأن دور أمين الاستثمار الذي تمارسه البنوك التقليدية، في إداراتها لصناديق الاستثمار لصالح عملائها.

وإلى هنا نكون قد انتهينا من تناول الأنشطة المصرفية الرئيسية للبنوك الإسلامية، والتي تتمثل في تلقي ودائع العملاء، لننتقل بعد ذلك إلى أنشطة مصرفية أخرى تباشرها تلك البنوك.

٢,٥ الأنشطة المصرفية الأخرى

بالإضافة إلى النشاط المصرفي الرئيسي المتمثل في تلقي الودائع على النحو الذي تعرضنا له، تمارس البنوك الإسلامية أنشطة مصرفية أخرى مماثلة لتلك التي تمارسها البنوك التقليدية. ونقصد بذلك الأنشطة التي لا تنطوي على التعامل بالفوائد أخذاً أو عطاءً، مثال ذلك

- ❐ إصدار خطابات الضمان.
- ❐ وفتح الاعتمادات المستندية.
- ❐ واستبدال العملة.
- ❐ وخصم الأوراق المالية.
- ❐ والتحويلات وأعمال المراسلة.
- ❐ والتعامل مع بعض الأوراق المالية.

وكل هذه قد تناولناها في الفصل الذي يخص البنوك التجارية (التقليدية) ولا داعي لتكرارها هنا. ولكن على البنوك الإسلامية عند ممارستها لهذه الأنشطة أن تتأكد من خلال هيئة الرقابة الشرعية على خلو هذه الأنشطة من شبهة الربا.

٣,٥ الأنشطة غير المصرفية للبنك الإسلامي

تعرضنا في المحاور السابقة للأنشطة المصرفية التي يمكن أن يضطلع بها البنك الإسلامي.

وقد خلصنا منه إلى أنه بينما توجد أنشطة مشتركة تمارسها البنوك الإسلامية بذات الطريقة التي تمارسها بها البنوك التقليدية، فان هناك أنشطة مصرفية أخرى مشتركة غير أن طريقة ممارستها تختلف، إضافة إلى مجموعة ثالثة من الأنشطة التي تمارسها البنوك التقليدية دون البنوك الإسلامية. أما العلة في التباين فكانت دائماً تظهر في مدى مطابقة النشاط مع مقتضيات الشريعة الإسلامية كما يراها الفقهاء.

وإذا كان الإقراض الذي يمثل النشاط الاستثماري الرئيسي للبنـــوك التقليديـــة لا يناسب البنوك الإسلامية، فقد تستحدث تلك البنوك سبل استثمار غير مصرفية تلائم مـــا تتسم به من خصوصية. ومن ابرز تلك الـــسبل الـــشراكة (المـــشاركة)، والمـــضاربة، والمرابحة، إضافة إلى تأجير الأصول الإنتاجية، والقرض الحسن. هذا وسوف نعـــرض لهذه الأنشطة كل على حدة وعلى التوالي.

الشراكة(المشاركة)

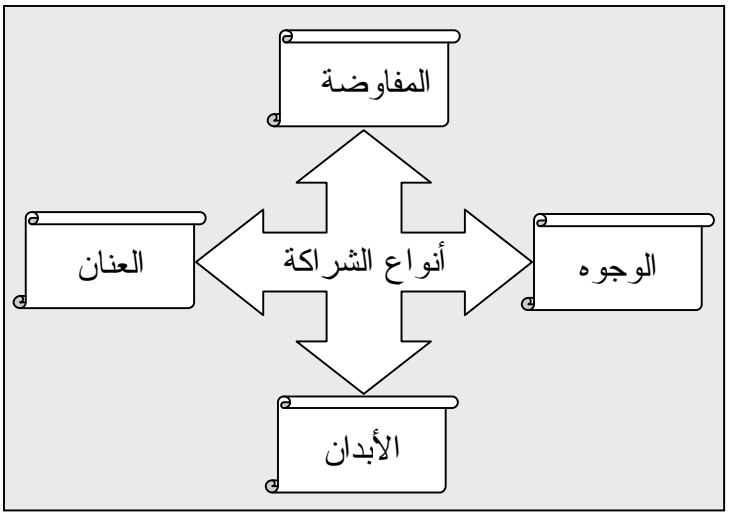
الشراكة أو الشركة هي صورة من صور المشاركة. وهي تعني

> خلط مال البنك بمال الغير بطريقة لا تميزهما عن بعضهما البعض، وذلـــك بغرض استخدام المال في إنشاء مشروع أو شراء بضاعة وبيعها، علـــى أن يقتـــسم الربح أو الخسارة بين الشركاء على أساس حصة كل منهم في رأس المال. وإذا مـــا تولى أحد الشركاء مسئولية الإدارة، فحينئذ يخصص له نسبة أو حصة من صـــافي الربح قبل اقتسامه، وذلك حسب ما ينص عليه عقد الشركة.

ويميز فقه المعاملات بين أربعة أنواع من الشراكة هي : المفاوضة، والعنـــان، والأبدان أو الأعمال أو الصنايع، والوجوه.

شكل (٣)

أنواع الشراكة



المصدر/ المصمم

وفي شراكة أو شركة **المفاوضة** يشترط أن يكون الشركاء بالغبن لسن الرشد، ومتساويين في حصة المساهمة في رأس المال وفي الحقوق والواجبات، ومتساوين كذلك في نصيبهم في الربح والخسارة، وفي مسئوليتهم عن أداء العمل. فلكل شريك سلطة التصرف نيابة عن الشركاء الآخرين، وأنهم جميعاً مسئولون فردياً وتضامنياً عن التزامات الشركة. وكما يبدو فإن تسميتها بشركة المفاوضة مرجعه تفويض كل شريك للآخرين في التصرف فهو وكيل للشركة، وكفيل – في نفس الوقت – للشركاء الآخرين.

أما في شراكة أو **شركة العنان** فلا يشترط فيها بلوغ كافة الشركاء سن الرشد، كما لا يشترط تساوي حصصهم في رأس المال أو في المسئولية عن الإدارة. وعلى الرغم من أن كل شريك يعد وكيلاً عن الشركاء الآخرين، إلا أنه ليس كفيلاً عنهم. فالتزام كل منهم تجاه الغير هو التزام فردي وليس تضامني. ومن هنا جاءت تسميتها بشركة العنان لأن كل شريك يأخذ بعنان صاحبه لا يطلقه ليتصرف كما يشاء.

وفي **شركة الأبدان** لا يكون للشركة رأس مال. فمساهمة الشركاء هي بمهارتهم وجهدهم البدني والذهني. ومن ثم جاءت تسميتها بشركة الأبدان، التي يطلق عليها أيضاً المحترفة أو شركة الصنايع. وأخيراً فإن شركة الوجوه – شأنها شأن شركة الأبـــدان – ليس لها رأس مال. فهي تقوم على وجاهة الشركاء بين الناس، وعلى سمعتهم الائتمانية، وصلاتهم التي تساعدهم في إنجاز أعمال الشركة.

ورغم أهمية الشراكة كأداة استثمارية تسهم في تنمية النشاط الإنتـــاجي وتتـــيح فرصاً للعمالة – وهي أهداف رئيسية تسعى إليها الشريعة الإســـلامية – فـــإن التطبيـــق العملي قد أثبت أنها مصدر للمتاعب للبنوك الإسلامية، مما دعاها إلى تقليص حجمهـــا. فلقد كشفت الممارسة عن سوء نية بعض الشركاء، وعدم مراعاتهم الأمانة في تعـــاملهم مع البنوك الإسلامية. والأمانة هي شرط أساسي لنجاح المشاركة واستمرارها، يؤكد ذلك حديث الرسول صلى الله عليه وسلم (إن الله يقول أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحـــدهما صاحبه، فإن خانه خرجت من بينهم).

المضاربة

المضاربة الشرعية أو القراض تعني

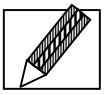
اتحاد المال المقدم من أحد الأطراف والعمل المقدم من طرف آخر، بهـــدف تنفيـــذ مشروع استثماري ما. ويطلق على الطرف الأول رب المال أو المقـــارض، الـــذي عليه أن يتحمل عبء الخسارة وحده إذا ما وقعت. أما الطرف الثاني فيطلـــق عليـــه رب العمل أو المضارب، الذي له نصيب في الربح يتفق عليه. أمـــا الخـــسارة فـــلا يتحمل منها المضارب شيئاً طالما لم يثبت تقصيره أو تعمده، وإن كـــان لا يحـــصل على شئ مقابل الجهد الذي بذله في الإدارة.

ومن الأمثلة على المضاربة تزويد الطبيب بالمال لفتح مستوصف أو مستشفى للعلاج مقابل أجر، وتزويد الصيدلي بالتمويل اللازم لفتح صيدلية لبيع الدواء.

ويجتمع الفقهاء على **أن مال المضاربة هو أمانة في يد المضارب:**

لا يجوز لصاحبه أن يطلب ضماناً في مقابله. كما لا يجوز تخصيص مبلغ ثابت لصاحب المال أو المضارب. فالمضاربة تقوم على أن العائد الذي يحصل عليه الشركاء يتفرع فقط من تحقيق الأرباح. فالمضاربة شأنها شأن الشراكة فيها الغنم والغرم للطرفين. حقاً لا يتحمل المضارب عبء الخسارة ولكنه أيضاً لا يحصل على مقابل لمجهوده في حالة وقوعها. وفي حالة الربح يحصل الجميع على نصيبهم حسب الاتفاق.

تدريب(٦)



ماهي الفائدة التي تعود على رب المال والمضارب من عملية المضاربة؟

المرابحة

المرابحة هي:

> اتفاق بين مشتر وبائع، لبيع سلعة معينة قد توجد لدى البائع أو يمكنه شراؤها ليعيد بيعها للمشتري، وذلك وفقاً لمواصفات محددة للسلعة، وعلى أساس سعر يمثل التكلفة مضافاً إليها هامش ربح يتفق عليه الطرفان. وقد يتم التسليم فوراً أو آجلاً، كما قد يتم الدفع نقداً أو بالأجل أو بالتقسيط، وإن كان سداد قيمة البضاعة بالأجل أو بالتقسيط هو السائد في تعاملات البنوك الإسلامية.

وعلى أساس هذا المفهوم للمرابحة، قد يكون من الملائم أن نعرض أولاً لأنواع البيوع، ثم ننتقل بعد ذلك إلى نشاط المرابحة الذي تباشره البنوك الإسلامية، والذي يكاد يكون نشاطها الرئيسي.

أنواع البيوع

هنالك أربعة أنواع رئيسية من البيوع هي

- ❒ البيع النقدي،
- ❒ والبيع الآجل،
- ❒ وبيع السلم،
- ❒ وبيع العينة.
- ❒ يضاف إليها بيع الغرر وتلقي الركبان.

ولأغراض سلاسة العرض سوف نبدأ ببيع الغرر وتلقي الركبان، نتبعه ببيع العينة، فالبيع النقدي والبيع الآجل، وأخيراً بيع السلم

بيع الغرر وتلقي الركبان

يقصد ببيع الغرر كل بيع انطوى على جهالة الشئ المباع. أو انطوى على مخاطرة أو قمار. فالغرر يعني الغرور وهو الخداع الذي هو مظنة عدم الرضا به عند تحققه، فيكون من باب أكل أموال الناس بالباطل.

ومع هذا فقد أجاز بعض الفقهاء صوراً من بيع الغرر لا يتوقع أن تفضي إلى نزاع، وذلك التفاتاً إلى الحكمة من وراء تلك البيوع.

فالغرر يرخص به إذا كان يسيراً أو كان الشئ المبيع ضئيل القيمة، أو يصعب تمييزه كالحمل في بطن أمه. فالمشتري يشتري الأم والحمل رغم أنه لا يدري عن الحمل شيئاً.

كما رخص كذلك بالغرر عندما تدعو الحاجة، كما هو الحال في بيع العرايا أي بيع الرطب على النخل بالتمر خرصاً رغم الجهل بتساويهما في الكمية والجودة.

بيع العينة

بيع العينة هو

> صورة من صور البيوع الآجلة، وفيه يبيع الرجل سلعة إلى آخر بثمن معلوم إلى أجل، ليعيد شراءها منه نقداً بثمن أقل من الثمن الذي سبق أن باعها به.

وكلمة عينة في اللغة تعني السلف، ويفسرها الأحناف بالقول : أن يأتي الرجل المحتاج إلى آخر ليقرضه عشرة دراهم، ولا يرغب المقرض في الإقراض طمعاً في فضل لا يناله بالقرض، فيقول : لا أقرضك ولكن أبيعك هذا الثوب إن شئت باثني عشر درهماً، في الوقت الذي تكون فيه قيمة الثوب في السوق عشرة دراهم فقط. ونظراً لأنه ليس للمشتري في الثوب حاجة، فإنه يبيعه في السوق (أو لبائعه) بعشرة، وبذا يحصل رب المال على درهمين، ويحصل المشتري على قرض عشرة،

ويشبه هذا النوع من البيوع اتفاقيات إعادة الشراء المتعارف عليها بين تجار الأوراق المالية.

بيع السلم

السلم هو

> بيع شئ موصوف في الذمة بثمن معجل. ويسمى السلم بالسلف، وهو مأخوذ من التسليف وهو التقديم لأن الثمن مقدم على الشئ المبيع.

ويسميه الفقهاء كذلك **بيع المحاويج**، لأنه بيع غائب تدعو إليه ضرورة لكل من الطرفين. فصاحب رأس المال محتاج إلى أن يشتري السلعة، وصاحب السلعة محتاج إلى ثمنها قبل حصولها عنده، لينفقه على نفسه وعلى زرعه حتى ينضج.

وبيوع السلم مطابقة لمقتضى الشريعة ومتفقة مع قواعدها، لأنه كما يجوز تأجيل الثمن في البيع الآجل يجوز كذلك تأجيل البيع (تسليم المباع) في السلم.

ففي السلم يدفع الثمن على الفور بينما تسلم السلعة في تاريخ لاحق، وفي البيع الآجل تشتري السلعة وتؤخذ بينما يدفع الثمن كله أو جزء منه فيما بعد.

هذا **ويشترط للسلم** أن يكون المبيع موصوفاً ومعلوماً ومضموناً في الذمة. وإذا كان المشتري على ثقة من وفاء البائع بالشئ المبيع عند حلول الأجل، كان المبيع ديناً من الديون التي يجوز تأجيلها.

البيع بالنقد والبيع بالأجل

على عكس البيع النقدي الذي يتم فيه تبادل السلعة والثمن فوراً، فإنه في البيع الآجل تشتري السلعة وتؤخذ، بينما يدفع الثمن فيما بعد بالتقسيط أو دفعة واحدة. وجمهور الفقهاء يجيزون البيع الآجل بثمن يزيد عن ثمن البيع الحاضر، وتبرير فرق الثمن هو عائد من عملية بيع السلعة وليس عائداً مصدره بيع مال وهو الربا المحرم، وفي هذا يستند الفقهاء إلى قوله تعالى (وأحل الله البيع وحرم الربا). ومعظم الفقهاء والقدامى والمحدثين أجازوا البيع بالآجل بسعر يزيد عن سعر البيع نقداً، على أساس أنه لم يرد فيه نص من كتاب أو سنة أو إجماع يحرمه، وأن الأصل في الأشياء الإباحة ما لم يرد في شانها نص يحرمها.

وبعض الفقهاء يشير إلى العنصر الأساسي الذي ينبغي أن يميز البيع الآجل بالنقد هو الدفع بالأجل لا أكثر ولا أقل. أما مسألة إضافة هامش على سعر البيع بالنقد، فقد عارضه فقهاء آخرون لأنه يمكن أن يكون طريقاً سهلاً للتعامل بالفوائد. أما أغلب الفقهاء فقد أجازوا الفرق في السعر لتغطية التكاليف الإضافية لخدمة المبيعات الآجلة، مثل تكلفة إمساك حساب العميل وتكاليف التحصيل.. وما شابه ذلك.

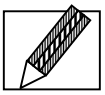
المرابحة للآمر بالشراء

سبق تعريف المرابحة في بداية هذا القسم، ونضيف هنا أن **البـــائع** هـــو البنـــك الإسلامي، **والمشتري** هو العميل الذي هو في حاجة إلى البضاعة محل بيع المرابحة.

كما نضيف كذلك جواز مطالبة البنك للعميل بدفع عربون أو مقـــدم فـــوري أو ضمان بالدفع. ومن ناحية أخرى لا يجوز أن يغالي البنك في هامش الربح مستغلاً حاجة العميل إلى التمويل أو عدم توافر السلعة في السوق. أما إذا تعذر على العميل سداد أحـــد الأقساط في موعدها، ووافق البنك على التأجيل مقابل زيادة قيمة القسط، فـــان الزيـــادة تكون في حقيقة أمرها زيادة ربوية.

وهنالك فرق بين المرابحة والوكالة بالشراء التي فيها يحدد العميل مواصـــفات السلعة وسعرها، على أن يقوم البنك بشرائها في مقابل عمولة.

تدريب(٧)



إذا حصل البنك على خصم من البائع يخفض تكلفة السلعة عـــن الـــسعر المتفق عليه من قبل العميل هل يكون هذا الخصم من حق البنك أم مـــن حق العميل ، ناقش ذلك مع زملائك

وتلعب المرابحة دوراً فعالاً في تمويل عمليات التجارة الداخلية والخارجية سواء تمثلت البضاعة محل المرابحة في أصول ثابتة مثل الآلات والمعـــدات أو فـــي أصـــول متداولة مثل المواد الخام والسلع الجاهزة للاستهلاك. وتبـــدأ العمليـــة بتحديـــد العميـــل لمواصفات السلعة، والاتفاق على السعر الذي يتضمن هامش ربح للبنـــك. ويمثـــل هـــذا الاتفاق وعداً بالشراء من قبل العميل، يقوم بمقتضاه البنك بشراء البضاعة لنفـــسه، ثـــم إعادة بيعها للعميل بالأجل وفقاً للسعر المتفق عليه. والوعد بالشراء ملزم للطرفين قانوناً عند المالكية، وملزم شرعاً في المذاهب الأخرى. والملزم شرعاً يمكن الإلزام به قانونـــاً إذا اقتضى الأمر.

ومن المتفق عليه أن المرابحة المشروعة ينبغي أن يتحمل فيها البنك مخاطر الصفقة إلى أن تنتقل ملكية البضاعة إلى العميل. وبالطبع تزداد مخاطر عملية المرابحة كلما امتدت فترة تملك البنك للبضاعة قبل تسليمها للعميل، أو إذا كان الوعد بالشراء غير ملزم للعميل. أما إذا اقتصر تملك البنك للبضاعة لبضع لحظات، حينئذ ينحصر دور البنك في تمويل العملية، ويكون هامش الربح متمشياً مع سعر الفائدة الجاري في السوق، خاصة إذا كان الأمر ملزماً بالشراء. وهذه الصورة من صور المرابحة من شانها أن تثير شبهة التعامل بالفائدة.

ومن ضمن الأنشطة التي يقوم بها البنك الإسلامي هي تأجير الأصول المنتجة ومنح القرض الحسن وفيما يلي نتعرف على ذلك

تأجير الأصول المنتجة

هنالك نوعان من التأجير :

- ❒ التأجير التمويلي أو الرأسمالي،
- ❒ والتمويل التشغيلي.

والتأجير التمويلي هو

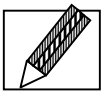
اتفاق قطعي لا رجعة فيه بين البنك والعميل، يشتري فيه البنك أصلاً رأسمالياً عادة ما يتمثل في آلة، يؤجرها للعميل لفترة يتفق عليها. وتظل ملكية الأصل من حق البنك، والاستخدام من حق العميل في مقابل قسط إيجار متفق عليه. وفي نهاية المدة المتفق عليها يعود الأصل المستأجر إلى البنك. وإذا ما امتدت فترة التعاقد لتساوي أو تقترب من العمر الافتراضي للأصل، فإن الأقساط الإيجارية المحصلة عادة ما تفوق القيمة التي سبق أن اشترى بها الأصل، مما يعني تحقيق البنك للأرباح.

ومما يذكر أن التأجير التشغيلي يختلف عن التأجير التمويلي من حيث

- إمكانية إلغائه،
- وأن فترة التأجير عادة ما تكون أقصر.
- يضاف إلى ذلك مسئولية البنك عن جميع نفقات الملكية، بما فيها صيانة الأصل وإصلاحه.

والتأجير على هذا النحو جائز عند الفقهاء، وإن كانت الشبهة تثار في بعض صور التأجير التمويلي. وتظهر الشبهة جلية في العقود التي تشترط على العميل شراء الأصل المستأجر بانتهاء عقد الإيجار، أو حين يُلزم العميل بسداد قسط الإيجار طوال مدة العقد التي تغطى العمر الافتراضي للأصل، في الوقت الذي لم يعد العميل في حاجة إليه.

تدريب(٨)



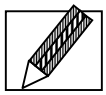
إذا كنت مديرا لشركة وكان العمل في حاجة ماسة لآلة ثقيلة لبعض الوقت وأن البنك يوفر لك تاجير هذه الآلة ،هل تفضل تأجيرها من البنك أم شرائها؟ إذا كنت تفضل تأجيرها ماهي المزايا التي يحققها لك التأجير.

القرض الحسن

هو القرض الذي يرد إلى المقرض عند نهاية المدة المتفق عليها، دون أن تدفع عنه فوائد، ودون أن يكون للمقرض الحق في المشاركة في أرباح أو خسائر التجارة التي استثمرت فيها قيمة القرض. ويخصص القرض الحسن لتفريج كُرب الأفراد، ولتمويل الأعمال الصغيرة. ولا يتوقع من البنك الإسلامي التوسع في هذا النوع من القروض، ذلك أن أموال البنك في معظمها أموال المودعين، الذين يهدفون من استثمارها الحصول على عائد ملائم. وتجدر الإشارة إلى أنه وإن كان لا يجوز للمقرض اشتراط شئ يجر نفعاً عليه، فانه يجوز للمقترض أن يرد للمقرض أكثر مما اقترض منه، وذلك عن رغبة شخصية وطيب خاطر، على أساس أنه نوع من حسن القضاء الذي يدعو إليه الإسلام.

هذا ومن بين المصادر التي يمكن أن تمول منها القروض الحسنة زكـــاة المـــال المستحقة على أموال مساهمي البنك الإسلامي، ومن يوكله من المـــودعين والمتعـــاملين معه.

تدريب(٩)



مالفرق بين أن يتعامل الناس بالفائدة وبين أن يتعاملوا بالقرض الحسن؟

كما يمكن استخدام نسبة من الودائع الجارية كقروض حسنة للحكومة، تستخدمها في تمويل المشروعات ذات النفع الاجتماعي والتي لا يتولد عنها أي عائد. والحكمة من ذلك أن الودائع الجارية تخص الجمهور، ولا يدفع عنها البنك أي عائد. ومن ثم ينبغـــي أن يعود جزء منها كقرض حسن يوجه إلى تمويل المـــشروعات العامـــة. وبـــالطبع لا ينطوي إقراض الحكومة على قدر يذكر من المخاطر. ويمكن للبنك مطالبـــة الحكومـــة بدفع رسوم خدمة على المبلغ المقرض لها ويعتبر هذا نصيب الحكومة في التكاليف التي يتكبدها البنك في خدمة حسابات المودعين.

أسئلة تقويم ذاتي



١. عدد الأنشطة المصرفية للبنك الإسلامي.
٢. أذكر ثلاثة من أنواع الانشطة غير المصرفية للبنك الإسلامي مبيناً أفضليتها على الأنشطة غير المصرفية التي تقوم بها البنوك التقليدية ؟
٣. مافائدة القرض الحسن؟

الخلاصة

عزيزي الدارس، في نهاية هذه الوحدة تعال نلخص ما ورد فيها

بدأنا الوحدة باستعراض دور البنك الإسلامي في الوساطة المالية وقمنا بوصف العلاقة بين البنك الإسلامي ومودعيه وذكرنا أنها تتحدد في محورين الوكالة الخاصة والوكالة العامة، أما علاقته مع مستخدمي أمواله فتقوم على ثلاثة صيغ رئيسة وهي المرابحة والمضاربة والشراكة ويتم كل ذلك وفق ضوابط يحكمها القرآن والسنة وإجماع الفقهاء.

ثم انتقلنا بعد ذلك إلى القسم الثاني وشرحنا فيه الفروق الجوهرية بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية وتناولنا هذه الفروق من حيث الأهداف، الموارد والاستخدامات، العلاقة بين البنك وعملائه ، وتنويع الأنشطة الاستثمارية والعلاقة مع البنك المركزي ، وكيفية محاسبة المودعين، والرقابة على نشاط البنك حيث توجد الرقابة الشرعية في البنك الإسلامي.

ومن خلال القسم الثالث استعرضنا آفاق التعاون بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية حيث تناولنا أبرز مجالات هذا التعاون وذكرنا أن في مقدمة هذه المجالات مجال خدمات المراسلين حيث أن البنوك الإسلامية لا توجد في أي مكان ومن ثم يمكن الاعتماد على البنوك التقليدية في الدول التي لا توجد فيها بنوك إسلامية. كذلك يمكن للبنوك التقليدية مد يد العون للبنوك الإسلامية في مجال الاستثمار ومجال خدمات الصرف الأجنبي ومجال التمويل.

وفي القسم الرابع تناولنا هدف البنك الإسلامي وأهم هدفين للبنك الإسلامي هما الأمان والسيولة والهدف الثالث هو الربحية ويسعى البنك الإسلامي إلى تعظيم ثروة الملاك والمودعين على عكس البنك التقليدي الذي يهدف إلى تعظيم ثروة الملاك فقط وأن هدف تعظيم الربح محكوم بسياسات محددة تسهم في رفع شأن الإسلام والمسلمين.

وكان لابد لنا من ذكر الأنشطة المصرفية التي يقوم بها البنك الإسلامي وهي فتح حسابات الودائع التي تنقسم إلى ودائع جارية وودائع استثمارية عامة وودائع استثمارية مخصصة وودائع مشروطة

كما أن الأنشطة غي المصرفية للبنك الإسلامي تنحصر في الشراكة وهي صورة من صور المشاركة وتنقسم إلى شركة المفاوضة والوجوه والعنان والأبدان.ثم المضاربة والمرابحة وفي ذلك ذكرنا أنواع البيوع وهي البيع النقدي والبيع الآجل وبيع السلم وبيع العينة وبيع الغرر وتلقي الركبان. وكذلك من ضمن هذه الأنشطة تأجير الأصول المنتجة وهناك نوعين من التأجير وهي تأجير تمويلي وتأجير تشغيلي وأيضا يقدم البنك الإسلامي وكذلك يمنح البنك الإسلامي القرض الحسن لعملائه وهو لا يقوم على أساس الفائدة ويخصص القرض الحسن لتفريج كرب الأفراد.

لمحة مسبقة عن الوحدة الدراسية التالية

في الوحدة التالية تتعرف على الأسواق والمؤسسات المالية وأنواعها ووظائفها وكيفية عملها. أتمنى أن تجدها وحدة دراسية نافعة ومفيدة.

إجابات التدريبات

تدريب (١)

من حق المسلم أن يكون له مؤسساته المصرفية التي تتعامل معه على أساس من دينه وعقيدته ومبادئه الإسلامية الحقة.

تدريب (٢)

أن الوظائف واحدة ولكن الاختلاف يكون في أمر الالتـــزام بمبـــادئ الـــشريعة الإسلامية وعدم التعارض معها وكذا التمسك بالقيم الأخلاقية الرفيعة

تدريب (٣)

ميزانية البنك الإسلامي	ميزانية البنك التقليدي
حسابات الاستثمار	القروض
المشاركة	الأوراق التجارية المخصومة

تدريب (٤)

لأن هذا يتنافى مع الشرع حيث أن النقود في البنوك التقليدية تعتبر النقود ســـلعة تباع وتشترى وتستأجر وينتج عن ذلك أن تلد النقود نقوداً أخرى تسمى الفائدة وهذا أمر يرفضه الإسلام الذي يرى أن وظيفة النقود تتفاعل مع العمل ليكون الناتج ربحا حـــلالاً طيباً.

تدريب (٥)

يجب على المصرف الإسلامي أن يربط بين استثماره وبين مـــصالح النـــاس إذ على الاستثمارات أن تكون في الموضع الذي يحقق إشباعات الأفراد المـــشروعة فـــإذا كانت حاجة الناس إلى الحبوب فعليه أن يتجه نحو الزراعة وإذا كانت حاجة الناس إلـــى أجهزة كمبيوتر فعلى المصرف أن يتجه نحو هذا النوع من المنتجات.

تدريب (٦)

تتيح لرب المال فرصا كبيرة ومتنوعة للاستثمار بغض النظر عن حجم ما يملكه كل الطرفين من أموال كما تعطيه الحق في استرداد أمواله والانسحاب من دائرة الاستثمار عند رغبته. أما المضارب توفر له احتياجاته التمويلية بالقدر المناسب والوقت المناسب كما تجنبه مشكلات تكاليف الاقتراض والاستدانة الباهظة من المصارف التقليدية.

تدريب (٧)

إن ما يخص عليه البنك من خصم يخفض تكلفة البضاعة عن السعر المتفق عليه يكون المبلغ المخصوم من حق العميل طالب الشراء ويتم بموجبه تخفيض القيمة البيعية بمقدار هذا الخصم ولا يكون الخصم من حق البنك.

تدريب (٨)

قد تكون تكلفة شراء الآلة الثقيلة أكبر مما تتحمله الشركة لذلك من الأفضل تأجيرها من البنك مقابل أجر يتفق عليه، ويوفر التأجير جزءاً كبيرا من السيولة النقدية التي يمكن توجيهها إلى التشغيل دون اللجوء إلى الاقتراض لشراء وملكية الأصول. كما إن تكلفة إيجار الآلة تحمل على حساب الأرباح والخسائر وبالتالي فهي لا تخضع للضريبة، كما أن إيجار الأصل يساعد المستأجر على تجديد الأصول المستأجرة التي يحتاج إليها وفقا لأحدث التطورات في مجال تكنولوجيا الأجهزة والمعدات.

تدريب(٩)

هناك فرق كبير بين أن يتعامل الناس بالربا والفائدة وبين أن يتعاملوا بالقرض الحسن لان الشريعة الإسلامية اعتبرت القرض من جنس الصدقة دليل ذلك أن القران الكريم وصف القرض بأنه القرض الحسن وسبب ذلك أن القرض من دون فوائد يتضمن الإحسان إلى طالبيه من الناس وهذا ما تؤديه الصدقة وصدق الله عندما قال: "من ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً فيضاعفه له أضعافاً كثيرة" (سورة البقرة، الآية٢٤٥) وما تعاني منه المجتمعات المعاصرة من أزمات اقتصادية سببه الرئيسي الابتعاد عن المنهج

القرآني الذي وضع في الطرف الأول الربا واعتبر جزاءه المحق والهلاك يقابلـــه فـــي الطرف الثاني الصدقات ومثلها القرض الحسن وجزاؤه النماء والبركة والزيـــادة وأكـــد أنهما نقيضان وضدان لا يجتمعان ، قال تعالى:

﴿ يَمۡحَقُ ٱللَّهُ ٱلرِّبَوٰاْ وَيُرۡبِي ٱلصَّدَقَٰتِۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ ٢٧٦ ﴾

"سورة البقرة، الآية٢٧٦".

مسرد المصطلحات

الاستثمار

تنمية الموارد المالية والبشرية وتكثيرها للحصول على منافعها وثمارها.

البنوك التقليدية

هي البنوك التي تتعامل على أساس الفائدة.

تنويع الأنشطة الاستثمارية

توزيع الأموال المستثمرة على عدد من الاستثمارات.

المصادر والمراجع

١. د.زكريا محمد بيومي، **النقود والبنوك والتجارة الدولية**، دار النهضة العربية، القاهرة : ١٩٩١م.

٢. د. سيد الهواري، **إدارة البنوك** (مع التركيز على البنوك التجارية والإسلامية)، مكتبة عين شمس، القاهرة : ١٩٩٢.

٣. د.عثمان يعقوب محمد، **النقود والبنوك**، القاهرة : ٢٠٠٠م.

٤. د.عبد الرحمن يسري احمد، **الاقتصاديات الدولية**، جامعة عين شمس : ١٩٩٩م.

٥. د.محمد زكي المسير، **اقتصاديات النقود**، دار النهضة العربية، القاهرة : ١٩٩٠م.

٦. د.محمد دويدار، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، بيروت : ٢٠٠٣م.

٧. د.محمد صالح الحناوي وآخرون، **المؤسسات المالية** (البورصة والبنوك التجارية)، الدار الجامعية : ٢٠٠١م.

٨. د. يوسف بن عبد الله الزامل، **النقود والبنوك والأسواق المالية**، الجمعية السعودية للمحاسبة،الرياض : ٢٠٠١م.

9. Jeff Madura **, Financial Market & Institutions South** , western college ,united Kingdom : 2002.


الوحـــــدة الثامنة
الأسواق والمؤسسات المالية

محتويات الوحدة

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٢٦٢
تمهيد	٢٦٢
أهداف الوحدة	٢٦٣
١. طبيعة عمل الأسواق والمؤسسات المالية وأهميتها وأنواعها ووظائفها	٢٦٤
١,١ طبيعة عمل الأسواق والمؤسسات المالية	٢٦٤
٢,١ أهمية الأسواق المالية والمؤسسات المالية	٢٦٩
٣,١ وظائف مؤسسات الوساطة المالية	٢٧١
٢. بورصة الأوراق المالية ووظائفها	٢٧٣
١,٢ تعريف البورصة	٢٧٣
٢,٢ الوظائف الاقتصادية للبورصات	٢٧٤
٣,٢ نظام تشغيل البورصة	٢٧٩
٤,٢ المتعاملون في البورصة	٢٨٣
٥,٢ أنواع الأوراق المالية المتداولة بالبورصة	٢٨٥
٣. أسواق وأدوات الائتمان المصرفي	٢٨٧
١,٣ أسواق الائتمان المصرفي	٢٨٧
٢,٣ أدوات الائتمان المصرفي	٢٩١
٤. الأسواق الأولية والثانوية للأوراق المالية	٢٩٤
١,٤ الأسواق الأولية	٢٩٦
٢,٤ الأسواق الثانوية	٣٠٢
الخلاصة	٣١٠

الموضوع	الصفحة
لمحة مسبقة عن الوحدة الدراسية التالية	٣١١
إجابات التدريبات	٣١٢
مسرد المصطلحات	٣١٥
المراجع	٣١٦

المقدمة

تمهيد

عزيزي الدارس، أهلاً بك في الوحدة الثامنة من هذا المقرر

في هذه الوحدة سوف تتعرف على الأسواق المالية والمؤسسات المالية التي تعمل في هذه الأسواق لذلك قسمت هذه الوحدة إلى أربعة أقسام رئيسة.

القسم الأول يتناول طبيعة عمل هذه المؤسسات وأهميتها ووظائفها أما القسم الثاني نستعرض من خلاله بورصة الأوراق المالية من حيث المفاهيم والوظائف كما سنتعرف على نظام تشغيلها والمتعاملين معها وكذا أنواع الأوراق المالية المتداولة فيها.

ومن خلال القسم الثالث نتعرف على أسواق وأدوات الائتمان المالي ونستعرض في القسم الرابع الأسواق الأولية والأسواق الثانوية.

وسوف تجد في ثنايا هذه الوحدة مجموعة من التدريبات وأسئلة التقويم الذاتي لتساعدك في استيعاب المادة العلمية.

كما زيلنا الوحدة بخلاصة وإجابات التدريبات ومسرد للمصطلحات

مرحباً بك مرة أخرى إلى هذه الوحدة.

أهداف الوحدة



عزيزي الدارس بعد فراغك من دراسة هذه الوحدة ينبغي ان تكون قادرا على أن:

١. **تعدد** أنواع الأسواق المالية.

٢. **تشرح** وظائف الأسواق والمؤسسات المالية.

٣. **تذكر** الوظائف الاقتصادية للبورصات

٤. **توضح** الأهمية الاقتصادية للأسواق والمؤسسات المالية.

٥. **تعدد** أدوات الائتمان المصرفي.

٦. **تفرق** بين الأسواق المنظمة والأسواق غير المنظمة.

١. طبيعة عمل الأسواق والمؤسسات المالية وأهميتها وأنواعها ووظائفها

عزيزي الدارس، يتم معظم النشاط في اقتصاد نقدي داخل الأسواق المالية. وتتكون هذه الأسواق من مؤسسات مالية ذات **وظيفة أساسية** تتلخص في **نقل الأرصدة من المدخرين والمقرضين إلى قطاع الأعمال والمستهلكين والحكومة.**

وتشتمل المجموعة أسواق الأسهم والسندات (ما يسمى بالبورصة) الوسطاء الماليين مثل البنوك التجارية والبنك المركزي وسماسرة الأسهم وتجار الأصول المالية والبنوك الاستثمارية وشركات التأمين وصناديق النقد.

وحتى يتم لنا فهم كيفية عمل الاقتصاد النقدي لابد لنا من إلقاء نظرة عامة على هيكل وعمل مؤسسات القطاع التمويلي (أو أسواق المال).

١,١ طبيعة عمل الأسواق والمؤسسات المالية

الوظيفة الرئيسية لأسواق المال هي نقل الأرصدة القابله للإقراض وكذلك رأس المال التمويلي من الوحدات التي لديها فائض دخل إلى الوحدات التي لديها عجز في الدخل، ويتكون الفائض عند الوحدات الأولى لأن دخلها أكبر من إنفاقها، ويتكون العجز من الوحدات الثانية لأن دخلها أقل من إنفاقها.

ووحدات الفائض أو العجز تتكون من

- الأفراد ومؤسسات الأعمال،
- والقطاع الحكومي

وهذا يعني ان بعض الأفراد قد يكون لديهم فائض من دخولهم في حين يكون عند البعض الآخر من الأفراد عجز في دخولهم كذلك قد تحقق بعض المؤسسات فوائد من دخولها وتحقق مؤسسات أخرى عجزاً.

ونشير هنا أنه في غياب عملية الإقراض والاقتراض (تحويل الفائض إلى وحدات عجز) فإن كل هذه الفوائض سوف تتراكم عند الوحدات التي حققتها. ويؤدي تراكم الفوائض هذه عند الوحدات التي لا نحتاجها إلى انخفاض مستوى الطلب الكلي في الاقتصاد على السلع والخدمات وعند انخفاض الطلب الكلي يتعرض الاقتصاد إلى الانكماش والكساد.

فإذا كانت وحدات الفائض لديها رغبة في إقراض فوائضها أو استثمارها، فان هذا سوف يجنب الاقتصاد هذا الانكماش والكساد كما يجب أن تكون وحدات العجز راغبة في اقتراض هذه الفوائض لتمويل خططها الإنتاجية.

وبالتالي تحقق أرباحاً تستطيع عن طريقها دفع ديونها وتكوين رصيد فائض كل ما أمكن ذلك.

وبمعنى آخر فإن عملية الإقراض والاقتراض تفيد وحدات الفائض لأنها سوف تستغل هذه الفوائض بإقراضها لتمويل خططها الإنتاجية ومن ثم تحقيق ارباح تغطي الديون.

ووجود وحدات ذات فائض جنباً إلى جنب مع وحدات ذات عجز، أتاح الفرصة لتطوير الأسواق المالية.

وكما ذكرنا فإن العمل الأساسي لهذه الأسواق هو تحويل الأرصدة المالية من وحدات الفائض إلى وحدات العجز وهذا التحويل للأرصدة المالية يتم بصور شتى وعبر أصول مالية مختلفة ومتباينة وهذا الاختلاف والتباين في طريقه وأدوات الإغراض إلى أن تتكون مؤسسات مالية متنوعة تتخصص كل منها في نوع معين من نوعيات الإقراض والاقتراض لذلك نجد ان الأسواق المالية تختلف في سماتها وخصائصها من سوق إلى آخر.

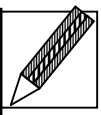
إن تيار الأرصدة القابلة للإقراض (الفوائض المالية) الذي ينشأ لدى وحدات الفائض بأخذ اتجاهين في عملية التمويل. إحدى هذه التيارات **مباشر** والآخر **غير مباشر.**

وهذا يعني أن هذه الأرصدة تصل في نهاية الأمر إلى الوحدات ذات العجز ولكن من خلال قناتين مختلفتين لهذا السبب تم تقسيم التمويل إلى

- تمويل مباشر
- وغير مباشر.

فالتمويل المباشر يتم حين تلتقي وحدات العجز مع وحدات الفائض مباشرة في سوق المال وهنا تصدر وحدات العجز حقوقاً مالية على نفسها، وتسمى هذه الحقوق أصولاً مالية. يتم عرض هذه الحقوق أو الأصول على وحدات الفائض التي تشتريها في مقابل تحويل مواردها المالية إلى وحدات للعجز وهذه الأصول المالية التي تشتريها وحدات الفائض وتسمى أصولاً مباشرة لأن الذي أصدرها هو وحدات العجز نفسها، أهم الأصول المالية هي الأسهم والسندات.

تدريب (١)

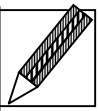


نفترض أن هناك وحدة مدخرة ولديها فائض من وحدة مستثمرة قدره ٥,٠٠٠ دينار وقامت هذه الوحدة بشراء أوراق مالية من وحدة مستثمرة بنفس المبلغ ، بين أثر هذه العملية في ميزانية الوحدة المدخرة وكذا الوحدة المستثمرة.

أما التمويل غير المباشر فإنه يتم من خلال تحويل الموارد المالية من وحدات الفائض في المؤسسات المالية للتسوية المالية لسوق المال وهذه المؤسسات تشمل البنوك ومؤسسات الادخار والإقراض وشركات التأمين وصناديق المعاشات الخ.. وفي مقابل هذا التحويل للموارد المالية تحصل وحدات الفائض على أصول مالية تصدرها المؤسسات المذكورة أعلاه على نفسها. وتسمى هذه الأصول أصولاً مالية غير مباشرة ومثال لهذه الأصول غير المباشرة نجد شهادات الادخار وشهادات الاستثمار. ثم يقوم الوسطاء الماليون بتحويل هذه الموارد المالية إلى

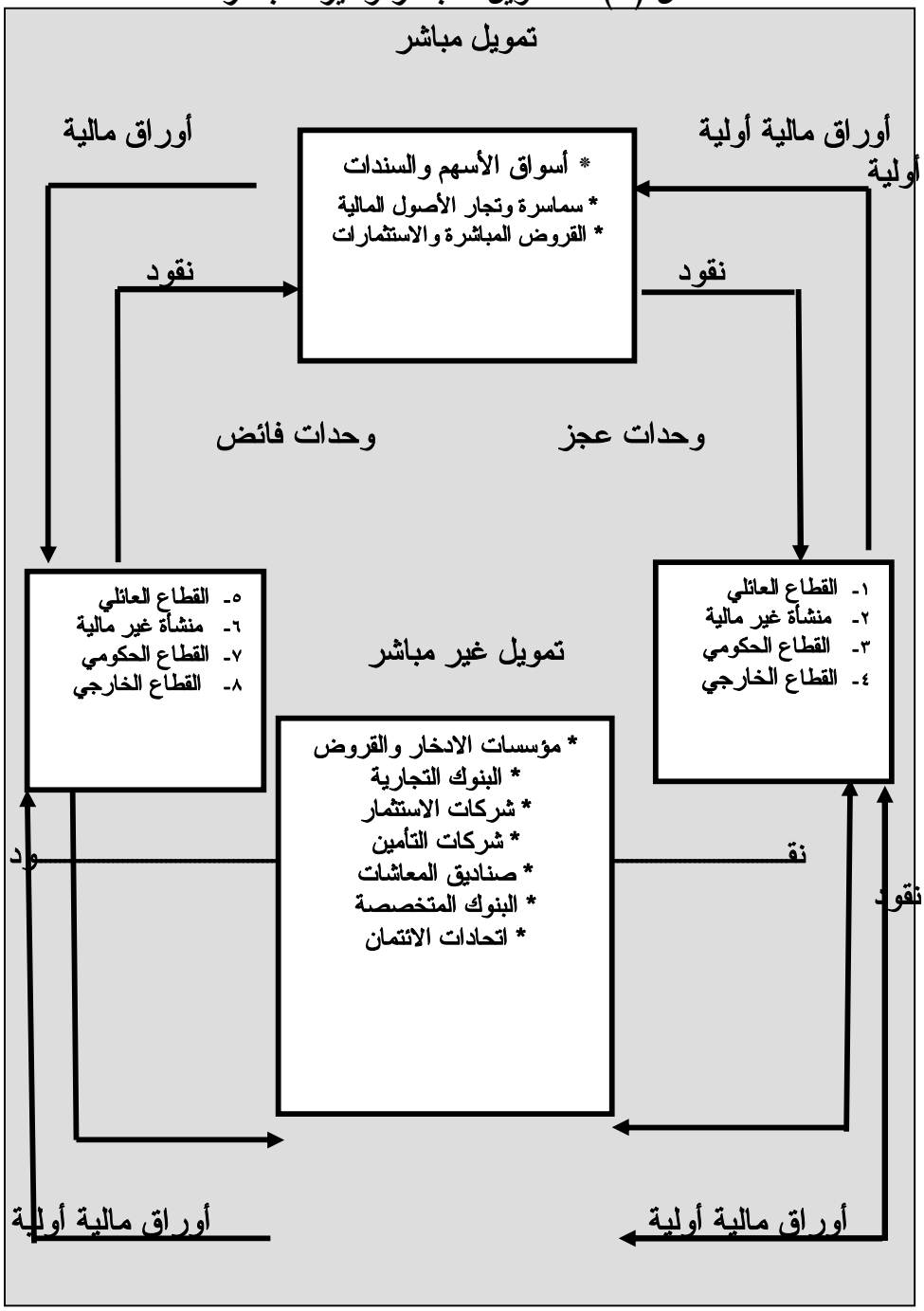
وحدات العجز التي تقوم بإصدار أصول مالية مباشرة على نفسها وتسلمها إلى المؤسسات المالية مقابل الموارد المالية والرسم أدناه يبين التيارين لتحويل الموارد المالية من وحدات الفائض لوحدات العجز.

تدريب (٢)



وحدة مدخرة لديها فائض مالي وقدره ٦,٠٠٠ دينار قامت بشراء شهادات ادخار من منشأة مالية وقامت هذه المنشأة بشراء أوراق مالية بنفس المبلغ أصدرتها وحدة ذات عجز مالي. على ميزانية أي وحدة تؤثر في هذه العملية؟ وضح هذا الأثر في ميزانية كل وحدة على حده.

شكل (١) التمويل المباشر وغير المباشر



المصدر المصمم

٢,١ أهمية الأسواق المالية والمؤسسات المالية

ماذا يحدث لو تصورنا أن المقرضين يقومون بالبحث عن المقترضين بما يحتاجون إليه من رؤوس الأموال؟ مثل هذا الأسلوب لايتسم بالكفاءة والفعالية بسبب ارتفاع نفقات البحث الذي يتم قبل أن تلتقي وحدات الفائض مع وحدات العجز. ومن ناحية أخرى قد يضطر المقرضون لتقديم الجزء الأكبر من القروض محلياً أي في نفس المكان الذي تتوالد فيه الفوائض. هذا بالطبع قد يحرم أماكن أخرى في حاجة شديدة للمال وعلى استعداد لدفع معدلات أعلى للفائدة على القروض كما أن نقص الأسواق المنظمة سوف يؤدي إلى ضعف شديد في سيولة الأصول المالية ذلك لأن المقرضين يسعون إلى تجنب تجميد أرصدتهم المالية لمدة طويلة، ومن ثم يتجهون إلى عقد قروض قصيرة الأجل.

لكل ذلك نجد ان الأسواق المنظمة بمؤسساتها المختلفة – توفر

- درجة عالية من المرونة في نظام الائتمان (القروض)
- كما توفر معلومات وبيانات وفيرة عن المراكز المالية للوحدات المقترضة
- كما أن وجود أسواق مالية يخلق **أسواقاً تنافسية** بين **المقرضين والمقترضين.**
- وهذه المنافسة تمكن المقرضين من الحصول على أعلى عائد لاستثماراتهم في نطاق مستوى الخطر الذي يقبلون عنده استثمار أموالهم
- أما المقترضون فيمكنهم الحصول على الأموال بأدنى معدلات ممكنة للفائدة عند مستويات الخطر المختلفة.

هنالك طريقتان كما ذكرنا في الشكل السابق للاستفادة من فوائض الأموال الأولى باستثمار هذه الفوائض مباشرة عن طريق شراء أسهم وسندات في سوق الأوراق المالية (البورصة) هذه الطريقة في استثمار فوائض الأموال تواجه بعض المخاطر.

يتمثل **الخطر الأول** في:

- عدم سداد الدين
- أو عجز الشركة صاحبة السند أو السهم في رد قيمة السهم لحاملي الأسهم والسندات.

ويحدث هذا إذا حققت الشركة خسارة في عملياتها وتسبب ذلك في تصفيتها، وقد لا تغطي الأموال المجمعة من بيع أصول الشركة قيمة الأسهم والسندات.

والخطر الثاني الذي يواجه الاستثمار المباشر هو

- انخفاض قيمة السهم أو السند في سوق الأوراق المالية (البورصة).

ومثال لذلك:

إذا اشترى مستثمر سهماً بمبلغ ١٠٠٠ دينار سوداني عند الحاجة بمبلغ ٩٠٠ دينار في السوق لأن قيمة السهم يحددها السوق يوم شراء السهم ويحددها أيضاً يوم بيعه.

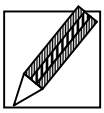
ولكن يحاول المستثمرون تخفيض نوعي الخطر ذلك من خلال شرائهم لأنواع مختلفة من الأسهم والسندات. وتوزيع الاستثمار بين الأسهم والسندات يؤدي إلى تخفيض المخاطرة المذكورة لأن قيم الأسهم والسندات لن تنخفض كلها في نفس الوقت.

فإذا كان لدى مستثمر نوعان من الأسهم فإذا انخفض سعر أحدهما فإن سعر الآخر قد يرتفع، إذا انخفض العائد على أحدهما فقد يرتفع العائد على الآخر.

والطريقة الثانية للاستثمار هي الاستثمار غير المباشر، وذلك بأن تودع وحدات الفائض أرصدتها المالية لدى وسطاء المال بدلاً من شراء أسهم وسندات. وقد يكون العائد الذي يمكن أن يتحقق إذا اشتروا أسهماً وسندات والأسباب في ذلك

تتدرج من سهولة استرداده وهذه الودائع وتحويلها إلى سيولة متى ما احتاج صاحبها لها. لأن بيع السهم والسند قد يستغرق وقتاً. كما أن درجات الخطر التي تواجه هذا النوع من الاستثمار أقل بكثير من درجات الخطر التي تواجه الأسهم والسندات ولا ننسى ان تحويل الوديعة إلى نقود يكون أيسر وأقل نفقه من بيع الأسهم والسندات عن طريق السماسرة وتجار الأصول المالية.

تدريب (٣)



مالفرق بين المؤسسات المالية ومنشآت الأعمال الأخرى؟

٣,١ وظائف مؤسسات الوساطة المالية

عزيزي الدارس ، يمكن لنا بعد ماذكر سابقاً تلخيص الوظائف والمهام التي يقوم بها الوسطاء الماليون في الآتي:

❐ تجميع المدخرات

يقوم الوسيط المالي بتجميع مدخرات وحدات الفائض مهما كانت صغيرة، وبتجميعها يمكن تكوين موارد مالية كبيرة تقدم لوحدات العجز التي تحتاجها. حيث يقوم بتجميع المدخرات من أماكن مختلفة ويوجهها نحو أماكن أخرى تكون أكثر حاجة لها. وهنا يقوم الوسيط المالي بدور فعال ومهم للاقتصاد بتوجيهه للفوائض المالية إلى الأماكن والمشاريع التي تفيد المجتمع.

❐ توفير الآلية المناسبة

ذلك لأن الوسيط المالي يستجيب لحاجات وحدات الفائض بتوفير آلية مناسبة يمكن قبولها ويوفر كذلك بعض آليات الإقراض التي قد تكون مفيدة لبعض وحدات العجز حتى يطلبوا قروضاً وكمثال يمكن للمودعين أن يودعوا أموالهم لفترات قصيرة لدى الوسيط المالي والذي يقبل أن يردها لهم مثل ما طلبوها. وفي نفس الوقت إذا تقدم اليه مقترض يطلب قرضاً طويل الآجل فإن

الوسيط المالي يمده بالقرض، وهكذا يستجيب الوسيط المالي لحاجات المقرض (المدخر) المقترض وتسمى هذه بالية التوفيق الزمني بين حاجات المقرض والمقترض.

❐ تحمل كل المخاطر

يتحمل الوسيط المالي كل المخاطر وهذا يقلل من درجة المخاطرة التي يواجهها المستثمر (المدخر).

❐ يجنب المقترضين البحث عن المقرضين المناسبين

ذلك لأن المقرض يتوجه مباشرة إلى اقرب وسيط مالي ويطلب حاجته منه بالشروط التي تلائمه (طوال المدة ومعدل العائد وطريقة الدفع).

لاشك أن توزيع الخطر بزيادة أنواع القروض والاستثمارات إنما يحتاج لوقت وجهد للبحث عن المقرضين وجمع وتحليل البيانات المتعلقة بمراكزهم المالية والائتمانية، لذلك يلجأ الكثير من الأفراد والمؤسسات ذات الفائض إلى أن يضعوا كل أو بعض استثماراتهم بين أيدي وسطاء المال. وقد يكون العائد الذي تحققه الاستثمارات غير المباشرة هذه أقل من العائد الذي تحققه الاستثمارات المباشرة ولكن العائد الفعلي بعد خصم نفقات البحث والاستعلام التي لابد من القيام بها ودفع تكاليفها – قد يكون مرتفعاً قليلاً.

وهكذا نجد وسطاء المال يحظون بأفضلية لدى أصحاب الفوائض (المودعين / المدخرين) وذلك يرجع لارتفاع مستوى الكفاءة والخبرة والتجربة التي يتمتع بها وسطاء المال. وهذه الخبرة والكفاءة هي التي تمكن هؤلاء الوسطاء من تكوين محافظ مالية كبيرة – بمعنى تنويع الاستثمار – من خلال جمع مبالغ صغيرة من عدد كبير من وحدات الفائض. كما يؤدي الاتصال المستمر بين وسطاء المال والمقترضين إلى قدرتهم على تقوية فرص الاستثمار.

وفي النهاية يمكن القول إن وجود الوسطاء الماليين يرتبط بقدرتهم على توفير مستوى مناسب للسيوله المالية، وخفض مستوى التكلفة والخطر الذي يصاحب عمليات التمويل، فإذا لم يحققوا ذلك انعدم منطق وجودهم.

أسئلة تقويم ذاتي



١. بالشرح الوافي وضح الفرق بين التمويل المباشر وغير المباشر ؟
٢. ما هي وظائف مؤسسات الوساطة المالية ؟ وما هي أهميتها الاقتصادية ؟.
٣. ما هي المخاطر التي تواجه الاستثمار المباشر.

٢. بورصة الأوراق المالية ووظائفها

١,٢ تعريف البورصة

كلمة البورصة تطلق على المكان المخصص لبيع وشراء الأوراق

وتتميز البورصة بأنها

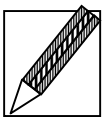
- **سوق منظمة** حيث إن كل مشتري يعرف تماماً إلى أين يتجه ليجد ما يبتغيه. وعلى ذلك فإن المستثمرين في هذه البورصات لا يساورهم أي قلق بشأن كيفية إيجاد بائع أو مشتري الورقة المالية.
- وتتميز البورصة أيضا **بحماية المستثمر** من الغش والتلاعب وذلك من خلال نظامها الصارم الذي يجب أن يلتزم به كل الأعضاء المتعاملين فيها.

وعادة ما يجتمع المتعاملون في البورصة في أوقات محددة وتحكم البورصة مجموعة من النظم والقواعد والقوانين والتي يجب أن تتم من خلالها جميع المعاملات فيها.

وفي البورصة يقوم الوكلاء (الوسطاء) بتنفيذ أوامر عملائهم بيعاً وشراءً ويتم الإعلان عن أسعار الأوراق المالية داخل البورصة عن طريق نظام المزايدة وهذه المزايدة تتم على مرأى ومسمع جميع المتعاملين.

وعادة ما تزود البورصات بأحدث الوسائل والأجهزة الالكترونية وذلك لإتمام الصفقات بالسرعة والدقة المطلوبة.

تدريب(٤)



أجب "بنعم" أو "لا" فيما يلي:

١. المتعاملون في البورصة هم في الغالب من المضاربين
٢. البورصة اجتماع يعقد دوريا بين وسطاء السوق في مكان محدد.
٣. لا توجد منافسة حرة في البورصة.

٢,٢ الوظائف الاقتصادية للبورصات

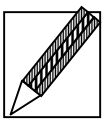
قامت الحاجة لبورصات الأوراق المالية نتيجة لعدم التوازن بين المدخرات والاستثمارات في جميع الأنشطة الاقتصادية، سواء كانت هذه الانشطة على مستوى القطاعات العائلية أو الحكومية أو شركات المساهمة، حيث تحاول كل وحدات العجز من هذه القطاعات جذب المدخرات من وحدات الفائض، وهذا يعني تحويل الأموال الفائضة من بعض القطاعات (الأنشطة) إلى القطاعات التي تواجه عجزاً في الأموال اللازمة لتمويل الإنفاق الاستثماري.

وبهذا يمكن للبورصة أن تساهم **في تنمية الاستثمارات الضرورية اللازمة للتنمية الاقتصادية**. ويتم ذلك من خلال اجتذاب رؤوس الأموال لشراء الأسهم والسندات التي تطرحها المؤسسات المختلفة بغرض تمويل مشاريعها الاستثمارية.

وتعتبر **البورصة أكثر الأسواق التي تطبق توازن السوق** من خلال مقابلة الطلب بالعرض. ومن أجل هذا التوازن تقوم البورصة بتزويد المستثمرين بالمعلومات الأساسية والضرورية وتوفر لهم الحماية الكافية. وذلك لكي يستطيع كل مستثمر أن يتخذ القرار الملائم لحالته دون خوف من غش أو خداع.

كما تساهم البورصة في سرعة تنفيذ أوامر البيع والشراء للأوراق المالية خلال فترة التعامل.

تدريب(٥)



كيف تحمي البورصة المستثمر؟

ومن **أهم وظائف البورصة** تعتبر وظيفتي "**تحويل الخطر**" و "**تحويل الانتظار**" من أكثر الوظائف الاقتصادية أهمية.

ذلك لأن وظيفة "تحويل الخطر" تساهم في تنمية الاستثمارات المادية التي تقوم بها الشركات المساهمة.

أما وظيفة "تحويل الانتظار" فإنها تتيح الفرصة للمستثمر لتحويل استثماراته إلى نقود في أسرع وقت دون ضياع أي وقت قد يكلفه مالاً، **وسنستعرض الآن هاتين الوظيفتين :**

❐ وظيفة تحويل الخطر

كل الاستثمارات المادية تواجه مخاطر. وذلك نتيجة لعدم التأكد المرتبط بحجم الطلب على السلع والخدمات التي تقدمها هذه الاستثمارات. كما تواجه هذه الاستثمارات عوامل أخرى تؤثر في أرباحها المستقبلية.

ونعطي المثال التالي لتوضيح هذه الوظيفة

نفترض أن شخصاً ما يريد إنشاء مصنع لإنتاج سلعة معينة، ويمكن لهذا الشخص الذي سوف يتعرض للمخاطر المذكورة سابقاً، أن يختار أحد البدائل الآتية لتحمل الخطر

(أ) **البديل الأول : تحمل كل المخاطر**

في ظل هذا البديل يقوم الشخص المعني بتقديم كل الأموال اللازمة لتمويل إنشاء المصنع وتمويل الإنتاج. وفي هذه الحالة فإنه وحده سيجني الأرباح المتوقعة أو يتحمل الخسائر التي يمكن ان تحدث. وهكذا يمكن القول إن هذا الشخص رفض أن يحول الخطر أو حتى أقل جزء منه لمستثمرين آخرين بل أفضل أن يتحمل كل الخطر.

(ب) **البديل الثاني : تحويل بعض المخاطر**

في ظل هذا البديل يمكن للشخص المعني أن يطرح أوراقا مالية ذات معدل عائد ثابت (سندات) ويقوم ببيعها لبعض المستثمرين ويستخدم الاموال التي يجمعها من بيع السندات في تمويل المصنع إضافة إلى أمواله الخاصة.

وفي هذه الحالة يلتزم بسداد الفوائد السنوية على السندات كما يلتزم بتسديد قيمة السندات حين ينتهي أجلها. وفي هذه الحالة لن يتحمل هذا الشخص تمويل كل المصنع ولن يواجه إلا مخاطر تذبذب الأرباح. وتتمثل مخاطر المستثمرين (الذين اشتروا السندات) في احتمال فشل المشروع وخسارة بعض أو كل استثماراتهم.

(ج) **البديل الثالث : تحويل أكبر حجم من المخاطر**

في ظل هذا البديل يمكن لهذا الشخص الذي يريد إنشاء المصنع تحويل أكبر قدر من المخاطر التي تواجهه. وذلك بإصداره لأسهم ملكية في المصنع وبيعها للمستثمرين الراغبين. وهنا بدلاً من أن يدفع مقداراً ثابتاً من العائد لهؤلاء المستثمرين فإنه سوف يشاركهم في الأرباح التي يمكن تحقيقها وكذلك يشاركهم

في الخسائر التي يمكن أن تحدث. وفي هذه الحالة يمكن أن يحصل هؤلاء المستثمرون على أرباح مرتفعة في حالة تحقيق أرباح عالية أو يمكن أن يحصلوا على أرباح متدنية في حالة تحقيق أرباح منخفضة، أو قد لا يتم توزيع أي أرباح في حالة تحقيق خسائر.

وفي كلا الحالتين – إذا باع هذا الشخص سندات أو أسهما للمستثمرين – فإنه سيتمكن من تحويل بعض المخاطر إلى أشخاص آخرين وذلك عن طريق وساطة البورصة. وهكذا يتضح دور بورصة الأوراق المالية في تحويل مخاطر الاستثمارات المادية إلى مستثمرين ماليين.

هذا ويمكن القول إلى أن الإقبال على الاستثمار في البورصات يعود إلى عدة عوامل من أهمها

- المساهمة في الشركات من خلال البورصة لها مخاطر محددة وأقصى خطر يمكن أن يواجهه المستثمر هو خسارة أمواله في المشروع الذي استثمر فيه ولا تمتد هذه الخسارة إلى باقي ممتلكاته الأخرى.
- حينما لا يستطيع بعض الأفراد أو الشركات تمويل استثماراتهم فإنهم يلجأون للبورصة. خاصة في الحالات التي تتطلب أموالاً كثيرة.
- لا يمكن للبنوك أن تمول إلا قدراً محدوداً من الاستثمارات المختلفة وذلك حفاظاً على أموال المودعين لديها، كما أنها يجب أن تحتفظ بنسب سيولة معينة يفرضها عليها البنك المركزي – أي أن البنوك لا تستطيع إقراض كل الأموال المودعة لديها.

وهكذا يمكن القول إن البورصات تلعب دوراً هاماً في الاقتصاد القومي وذلك لأنها تقدم رؤوس الأموال لكل المشاريع الاقتصادية مهما عظمت تكلفتها.

ويتم هذا من خلال السماح لأعداد كبيرة جداً من المساهمين الصغار بشراء أسهم في هذه الشركات. وكلما كبر عدد المساهمين في مشروع ما قلت

نسبة مساهمتهم المالية في هذا المشروع وبالتالي قلت المخاطر التي يمكن أن يتحملوها.

❐ وظيفة تحويل الانتظار

بعد أن تلعب البورصة دورها في السوق الأولي فإن لها دوراً آخر كسوق ثانوي والتي يتم فيها تداول الأوراق المالية بين المستثمرين أنفسهم. لأن التعامل في السوق الأولي يتم بين الشركة التي تطرح الأسهم وبين المستثمرين الذين يشترون هذه الأسهم.

وبعد ذلك إذا أراد أحد هؤلاء المستثمرين بيع ما يملكه من الأسهم فإنه لا يرجع للشركة التي أصدرت السهم ولكنه يبيعها لمستثمر اخر في السوق الثانوي. ويمكن لهذه الأسهم أن تتداول بين المستثمرين طالما ظلت الشركة تعمل. وحتى في حالة السندات التي لها عمر محدد يمكن لصاحبها بيعها في السوق الثانوي قبل أن يحين موعد سدادها لمستثمر آخر.

وإمكانية بيع الأوراق المالية في السوق الثانوية تحفز المستثمرين على شرائها لان هذا السوق يوفر إمكانية بيعها متى ما أراد حاملها ذلك.

ولتوضيح وظيفة تحويل الانتظار نفترض المثال التالي

إذا اشترى أحد الأشخاص سنداً بمبلغ ٥٠,٠٠٠ ريال وتمتد فترة هذا السند لعشر سنوات. وينوي هذا الشخص الاحتفاظ بهذا السند طيلة الفترة. ولكن إذا قرر فجأة أن يشتري سيارة جديدة ولم يكن عنده المال الكافي لذلك فإنه سوف يقوم ببيع سنده قبل تاريخ استحقاقه لشخص أخر يرغب في اقتناء هذا السند وجني الفوائد السنوية منه.

وهكذا جمع السوق الثانوي بين رغبات المستثمر الأول والثاني ومما لاشك فيه أن كلا الشخصين لم يتخوفا من شراء السند لعلمهما التام بإمكانية بيعه وقت الحاجة.

وهكذا يمكن القول إنه لولا وجود السوق الثانوية التي توفرها البورصة لتردد كل من الشخصين في شراء السند. وعليه فإن السوق الثانوي يمكنه أن يقلل من فترة الانتظار لأي مستثمر يريد بيع أوراقه المالية قبل حلول أوانها.

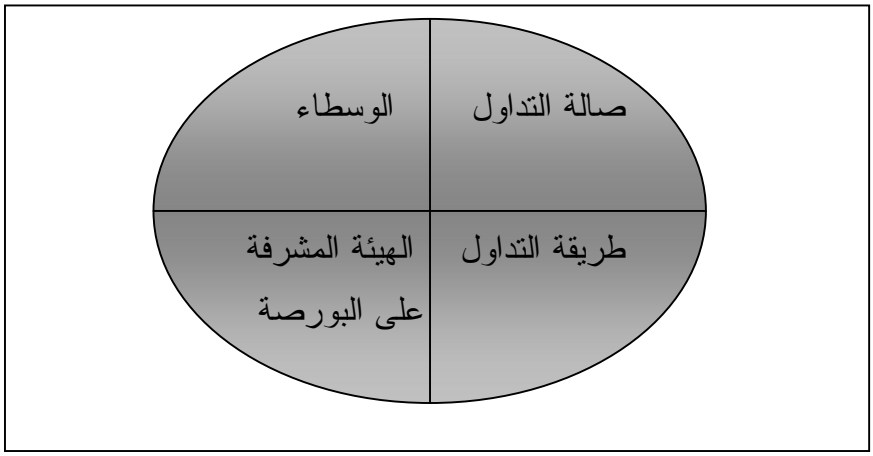
٣,٢ نظام تشغيل البورصة

يشترط في البورصات المنظمة أن يتم التعامل فقط في الأوراق المالية المسجلة فيها داخل صالة التداول وعن طريق الوسطاء المرخص لهم بالعمل فيها طبقاً لطريقة التداول المتفق عليها مع الالتزام بوحدات للتداول. وتوجد هيئة تشرف على السوق وهي التي تتولى الإعلان عن الصفقات والكميات التي يتم تداولها لكل ورقة مسجلة فيها. كما أن الهيئة المشرفة على السوق تنشر أي معلومات ترى أنها ضرورية لصالح المتعاملين.

وهكذا نرى أن نظام تشغيل البورصات يتكون من صالة التداول والوسطاء وطريقة التداول والهيئة المشرفة على البورصة، وفيما يلي توضيح لهذه العناصر.

شكل (٢)

نظام تشغيل البورصة



المصدر/ المصمم

❖ صالة التداول

هي المكان المخصص لتداول الأوراق المالية ويطلق عليها قاعة التداول

وهنالك أكثر من بديل في هذا المجال، وهما

- نظام الصالة الواحدة للتداول
- نظام التداول باستخدام الحاسبات الالكترونية والوحدات الطرفية.

ويتميز **نظام القاعة الواحدة** بتوفير الفرصة الكافية لسلامة عملية التداول. فأسعار الأسهم في ظل هذا النظام تمثل أسعار التوازن إذ أن كلا من حجم الطلب وحجم العرض يكونان معروفين للجميع.

ولكن وفي ظل هذا النظام فإن تسجيل وضبط المعلومات يتمان فقط بعد الانتهاء من عملية التداول، وهكذا لن يتم اكتشاف الأخطاء أو حالات الغش إلا بعد إتمام وتنفيذ الصفقة.

أما النظام الالكتروني للتداول فيعتمد على ضبط التعامل غير المسموح به من خلال البرامج الجاهزة والتدفق المستمر للمعلومات عن كافة عمليات التداول بالبورصة.

وهكذا يسهل هذا النظام عمليات المتابعة الفورية للعمليات في كل الأوراق المالية من حيث حجم التعامل وتطور الأسعار وغيرها من معلومات قد يحتاجها المستثمر. ولأن كل الوسطاء مرتبطون الكترونياً بهذا النظام فإنه يساعد على ضبط الممارسات غير المسموح بها في الحال ومن ثم إيقافها قبل تنفيذ الصفقة. وبذلك يسهل هذا النظام تطبيق قوانين ولوائح السوق.

❖ الوسطاء المرخص لهم بالعمل في البورصة

ومهمة هؤلاء تتلخص في تنفيذ أوامر عملائهم من بيع أو شراء للأوراق المالية بالبورصة. وبموجب قوانين ولوائح البورصة يحظر على هؤلاء الوسطاء البيع أو الشراء للأوراق المالية لحسابهم الخاص. وقد يكون الوسيط في شكل

منشأة فردية أو شراكة أو شركة مساهمة، ويجب على المنشآت أن تكون متخصصة في مجال السمسرة. وعادة ما يتلقى الوسيط أوامر البيع أو الشراء من عملائه بواسطة التلفون أو الفاكس أو التلكس أو حتى بالمقابلة الشخصية.

❖ طرق التداول بالبورصة

يتم التوصل إلى سعر تنفيذ صفقة الأوراق المالية بين البائع والمشتري عن طريق الوسطاء من خلال إحدى الطرق الآتية:

○ طريقة المفاوضة

وفي ظل هذه الطريقة يتم الإعلان عن سعر البيع وسعر الشراء لكل وسيط. وبعد الإعلان يقوم البائع والمشتري بالتفاوض حول السعر المعلن بهدف الوصول لاتفاق تتم بموجبه الصفقة والسعر المتفق عليه ويسمى "سعر التنفيذ".

○ طريقة المزايدة

في ظل هذه الطريقة يتم التزايد على السعر حتى يتفق الطرفان (البائع والمشتري). ويتم الإعلان عن الأسعار علناً. وينتهي التداول بعقد الصفقة والتي يتحتم تسويتها بالتسليم والتسلم الفعلي للأوراق المالية المعنية. وتظهر هذه العمليات ضمن حجم التداول.

❖ الهيئة المشرفة على إدارة البورصة

تمثل هذه الهيئة محور نظام التشغيل السليم، فهي تطبق قوانين البورصة التي تنظم العلاقات داخل صالة التداول وتنظم التعامل بين الوسطاء وتنظم كذلك طرق التداول للأوراق المالية، كما تقوم الهيئة **بمباشرة المهام الآتية:**

◆ الرقابة على السوق الأولي

تلزم الهيئة الشركات الجديدة التي تطرح أسهمها للاكتتاب العام بإصدار "نشرة اكتتاب" توضح فيها أهدافها وبرامجها وخططها الإنتاجية حتى يعلم جمهور المستثمرين حقيقتها، ومثل هذه النشرات تضيق الخناق على الشركات الوهمية التي تظهر وتختفي بسرعة بعد سحب أموال الجمهور.

كما تقوم الهيئة بالرقابة على تداول أسهم الشركات الجديدة وذلك بقيد أسهم الشركات الجديدة بالجدول المؤقت للأسعار وذلك حماية للمستثمرين فيها. ويتم قيد هذه الأسهم وتسجيلها بالجدول الرسمي للأسعار في ظل الظروف الخاصة بالقبول والإدراج في الجدول الرسمي.

وضع متطلبات للإفصاح

تقوم الهيئة المشرفة على البورصة بوضع متطلبات للإفصاح عن تداول الأشخاص لأسهم شركاتهم وذلك من خلال تقييد تداول الأسهم للمؤسسين قبل مرور فترة زمنية معينة أو لحين إعلان نتائج مرضية عن الشركة في فترة معينة. والمقصود بهذا انه لا يسمح لأي مؤسس من المؤسسين لأي شركة جديدة بيع أسهمه إلا بعد أن يعلم الهيئة المشرفة على البورصة بنيته في البيع. فإذا علمت الهيئة أن عدداً كبيراً من أسهم المؤسسين معروض للبيع فإن هذا يعني أن هنالك شيئاً ما يجعل هؤلاء المؤسسين يحاولون التخلص من أسهمهم. وخوفاً من حالات الغش والخداع يمنع المؤسسين من بيع أسهمهم بدون أخطار الهيئة أو قبل إعلان نتائج مرضية عن الشركة – التوسع في المبيعات أو إعلان أرباح من عمليات الشركة.

الرقابة على السوق الثانوي

تتم هذه الرقابة من خلال نشر المعلومات المالية عن الشركات المقيدة بالجدول الرسمي حيث تلتزم الشركات المقيدة بالبورصة بإعداد ونشر المعلومات المالية عن أدائها ومركزها المالي بحيث تعكس هذه المعلومات أوضاع الشركة بشكل سليم وتمكن في الوقت نفسه المستثمر من اتخاذه قراره الاستثماري السليم.

تطبيق قوانين التعامل بالبورصة

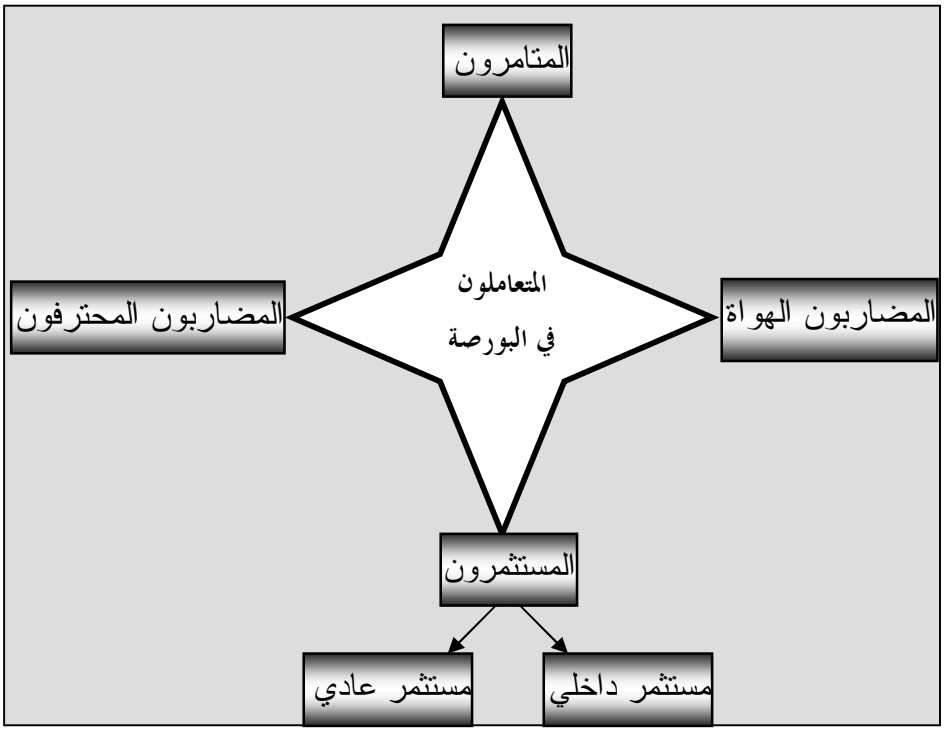
تقوم الهيئة المشرفة على السوق بتطبيق قوانين ولوائح التعامل بالسوق والتي تضمن تجنب التقلبات الكبيرة في سعر السهم، ويتم هذا من خلال المتخصصين وصناع السوق الذين توكل إليهم هذه المهمة – أي مهمة المحافظة على عدم تقلب الأسعار بصورة كبيرة.

٤,٢ المتعاملون في البورصة

يمكن تصنيف الأطراف التي تتعامل في بيع وشراء الأوراق المالية حسب الهدف من وراء هذا التعامل إلى أربع مجموعات رئيسة وهي: المضاربون المحترفون، والمضاربون الهواة، والمتآمرون، والمستثمرون.

شكل (٣)

المتعاملون في البورصة



المصدر/ المصمم

❖ **المضاربون المحترفون**

تهدف هذه المجموعة إلى الاستفادة من فروق الأسعار، كذلك يهتم المضاربون المحترفون بمتابعة تحركات الأسعار بالسوق بصفة دائمة. هذا بالإضافة إلى التنبوء باتجاهات السوق لتخطيط عملياته. ويستخدم المضاربون المحترفون أدوات التحليل الإحصائي والاقتصادي التي تمكنهم من تفسير العوامل الخارجية المؤثرة في السوق، هذا بالإضافة إلى معرفتهم بالعمليات الفنية التي تدور داخل السوق.

❖ **المضاربون الهواة**

تهدف هذه المجموعة إلى الاستفادة من فروق الأسعار، إلا أنها لا تهتم بدراسة العوامل المؤثرة في السوق ولا تقوم بدراسة اتجاهات السوق، والتي تتطلب اتباع سياسات مرنة تتفق مع الدورات الهبوطية والصعودية لأسعار الأسهم وعادة ما يختفي هؤلاء من السوق نتيجة تحقيق خسائر.

❖ **المتآمرون**

تهدف هذه المجموعة إلى التحكم في الأسعار وتوجيه السوق صعوداً وهبوطاً بوسائل مصطنعة بهدف أن يصبح السعر السائد في السوق أعلى أو أدنى من السعر العادل الناتج عن قوى العرض والطلب العادية. ويتميز هؤلاء بتوافر الموارد المالية الضخمة لديهم التي تمكنهم من تحقيق أهدافهم. ويستفيد هؤلاء أكثر من المحترفين إذ نجد أن المحترفين يستفيدون فقط من الاتجاهات الطبيعية لأسعار الأسهم بالسوق.

❖ **المستثمرون**

هناك نوعان من المستثمرين: المستثمر الداخلي والمستثمر العادي. ويهدف المستثمر الداخلي إلى السيطرة على الشركة وإدارتها من خلال تملك عدد كاف من الأسهم ويكون هدف الربح في المرتبة الثانية بالنسبة لهم. أما المستثمر العادي فيهدف إلى تحقيق الربح في الأجل الطويل بالإضافة إلى العائد الجاري.

٥,٢ أنواع الأوراق المالية المتداولة بالبورصة

بشكل عام تنقسم الأوراق المالية إلى أنواع عدة أهمها **السند والسهم**. وسوف نركز هنا على توضيح خصائص هاتين الورقتين على اعتبار أنهما يمثلان بقية الأوراق المالية.

❖ **خصائص السند**

١- أجل استرداد قيمة السند محدد ومعلوم. وهذا يعني وجود تاريخ محدد تدفع عند حلوله الشركة المصدرة للسند كل الحقوق المالية المترتبة لحاملي السندات.

٢- سعر الفائدة على السند ثابت ومعلوم مسبقاً. بمعنى أن حاملي السندات يعرفون مسبقاً مبلغ الفائدة وأوان استلامها. وذلك بغض النظر عن دخل الشركة التي أصدرت السند أو بأرباحها. ولحاملي السندات الحق في المطالبة بفوائدهم قبل أن تدفع الشركة أرباح حاملي الأسهم.

٣- لحاملي السندات مطالبة ثابتة في أصول الشركة. وهذا يعني أنه في حالة حلول أجل السند أو في حالة تصفية الشركة، فإن لحاملي السندات حقاً معلوما (أصل المبلغ) ومطالبة حاملي السندات لها الأولوية على أية مطالبات أخرى على الشركة التي أصدرت السندات.

٤- مطالبة حاملي السندات تعتبر ملزمة قانوناً. وهذا يعني أنه وفي حالة فشل الشركة التي أصدرت السندات في دفع أصل وفوائد السندات، فإنها يمكن أن تجبر على إعلان إفلاسها.

❖ **خصائص السهم**

١- أجل استرداد مبلغ السهم غير محدد. وهذا يعني أن الثمن الذي تم بموجبه شراء السهم لا ترده الشركة أبداً ما دامت تعمل.

٢- أرباح الأسهم غير محددة وتعتمد في حجمها على حجم الأرباح التي تحققها الشركة التي أصدرت الأسهم.

٣- لحاملي الأسهم المطالبة الأخيرة على دخل الشركة أو على أصولها في حالة التصفية. وهذا يعني أن حاملي الأسهم تدفع لهم حقوقهم بعد دفع كافة المطالبات الأخرى على أصول الشركة. أي أن حملة الأسهم هم آخر من يتلقى حقوقهم لأنهم يعتبرون ملاكاً للشركة.

٤- حاملو الأسهم يتحملون كافة المخاطر التي تواجه الشركة التي أصدرت الأسهم. وهذا يعني احتمال الحصول على أرباح أكثر من الفوائد التي تدفع على السندات. ويوجد في نفس الوقت احتمال تحقيق خسائر عكساً عن فوائد حاملي السندات.

٥- لا يوجد إلزام قانوني على الشركة بتوزيع أرباح على الأسهم. ولكن توزيع الأرباح يعتمد على قرار الجمعية العمومية للشركة التي أصدرت الأسهم.

وتلخيصاً لما سبق يمكننا وضع هذه الخصائص في الجدول الآتي

البند	السند	السهم
المطالبة على الدخل	أولى	أخيرة
كمية المطالبة	ثابتة	متغيرة
المطالبة على الأصول	أولى	أخيرة
كمية المطالبة على الأصول	ثابتة	متغيرة
الوضع القانوني للمطالبات	إجباري (إلزامي)	اختياري
أجل السداد	معلوم (محدد)	غير معلوم (ابدي)

أسئلة تقويم ذاتي



١. عرف البورصة واذكر مميزاتها.
٢. وضح الوظائف الاقتصادية للبورصات المالية.
٣. للبورصات المالية أهمية قصوى في أي اقتصاد وضح كيف يمكن إدارة هذه البورصات حتى لا تؤدي إلى خلق مشاكل مالية في الاقتصاد ؟.
٤. بين أهم خصائص الأوراق المالية المستخدمة في البورصات المالية.

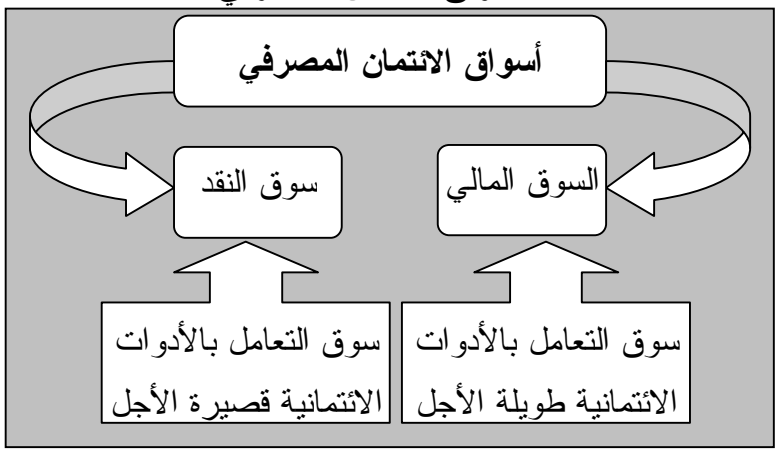
٣. أسواق وأدوات الائتمان المصرفي

١,٣ أسواق الائتمان المصرفي

تنقسم أسواق الائتمان المصرفي إلى قسمين نبينها في الشكل التالي:

شكل (٤)

أسواق الائتمان المصرفي



المصدر/المصمم

والآن نستعرض هذه الأسواق بتفصيل أكثر

❖ السوق المالي

وهي سوق التعامل (بيعاً وشراء) بأدوات الائتمان الطويلة الآجل. وهذه الأدوات الائتمانية (الأصول المالية) عبارة عن الأسهم والسندات التي تصدرها المشروعات المختلفة بهدف تغطية رأس مال المشروع وتوفير الأموال التي يحتاجها المشروع في تغيير نشاطه الاقتصادي. لهذا فإن السوق المالي يعد مالاً طبيعياً لنشاط المصارف التجارية أو المؤسسات المالية المتخصصة في تمويل القطاعات الاقتصادية المختلفة ولآجال طويلة.

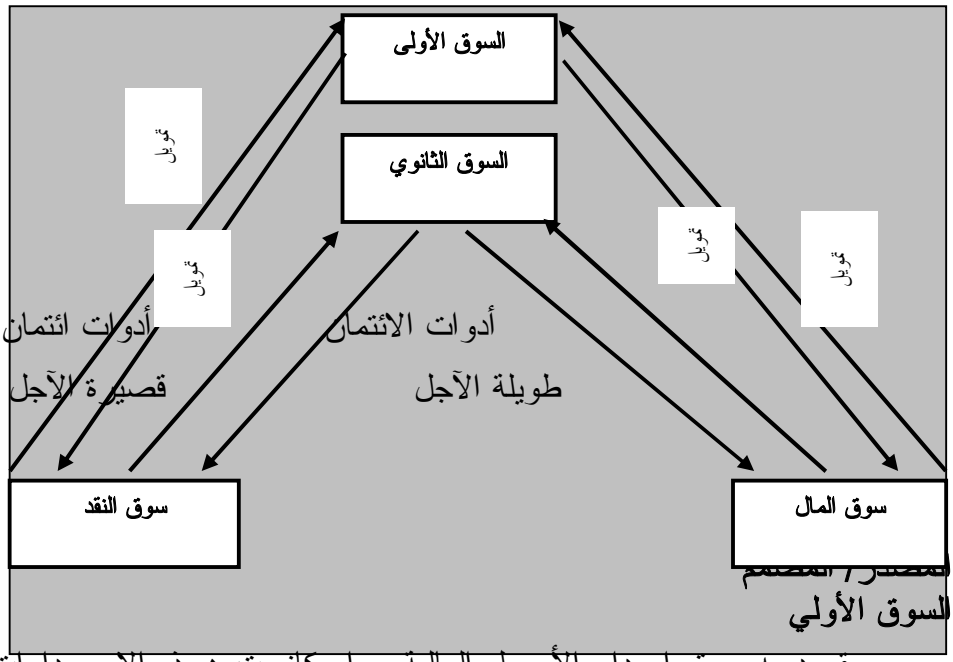
❖ السوق النقدي

وهو سوق التعامل بالأدوات الائتمانية أو الأصول المالية القصيرة الأجل. وذلك عن طريق تجميع المدخرات بصورة ودائع أو سندات خزينة (سندات حكومية) أو الأوراق التجارية وغيرها من أدوات الائتمان قصيرة الآجل، وغالباً ما يكون هذا السوق مجالاً لنشاط المصارف التجارية المهتمة بتمويل القطاعات التي تدر هذه الأدوات وذلك من خلال شرائها.

وحتى نتعرف على كيفية النشاط الجاري في هذين السوقين وطبيعة التعامل بالتداولات الائتمانية القصيرة الأجل فيها، سوف نتطرق للكيفية التي يتم من خلالها إصدار هذه الأدوات وكذلك سنتطرق إلى كيفية تداولها.

شكل (٥)

شكل النشاط في الأسواق المالية



يقصد به سوق إصدار الأصول المالية سواء كانت هذه الإصدارات لأدوات ائتمانية أو أصول مالية قصيرة أو طويلة الأجل. وعملية الإصدار هذه تمثل اكتتاباً بين المقترض والمقرض. فهذه السوق هي منبع ومصدر الاستثمارات الجديدة الممولة بالادخارات المتجمعة في السوق.

السوق الثانوي

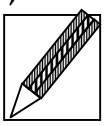
ويقصد به سوق التداول للأصول المالية التي تم إصدارها في السوق الأولي. ويعد السوق الثانوي اكثر أهمية من السوق الأولي. ذلك لأن تداول الأصول المالية فيه بيعاً وشراءً يتم بين أطراف جديدة لم تكن متواجدة أو متعاملة في السوق الأولي مما يوفر أموالاً حاضرة إلى الذين يحتاجون إليها من المستثمرين سواء كانت الإصدارات نقدية (قصيرة الأجل) أو إصدارات مالية (طويلة الأجل).

وفي هذه السوق الثانوية يتم توفير الأمـــوال للأطـــراف البائعـــه لهـــذه الأصول المالية (أسهم وسندات) من الأطراف المشترية لهذه الأصـــول. وهـــذه السوق تعرف باسم (بورصة الأوراق المالية). وهنالك أسواق ثانوية على قـــدر كبير من التنظيم والتطور في تعاملها بالإصدارات المالية في البلـــدان الـــصناعية المتقدمة. وتتمثل هذه في بورصات الأوراق المالية في لندن ونيويورك وبـــاريس وطوكيو وغيرها.

أما إذا لم يكن تداول الأوراق والإصدارات المالية منظماً فسيتم التـــداول بواسطة السماسرة الماليين ومكاتب الصرافة والمصارف والأفـــراد. ولكـــن هـــذا لايعني عدم وجود وسطاء وسماسرة في السوقين المالي والنقدي. وتكون المهمـــة الأساسية لهولاء هي التوسط في نقل أو تحويل الأموال القصيرة والطويلة الأجـــل من الوحدات ذات الفائض إلى الوحدات ذات العجز في مواردها المالية والنقديـــة. وفي مقابل هذا التوسط يحصل السماسرة على عمولات مالية.

ومن أمثلة أجهزة الوساطة المالية شركات التأمين وشـــركات الاســـتثمار والبنوك المتخصصة وصناديق المعاشات ومؤسسات الائتمان الأخرى المختلفة.

تدريب(٦)

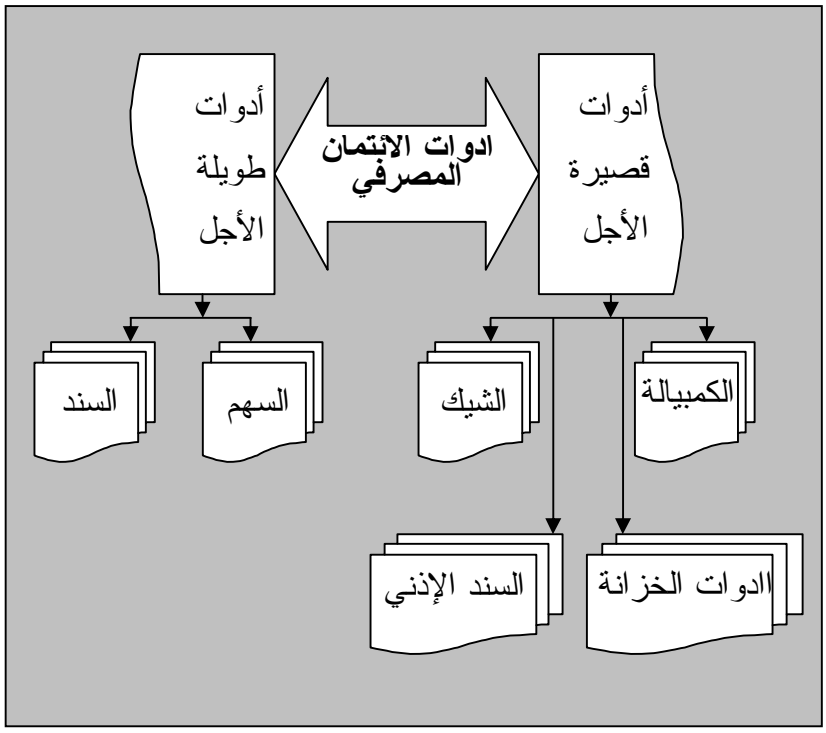


والآن عزيزي الدارس ما العلاقة بين المؤسسات المالية والأســـواق المالية؟

٢,٣ أدوات الائتمان المصرفي

شكل (٦)

أدوات الائتمان المصرفي



المصدر /المصمم

الأدوات الائتمانية قصيرة الأجل

إن أدوات الائتمان قصيرة الأجل يتم التعامل بها في السوق النقدي والسوق الثانوي. ويمكن تحديد أهم أنواع هذه الأدوات في الآتي:

❖ الكمبيالات

وهي بمثابة تعهد كتابي(ورقي) يلتزم به المدين (صاحب الكمبيالة) بدفع قيمة الكمبيالة إلى الدائن (حامل الكمبيالة) في تاريخ محدد أو تاريخ قابل للتعيين أو حال الاطلاع على الكمبيالة وغالباً ماتكون الكمبيالة صادرة لقاء صفقة تجارية

بين أطراف هذه الصفقة(البائع – حامل الكمبيالة) و(المشتري – صاحب الكمبيالة).

❖ السند الإذني

وهو تعهد من قبل المدين (محرر السند) لأمر المستفيد (حامل السند) بدفع المبلغ المبين في السند من تاريخ معين أو بمجرد الاطلاع عليه. ويلاحظ التشابه الكبير بين الكمبيالة والسند إلا أن الفرق الأساسي بينهما يتمثل في أن الكمبيالة تعد ورقة تجارية ناشئة نتيجة نشاط تجاري داخلي أو خارجي ويمكن خصمها أو الحصول علي قيمتها من المؤسسات المالية، وليس للسند الإذني مثل هذه المزايا.

❖ الشيك

وهو تعهد من محرره (المدين) إلى المستفيد(الدائن) بالالتزام بالدفع حال تسلمة من الجهة المسحوب عليها (البنك) وبالمبلغ المثبت فيه. والشيك عبارة عن سحب في الرصيد أو الحساب الجاري للطرف المدين وهذا الحساب الجاري عبارة عن وديعة جارية (أو تحت الطلب) أودعها المدين لدى البنك قبل تحرير الشيك. والبنك هنا هو البنك التجاري. وهكذا فالشيك ما هو إلا أمر بالسحب لمبلغ معين من حساب جار لصاحب الشيك (محرره) لدى البنك التجاري ولأمر المستفيد (الدائن سواء كان هذا الدائن حامل الشيك أو أي طرف آخر.

❖ أدوات الخزانة

وهي عبارة عن سندات تصدرها الحكومة وغالباً ماتكون مدتها ثلاثة أشهر. وتمنح الحكومة عليها فائدة نقدية منخفضة نسبياً بالقياس لسعر الفائدة السائد على القروض المصرفية بسبب شدة سيولة هذه الأذونات وإمكانية خصمها قبل موعد استحقاقها لدى البنوك التجارية.

الأدوات الائتمانية طويلة الأجل

وهي الأدوات التي يتم التعامل بها وتداولها في السوق الأولي والسوق الثانوي. وتتمثل في:

❖ الأسهم

وهو يمثل حصة لحائزه في ملكية المشروع أو الشركة التي أصدرته، لهذا فان حملة الأسهم لا يحصلون على سعر فائدة وإنما يحصلون على جزء من الأرباح التي يحققها المشروع أو الشركة التي أصدرته. وهم بذلك يتحملون جزءاً من الخسارة التي يمكن أن يتعرض لها المشروع أو الشركة.

❖ السندات

وهي نوع من الأوراق المالية تصدرها الحكومات أو الشركات. ويحصل حامل السند على فائدة نقدية محددة تستمر على طول الفترة الزمنية المحددة للسند، وتدفع الجهة التي أصدرت السند هذه الفائدة.

وزيادة على ما سبق ذكره من أدوات الائتمان (قصيرة وطويلة الأجل) فإن النقود الورقية تعد أيضاً من أدوات الائتمان. ذلك لأنها تمثل ديناً لحاملها على الجهة التي أصدرتها وهذه الجهة هي البنك المركزي.

نشاط



انظر إلى أي نقود ورقية بطرفك وسوف تجد عبارة فيها توضح أن هذه النقود التزام على البنك المركزي الذي أصدر هذه الأوراق، قم بمناقشة ذلك مع زملائك.

أسئلة تقويم ذاتي



١. عرف أسواق الائتمان المصرفي ووضح نشاطها وكيفية التعامل فيها.
٢. اذكر أهم أدوات الائتمان المصرفي في أي سوق يتم تتداول كل منها
٣. أكمل الآتي:

إن السوق المالي هو سوق الأدوات الائتمانية..... بينما سوق النقد هو سوق الأدوات الائتمانية.....

٤. الأسواق الأولية والثانوية للأوراق المالية

هناك عدة تقسيمات للأسواق التي يتم فيها تداول الأوراق المالية بيعاً وشراءً.

فهناك التقسيم الذى يعتمد علي نوع الورقة المتداولة

وهذا التقسيم يقسم الأسواق إلى:

- سوق الأسهم العادية
- وسوق الأسهم الممتازة
- و سوق السندات.

التقسيم الذى يعتمد على نوع الإصدار

ولكن التقسيم الأكثر شيوعاً واستعمالا هو التقسيم الذى يعتمد على نوع الإصدار بدلاً عن نوع الورقة وهذا التقسيم يعتمد على ما إذا كانت الورقة المعينة تصدر لأول مرة أم أنه قد سبق إصدارها من قبل وهى في حيازة المستثمرين.

- عليه فإذا كانت الورقة المالية تصدر لأول مرة فإنها تعتبر من الإصدارات الجديدة وهذه يتم تداولها في **الأسواق الأولية**.

- أما إذا كانت الورقة المالية المعينة في حيازة مستثمرها ويريد بيعها لمستثمر آخر فإن هذا التبادل (التداول) يتم فيما يسمى **بالسوق الثانوية.**

<u>ويمكن أيضا تقسيم أسواق المالي إلى " سوق النقد " وسوق رأس المال "</u>

- وفي **سوق النقد** يتم تداول الأوراق التي يكون أجل سدادها خلال سنه أو أقل.
- وفي سوق رأس المال يتم تداول الأوراق المالية التى يزيد أجل سدادها عن سنة.

وهذا يعنى أن:

- " **سوق النقد** " يوفر التمويل اللازم. إذا كان المقترض على استعداد لسداد المبلغ خلال سنة أو أقل."
- **وسوق رأس المال**" يوفر التمويل اللازم إذا كان المقترض يريد التمويل لاكثر من عام وهذه الأسواق تقدم العديد من الفوائد لكل من الشركات التى تطرح أسهمها بغرض الحصول على التمويل اللازم، وللمستثمرين (المضاربين) الذين يشترون هذه الأسهم من أجل المضاربة فيها.

وبالإضافة إلى مساهمة هذه الأسواق في توفير التمويل اللازم لمنظمات الأعمال والشركات، فإنها كذلك تخدم الحكومات في إيجاد التمويل اللازم لمشاريع التنمية، حيث يتم تداول السندات الحكومية في هذه الأسواق جنبا إلى جنب مع أسهم الشركات العامة.

ومن المزايا التي تقدمها هذه الأسواق للمستثمرين أنها تقلل من المخاطر التي يمكن أن يواجهوها. وتحديداً نعنى هنا خطر عدم تمكن المستثمر من بيع السهم الذي يملكه عندما يريد ذلك. فإذا أراد أحد المستثمرين بيع أسهمه ولم يتمكن من ذلك في الحال لعدم وجود هذه الأسواق فإن مثل هذا المستثمر سوف يتردد

كثيراً قبل شراء آية أسهم من البداية، وهذا التردد من قبل المستثمرين سوف يحرم الشركات العامة من التمويل الذي يمكن أن يأتيها من قبل هؤلاء.

ولهذا فإن وجود هذه الأسواق يساهم في تشجيع المستثمرين على شراء الأوراق المالية من خلال آلية التداول التي توفرها هذه الأسواق والتي تتسم بالسرعة والعدالة في تداول الأوراق المالية بأسعار معلومة. وهكذا تساهم هذه الأسواق في عمليات تحويل الأموال من وحدات الفائض إلى الوحدات التي تعانى عجزاً في الأموال. وتجدر الإشارة إلى أن تحويل هذه الفوائض المالية يتم بكفاءة عالية وبأقل قدر من التكلفة.

١,٤ الأسواق الأولية: Primary Markets

عند طرح أية ورقة مالية لأول مرة فإن تداولها يتم فيما يسمى بالأسواق الأولية.

- والطرح لأول مرة لورقة مالية معينة قد يكون من قبل شركة جديدة تماماً، أو قد يكون من قبل شركة كانت تعمل من قبل.
- وعلى ذلك يمكن للورقة المالية المعينة ان تكون جديدة تماماً بمعنى أنه لم يسبق تداولها من قبل،
- وقد تكون ورقة مالية سبق إصدارها ولكن يراد طرح كميات إضافية منها في وقت لاحق،
- وغالباً ما يتم طرح الكميات الإضافية من الورقة المالية إذا كانت الشركة المصدرة لها تنوى زيادة رأسمالها. ويتم ذلك في حدود رأس المال المصدق به.
- وتجدر الإشارة هنا إلى أن مثل هذه الإصدارات تدر أموالا إضافية للجهة المصدرة (الشركة) وهذا ما لا يحدث في السوق الثانوي.
- إذا إن التداول في السوق الأولى يتم بين الشركة والمستثمرين.

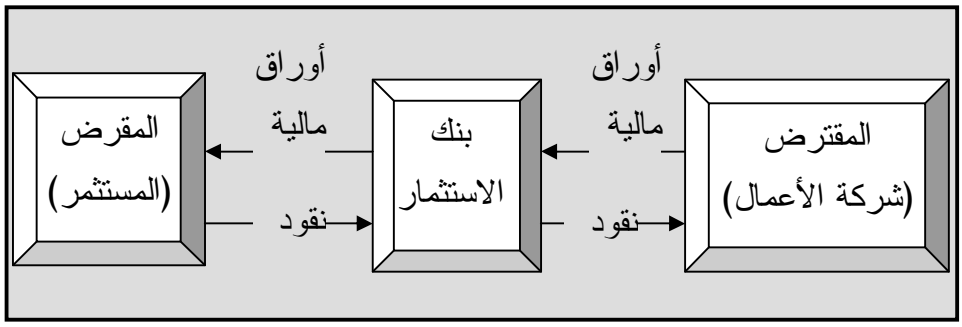
- أما في السوق الثانوي فإن التداول للأوراق المالية يتم فقط بين المستثمرين الشيء الذي يعنى عدم تحويل أموال للشركات التى تصدر الأسهم أو السندات. وعلى ذلك يمكن القول إن تداول الأوراق المالية في الأسواق الثانوية لا يترتب عليه توفير آية أموال إضافية للجهات المصدرة لهذه الأوراق.

بنوك الاستثمار

يطلق على الوسيط المالى في السوق الأولى " بنك الاستثمار " ونشاط هذا البنك يكون في التوسط بين البائعين والمشترين للأوراق المالية التى يراد طرحها لأول مرة، وعلى ذلك يساهم بنك الاستثمار في خلق السوق الأولى. ويمكن بنك الاستثمار شراء كل الإصدار الجديد للأوراق المالية من الشركة التى أصدرتها على أمل بيعها في وقت لاحق لجمهور المستثمرين بسعر أعلى وبذلك يربح الفرق بين سعرى الشراء والبيع. وفي مثل هذه الحالة يقوم بنك الاستثمار بتغطية كل الإصدار. وغالباً ما يتم تغطية الإصدار (الاكتتاب) بالكامل عن طريق مجموعة من بنوك الاستثمار ولمزيد من التوضيح انظر للشكل أدناه.

شكل (٧)

دور بنك الاستثمار في الوساطة المالية



المصدر / المصمم

مما ذكر آنفا فإن بنك الاستثمار يمكنه لعب أحد دورين:

- **الأول:** أن يقوم بالتوسط بين الشركات المصدرة للأوراق المالية وبين المستثمرين الذين يودون شراء هذه الأوراق
- **والثانى:** أن يقوم بشراء الأوراق المالية لحسابه الخاص ومن ثم بيعها لاحقاً للجمهور.

فإذا **لعب البنك الدور الأول** فإنه يقوم بذلك مقابل عمولة ولا تواجهه أية مخاطر مالية.

أما إذا قام بلعب الدور الثاني فإن فائدته تتمثل في الفرق بين سعري البيع والشراء. وإذا قام البنك بهذا الدور الثاني فإنه قد يواجه مخاطر عدم وجود مشترين للأوراق المالية، أو قد يواجه بانخفاض سعر الورقة المالية في السوق الشيء الذي يسبب له خسارة مالية.

وهنالك عدة طرق لبيع الأوراق المالية الجديدة والتي يمكن لبنوك الاستثمار أن تتعامل بواحدة منها. كما يمكنها كذلك أن تبيع الإصدارات الجديدة بالتعامل بأكثر من طريقة. وسوف نذكر هنا أهم هذه الطرق:

❖ طريقة أقصى جهد

هذه الطريقة تعنى أن يقوم البنك ببذل أقصى جهد له في بيع الأوراق للجمهور. وإذا لم يتمكن من بيع كل الأوراق المالية المطروحة فإنه يرد ما تبقى منها للشركة المصدرة.

وتلجأ بنوك الاستثمار لهذه الطريقة اذا توقعت حدوث مخاطر مالية لها. أي أن البنك إذا أحس بأنه لن يستطيع تصريف كل الأوراق المالية فإنه لن يقوم بشرائها لحسابه الخاص. بل يكتفي بلعب دور الوسيط وأخذ عمولة عن الأوراق التي يتم بيعها ورد باقى الأوراق للشركة.

وهكذا يجنب البنك نفسه مخاطر عدم وجود مشترين للورقة وبالتالى احتمال الخسارة المالية.

وتستخدم هذه الطريقة في حالة بيع أوراق مالية لنوعين من الشركات

- **أولاهما** الشركات الجديدة صغيرة الحجم إذ يواجه بنك الاستثمار درجة عالية من المخاطرة في حالة شرائه لكل الأوراق المالية المطروحة من قبل هذه الشركة(التغطية الكاملة لعملية الاكتتاب). ولهذا يفضل بنك الاستثمار القيام بترويج هذه الأوراق بين المستثمرين ويبذل في ذلك أقصى ما يمكن لإقناعهم بشرائها. وهكذا يتجنب البنك المخاطر المالية التي ذكرت سابقا
- **وثانيا** تستخدم هذه الطريقة لبيع أوراق مالية أصدرت بواسطة شركات لها مكانتها وشهرتها في السوق. وعلى ذلك يمكن بيع هذه الأوراق المالية بسرعة للجمهور نسبة لشهرة الشركة وأدائها المالي المتميز. لذلك تقرر مثل هذه الشركات استخدام هذه الطريقة لانخفاض تكلفتها (عمولة بنك الاستثمار).

وعليه يمكن القول بأن طريقة أقصى جهد هذه قد يقررها بنك الاستثمار نفسه وذلك في حالة بيع أوراق مالية تخص شركات جديدة وصغيرة في حجمها لتجنب خطر الخسارة. كما أن هذه الطريقة قد تقررها بعض الشركات ذات الشهرة والأداء المالي الكفء وذلك لتقليل تكلفة التمويل اللازم.

❖ طريقة الوكالة

في بعض الإصدارات الجديدة لا يشترط إصدار نشرة اكتتاب فقد يقوم المصدر بالبيع مباشرة لمجموعة من المستثمرين مع استخدام خدمات البنوك. فيمكن أن يتم البيع مباشرة إلى مؤسسات مالية كبيرة (شركات تأمين – صناديق معاشات إلخ) ويقتصر دور بنك الاستثمار هنا فقط في البحث عن المشترين مقابل اتعاب محددة. ولكن هذه الطريقة تقتصر على إصدارات السندات والأسهم الممتازة.

أما في حالة إصدارات إضافية للأسهم العادية ففي العادة يتم عرضها مباشرة لحملة الأسهم العادية بالشركة وينحصر دور البنك في بيع الأسهم التي يتم تغطيتها عن طريق المساهمين الحاليين للشركة.

وهكذا يمكن القول بان بنك الاستثمار هو بنك وسيط يحصل على أتعاب مقابل خدماته التى يؤديها. وهذه الخدمات تمتد من مجرد جذب المستثمرين للأوراق المالية إلى تحمل كافة مخاطر السوق وذلك بشراء أو تغطية الاكتتاب في الإصدارات الجديدة وكذلك يمكن القول بان بنك الاستثمار يخلق السوق الأولية من خلال تجميع المستثمرين (المشترين للأوراق المالية) والبائعين (الشركات التى تصدر الأسهم) للأوراق المالية في حالة الإصدارات الجديدة.

الإصدارات الجديدة

❖ التوزيع والترويج

يشترك في توزيع أي سلعة كل من المنتج وتاجر الجملة وتاجر التجزئة والمستهلك. وفي حالة إصدار أسهم جديدة يمكن اعتبار الشركة التى أصدرت السهم هي المنتج، ويقوم بنك الاستثمار بوظيفة تاجر الجملة والذى يقوم ببيع الأسهم من خلال السماسرة الذين يمثلون تجار التجزئة للمستثمرين والذين يمثلون جمهور المستثمرين.

وفي بعض الحالات يمكن أن يتم بيع الأسهم الجديدة باشتراك كل من الشركة التى اصدرت السهم وبنك الاستثمار والمستثمر. وفي هذه الحالة يقوم بنك الاستثمار بتغطية عملية الاكتتاب بنفسه ثم ببيع الأوراق المالية للمستثمر النهائي.

ويتم الإعلان عن الأسهم الجديدة من خلال وسائل الإعلام للمستثمرين ومن خلال نشرة اكتتاب تشمل ملخصا لأهم الحقائق المتعلقة بالجهة المصدرة للأوراق المالية.وهذه النشرة يجب أن تشمل كافة الحقائق التى يعتمد عليها المستثمر في تقييمه للأوراق المالية المعروضة للبيع.

في حالة اهتمام عدد كبير من المستثمرين بالإصدار الجديد لسهم ما فإن توزيعه سيكون توزيعا شاملا. وفي مثل هذه الحالات يتم توزيع السهم الجديد عن طريق جميع شركات السمسرة العاملة في المجال وذلك حتى يتمكن أكبر عدد من

المستثمرين من شرائه. أما في حالة اهتمام عدد محدود من المستثمرين بالسهم الجديد فان توزيعه يكون محدوداً على مؤسسات معينة أو على مناطق معينة.

❖ جاذبية الإصدارات الجديدة

في حالة إصدار أسهم جديدة لشركات قائمة ومسجلة بالبورصة ولديها أسهم تم تداولها من قبل، فان الإصدار الجديد لهذا السهم سيطرح باسعار قريبة من اسعار الأسهم القديمة بالبورصة.

أما الأسهم التي تطرح لأول مرة وتخص شركات جديدة فإن لها جاذبية خاصة عند بعض المستثمرين.ومثل هؤلاء المستثمرين يضاربون على شراء هذه الأسهم لاختبار مدى قدرتهم على تقييم اسعارها مقارنة بالأسعار المعروضة بها، حيث يتوقع هؤلاء تحقيق أرباح هائلة منها بعد فترة قصيرة.

وكمثال لذلك إذا كان السعر للسهم يعادل ١٠٠ ريال، فمثل هؤلاء المستثمرين قد يتوقعون أن تزيد الشركة المصدرة لهذه الأسهم من مبيعاتها في السوق وبالتالي تحقق أرباحا في المدى القصير مما يؤدى إلى ارتفاع سعر السهم المعنى في القريب العاجل.

وعليه فإن مثل هؤلاء المستثمرين يقومون بشراء هذه الأسهم الجديدة على أمل أن تتحقق توقعاتهم. فإذا تحققت توقعاتهم فإنهم سيجنون أرباحا بعد بيع السهم بالسعر الجديد الأعلى.أما إذا لم تتحقق توقعاتهم فإنهم سيتعرضون للخسارة.

والإصدارات الجديدة للأسهم تجذب المستثمرين إذ لا توجد عمولات سمسرة حيث يتم دفع العمولات العادية فقط والتى عادة ما تكون أقل عن عمولة السمسرة.

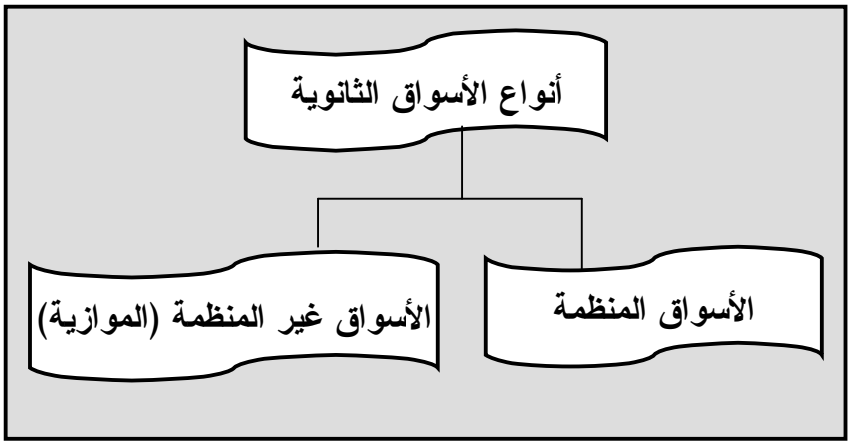
٢,٤ الأسواق الثانوية

بعد قيام المستثمرين بشراء الأسهم الجديدة يتم تداول هـذه الأوراق فـي الأسواق الثانوية.

وتنقسم الأسواق الثانوية إلى نوعين. **النوع الأول** هو الأسـواق المنظمـة Organized Exchange **والنوع الثانى** هـو الأسـواق غيـر المنظمـة – أو الأسواق الموازية ويعد السماسرة والتجار الوسطاء الأساسيين في هذه الأسـواق. **والسمسار** يعمل كوكيل للمستثمر في عملية البيع أو الشراء. أمـا **التـاجر** فإنـه يشترى ويبيع الأسهم لحسابه الخاص.

شكل (٨)

أنواع الأسواق الثانوية



المصدر/ المصمم

ولعلك تتساءل كيف تعمل هذه الأسواق ومن هم الذين يتعاملون فيها ولكي تجد الإجابة عن هذه التساؤلات اقرأ ما يلي:

❖ الأسواق المنظمة

هذه الأسواق لها مكان جغرافي معروف، يتم فيه التقاء السماسرة الذين يودون بيع أو شراء أسهم لعملائهم. ويتم التعامل في هذه الأسواق عن طريق المزايدة، كما يوجد في هذه الأسواق أيضا التجار الذين يشترون أو يبيعون الأسهم لحسابهم الخاص من وإلى السماسرة الذين يمثلون عملائهم.

نطاق الأسواق المنظمة

يقتصر التعامل في هذه الأسواق على الأوراق المالية المسجلة فيها فقط. حيث يتم تسجيل أوراق مالية معينة ويسمح بالتداول فيها.

وهنالك شروط معينة للتسجيل بالبورصة يجب استيفائها بالاضافة إلى سداد رسوم التسجيل لأول مرة وكذلك تسديد رسوم سنوية لاستمرار عملية التسجيل **وشروط التسجيل هذه تتضمن**

- حد أدنى للربح على الشركة التى أصدرت السهم أن تحققه.
- كما تتضمن ايضا حجم الأصول وعدد الأسهم المصدرة وعدد المساهمين
- كما تتضمن هذه الشروط أيضا عدد الأسهم المملوكة للجمهور والقيمة السوقية الاجمالية للأسهم المتداولة

ويحقق تسجيل الأوراق المالية بالبورصات العديد من المزايا لكل من الشركة صاحبة السهم وللمستثمرين الذين يضاربون في هذا السهم.

- ❐ إذ يمكن **للمستثمرين** الحصول على معلومات كاملة وبسرعة عن الشركة المعنية وعن أسعار الأسهم بالإضافة إلى الحماية المترتبة على استمرار التسجيل بالبورصة.
- ❐ كما أن **الشركة صاحبة السهم** المسجلة تحظى بالشهرة والشعبية الشئ الذي يجعل المضاربين راغبين في شراء أسهمها وبالتالي يساعد الشركة على بيع منتجاتها والتمتع بمركز مالى قوى في السوق.

أعضاء السوق المنظمة

يسمح فقط للأعضاء المسجلين بالبورصة بالتداول في الأوراق المالية المسجلة بها. ويمارس الأعضاء الكثير من الوظائف داخل البورصة. وطبقا للوظيفة التي يؤديها العضو المسجل يصنف العضو. وهذه التصنيفات للأعضاء تشمل السماسرة بالعمولة وسماسرة الصالة وتجار الطلبيات الصغيرة وتجار الصالة والمتخصصين.

أ. سماسرة العمولة

يقوم هؤلاء بتنفيذ أوامر العملاء بيعا أو شراءً ويحصلون على عمولة محددة مقابل القيام بهذه المهام.

ب.سماسرة الصالة

في بعض الأحيان قد يعجز سمسار العمولة عن تنفيذ أمر عميله وفي هذه الحالة يلجأ إلى خدمات سمسار الصالة. وسمسار الصالة بحكم وجوده الدائم بالصالة يكون على علم ودراية بالصالة ومن ثم يعرف أين يجد السهم المطلوب أو لمن يبيع السهم الذي يرغب العميل في بيعه. وهكذا يساهم سمسار الصالة في سرعة تنفيذ الأمر.

ج.تجار الطلبيات الصغيرة

يتم بيع وشراء الأسهم في البورصات على أساس الوحدات. والوحدة عادة تشمل ١٠٠ ورقة مالية. وفي حالة وجود عملية لأقل من وحدة (مثلا بيع أو شراء ١٠ أوراق مالية فقط) هنا يتم اللجوء إلى تجار الطلبيات الصغيرة الذين يتعاملون في الطلبيات التي تقل عن وحدة كاملة في حالتي البيع أو الشراء.

د. تجار الصالة

وهؤلاء يقومون ببيع أو شراء الأوراق المالية لحسابهم الخاص وعلى ذلك لا يدخلون في تنفيذ عمليات مع جمهور المستثمرين. ويقوم هؤلاء بشراء الأوراق المالية حين يعتقدون أن أسعارها منخفضة على أمل بيعها عندما ترتفع أسعارها

وبالتالي يحققون ربحاً في شكل الفرق بين سعري الشراء والبيع. وعلى ذلك تعتمد أرباح هؤلاء التجار على سرعة تداولهم للأسهم وعلى دقة تقديراتهم لتحركات الأسعار في المستقبل ولا يقوم هؤلاء بتسديد أي عمولات للسماسرة وهكذا يكون في مقدورهم دائماً عرض أسعار بيع أقل أو يقدمون عروض شراء أعلى من باقي المتعاملين. وذلك لأن العمولة ترفع سعر البيع والشراء معاً.

هـ. المتخصصون

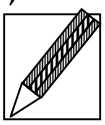
يعمل هؤلاء في شكل مجموعات كل مجموعة تتخصص في نوع معين من الأوراق المالية المسجلة. مثل أن يتخصص بعضهم في أسهم البنوك أو أسهم شركات التأمين أو أسهم الشركات الصناعية وهكذا.

ويقوم المتخصصون بالوظائف الآتية :

- **تنفيذ الأوامر محددة السعر.** فمثلا إذا طلب عضو معين شراء سهم معين بسعر محدد وكان هذا السعر بعيداً عن سعر السوق. ففي هذه الحالة يبذل المتخصص قصارى جهده للحصول على السهم المعنى بالسعر الذي حدده العميل. وإذا نجح في هذه المهمة فإنه يتلقى عمولة على ذلك مثل السمسار.
- **توفير أسواق عادلة ومتدرجة في صعودها أو هبوطها** ولتحقيق ذلك يقومون بشراء فائض العرض من الأسهم حتى لا تنخفض أسعار الأسهم كثيرا إذا فاق العرض الطلب على السهم المعنى كما يقومون ببيع الأسهم التي يمتلكونها إذا كان الطلب أكبر من العرض لأن الطلب على سهم معين إذا فاق عرضه فإن سعر هذا السهم سوف يرتفع كثيرا وعندما يقوم هؤلاء المتخصصون بمقابلة هذا الطلب الكبير بطرح السهم المعنى بكميات كافية فإن سعره سوف يرتفع ولكن بشكل متدرج.

ولهذا يطلق على هؤلاء المتخصصين لقب " **صناع السوق** " إذ إنهم يشترون فائض العرض وبالتالي يتوازن العرض مع الطلب. وكذلك يقومون بطرح الأسهم بكميات معقولة إذا فاق الطلب الكميات المعروضة وهكذا يوازنون أيضاً بين الطلب والعرض.

تدريب(٧)



ما الفرق بين الأسواق المالية والأسواق العادية؟

❖ الأسواق غير المنظمة (الأسواق الموازية)

يطلق على عمليات بيع وشراء الأوراق المالية التي تتم خارج البورصات المنظمة بالأسواق غير المنظمة أو الأسواق الموازية ولا يوجد مكان جغرافي محدد لهذه الأسواق في الغالب ولكن هذه العمليات تتم من خلال شبكة اتصالات تجمع ما بين السماسرة والتجار والمستثمرين الذين ينتشرون في كل أنحاء البلد وهكذا يعتبر هذا السوق أسلوباً للقيام بالصفقات أكثر منه سوقا لعقد الصفقات وهنا لا تتم مقابلة العرض والطلب على الأوراق المالية عن طريق المزايدة بل يتم تحديد الأسعار عن طريق التفاوض بين المتعاملين في هذه الأسواق.

نطاق السوق غير المنظم

في هذه الأسواق يتم التعامل في كافة الأوراق المالية غير المسجلة في البورصات المنظمة. كما يتم أيضاً فيها التعامل في عدد محدود من الأوراق المالية المسجلة بالبورصات المنظمة.

تنقسم الأسواق غير المنظمة إلى عدة أسواق يتخصص كل سوق منها في أوراق مالية معينة فهناك السوق الذي يتعامل في السندات الحكومية وآخر يتعامل في السندات التي تصدرها الشركات الخاصة، وثالث يتعامل في الأسهم الممتازة

والسندات المسجلة وغير المسجلة لبعض الشركات وسوق رابع يتعامل في الأسهم غير المسجلة لعدد من الشركات

وتتراوح أنواع الأوراق التي يتم التعامل فيها في هذه الأسواق إلى أوراق مالية عالية الجودة مثل السندات الحكومية ذات المخاطر المنخفضة جدا، وإلى أوراق متدنية الجودة مثل أسهم وسندات الشركات الصغيرة ذات المخاطر المرتقبة.

أعضاء السوق غير المنظمة

يتم التعامل في هذه السوق على أساس الجملة والقطاعي حيث يشارك في هذا السوق كل من السماسرة والتجار ويقوم تجار الجملة بالشراء أو البيع لحسابهم الخاص وذلك من وإلى المحترفين. كما يقوم هؤلاء التجار بصنع السوق وذلك لاستعدادهم الدائم للشراء أو البيع للأوراق المالية المعروضة أو المطلوبة وهكذا يوازنون بين العرض والطلب.

كما يقوم هؤلاء التجار بتنفيذ بعض العمليات لحسابهم في بعض الأوراق المالية فيما بينهم أي أن السوق يكون بين الموزعين والتجار فقط

ويتعامل المستثمرون في الأسواق غير المنظمة من خلال شركات السمسرة فإذا رغب مستثمر في شراء سهم معين يتم تداوله في هذه السوق فإنه يقوم بالاتصال بشركة سمسرة والتي تقوم بدورها بشراء السهم من تاجر الجملة لحسابها الخاص ثم تعيد بيعه للمستثمر بسعر أعلى قليلا. كما يمكن أيضاً لشركة السمسرة أن تقوم بالشراء من تاجر الجملة كوكيل للمستثمر مقابل أن يدفع لها عمولة.

نشاط



قارن بين الأسواق المنظمة والأسواق غير المنظمة في مذكرة صغيرة

والآن عزيزي الدارس لنتعرف على كيفية تسعر الأوراق المالية في تلك الأسواق.

الأسعار والتسعير

قلنا إن التداول في الأوراق المالية في **البورصات المنظمة** يتم عن طريق **المزايدة.**

أما في **الأسواق غير المنظمة** فيتم تنفيذ الصفقات عن طريق **التفاوض** على السعر

وعادة ما يتم التعامل في هذه الأسواق على النحو الآتي:

- يقوم أحد الأشخاص بالاستفسار عن سعر ورقة معينة دون توضيح غرضه أي لا يوضح هذا الشخص إذا كان ينوى البيع أو الشراء.
- ورداً على هذا الاستفسار يقوم التاجر بذكر سعرين على الشكل التالي (٢٠ شراء-٢١ بيع).
- وهنا يمثل الرقم ٢٠ أعلى سعر يمكن أن يشتري به التاجر السهم المذكور ويمثل الرقم ٢١ أدنى سعر يمكن أن يبيع به التاجر السهم المعنى
- وقد يكون الاستفسار عن حجم السوق لدى التاجر، وهنا يكون رد التاجر بذكر عدد الأسهم التي يرغب في شرائها أو بيعها.

فمثلا إذا كان رد التاجر على الاستفسار هو " ٣٠٠ سهم أي اتجاه " فإن هذا يعنى أن هذا التاجر على استعداد لشراء أو بيع ٣٠٠ سهم بالأسعار السابقة. وعلى ضوء هذه المعلومات يقوم السمسار الذي استفسر بإخطار عميله فإذا رغب العميل في شراء ١٠٠ سهم بسعر ٢٠,٥٠ فإن السمسار يقوم بإخطار التاجر بذلك وهكذا يبدأ التفاوض. وقد يوافق التاجر على أن يخفض سعر البيع إلى الـ ٢٠,٥٠ التي طلبها السمسار أو قد لا يوافق. فإذا وافق التاجر عندها يمكن إكمال الصفقة، وإذا لم يوافق التاجر على السعر المذكور تتواصل المفاوضات إلى أن يتم الاتفاق بينهما أو قد لا يتم الاتفاق، وهنا تبدو عملية التفاوض مع تاجر آخر أو قد يقتنع العميل بالسعر الذي عرضه التاجر، وفي هذه الحالة يقوم المستثمر بدفع السعر الذي تم الاتفاق عليه كما يقوم أيضاً بدفع عمولة للسمسار.

وفي بعض الأحيان قد تقوم شركة السمسرة بالبيع للمستثمر من المخزون لديها من السهم المطلوب مع إضافة عمولتها للسعر الذي يجب على المستثمر دفعه.

أسئلة تقويم ذاتي



١. ما هي الفروقات بين الأسواق المنظمة والأسواق غير المنظمة ؟
٢. وما هو دور كل منهما في الاقتصاد ؟.
٣. وكيف يتم تحديد الأسعار في كل منها؟

الخلاصة

عزيزي الدارس، في نهاية هذه الوحدة تعال نلخص ما جاء فيها.

بدأنا الوحدة باستعراض طبيعة عمل الأسواق والمؤسسات المالية وأهميتها ووظائفها وذكرنا أن الوظيفة الأساسية للأسواق والمؤسسات المالية هي نقل الأرصدة القابلة للإقراض من الوحدات التي لديها فائض دخل إلى الوحدات التي لديها عجز في الدخل وذلك يتم بطريقتين طريقة التمويل المباشر وطريقة التمويل غير المباشر وعلى ذلك فإن وظائف الأسواق المالية هي: تجميع المدخرات وتوفي الآلية المناسبة لانتقال الأموال كما تتحمل الأسواق المالية كل المخاطر المتعلقة بذلك.

وفي القسم الثاني ذكرنا أن البورصة هي المكان المخصص لبيع وشراء الأوراق المالية فهي سوق منظمة وتعمل على حماية المستثمرين من الغش والتلاعب وهي مزودة بأحدث الوسائل والأجهزة الالكترونية لإتمام الصفقات بسرعة ودقة وتقوم البورصة بعدة وظائف منها وظيفة تحويل الخطر ووظيفة تحويل الانتظار، كما ذكرنا في هذا القسم أن نظام تشغيل البورصة يتكون من صالة التداول، والوسطاء وطريقة التداول والهيئة المشرفة على البورصة كما أن المتعاملين في البورصة هم المتآمرون والمضاربون الهواة والمضاربون المحترفون والمستثمرون. إن أهم الأوراق المتداولة في البورصات هي الأسهم والسندات.

ومن خلال القسم الثالث تعرفنا على أسواق وأدوات الائتمان المصرفي وذكرنا أن أسواق الائتمان المصرفي هي السوق النقدي والسوق المالي فالسوق النقدي هو سوق التعامل بالأدوات الائتمانية طويلة الأجل مثل الأسهم والسندات أما السوق النقدي هو سوق التعامل بالادوات الائتمانية قصيرة الأجل مثل الكمبيالات والشيكات وادوات الخزانة والسندات الاذنية.

وفي القسم الرابع والأخير تناولنا بالتفصيل الأسواق الأولية والأسواق الثانوية، وفي الأسواق الأولية يتم تتداول الأوراق المالية المصدرة لأول مرة وإذا

كانت الورقة المالية في حيازة مستثمر ويريد بيعها فإنه يقوم ببيعها في السوق الثانوي. كما ذكرنا أن الوسيط المالي في السوق الأولي هو بنك الاستثمار ويتبع بنك الاستثمار عدة طرق لبيع الإصدارات الجديدة منها طريق اقى حهد وطرقة الوكالة ويقوم بنك الاستثمار أيضاً بالتوزيع والترويج للإصدارات الجديدة ، كما أن الأسواق الثانوية تنقسم إلى نوعين: أسواق منظمة وأسواق غير منظمة.

فالأسواق المنظمة لها محل جغرافي معروف ويتم التعامل فيها عن طريق المزايدة للأوراق المالية المسجلة فيها فقط وأعضاء هذه السوق هم سماسرة العمولة وسماسرة الصالة وتجار الطلبيات الصغيرة وتجار الصالة والمتخصصون.

أما الأسواق غير المنظمة فلا يوجد لها مكان جغرافي محدد ويتم تحديد الاسعار للأوراق المالية عن طريق التفاوض وهي أوراق مالية غير مسجلة في البورصات المنظمة، وأعضاء هذه السوق هم السماسرة وتجار الأوراق المالية.

وأخيراً أتمنى أن تكون قد استمتعت بدراسة هذه الوحدة وحققت هدفك التعليمي المنشود.

لمحة مسبقة عن الوحدة الدراسية التالية

الوحدة التالية بعنوان المؤسسات المالية الدولية وفيها نتعرف على أهم المؤسسات التي لها تأثير كبير في الاقتصاد العالمي. أرجو أن تجدها وحدة دراسية نافعة

إجابات التدريبات

تدريب (١)

ميزانية الوحدة ذات العجز المالي (وحدة مستثمرة)

أصول	خصوم
٥٠٠٠ نقدية	٥٠٠٠ أوراق مالية (التزامات مالية)

ميزانية الوحدة ذات الفائض المالي(وحدة مدخرة)

أصول	خصوم
-٥٠٠٠ نقدية +٥٠٠٠ أوراق مالية	

يلاحظ أن رصيد النقدية في الوحدة ذات الفائض انخفض بمبلـــغ ٥,٠٠٠ دينار واصبح في صورة أوراق مالية في جانب الأصول كمـــا أن هـــذه الأوراق المالية التي تظهر في جانب أصول الوحدة المدخرة هي ذاتها تظهر فـــي جانـــب خصوم الوحدة المستثمرة

تدريب(٢)

يظهر أثر العملية في ميزانية كل من الوحدة المدخرة والوحدة المستثمرة والمنشأة المالية.

ميزانية الوحدة ذات العجز المالي (وحدة مستثمرة)

أصول	خصوم
+٦٠٠٠ نقدية	+٦٠٠٠ أوراق مالية

ميزانية الوحدة ذات الفائض المالي(وحدة مدخرة)

أصول	خصوم
-٦٠٠٠ نقدية +٦٠٠٠ أوراق مالية (شهادات ادخار)	

ميزانية المنشأة المالية

أصول	خصوم
+٦٠٠٠ أوراق مالية أولية	+٦٠٠٠ التزامات مالية غير مباشرة (شهادات ادخار)

تدريب(٣)

المؤسسات المالية شركات أعمال تتكون أصولها بصفة أساسية من الأصول المالية أو التزامات ومستحقات لدى الغير أسهم وسندات وقروض بدلاً من الأصول المادية كالمباني والأجهزة والمواد الأولية كما في منشآت الأعمال الأخرى فهي تمنح القروض للعملاء وتشتري وتستثمر في الأوراق المالية المطروحة بسوق المال.

تدريب(٤)

١. نعم

٢. نعم

٣. لا

تدريب(٥)

١. أن يكون سعر الورقة المالية طبقاً للمعلومات وليس الاشاعات.

٢. تقوم إدارة البورصة بمتابعة الصفقات الوهمية وغي الأخلاقية والـــردع لمرتكبيها.

تدريب(٦)

إن الأسواق المالية هي المجال الذي تعمل فيه المؤسسات المالية التي هي وسيلة اتصال بين طائفتين من الوحدات الاقتصادية في المجتمع الطائفـــة الأولـــى وحدات اقتصادية ذات فائض مالي والطائفة الثانية وحدات اقتصادية ذات عجـــز مالي.

تدريب(٧)

إن الأسواق المالية أكثر تعقيدا من الأسواق العادية ،إن السلعة التي تبـــاع في الأسواق المالية هي الأوراق المالية كما أن الأسواق الماليـــة لا تعمـــل علـــى أساس بائع ومشترٍ محدد إذن هي أســـواق خدمـــة ماليـــة يـــساهم فـــي إدارتهـــا المستثمرون والبائعون والقائمون عليها هم المتخصصون وهي على درجة عاليـــة من الخطورة ومتقلبة أكثر من الأسواق العادية وتتحكم فيها عوامل لا تقتصر على العرض والطلب.

مسرد المصطلحات

التمويل المباشر: Direct Financing

الاتصال المباشر بين المقرض والمقترض بدون وسيط مالي حيث لا توجد أي مؤسسة مالية وسيطة في هذه الحالة.

التمويل غير المباشر Indirect Financing

وفيه يتم الاتصال بين المقرضين والمقترضين عن طريق الوسطاء الماليين.

المتخصص: Specialist

هو عضو في السوق المنظمة يبدي استعداده الدائم لشراء أو بيع الورقة المالية التي يتخصص في التعامل فيها.

بنك الاستثمار: Investment Bank

وهو أحد بيوت السمسرة الكبيرة التي تمارس مهام إصدار الأوراق المالية.

تاجر الصالة: Floor Trader

هو عضو في البورصة المنظمة ويعمل لحسابه الخاص أي لا ينفذ عمليات لحساب الجمهور أو لحساب السماسرة.

تاجر الطلبيات الصغيرة: ODD-Lot Dealer

هو التاجر الذي يشتري الأوراق المالية في طلبيات كبيرة ثم يبيع لمن يريد أن يشتري بكميات تقل عن ١٠٠ سهم.

سمسار الصالة: Floor Broker

وهو سمسار يقوم بتقديم خدمة السمسرة لمن يطلبها.

صانع السوق: Market Maker

هو المتخصص الذي لديه الاستعداد في أي وقت لبيع أو شراء ورقة مالية.

المصادر والمراجع

١- د.زكريا محمد بيومي، **النقود والبنوك والتجارة الدولية**، دار النهضة العربية، القاهرة : ١٩٩١م.

٢- د. سيد الهواري، **إدارة البنوك** (مع التركيز على البنوك التجارية والإسلامية)، مكتبة عين شمس، القاهرة : ١٩٩٢.

٣- د.عثمان يعقوب محمد، **النقود والبنوك**، القاهرة : ٢٠٠٠م.

٤- د.عبد الرحمن يسري احمد، **الاقتصاديات الدولية**، جامعة عين شمس : ١٩٩٩م.

٥- د.محمد زكي المسير، **اقتصاديات النقود**، دار النهضة العربية، القاهرة : ١٩٩٠م.

٦- د.محمد دويدار، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، بيروت : ٢٠٠٣م.

٧- د.محمد صالح الحناوي وآخرون، **المؤسسات المالية** (البورصة والبنوك التجارية)، الدار الجامعية : ٢٠٠١م.

٨- د. يوسف بن عبد الله الزامل، **النقود والبنوك والأسواق المالية**، الجمعية السعودية للمحاسبة،الرياض : ٢٠٠١م.

9- Jeff Madura **, Financial Market & Institutions South** , western college ,united Kingdom : 2002.


الوحـــــدة التاسعة
المؤسسات المالية الدولية

محتويات الوحدة

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٣١٩
تمهيد	٣١٩
أهداف الوحدة	٣٢٠
١. تاريخ التعاون الاقتصادي الدولي	٣٢١
٢. صندوق النقد الدولي	٣٢٥
١,٢ أغراض الصندوق	٣٢٥
٢,٢ نظام إدارة الصندوق	٣٢٧
٤,٢ حق العضو في استخدام موارد الصندوق	٣٢٩
٣. البنك الدولي للإنشاء والتعمير	٣٣٤
١,٣ أغراض البنك	٣٣٤
٢,٣ نشاط البنك	٣٣٥
٣,٣ إدارة البنك	٣٣٦
٤. منظمة التجارة الدولية	٣٣٧
٥. اتفاقية التعريفات الجمركية والتجارة (الجات)	٣٣٨
٦. البنك الأوربي للاستثمار	٣٤٠
٧. السوق المشتركة	٣٤٠
٨. تسوية المدفوعات الدولية	٣٤٤
الخلاصة	**٣٥٢**
لمحة مسبقة عن الوحدة الدراسية التالية	**٣٥٣**
إجابات التدريبات	**٣٥٤**
مسرد المصطلحات	**٣٥٦**
المصادر والمراجع	**٣٥٨**

المقدمة

تمهيد

عزيزي الدارس

مرحبا بك إلى هذه الوحدة وهي بعنوان المؤسسات المالية الدولية ننتقل من خلالها نتعرف على أهم المؤسسات المالية في العالم والتي لها تأثير كبير في اقتصاديات دول العالم.

نبدأ الوحدة بإلقاء الضوء على تاريخ التعاون الاقتصادي الدولي ثم نتناول في القسم الثاني إحدى المؤسسات التي نشأت في ظل هذا التعاون وهو صندوق النقد الدولي حيث نستعرض أهدافه ونظام الإدارة فيه وحق العضو في استخدام موارد الصندوق والتسهيلات الائتمانية التي يمنحها الصندوق لأعضائه.

وفي القسم الثالث من هذه الوحدة نتعرف على البنك الدولي للإنشاء والتعمير وأغراضه ونشاطه ونظام الإدارة فيه. وفي القسم الرابع والخامس نلقي الضوء على منظمة التجارة الدولية واتفاقية التعريفات الجمركية "الجات" ونتعرف على البنك الأوربي للإنشاء والتعمير من خلال القسم السادس، أما القسم السابع فسوف نتناول فيه السوق المشتركة حيث نستعرض السوق المشتركة على مستوى العالم.

وفي القسم الثامن والتاسع من هذه الوحدة نتناول موضوعات مهمة في المعاملات الاقتصادية الدولية حيث نتعرف على كيفية تسوية المدفوعات الدولية وأسعار الصرف ومشاكل تقلبات أسعار الصرف في العالم.

وسوف تجد في هذه الوحدة مجموعة من التدريبات وأسئلة التقويم الذاتي لتساعدك على فهم واستيعاب ما يرد في هذه الوحدة

كما ذيلنا الوحدة بخلاصة لأهم ما ورد فيها ولمحة مسبقة عن الوحدة التالية وإجابات التدريبات ومسرد المصطلحات.

أرجو أن تجدها وحدة مفيدة ونافعة.

أهداف الوحدة



عزيزي الدارس بعد فراغك من دراسة هذه الوحـــدة ينبغـــي أن تكـــون قادراً على أن:

١. **تشرح** تاريخ التعاون الاقتصادي الدولي.
٢. **تعرف** المؤسسات المالية الدولية وأهميتها في الاقتصاد الدولي.
٣. **توضح** أهمية صندوق النقد الدولي في الاقتصاد الدولي.
٤. **تصف** كيفية تسوية المدفوعات الدولية.
٥. **تتعرف** سعر الصرف وتذكر أنواعه.

١. تاريخ التعاون الاقتصادي الدولي

يرجع تاريخ التعاون الاقتصادي الدولي إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية بعد إبرام الحلفاء لحلف الأطلنطي وإعلان الأمم المتحدة في أول سنة ١٩٤٤م حين أعلن الحلفاء رغبتهم في تحقيق أكبر قدر من التضامن والتعاون بين كل من الدول في الميدان الاقتصادي. وقد تم بالفعل توقيع اتفاقية للمعونة المتبادلة بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة في ١٩٤٢.

وكان التفكير في إعفاء انجلترا من سداد قيمة السلع التي ظلت تتدفق عليها خلال الحرب مقابل تعهد الأخيرة بأن تتبع سياسة التعاون مع الولايات المتحدة ومقتضاها عدم التمييز في تجارتها الخارجية التي كانت تخص بها دول الكومنولث، وان تمتنع عن اتخاذ أية إجراءات من شأنها تحديد أو تقييد التجارة الدولية. وقد رفضت انجلترا هذا التعهد.

وأخيراً انتهى الاتفاق بين الدولتين إلى أن توافق انجلترا على أن تلعب دوراً فعالاً في محاولة هدفها "إلغاء كل نظام التمييز في المعاملة في التجارة الدولية" في مقابل أن تتعهد الولايات المتحدة بالمشاركة في كل مجهود يتفق عليه بهدف زيادة وتنمية الإنتاج والتوظيف وتبادل واستهلاك السلع عن طريق إتباع السياسات المحلية والدولية المناسبة.

وقد أدى توقيع اتفاقية المعونة المتبادلة بين الدولتين إلى قيام دراسات اقتصادية عديدة هدفها وضع خطط لتحقيق التعاون الاقتصادي الدولي وفق المبادئ العامة التي تضمنتها اتفاقية المعونة المتبادلة مع الولايات المتحدة.

وكان الاتفاق ينص على أن تشمل خطط ما بعد الحرب ما يلي

- منظمة دولية لمعالجة الاستثمار الدولي في الأجل الطويل.
- اتفاق دولي هدفه المراقبة والتحكم في أسعار المواد الأولية.
- إجراءات دولية هدفها تخصيص حواجز التجارة الخارجية.
- منظمة دولية للإغاثة والتعمير.
- خطوات دولية لتحقيق والمحافظة على التوظف الدولي.

وقد كان من أبرز الخطط خطتان الأولى بريطانية وهي **خطة (كينز)** الاقتصادي البريطاني وقد كان يعمل وقتها بوزارة الخزانة البريطانية، والأخرى أمريكية وهي **خطة (وايت)** وكان يعمل وقتئذٍ مديراً للبحوث النقدية بوزارة الخزانة الأمريكية وفيما يلي نستعرض هاتين الخطتين.

أولا: خطة كيتز

وتتلخص الخطة) في مشروع أطلق عليه "**مقترحات لاتحاد مقاصة دولية**". ويرتكز على إنشاء مؤسسة نقدية دولية هي اتحاد دولي للمقاصة وخلق عملة دولية هي **البانكور (BANCOR)**.

أما الاتحاد فهو

عبارة عن غرفة مقاصة دولية شبيهة بغرفة المقاصة الوطنية الموجودة في البنك المركزي في داخل الدولة

وإذا كانت البنوك التجارية هي الأعضاء في غرفة المقاصة الوطنية، فإن البنوك المركزية في كل دولة ستكون أعضاء غرفة المقاصة الدولية.

وتكون مهمة اتحاد المقاصة القيام بعمليات المقاصة بين الحقوق والديون التي تكتسبها أو تتحمل بها مختلف الدول في مواجهة بعضها وذلك عن طريق بنوكها المركزية الأعضاء في اتحاد المقاصة الدولية.

ويحفظ الاتحاد حساباته في شكل عملة واحدة هي العملة الدولية الجديدة البانكور.

وتلغي الاتحاد قيم المدفوعات الناتجة من تبادل السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء فيه وذلك عن طريق القيد في هذه الحسابات.

وتهدر مقترحات كينز كل دور للذهب فيه، ولكن العملة الدولية الجديدة تقيم بوزن معين من الذهب وكذلك تقيم العملات الوطنية لمختلف الدول بالذهب مما يعني سعر صرف محدد ما بين كل عملة من هذه العملات والبانكور.

ثانياً: خطة وايت

أما خطة (وايت) فهي تتلخص في مشروع أطلق عليه "**صندوق التثبيت**" وعرف باسم مشروع (وايت) ويقضي هذا المقترح بإنشاء صندوق دولي لاستقرار سعر الصرف تتكون موارده من مساهمة الدول الأعضاء فيه كل بقدر حصتها التي تتحدد على أساس تجارتها الدولية ومقدار احتياجاتها من الذهب وحجم دخلها القومي. وتتكون المساهمة من الذهب ٢٥% من حجم الحصة، والعملات الأجنبية والعملة الوطنية لكل دولة. ولكل دولة أن تحصل من موارد الصندوق في حدود حصتها على العملات الأجنبية اللازمة لمواجهة ما تتعرض له من عجز مؤقت وطارئ في ميزان مدفوعاتها.

وتقيم العملات الوطنية للدول الأعضاء في الصندوق بعدد معين من وحدة نقدية جديدة هي **(اليونيتاس)** التي تقيم بدورها بوزن ثابت من الذهب أو الدولارات الأمريكية.

وتلتزم الدول الأعضاء في السوق بإلغاء كافة قيود الرقابة على الصرف إلا فيما يتعلق بتحركات رؤوس الأموال وكذلك كافة الإجراءات التمييزية الأخرى في مجال التجارة الدولية.

والواقع أنه توجد نقاط مشتركة بين المشروعيين

- فقد تضمن كل منهما نوعاً من الرقابة على أسعار الصرف بواسطة هيئة دولية.
- كما تضمن توفير الأرصدة اللازمة من الاحتياطيات النقدية الدولية
- وإقرار متعدد الأطراف لتسوية المدفوعات الدولية.
- رفض الإجراءات التمييزية في مجال التجارة الدولية.
- وإقامة تعاون دولي دائم وفعال في المجال النقدي الدولي.

وقد شكل وفدان أمريكي وبريطاني للتنسيق بين خطتي كينز ووايت وتوصل الوفدان إلى مشروع يقترب من خطة وايت.

وفي ابريل ١٩٤٤ كان ثلاثون دولة قد وافقت على المشروع وتم نشره تحت اسم "**بيان مشترك حول تأسيس صندوق النقد الدولي للأمم المتحدة والمشاركة**".

وقد قدم هذا البيان إلى مؤتمر (بريتون وودز) (وهي مدينة في أمريكا) في يوليو ١٩٤٤ حيث وجهت الدعوة إلى ٤٤ دولة لمناقشة إنشاء صندوق نقد دولي وبنك دولي للتعمير والتنمية. والآن عزيزي الدارس ما رأيك في أن نتعرف على صندوق النقد الدولي؟ إذن فإلى القسم التالي ولكن بعد أن تحل أسئلة التقويم الذاتي ادناه.

أسئلة تقويم ذاتي



١. لخص تاريخ التعاون الاقتصادي الدولي.
٢. ماهي النقاط المشتركة بين خطتي كينز ووايت؟
٣. كيف تم التنسيق بين خطة كينز وخطة وايت؟

٢. صندوق النقد الدولي

تم الاتفاق في (بريتون وودز) بالولايات المتحدة الأمريكية بين ممثلي ٤٤ دولة على اتفاقيتين دوليتين:-

الأولى: تختص بإنشاء **صندوق النقد الدولي**.

والثانية: تتناول **إنشاء بنك دولي للاستثمار والتعمير**. واشترط لعضوية هذا البنك العضوية في صندوق النقد الدولي.

وقد أنشئ صندوق النقد الدولي في ٢٧/ديسمبر/١٩٤٥م بعد تصديق ممثلو الدول التي بلغت أنصبتها ٨٠% من موارد الصندوق على اتفاقية بريتون وودز، ومركزه الولايات المتحدة الامريكية باعتبارها الدولة التي قدمت أكبر حصة فيه.

كما تعلم عزيزي الدارس أن أي مؤسسة اقتصادية لابد وأن يكون لها أهداف تسعى لتحقيقها دعنا نقرأ ما يلي لنتعرف على هداف الصندوق.

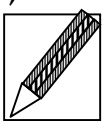
١,٢ أغراض الصندوق

تنص المادة الأولى من الاتفاقية على أن أهداف صندوق النقد الدولي هي:

- تشجيع التعاون النقدي الدولي عن طريق إيجاد مؤسسة دائمة تهيئ الوسائل المناسبة للتشاور والتعاون في حل مشاكل النقد العالمية.
- تسهيل التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية والمساهمة بذلك في تحقيق أعلى المستويات من التشغيل والدخل الحقيقي وتنمية الموارد الإنتاجية لجميع الدول الأعضاء واعتبارها أهدافاً أساسية للسياسة الاقتصادية.
- العمل على تحقيق ثبات أسعار الصرف والمحافظة على أوضاع صرف منظمة بين الأعضاء، وإلغاء المنافسة نحو تخفيض أسعار الصرف بين الدول الأعضاء.

- المعاونة على قيام نظام متعدد الأطـــراف للمـــدفوعات الجاريـــة بـــين الـــدول الأعضـــاء، والعمل على إلغاء القيود على الصرف، وهي القيود التي تعيق نمو التجارة الدولية.
- بث الطمأنينة في نفوس الأعضاء وذلك بوضع موارد الصندوق فـــي متنـــاولهم بشرط تقديم ضمانات كافية وذلك لتصحيح الاختلال في موازين المدفوعات دون الالتجاء إلى إجراءات تهدم الرخاء الوطني أو الدولي.
- المساعدة على تقصير فترات الاختلال في موازين المدفوعات للدول الأعـــضاء والتقليل من حدته.

تدريب(١)



إقرأ ماسبق جيدا ثم قم بحل هذا التدريب.

إن الصندوق يقوم بثلاث وظائف رئيسية هي:

١..... وتعنى بسن القوانين والأنظمة

٢..... وتتم من خلال إدارة القروض للدول التـــي تعـــاني مـــن عجز في موازين مدفوعاتها.

٣..... حيث يقدم المشورات الاقتصادية للدول الأعضاء.

ولا يخفى عليك عزيزي الدارس، أن تحقيق تلك الأهـــداف يقـــع علـــى مـــسئولية إدارة الصندوق والسؤال هنا مما يتكون نظام إدارة الصندوق؟ هذا ما سنتعرف عليه فيما يلي:

٢,٢ نظام إدارة الصندوق

يتألف الصندوق من:

أ. مجلس المحافظين

ويقوم بالإشراف على الصندوق. ويتكون من محافظ تعينه كل دولة من الدول المنضمة للصندوق. وتتركز سلطات الصندوق في هذا المجلس.

ب. مجلس الإدارة

يقوم بتصريف الأمور الجارية ويزاول السلطات التي فوضها إياه مجلس المحافظين، وتعيين خمسة من أعضاء الدول صاحبة الحصص الكبرى في الصندوق. وينتخب الأعضاء الآخرون وفقاً لقواعد بنيت على أساس أن لكل دولة ٢٥٠ صوتاً مضافاً إليها صوت واحد عن كل ١٠٠،٠٠٠ دولار من حصتها.

ت. المدير

ث. السكرتارية

وقبل أن ننتقل لجزئية أخرى ادعوك لمناقشة بعض الأمور المهمة والتي جاءت ضمن اغراض الصندوق هي ثبات أسعار الصرف وإلغاء قيود الصرف

أولا: ثبات أسعار الصرف

يدخل ضمن أغراض الصندوق تحقيق ثبات أسعار الصرف والمحافظة على أوضاع صرف منظمة بين الأعضاء. وتحقيقاً لهذا الغرض ليس للعضو أن يغير من سعر عملته إلا بعد الحصول على موافقة الصندوق.

فإذا كان هذا التغيير لا يتعدى ١٠% من السعر المحدد لا يملك الصندوق الاعتراض. أما إذا كان التغيير يفوق ذلك فله أن يعترض.

وتلتزم كل دولة عضو بأن تحدد قيمة عملتها على أساس الذهب أو الدولار الأمريكي بوزنه وعياره السائدين من الذهب في أول يوليو ١٩٤٤ وأن تخطر الصندوق بهذه القيمة وتحصل على موافقته وتلتزم الدول الأعضاء بعدم تغيير سعر عملتها إلا في حالة وجود اختلال أساسي في ميزان مدفوعاتها ينبغي معالجته.

ويعتبر أغلب الكتاب أن الاختلال الأساسي يكون متوافراً إذا توافرت الشروط الثلاثة الآتية:

١. إذا كان البلد في حالة اقتصادية يفقد معها فقداناً خطيراً ومستمراً لأرصدته الدولية.
٢. إذا كان البلد يتجنب هذا الفقدان عن طريق فرض الرقابة على الصرف وعلى المدفوعات الدولية بصفة عامة بحيث إذا ألغيت تلك الرقابة يحدث الفقدان الخطير والمستمر لأرصدته الدولية.
٣. إذا كان البلد يعاني من بطالة مستمرة وزائدة عن القدر العادي الناشئ عن التغيرات الاقتصادية العارضة أو التطورات الدورية في الاقتصاد.

فإذا كانت البطالة ناشئة عن أزمنة اقتصادية يشترك فيها عدد كبير من الدول، فلا يجوز علاجها بتخفيض أسعار الصرف لأن هذا معناه تسابق على تخفيض عملاتها وسعي كل منها إلى تخفيف وطأة الأزمة بنقل أعبائها إلى جاراتها بدلاً من استئصالها بالطرق الملائمة.

ثانياً: إلغاء قيود الصرف

ترمي اتفاقية صندوق النقد الدولي إلى القضاء على قيود الصرف التي تعترض نمو التجارة الدولية. لذلك فقد نصت الاتفاقية على عدم جواز فرض الرقابة على الصرف.

على أن الاتفاقية أجازت فرض القيود على المعاملات الجارية بدون الحصول على موافقة الصندوق مقدماً في حالة التعامل مع الدول ذات العملات النادرة و التي لا يكفي ما يحوزه الصندوق من مثل هذه العملة طلب أعضائه عليها.

كذلك أجازت الاتفاقية استيفاء القيود المفروضة على الصرف خلال فترة انتقال حددت بخمس سنوات من تاريخ بدء الصندوق مباشرة نشاطه وقد انتهت تلك الفترة في ابريل ١٩٥٠م.

كما أجيز فرض قيود على الصرف لتنظيم حركات رؤوس الأموال. بل إن للصندوق نفسه الحق في أن يطلب من الدولة العضو أن تفرض القيود اللازمة لمنع استخدام ما تحصل عليه من موارده في تمويل حركات واسعة ومستمرة لرؤوس الأموال، وذلك منعاً للمضاربة أو هروب رؤوس الأموال مما يحدث ضغطاً شديداً على ميزان المدفوعات.

ذكرنا أن من ضمن أهداف الصندوق تمويل حالات العجز القصير الأجل في موازين مدفوعات الدول الأعضاء وعليه قد يتبادر إلى ذهنك هذا التساؤل كيف يتم تمويل هذا العجز وماهي الشروط اللازمة لهذا التمويل؟! اقرأ ما يلي لتجيب عن هذا التساؤل.

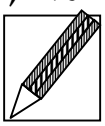
٣,٢حق العضو في استخدام موارد الصندوق

تقرر اتفاقية صندوق النقد الدولي تزويد الأعضاء بالأرصدة لمواجهة التقلبات قصيرة الأجل في ميزان المدفوعات وفي سبيل ذلك أنشأت الاتفاقية مالاً دولياً لتزويد الأعضاء بهذه الأرصدة (وهو ما يعرف بحقوق السحب الخاصة).

ومن ثم للدولة التي تواجه اختلالاً مؤقتاً في ميزان مدفوعاتها أن تعتمد على موارد الصندوق لمواجهة مثل هذا الاختلال. ولكن لا تستطيع الدولة التي تواجه اختلالاً في ميزان مدفوعاتها أو التي تهدف إلى تحويل مستمر لرؤوس الأموال الاستعانة بموارد الصندوق.

كذلك لا يجوز استخدام موارد الصندوق لمواجهة أعباء الدولة الناشئة عن أعمال الإغاثة والتعمير أو دفع ديون الحرب.

تدريب(٢)



متى يحق لدولة ما أن تطلب مساعدة من الصندوق؟

ويشترط ألا يكون العضو الذي يريد استخدام موارده قد فقد صلاحيته للالتجاء إلى هذه الموارد. وتفقد الدولة هذه الصلاحية إذا غيرت قيمة عملتها المتفق عليها مع الصندوق رغم معارضته في الحالات التي يتطلب فيها مثل هذه الموافقة، أو إذا استعملت الدولة العضو موارد الصندوق في غير الأغراض المحددة في الاتفاقية أو بطريقة تضر بالصندوق أو الدول الأعضاء أو إذا أخلت بالتزاماتها طبقاً للاتفاقية.

وتتكون موارد الصندوق من الحصص التي تكتسب بها الدول الأعضاء في رأسماله. وقد حددت لكل دولة من الدول حصة معينة فيه، ويلتزم كل عضو بان يسدد بالذهب ٢٥% من حصته أو ١٠% من أرصدتها الذهبية ومن الدولارات أيهما أقل، أما الباقي فيكون بالعملة الوطنية. وحق العضو في الاعتماد على موارد الصندوق مقيد بألا يتجاوز ما يسحب من هذه الموارد خلال اثني عشر شهراً من ربح حصته أو أن يؤدي إلى زيادة ما يحوزه الصندوق من عملته أكثر من ٢٠٠% من حصته.

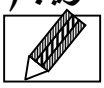
وقد جرى العمل على ألا يتجاوز أجل الوفاء بالقروض التي تقترض من الصندوق فترة تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات.

ويلاحظ أن حق العضو في استخدام موارد السوق يخضع للسلطة التقديرية في الحدود والقيود التي سبق ذكرها.

والجدير بالذكر أن الصندوق استحدث في عام ١٩٦٣م نظاماً يسمى **(تسهيلات التمويل التعويضي)**. ويهدف هذا النظام إلى تمكين الدول الأعضاء وخاصة تلك المنتجة للمواد الأولية من مواجهة التدهور القصير الأجل في حصيلة صادراتها، فأجاز للعضو أن يسحب من موارد الصندوق ما يعادل ٢٥% من حصته، وقد رفعت هذه الحصة

مؤخراً إلى ٥٠%، على إلا يتجاوز مقدار السحب في المعتاد ٢٥% من الحصة خلال السنة الواحدة.

تدريب(٣)



متى يطلب العضو تسهيل التمويل التعويضي؟

وفي يناير ١٩٧٥ حدث تطور هام في صندوق النقد الدولي إذ تقرر إلغاء السعر الرسمي للذهب، نتيجة لتخفيض سعر الدولار مرتين، الأولى في ديسمبر ١٩٧١م والثانية في فبراير ١٩٧٣م. وبهذا ألغي دور الذهب كوحدة لقياس القيمة في هذا النظام. وقد سمح هذا الإجراء من جانب صندوق النقد الدولي للدول الأعضاء فيه بإعادة تقييم أرصدتها الذهبية.

وتعتبر أسعار التعادل لعملات الدول الأعضاء في الصندوق هي الأساس الذي يعتمد عليه عند إجراء الحسابات بهدف تطبيق أحكام الصندوق إلا إذا قدر الصندوق أن سعر صرف هذه العملة قد انخفض إلى حد بعيد داخل هذه الدولة.

وأيضاً من التسهيلات التي يقدمها الصندوق ما يلي

❖ حقوق السحب الخاصة

شغل الفكر الاقتصادي والمنظمات الاقتصادية الدولية بموضوع عدم كفاية الأصول الدولية السائلة كالذهب والعملات الارتكازية كالإسترليني والدولار للوفاء باحتياجات الاقتصاد العالمي. وقد تعددت المقترحات التي يراد بها إصلاح نظام النقد العالمي بما يكفي تزويد العالم بالقدر الملائم من الأصول الدولية السائلة فضلاً عن الأنواع الملائمة منها.

وقد تمخضت المشاورات التي دارت في السنين الأخيرة سواء في محيط صندوق النقد الدولي أم على الصعيد العالمي من استحداث مجالات جديدة يستثنى

بمقتضاها تزويد العالم بمستوى ملائم أو عرض كاف من السيولة الدولية. وهذه التسهيلات تعرف الآن بحقوق السحب الخاصة.

وتتميز حقوق السحب الخاصة في قيامها بوظيفتها بأنها لا ترتكز على رصيد من الذهب وعملات الدول الأعضاء، كما هو الحال بالنسبة للعمليات الراهنة لصندوق النقد الدولي. ولكن تستمد هذه التسهيلات قوتها من التزام يقع على عاتق كل عضو يقبل الاشتراك في هذه التسهيلات بأن يزود غيره من الأعضاء المشتركين بعملات قابلة للتحويل بالفعل في مقابل حقوق سحب خاصة يتلقاها منهم، وذلك في حدود مقدار معين لا يتجاوز ضعف الحصة التي تقررت له من حقوق السحب الخاصة. ويتحدد مقدار ما يمنح من حقوق السحب الخاصة للأعضاء المشتركين بنسبة الحصص المقررة لهم في صندوق النقد الدولي.

وتكون قرارات الصندوق بشأن حقوق السحب الخاصة أو إلغائها لمدة خمس سنوات مقبولة عادة وذلك بأغلبية ٨٥% من قوة التصويت. على أن يوزع ما يخصص للأعضاء من حقوق السحب الخاصة على فترات سنوية، ولا يجوز للعضو المشترك أن يستخدم من حقوق السحب الخاصة على مدار خمس سنوات ما يزيد في المتوسط عن ٧٠% من المخصص الذي تقرر له منها.

وتنص الاتفاقية على أن يحتسب لكل عضو فوائد على ما يحوزه من حقوق السحب الخاصة وأن يلتزم بأداء فوائد عن المخصص الذي تقرره له منها وقد تقرر مبدئياً أن يكون سعر الفائدة ١,٥% وللصندوق الحق في تعديله.

تحديد قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة

وقد اتخذ صندوق النقد الدولي قرارات بشأن تحديد قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة من أول يوليو ١٩٧٤م على أساس مجموعة من ست عشرة عملة أطلق عليها سلة العملات، مع ترجيح كل منهما بما يتماشى مع أهميتها النسبية في المبادلات التجارية الدولية. وقومت هذه الوحدة عند بدء العمل بهذا النظام بما يعادل ١,٢١ دولار

أمريكي. ويقوم الصندوق بالإعلان عن قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة طبقاً للتقلبات اليومية لأسعار العملات الست عشرة في الأسواق النقدية.

وقد حقق هذا النظام نوعاً من الاستقرار النسبي المنشود، ولكن وحدة حقوق السحب الخاصة ليست عملة نقدية حقيقية، وأن الصندوق ينظر إليها على أنها القاعدة الاعتبارية لقيمة العملات، وتستخدمها البنوك المركزية والمؤسسات النقدية الدولية كوحدة حسابية. كذلك فإنه لا يمكن استخدام وحدات حقوق السحب الخاصة في المعاملات التجارية والتحويلات الرأسمالية، ولما كان الدولار غير قادر حالياً على القيام بأهم وظيفة للنقود وهي الحفاظ على استقرار قوته الشرائية. فقد أخذت بعض الدول تبحث عن استحداث طرق أخرى لضمان أسعار الصرف وضمان القوة الشرائية لعوائدها من الأرصدة النقدية وهي الدول المصدرة للبترول.

أسئلة تقويم ذاتي



١. عرف صندوق النقد الدولي وبين أهميته في الاقتصاد الدولي
٢. اذكر أهداف صندوق النقد الدولي
٣. كيف يساعد الصندوق الدولي الأعضاء وما هي العيوب التي تراها في هذه المساعدة؟

٣. البنك الدولي للإنشاء والتعمير

أنشئ هذا البنك في ديسمبر/١٩٤٥م تنفيذاً لاتفاقية بريتون وودز التي عقدت في يوليو ١٩٤٥م، وأعضاء هذا البنك هم الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي والتي تقبل الانضمام إلى هذا البنك.

١,٣ أغراض البنك

تتلخص أغراض البنك وفقاً لنصوص اتفاقية بريتون وودز فيما يلي

- المساعدة على تعمير الدول الأعضاء وتنميتها بتوفير رؤوس الأموال للأغراض الإنتاجية بما في ذلك بناء الاقتصاديات المدمرة أو المعطلة من جراء الحرب وتحويل الإنتاج الى حاجات السلم وتشجيع تنمية الإمكانات والموارد الإنتاجية في البلاد المتخلفة اقتصادياً.
- العمل على تشجيع الاستثمارات الدولية الخاصة عن طريق الضمانات والمساهمة في القروض والاستثمارات الأخرى التي يقوم بها الأفراد. كذلك سد النقص في الاستثمار الخاص إذا ما تعذر الحصول عليه بشروط مناسبة وذلك بتقديم الأموال اللازمة للأغراض الإنتاجية بالشروط المناسبة، أما من موارد البنك الخاصة وأما عن طريق ما يحصل عليه من أموال بالاقتراض من مؤسسات مالية أخرى.
- العمل على تحقيق النمو المتوازن طويل الأجل للتجارة الدولية والمحافظة على توازن ميزان المدفوعات، وذلك بتشجيع الاستثمارات الدولية التي تنمي القوى الإنتاجية وترفع مستوى المعيشة في البلاد المتخلفة.
- تنظيم القروض التي يقدمها البنك التي يضمنها بالنسبة إلى القروض الدولية الخاصة بجهات أخرى بحيث يفضل المشروعات الأكثر نفعاً أو التي تكون الحاجة ماسة إليها.

- إدارة عمليات البنك مع مراعاة ما للاستثمار الدولي من أثر إيجابي في النشاط الاقتصادي في الدول الأعضاء والمساعدة في سنوات ما بعد الحرب مباشرة على الانتقال بتمهل من اقتصاديات الحرب إلى اقتصاديات السلم.

٢,٣ نشاط البنك

يمنح البنك القروض بصفة أساسية إلى حكومات الدول الأعضاء أو للمنظمات الحكومية المتخصصة في تلك الدول. وقد يقدم البنك قروضه للأفراد أو الهيئات الخاصة بشرط أن تضمن الحكومة المعنية أو البنك المركزي هؤلاء الأفراد أو الهيئات ضماناً كاملاً فيما يتعلق بتسديد أصل القرض وفوائده وما يرتبط به من عمولة يحصل عليها البنك مقابل ما يتحمله من مخاطر.

وإذا وافق البنك على إقراض إحدى الحكومات الأعضاء أو المنظمات الحكومية التابعة لها أو أي هيئة خاصة بضمان حكومتها فإنه يدبر قيمة القرض سواء من أمواله الخاصة أو عن طريق اقتراضه من السوق أو من الأعضاء الآخرين أو بأية طريقة أخرى. وله في سبيل ذلك الحق في إصدار سندات وبيعها في الأسواق المالية للدول الأعضاء للحصول على بعض الموارد.

ويشترط البنك لتقديم قروضه المقدمة أو المضمونة ما يأتي:

١- أن يكون القرض من القروض اللازمة لتنفيذ مشروعات محددة في نطاق الإنشاء والتعمير. وبعبارة أخرى يجب أن يؤدي تنفيذ المشروع إلى زيادة قوة البلد الإنتاجية حتى يمكن أن يضمن البنك إمكان سداد القرض عند حلول أجله.

٢- يرسل البنك لجنة من الخبراء الفنيين لدراسة المشروع المعني للتأكد من نجاحه، ودراسة الظروف الاقتصادية والسياسية السائدة في البلد المقترض، ويقدم تقريراً عما اذا كانت هذه الظروف من شأنها أن تؤثر في المركز المالي للدولة في المستقبل. فإن وجدت اللجنة أن المشروع مطابقاً للشروط المختلفة التي يتم على أساسها تقديم البنك لقروضه قدمته للموافقة عليه.

٣- يجب أن يكون العضو طالب القرض عاجزاً عن الحصول على القرض من السوق العادية بأسعار معقولة.

٤- يجب أن يتأكد البنك من قدرة المقترض على تسديد أصل القرض وفوائده. ويلاحظ أن نشاط البنك الدولي لا يقتصر على مجرد تقديم القروض أو ضمانها بل يتعداها إلى تقديم كافة أنواع المساعدات والمساهمة في حل مختلف المشاكل المتعلقة بسياسة الأعضاء في تحقيق التنمية الاقتصادية. ولا يشترط أن تقدم هذه المساعدات بمناسبة دراسة البنك لطلبات الاقتراض بل يمكن تقديم هذه المساعدات حتى ولو كانت غير متصلة بعملية إقراض معينة.

تدريب(٤)

اجب بنعم أو لا فيما يلي:

١. يركز البنك في اقراضه على المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية والفنية أكثر من مشاريع الخدمات الاجتماعية.
٢. قروض البنك تتسم بأسعار فائدة ثابتة ولفترات طويلة نسبيا
٣. لا يقدم البنك قروضا للقطاع الخاص.

٣,٣ إدارة البنك

يعتبر البنك مؤسسة ذات شخصية اعتبارية مستقلة يشرف عليها مجلس محافظين. وتتركز في هذا المجلس كافة سلطات البنك، ويجتمع عادة كل عام، وتعين كل دولة محافظاً ونائباً لها. ويكون تصويت المحافظين على أساس ٢٥٠ صوتاً لكل منهم يضاف إيه صوت عن كل ١٠٠،٠٠٠ دولار تمتلكه الدولة التي عينته أو الدول التي اشتركت في انتخابه. ولمجلس المحافظين أن يفوض سلطاته إلى مجلس الإدارة الذي يتكون من عدد من الأعضاء تعين الدول صاحبة الحصص الأكبر في البنك خمسة منهم والباقون ينتخبهم المحافظون الممثلون لبقية الأعضاء. ويختار مجلس الإدارة رئيساً

يشرف على الموظفين ويصرف أعمال البنك الجارية. وقد جرى العرف أن يكون الرئيس أمريكي الجنسية ومهمته ضمان حسن سير العمل في البنك وتعيين الموظفين وفصلهم.

أسئلة تقويم ذاتي



١. عرف البنك الدولي للإنشاء والتعمير مبينا أغراضه وكيف يدار.
٢. صف نشاط البنك الدولي للإنشاء والتعمير

٤. منظمة التجارة الدولية

أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة قرارات في فبراير ١٩٤٦م بعقد مؤتمر دولي للتجارة والتشغيل. وبالفعل عقد المؤتمر المذكور في مدينة (هافانا) في الفترة من نوفمبر ١٩٤٧ إلى مارس ١٩٤٨ وتمخض عن صياغة اتفاقية للتجارة الدولية سميت بميثاق هافانا.

وقد اعترضت الولايات المتحدة على ميثاق هافانا ولم توافق حكومتها عليها وتبعتها في ذلك المملكة المتحدة مما أدى إلى عدم نجاح الاتفاقية.

وقد كان ميثاق هافانا يقرر قيام منظمة للتجارة الدولية تهدف إلى:

- تشجيع جهود الدول المتخلفة لتحقيق التنمية الاقتصادية بإعادة حرية الانتقال لرؤوس الأموال بين الدول.
- تحقيق المساواة بين الدول في أسواق المنتجات والمواد الخام.
- ضمان حجم واسع ومتزايد للدخل القومي والطلب الفعلي وزيادة الإنتاج والمبادلات.
- تسهيل تبادل المشورة والمعونة بين الدول لحل مشكلات التجارة الدولية في مجال التوظف والتنمية.

وكان أهم المبادئ التي تهدف إليها منظمة التجارة الدولية هي:

١. تحقيق عدم التمييز بين الدول في مجال التجارة الدولية.
٢. تخفيض الرسوم الجمركية بشرط المعاملة بالمثل.
٣. إلغاء القيود الكمية التي قد تفرضها الدول على التجارة الدولية.
٤. عدم الاعتراف بالمجموعات الاقتصادية التي تكونها بعض الدول في المجال الدولي نتيجة للآثار السالبة التي تسببها.

أسئلة تقويم ذاتي



١. عرف منظمة التجارة الدولية مبيناً أهميتها الاقتصادية للاقتصاد العالمي.
٢. اذكر أهم المبادئ التي تدعو إليها منظمة التجارة الدولية.
٣. ماهو السبب في عدم نجاح اتفاقية التجارة الدولية؟

٥. اتفاقية التعريفات الجمركية والتجارة (الجات)

في ٣٠/اكتوبر/١٩٤٧م اتفق عدد من الدول على التفاوض بشأن تخفيض الرسوم الجمركية وتنظيم التجارة الدولية. وقد تمخضت المفاوضات عن (الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة) المعروفة باسم (الجات). وقد بدأ سريان هذه الاتفاقية اعتباراً من أول يناير ١٩٤٨ ووقعت عليها ٨٩ دولة. ومن المعروف أن الجات عبارة عن جهاز دولي يهدف إنشاؤه إلى الإشراف على تنفيذ أحكام الاتفاقية المذكورة.

ويمكن تلخيص المبادئ الأساسية التي تقوم عليها الاتفاقية فيما يلي:

أولاً: مبدأ معاملة الدول الأكثر رعاية. ويقتضي هذا المبدأ أن أي دولة عضو في الاتفاقية إذا منحت امتيازا أو تفضيلاً جمركياً لدولة أخرى، فإن هذا الامتياز أو التفضيل يسري على كافة الدول الأعضاء.

ثانياً: لا يجوز في الأصل فرض قيود كمية على الواردات (كنظام الحصص) وان كانت توجد بعض الاستثناءات. تتعلق بإمكان فرض هذه القيود بالنسبة للدول التي تعاني من اختلال أساسي في ميزان المدفوعات. كما سمح للدول التي يوجد لديها فائض كبير من الحاصلات الزراعية بفرض قيود على وارداتها لتسهيل تصريف هذا الفائض دون تدهور لأسعارها في الأسواق المحلية نتيجة للاستيراد.

ثالثاً: إلزام كل عضو بأن يهيئ الفرصة للتشاور المباشر حول أي اعتراض يوجه إليه بخصوص تطبيق أحكام الاتفاقية. فإذا لم تتمخض المشاورات المباشرة بين الأطراف المعنية عن نتيجة مرضية أحيل الأمر إلى الأطراف المتعاقدة التي يقع على عاتقها واجب دراسة الموضوع والتقدم بتوصيات أو اتخاذ قرارات.

رابعاً: يجب أن تتخذ الأطراف المتعاقدة كافة الإجراءات المشتركة لتحقيق أهداف الاتفاقية بما في ذلك صياغة برامج محددة ووضعها موضع التنفيذ.

ومقر الجات جنيف وتديرها أمانة يرأسها أمين عام. يمكن النظر إلى اتفاقية الجات بوصفها نوعاً من تطبيق مبدأ التكامل الاقتصادي بمفهومه العام.

أسئلة تقويم ذاتي



١. متى وكيف تمت اتفاقية الجات؟
٢. اذكر المباديء الأساسية التي تقوم عليها اتفاقية الجات.
٣. اكمل الآتي:

الجات عبارة عن..... ومقرها في.....

٦. البنك الأوربي للاستثمار

تضمنت اتفاقية السوق الأوربية المشتركة إنشاء بنك للاستثمار يهدف إلى تمويل عمليات التنمية الاقتصادية للدول المشتركة. ويقوم البنك باستثمار الحصص التي تساهم بها الدول الأعضاء في تنمية المناطق المتخلفة بداخل الدول الأوربية الأعضاء في السوق.

ويجوز بقرار يصدر من محافظي البنك مساهمته في مشروعات التنمية بالدول النامية المنتسبة إلى السوق.

ولا يجوز للبنك أن يمنح قروضاً عما يزيد على ٢٥% من رأسمال المشروع المطلوب لأجله القرض.

سؤال تقويم ذاتي



اكتب عن البنك الأوربي للاستثمار.

٧. السوق المشتركة

قد تقوم بعض الدول بعقد اتفاقية في ما بينها لإنشاء سوق مشتركة بهدف إلغاء كافة القيود على انتقال عناصر الإنتاج بين أقاليم الدول الأعضاء في السوق. وفي هذه الحالة لا تفرض أية قيود على انتقال الأشخاص أو الخدمات أو رؤوس الأموال، كما يتم وضع تعريفة جمركية واحدة في مواجهة الدول الأخرى.

ومن أمثلة ذلك:

- **الجماعة الأوربية للفحم والصلب (معاهدة باريس ١٩٥١)**
- **الجماعة الأوربية الذرية (السوق المشتركة المتعلقة بالمنتجات الخاصة الضرورية للصناعات الذرية عام ١٩٥٧ المسماة أوراتوم).**

❖ السوق الأوربية المشتركة

التي أنشئت بموجب اتفاقية روما عام ١٩٥٨. وقد قامت هـذه الـسوق بهـدف تعميق التعاون في ما بين الدول المشتركة فيها وتجاوز الصعوبات التي تواجهها.

وأهم ما جاء باتفاقية هذه السوق

- وضع تعريفة جمركية وسياسة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي
- وإزالة العوائق التي تحول دون انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال
- وتحقيق التنسيق بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية
- ووضع سياسة موحدة في ميدان الزراعة والنقل،
- والتقريب بين التشريعات القومية في الدول الأعضاء،
- واشتراك دول ما وراء البحار في السوق كأعضاء منتسبين.

❖ ومجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة

المعروف (بالكوميكون) الذي عقد بين دول أوربا الشرقية سنة ١٩٤٨

ويضم الاتحاد السوفيتي وبلغاريا وتشيكوسلوفاكيا وألمانيا الشرقية والمجر وبولندا ورومانيا. وكانت ألبانيا عضوا به ولكنها انسحبت منه.

وهو يهدف إلى ربط اقتصاديات الدول الأعضاء ومساعدة هذه الدول وتقليل اعتماد تجارتها الخارجية على الدول الغربية.

❖ والسوق المشتركة لدول أمريكا الوسطى

الذي يتكون من كوستاريكا وجواتيمالا والسلفادور وهندرواس ونيكاراغوا.

ويهدف إلى:

- إلغاء القيود التجارية بين الدول الأعضاء في فترة قصيرة.
- ووضع تعريفة خارجية مشتركة على الواردات من الدول الأعـضاء حيث ألغيت معظم الرسوم والقيود على التجارة فيما بينها.

❖ ومنظمة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية

التي تتكون من البرازيل وشيلي وبيرو واورغواي والأرجنتين والمكسيك وباراغوي. ثم انضمت إليها كولومبيا والأكوادور في سنة ١٩٦١م ثم فنزويلا وبوليفيا سنة ١٩٦٨م. وهذه أنشئت بمقتضى معاهدة مونتفيد سنة ١٩٦٠. وهي لا ترمي إلى تكوين اتحاد جمركي، بل تكتفي بالعمل على إلغاء القيود الجمركية بين الدول الأعضاء تدريجياً، ولا تتضمن تعريفة خارجية موحدة

❖ والسوق المشتركة لدول شرق إفريقيا

الذي يتكون من أوغندا وكينيا وتنزانيا، وقد تمت هذه السوق على مراحل منذ سنة ١٩٢٠م.

❖ السوق العربية المشتركة

كما قامت السوق العربية المشتركة بناءً على قرار من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في عام ١٩٦٤م رغبة في تحقيق التكامل الاقتصادي وتوحيد الجهود لتحقيق أفضل الشروط لتنمية ثروات الأطراف المتعاقدة، ورفع مستوى المعيشة وتحسين ظروف العمل.

وقد قرر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بأن إنشاء السوق العربية المشتركة الهدف منه هو تحقيق ما يلي:

١. حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال.
٢. حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية.
٣. حرية الإقامة والعمل وممارسة النشاط الاقتصادي.
٤. حرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والموانئ والمطارات المدنية.

وقد أبرم اتفاق التكامل بين مصر والسودان بالخرطوم في ١٢/اكتـــوبر/١٩٨٢م بهدف توطيد العلاقات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية والعسكرية على أسس تتفق والصلات والروابط الطبيعية والتاريخية لشعب وادي النيل.

وقد نصت المادة الأولى من هذا الميثاق على وضع ترتيبات عملية تراعي فيـــه اعتبارات الواقعية ومتطلبات العدالة تستهدف إلغاء جميع القيود بما فـــي ذلـــك الرســـوم الجمركية التي تعوق الأتي:

(أ) حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال.

(ب) حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية.

(ج) حرية الإقامة والعمل والتملك واستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي.

(د) حرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والمرافق والموانئ والمطارات المدنية.

أسئلة تقويم ذاتي



١. إلى ماذا يهدف قيام السوق المشتركة؟

٢. اذكر امثلة للسوق المشتركة

٣. ماهو الهدف من إنشاء السوق العربية المشتركة وما هي أهميتها الاقتصادية؟

٨. تسوية المدفوعات الدولية

كما تعلم عزيزي الدارس أن المعاملات الاقتصادية الدولية تستدعي إجراء مدفوعات دولية بين مختلف الدول بمناسبة قيام التجارة الدولية وتقديم الأفراد المقيمين بالدول أو المشروعات بها خدمات للأفراد ومشروعات تابعة لدول أخرى أو يتلقى الأفراد المقيمين بالدول والمشروعات الكائنة بها خدمات من أشخاص مقيمين في الخارج.

ومن المعروف أن الديون الداخلية تتم تسويتها على أساس عملة واحدة وبالنقود الوطنية، على خلاف الديون الدولية إذ إن تسويتها تتم على أساس عدة أنواع من العملات تتبع دولاً مختلفة مما قد يترتب عليه نشوء مشكلة تحويل هذه العملات بعضها ببعض.

❖ الذهب وتسوية المدفوعات الدولية

القاعدة العامة أن النقود الوطنية ليست لها قوة إبراء الديون إلا في الدولة التي أصدرتها. لذلك فإنه قد يقال إنه في الإمكان استعمال الذهب باعتباره العملة الوحيدة التي تقبلها كل الدول للوفاء بديونها لما له من قبول عام كأداة للوفاء. وذلك عن طريق إرسال الذهب من الدولة المدينة إلى الدولة الدائنة.

غير أن هناك عقبات تكتنف هذه الطريقة منها:

- أن إرسال الذهب يتطلب نفقات كبيرة من أجور ونقل وتأمين،
- وكذلك لما تفرضه الدول حالياً من حظر على تصديره للخارج إلا بترخيص إداري،
- ولقلة الذهب الموجود حالياً وعدم كفايته لتسوية المدفوعات الدولية أو الحرص على إبقاء الذهب داخل الدولة فضلاً عن أن نقل الذهب عملية محفوفة بالمخاطر، كما يفقد جزءاً من وزنه نتيجة لكثرة تداوله.

لذلك فإن الكثير من الدول لا تلجأ إلى تسوية ديونها الخارجية عن طريق الذهب إلا إذا كانت الطرق الأخرى لتسوية الديون غير ممكنة أو كثيرة التكاليف.

❖ أدوات تسوية الديون

تعد **المقاصة** هي المبدأ الأساسي في تسوية المبادلات الدولية. أي أن تسوية المبادلات الدولية تتم على أساس إلغاء الحقوق والديون الدولية في مقابل بعضها بحيث لا تبقى في النهاية إلا فروق صغيرة القيمة يستخدم الذهب في تسويتها.

وتتم المقاصة عن طريق استعمال:

- الكمبيالات
- والاعتمادات المستندية
- والحوالات المصرفية.

ولتوضيح ذلك نفترض أن (أ) تاجراً مستورداً للحرير من فرنسا وأن الدائن (ب) هو التاجر المصدر للحرير وأن مبلغ الدين هو ٢،٠٠٠ جنيه يستحق الدفع في أول يناير ١٩٧٠ بموجب كمبيالة (ب) على (أ)، كما أن (ج) تاجراً سودانياً للقطن دائناً لمستورد فرنسي (د) بقيمة البضاعة التي صدرها له وقدرها ٢،٠٠٠ جنيه مستحقة الدفع في أول يناير ١٩٧٠،هنا يتدخل (ب) الذي يعرف (د)، ويشتري الكمبيالة المسحوبة على (أ) ثم يرسلها إلى (ج) دائنة وفاء لحقه وفي تاريخ الاستحقاق يستوفي (ج) من (أ) حقه لأنهما في بلد واحد.

وتنتهي التسوية بحصول كل دائن على حقه دون انتقال مال من السودان إلى فرنسا ولا من فرنسا إلى السودان وإنما تمت التسوية بتلقي كل دائن حقه في بلده بعملته الوطنية وتتم هكذا

من (د) إلى (ب) في فرنسا

من (أ) إلى (ج) في السودان

على ان هذه الطريقة البسيطة قد لا تتحقق في الواقع. فهي تفترض أن أصحاب هذه العمليات يعرفون بعضهم، وكذلك تساوي المدينين وتوافق تاريخ الاستحقاق وهذه أمور قلما تحدث في العمل.

لذلك تتدخل البنوك للتغلب على الصعوبات. فهي تقوم بشراء الكمبيالات المسحوبة على الخارج وكل الحقوق المعبر عنها بعملة أجنبية وتدفع لهم قيمتها بالعملة الوطنية وترسل هذه الحقوق لفروعها أو وكلائها في الخارج لتحصل من المدينين الأجانب وقيد قيمتها بحساباتهم لديها. وإذا أراد أحد المدينين الوطنين دفع دين عليه إلى الخارج فإنه يمكنه التوجه إلى بنك تجاري محلي لشراء حوالة مصرفية أي شيك على فروعه أو مراسلة فروعه في الخارج ويرسل المدين هذه الحوالة أوهذا الشيك إلى دائنه في الخارج لاقتضاء حقه من الفروع أو المراسل للبنك في الخارج ويتم ذلك مقابل عمولة يتقاضاها البنك.

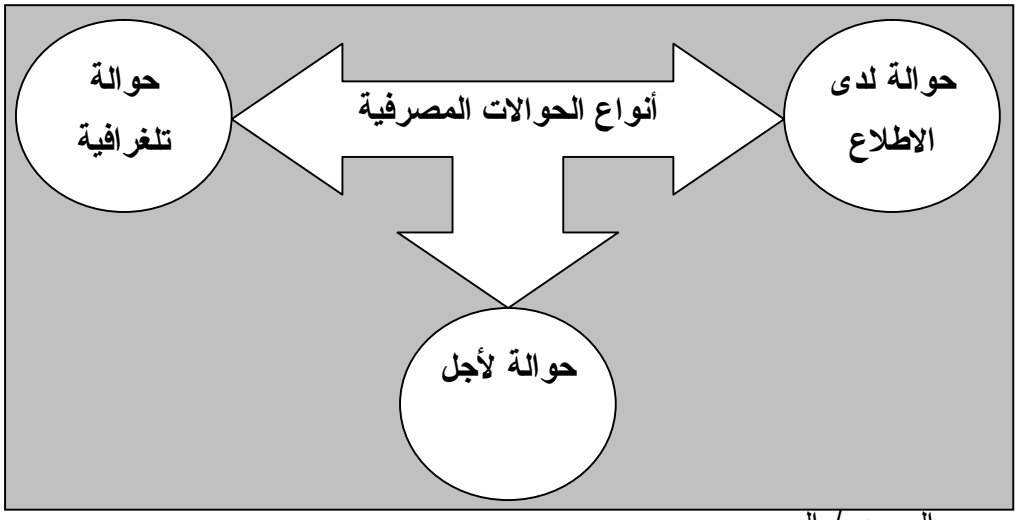
ويمكن تعريف الحوالة المصرفية بأنها

أمر يصدره بنك وطني إلى بنك في الخارج بدفع مبلغ معين من النقود لشخص معين أو لأذنه.

وتوجد عدة أنواع من الحوالات المصرفية نوضحها في الشكل التالي:

شكل (١)

أنواع الحوالات المصرفية



المصدر/ المصمم

وفيما يلي نستعرض هذه الأنواع

❖ **حوالة لدى الاطلاع**

وهي عبارة عن أمر كتابي يصدره البنك الخارجي يطلب فيه دفع قيمة الحوالة بمجرد تقديمها إليه

❖ **حوالة تلغرافية**

وتكون الحوالة تلغرافية عندما يبرق البنك الوطني إلى البنك الخارجي يأمره بدفع مبلغ معين من النقود إلى شخص معين

ويتقاضى البنك عمولته التي يتقاضاها في حالة الحوالة لدى الاطلاع مقابل مصاريف البرقية بالإضافة إلى ما يقتضيه بيع الحوالات البرقية من ضرورة قيام البنك الخارجي بتوفير الأرصدة المالية اللازمة للوفاء بها في الحال.

❖ **الحوالة لأجل**

وهي أمر بالدفع لا يكون مستحقاً في الحال وإنما بعد فترة زمنية معينة كشهر أو شهرين أو ثلاثة شهور

وتحسب المدة عادة من تاريخ تقديم البنوك الأجنبية لمثل هذه الحوالات وقبول البنوك الوطنية لها ويمكن ان يبيع البنك الوطني هذه الحوالات بأقل من قيمتها قليلاً نظراً لأن البنوك الوطنية تتقاضى قيمتها في الحال ولا تكون ملزمة بدفع قيمتها إلا بعد انقضاء فترة زمنية مما يوفر سيولة تستطيع استخدامها.

ويلاحظ **أن الاعتمادات المصرفية** تعد أيضاً من طرق تسوية المبادلات الدولية وبمقتضاها يتجه المدين الوطني إلى البنك الذي يتعامل معه مطالباً إياه بفتح اعتماد لحسابه بالمبلغ المتفق عليه ويتعهد البنك مقابل ما يقدمه المدين من ضمانات كافية وعمولة أن يقبل الكمبيالات التي يسحبها المصدر عليه على البنك المدين بعد إخطاره

بفتح الاعتماد ويتعهد المستورد أن يضع المبالغ اللازمة للوفاء بقيمة الكمبيالة تحت تصرف البنك الوطني عند حلول أجلها.

❖ التسوية الثنائية والمتعددة الأطراف

افترضنا في دراستنا السابقة أن تسوية الديون تتم بين دولتين فقط أي تسوية ثنائية ولكن ما يحدث في الواقع في ظل حرية الصرف هو أن تسوية الديون الدولية تتم عن طريق الصرف المثلث أو متعدد الأطراف.

ويمكن توضيح ذلك بافتراض أن السودان يصدر لفرنسا أكثر مما تستورد منه في حين أن السودان يستورد من انجلترا أكثر مما يصدر لها. ففي هذه الحالة يمكن للسودان أن يسدد الديون لانجلترا من رصيده في فرنسا، بحيث لا ينتقل الذهب من السودان أو فرنسا إلا لتغطية الفرق الصافي. و ما يميز التسوية المتعددة الأطراف هو أن حقوق البلد في مجموعها لدى البلاد الأخرى تستعمل في تغطية ديونها في مجموعها نحو كافة البلاد الأخرى.

ومما يزيد من سهولة تسوية الديون للدولة على نطاق متعدد الأطراف وجود مراكز عالمية لتمويل المبادلات الدولية وتسوية المدفوعات عنها واتصال هذه الأسواق ببعضها بالبرق والتلفون واللاسلكي والشبكة الحاسوبية.

وقد احتلت لندن المكان الأول بين هذه المراكز حتى الحرب العالمية الأولى لما لها من مركز دائنية كبير على البلاد الأخرى في ذلك الوقت، وما توافر لسوقها النقدي من مؤسسات واسعة الموارد متشعبة العلاقات. ثم اضمحل ذلك المركز بعد الحرب العالمية الأولى في انجلترا في المحيط الاقتصادي وازدياد أهمية نيويورك وباريس. وضاعف من اضمحلال ذلك المركز تداعي الأهمية الاقتصادية العالمية لانجلترا منذ ذلك الحين.

عزيزي الدارس فيما تبقى من هذه الوحدة سوف نتعرف على سعر الصرف لما له من أهمية في تسوية المدفوعات الدولية.

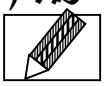
سعر الصرف

يعرف اصطلاح سعر الصرف بأنه مبادلة النقد الأجنبي بالنقد الوطني.

فإذا قلنا ان سعر صرف الجنيه الاسترليني يساوي جنيها وربع جنيه سوداني (١ ١/٤ جنيه سوداني). فمعنى هذا أن الجنيه الاسترليني يتبادل في السوق بما يساوي جنيها و١/٤ سوداني. فإذا تغير سعر الصرف وأصبح الجنيه الإسترليني يساوي جنيها سودانيا كان معنى هذا انخفاض قيمة الجنيه الاسترليني بالنسبة للجنيه السوداني. وإذا تغير سعر الصرف بحيث أصبح الجنيه الإسترليني يساوي جنيها ونصف جنيه سوداني كان معنى هذا ارتفاع قيمة الجنيه الاسترليني مقوماً بالجنيه السوداني.

وقد ثار جدل فيما بين الاقتصاديين حول **مشاكل أسعار الصرف** وتقلباتها حيث تميزت الفترة بين الحربين العالميتين بتقلبات عنيفة في أسعار الصرف التي كانت قد حظيت بالاستقرار في ظل قاعدة الذهب وتركز الجدل حول هل ينبغي الاحتفاظ بنظام حرية سعر الصرف أو تقلبه أو ثباته. وقد أيد ثبات سعر الصرف غالبية الاقتصاديين في حين ايد حرية سعر الصرف بعض الاقتصاديين الآخرين.

تدريب(٥)



اذكر أنواع سعر الصرف حسبما درست.

❖ أسانيد أنصار الدفاع عن ثبات سعر الصرف

يستند أنصار الدفاع عن ثبات سعر الصرف إلى الحجج الآتية

- يتيح ثبات سعر الصرف تحقيق التوازن التلقائي في ميزان المدفوعات الدولية ومن ثم في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية بأكمله.
- يمنع ثبات سعر الصرف المخاطرة وعدم اليقين في العلاقات الاقتصادية الدولية مما يمنع خطورة الآثار المترتبة على ترك أسعار صرف العملات المختلفة تتقلب بحرية.
- السماح بعدم ثبات سعر الصرف من شأنه أن يجعل نشاط المضاربين يشكل عامل اضطراب وعدم استقرار في سوق الصرف الأجنبي وبالتالي مضاعفة ما يمكن أن يحدث من اختلال بين عرض العملة الوطنية والطلب عليها بواسطة المتعاملين في هذه السوق.

❖ أسانيد المدافعين عن حرية سعر الصرف

استند أنصار الدفاع عن حرية سعر الصرف أو تقلبه إلى الحجج التالية

أولاً: يترتب على نظام ثبات سعر الصرف إجبار الدولة على إخضاع اقتصادها القومي ومستوى الدخل والعمالة فيها لحالة ميزان مدفوعاتها مع الدول الأخرى مما يحرمها من حرية اتباع السياسة النقدية المناسبة لوضع الاقتصاد القومي والكفيلة بتحقيق استقراره عند مستوى العمالة الكاملة. بينما في ظل حرية سعر الصرف يمكن لعرض النقود في الاقتصاد القومي أن يتبع أوضاع هذا الاقتصاد بما يتناسب مع كل وضع بغض النظر عما إذا كان هناك فائض أو عجز يتحقق في ميزان المدفوعات.

تدريب(٦)

ماهي العوامل المحددة لسعر الصرف؟

ثانياً: يرى المدافعون عن حرية سعر الصرف أن المخاطرة وعدم التيقن في نظـــام حرية سعر الصرف يمكن علاجه إذا وجدت سوق منظمة لعمليات الصرف الآجلـــة يتمكن فيها المتعاملون من تجنب الآثار التي تحدثها تقلبات أسعار الصرف في الفترة ما بين ابرامهم لعقود البيع أو الشراء من الخارج ووقت التحصيل أو الـــدفع الفعلـــي لاثمان البيع أو الشراء. وإن كان مثل هذا السوق قد لا يتوافر بالنسبة لكل العمـــلات بصفة دائمة. وفي حالة توافرها فقد تكون مكلفة لمن يلجأ إليها.

ثالثاً: لا يتحتم في ظل نظام حرية سعر الصرف أن يشكل نشاط المضاربين عامـــل اضطراب وعدم استقرار في سوق الصرف الأجنبـــي إذ يمكـــن لحركـــات رؤوس الأموال قصيرة الأجل بواسطة المضاربين أن تكون عامـــل اســـتقرار فـــي ســـوق الصرف الأجنبي بدلاً من أن تكون من عوامل الاضطراب.

أسئلة تقويم ذاتي

؟

١. بالشرح الوافي وضح كيف تتم تسوية الديون بين الدول المختلفة.
٢. اذكر أهم المراكز العالمية التي تعمل على تسهيل تسوية المدفوعات الدولية.
٣. عرف المقصود بسعر الصرف وبين أهـــم أنواعـــه ذاكـــراً مزايـــا وعيوب كل نوع ؟

الخلاصة

عزيزي الدارس، في نهاية هذه الوحدة أدعوك إلى تلخيص أهم ما ورد فيها، بدأنا الوحدة بالتعرف على تاريخ التعاون الاقتصادي الدولي والذي يرجع إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية حيث تم توقيع اتفاقية للمعونة المتبادلة بين الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة في عام ١٩٤٢ وكان من أبرز الخطط التي ينص عليها الاتفاق خطة كينز وخطة وايت وتم التسيق بين الخطتين.

وفي ابريل ١٩٤٤ نشر بيان مشترك حول تأسيس صندوق النقد الدولي للأمم المتحدة والمشاركة وقد قدم هذا البيان إلى مؤتمر بريتون وودز حيث تمت مناقشة إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للتعمير والتنمية.

وفي القسم الثاني من هذه الوحدة استعرضنا نشأة صندوق النقد الدولي وأغراضه ونظام إدارته الذي يتكون من مجلس المحافظين ، مجلس الإدارة، المدير والسكرتارية ، ثم ناقشنا بعض الموضوعات التي وردت ضمن أهداف الصندوق وهي ثبات أسعار الصرف وإلغاء قيود الصرف. كما ذكرنا أن من حق العضو في الصندوق استخدام موارد الصندوق إذا واجه اختلالاً مؤقتا في ميزان المدفوعات، وأن من ضمن التسهيلات التي يقدمها الصندوق لأعضائه ما يلي:

- القروض
- تسهيلات التمويل التعويضي
- وحقوق السحب الخاصة

كما استعرضنا في القسم الثالث البنك الدولي للإنشاء والتعمير وبينا أغراضه وفي **الأقسام التالية لهذا القسم ألقينا** الضوء على مجموعة من المؤسسات المالية الأخرى وهي:

- منظمة التجارة الدولية
- اتفاقية الجات
- البنك الأوربي للاستثمار
- السوق المشتركة

وفي القسم الأخير من هذه الوحدة ناقشنا كيفية تسوية المدفوعات الدولية وذكرنا أن من أدوات تسوية الديون الكمبيالات والاعتمادات المستندية والحوالات المصرفية. كما عرفنا سعر الصرف وبينا انواعه وعيوب كل نوع.

لمحة مسبقة عن الوحدة الدراسية التالية

نتناول في الوحدة التالية مفهوم التضخم والنظريات المفسرة له والتضخم في البلدان النامية وأنواعه، التضخم وكيفية معالجته وإجراءات محاربته في البلدان النامية.

إجابات التدريبات

تدريب(١)

١- وظيفة تنظيمية

٢- وظيفة مالية

٣- وظيفة استشارية.

تدريب (٢)

إذا كانت عضواً في الصندوق وواجهت مشكلة في مدفوعاته الخارجية نظرا لعدم كفاية حصيلته من النقد الأجنبي لتسديد استيراداته المختلفة إذ يحق لها طلب مساعدة مؤقتة لتصحيح أوضاعه الاقتصادية.

تدريب (٣)

عند الطواريء حينما تواجه الدولة صدمات خارجية معاكسة مثل حدوث زيادة في أسعار الاستيرادات والتقلبات في أسعار الفائدة.

تدريب(٤)

١. نعم

٢. نعم

٣. لا

تدريب (٥)

سعر الصرف الثابت وسعر الصرف الحر.

تدريب (٦)

ب-**كمية النقود:** حيث إن تغير كمية النقود ارتفاعا وانخفاضاً ستؤثر في مستوى الأسعار أما انخفاضا أو ارتفاعا مما يؤثر في الطلب على العملات الأجنبية وبالتالي في أسعار الصرف.

ج- **حالة ميزان المدفوعات:** حيث ان حالة الفائض أو العجز تنعكس على سعر صرف العملة الوطنية أو العملات الاجنبية.

د- **سعر الفائدة السائدة:** حيث إن انخفاضه يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال بحثا عن أسعار أعلى وبالتالي يزيد الإقبال على العملات الأجنبية والعكس صحيح.

هـ. السياسات المالية والنقدية للدولة.

مسرد المصطلحات

التجارة الدولية

تبادل السلع والخدمات بين دولة وأخرى

بريتون وودز: Bretton Woods

موقع المؤتمر الذي أدى في عام ١٩٤٤م إلى تكوين صندوق النقد الدولي (IMF) وانشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير حيث عقد المؤتمر في الولايات المتحدة الأمريكية بمدينة برتبون وودز

صندوق النقد الدولي: International Monetary Fund

تأسس في عام ١٩٤٦م لتوفير سيولة دولية في فترة قصيرة ومتوسطة الأجل ولتشجيع تحرير أسعار الصرف ويساعد أعضاءه في حالة وجود مشاكل في ميزان المدفوعات بتوفير القروض الضرورية.

ميزان المدفوعات: Balance of Payments

السجل الأساسي المنظم والموجز الذي تدون فيه كافة المعاملات الاقتصادية التي تتم بين حكومات ومواطنين ومؤسسات محلية لبلد ما مع مثيلاتها لبلد أجنبي خلال فترة معينة عادة سنة واحدة.

حقوق السحب الخاصة: Special Drawing Rights (SDRs)

تخصيصات سحب خاصة تعطي للأقطار الحائزة لها الحق في الحصول على عملات قابلة للتحويل لا من موارد الصندوق.

تسهيلات التمويل التعويضي: Compensatory and Contingency Financing Facility

مساعدة إضافية يقدمها صندوق النقد الدولي للتعويض عن الانخفاض الحاد وغير المتوقع في حصيلة صادرات البلد العضو.

اتفاقية التعريفات الجمركية والتجارة: General Agreement on Tariffs and (GATT) Trade

معاهدة دولية بين عدد من الدول تضمن حقوقا والتزاما بين الاطراف المتعاقــدة بهدف تحرير التجارة الدولية.

المصادر والمراجع

١- د.زكريا محمد بيومي، **النقود والبنوك والتجارة الدولية**، دار النهضة العربية، القاهرة: ١٩٩١م.

٢- د. سيد الهواري، **إدارة البنوك** (مع التركيز على البنوك التجارية والإسلامية)، مكتبة عين شمس، القاهرة: ١٩٩٢.

٣- د.عثمان يعقوب محمد، **النقود والبنوك**، القاهرة: ٢٠٠٠م.

٤- د.عبد الرحمن يسري احمد، **الاقتصاديات الدولية**، جامعة عين شمس: ١٩٩٩م.

٥- د.محمد زكي المسير، **اقتصاديات النقود**، دار النهضة العربية، القاهرة: ١٩٩٠م.

٦- د.محمد دويدار، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، بيروت: ٢٠٠٣م.

٧- د.محمد صالح الحناوي وآخرون، **المؤسسات المالية** (البورصة والبنوك التجارية)، الدار الجامعية: ٢٠٠١م.

٨- د. يوسف بن عبد الله الزامل، **النقود والبنوك والأسواق المالية**، الجمعية السعودية للمحاسبة،الرياض: ٢٠٠١م.

9- Jeff Madura , **Financial Market & Institutions South** , western college ,united Kingdom: 2002.

الوحدة العاشرة

التضخم



محتويات الوحدة

الموضوع	الصفحة
مُقدمة	**٣٦٢**
تمهِيدْ	٣٦٢
أَهْدافُ الوحدة	٣٦٣
١. مفهوم التضخم وتعريفه	**٣٦٤**
١,١ مفهوم التضخم	**٣٦٦**
٢,١ تعريف التضخم	**٣٦٧**
٢. النظريات المفسرة للتضخم	**٣٦٦**
١,٢ نظرية تضخم التكلفة الدافعة	**٣٦٧**
٢,٢ نظرية ضغط الطلب	٣٦٧
٣,٢ نظرية تحول الطلب	٣٦٨
٣. التضخم في البلدان النامية	**٣٦٩**
١,٣ مصادر التضخم في البلدان النامية	**٣٧٠**
٢,٣ النظرية الهيكلية للتضخم	**٣٧٠**
٤. أنواع التضخم	**٣٧٣**
١,٤ التضخم الحقيقي	**٣٧٤**
٢,٤ التضخم المكبوت (المحبوس)	**٣٧٦**
٣,٤ التضخم الطليق (المفرط)	**٣٧٧**
٤,٤ التضخم الزاحف	**٣٧٨**
٥. الكساد التضخمي (الركود التضخمي)	**٣٨٠**
٦. سياسات معالجة التضخم	**٣٨١**

الموضوع	الصفحة
١,٦ سياسات قصيرة المدى	**٣٨٢**
٢,٦ سياسات طويلة المدى	**٣٨٢**
٧. إجراءات محاربة التضخم في البلدان النامية	**٣٨٥**
الخُلاصة	**٣٨٨**
لمحةٌ مُسبقة عن الوحدة الدراسية التالية	**٣٨٩**
إجاباتُ التدريبات	**٣٩٠**
مسرد المصطلحات	**٣٩١**
المصادر والمراجع	**٣٩٣**

المقدمة

تمهيد

عزيزي الدارسُ

مرحباً بك إلى الوحدة العاشرة من مقرر "إدارة المؤسسات المالية" وهي بعنوان " التضخم ".

تحتوي هذه "الوحدة " على سبعة أقسام رئيسة، يعرفك القسم الأول منها بمفهوم التضخم وتعريفه ويعطيك القسم الثاني النظريات التي تفسر التضخم.أما القسم الثالث منها فهو يتناول التضخم في البلدان النامية وفي القسم الرابع نتناول أنواع التضخم. وتجد في القسم الخامس الكساد التضخمي وفي السادس نتناول سياسات معالجة التضخم بنوعيها قصيرة المدى وطويلة المدى.

وفي القسم الأخير نقف على إجراءات محاربة التضخم في البلدان النامية، وتجد في ثنايا هذه الوحدة بعضاً من أسئلة التقويم الذاتي، فنأمل أن تلقى منك عناية واهتماماً. فهي ممّا يساعدك على استذكار ما قمت بدراسته وإبداء الرأي فيه لمشرفك. كما تجد – أيضاً – بعض التدريبات التي نرجو أن تحاول حلّها ما استطعت إلى ذلك سبيلا. فإن لم تستطع معرفة الإجابة، أو أحببت التأكد من صحة إجابتك، فستجد حلاً نموذجياً في خاتمة الوحدة، إجابات التدريبات.

نرجو أن تستمتع بدراسة هذه الوحدة فأهلاً بك وسهلاً مرة أخرى،،،

أهدافُ الوحدة



عزيزي الدارس، بعد فراغك من دارسة هذه الوحدة ينبغي أن تكون قادراً على أن:

١. **تشرح** مفهوم التضخم وتعريفه.
٢. **تبين** النظريات المفسرة للتضخم.
٣. **تتعرف** على مصادر التضخم في البلدان النامية والنظرية المفسرة لها.
٤. **تفرّق** بين أنواع التضخم.
٥. **توضح** مفهوم الكساد التضخمي
٦. **تتعرف** على سياسات معالجة التضخم وإجراءات محاربتها في الدول النامية.

١. مفهوم التضخم وتعريفه

أصبحت ظاهرة التضخم من أكثر الظواهر الاقتصادية والنقدية ارتباطاً بالاقتصاديات المعاصرة سواء المتقدمة أو النامية منها. وبغض النظر عن درجة نمو ومستوى تطور هذه الاقتصاديات.

الفهم الشائع لظاهرة التضخم مرتبط بالزيادة في الأسعار. ولكن لا تعتبر كل زيادة في الأسعار تضخماً. إذ إن التضخم يعني الارتفاع المتزايد والمتواصل في المستوى العام للأسعار. لهذا فإن التضخم يرتبط بصورة مباشرة بالارتفاع المتزايد والمستمر في المستوى العام للأسعار. أما الارتفاعات النسبية لبعض السلع والخدمات لفترات معينة فإنها لا تعكس بالضرورة حالة تضخمية. بل يمكن أن تكون أسباب حدوثها غير الأسباب التي تدفع بالتضخم إلى الظهور، مثل المواسم الزراعية السيئة أو القصور في الإنتاج دون الطاقة المتاحة للتغير أو تغير تقنية الإنتاج أو تغير الضرائب والإعانات الحكومية... الخ.

ويمكن تعريف التضخم بأنه

"مطاردة كمية كبيرة من النقود لكمية أقل من السلع والخدمات".

وهذا التعريف يؤكد على أن التضخم ينشأ بسبب عدم تساوي الزيادة في الدخول النقدية والنمو في العرض الحقيقي للسلع والخدمات. أي أن التغير في عرض النقود يكون أكبر بكثير من التغير في عرض السلع والخدمات. وهذا الاختلاف في عرض النقود وعرض السلع والخدمات سيؤدي إلى هبوط متواصل في قيمة العملة أو في قوتها الشرائية بسبب التزايد في الأسعار.

ولشرح فكرة هبوط قيمة العملة نأخذ المثال التالي

إذا كان الطن من القمح يباع بـــ ٣٠،٠٠٠ دينار، نجد هنا إن الـــ ٣٠،٠٠٠ دينار هي ثمن طن القمح، وطن القمح هو قيمة الـــــ ٣٠،٠٠٠ دينار. فإذا ارتفع ثمن طن القمح إلى ٦٠،٠٠٠ دينار فإن الـــــ ٣٠،٠٠٠ دينار لن تشتري إلا نصف طن من القمح. وعلى هذا تكـــون قيمـــة الـــــ ٣٠،٠٠٠ دينار كالأتي:

- في الدورة الأولى تساوي طناً قمحاً.
- " " الثانية تساوي نصف طن من القمح.

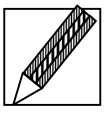
وهكذا فإن قيمة الـــ ٣٠،٠٠٠ دينار قد هبطت من واحد طـــن إلـــى نصف طن قمحاً. **وهذا هو المقصود بهبوط القيمة للعملة.**

هناك تعاريف أخرى للتضخم مثل

- التضخم هو "الزيادة في كمية العملة القابلة للتداول".
- التضخم هو "هبوط في القوة الشرائية للنقود ومطالبة العمال بأجور تزيـــد علـــى النمو في الإنتاجية".

ولكن أنسب تعريف للتضخم هو ما ذكرناه من أن " التضخم هو الارتفـــاع المتزايـــد والمستمر للمستوى العام للأسعار ". وكل هذه التعاريف توضح لنا الارتباط بين الجانـــب النقدي (عرض النقود) وظاهرة التضخم، سواء كان هذا الارتباط سبباً أم نتيجة.

تدريب (١)



ينشأ التضخم بفعل عوامل اقتصادية مختلفة ماهي.

أسئلة تقويم ذاتي

أجب عن الأسئلة لآتية:

١. اشرح مفهوم التضخم

٢. هناك تعاريف مختلفة للتضخم اذكرها.

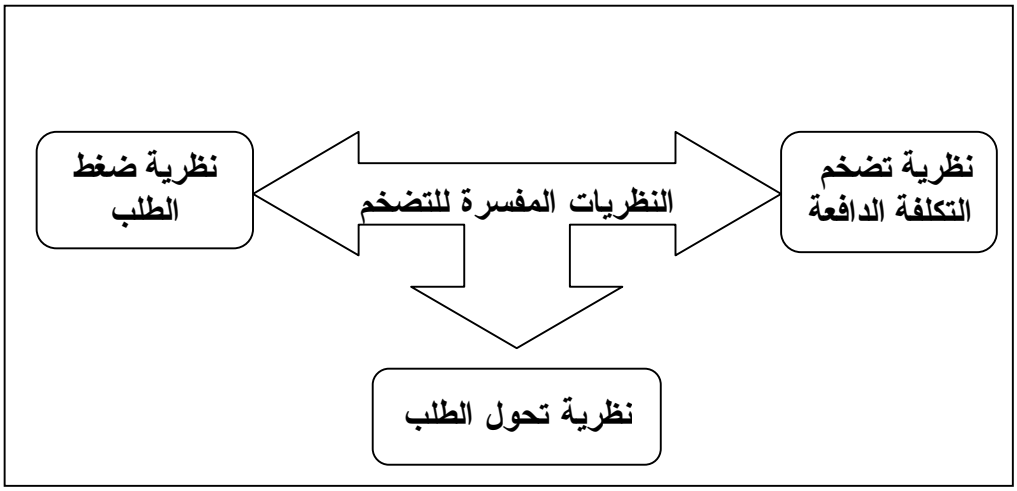
٣. اشرح فكرة هبوط قيمة العملة.

٢. النظريات المفسرة للتضخم

هنالك عدة نظريات تفسر التضخم. ولكننا سنتناول أهمها والتي يوضحها الشكل أدناه:

الشكل (١)

نظريات التضخم



اسم المصدر/ المصمم

وفيما يلي نتناول معاً شرحاً تفصيلياً لهذه النظريات:

١,٢ نظرية تضخم التكلفة الدافعة Cost-push theory

هذه النظرية تهتم بتحليل جانب العرض أكثر من جانب الطلب في تفسير التضخم. وهنا كان التحليل من خلال تأثير المنتجين في تحديد الأرباح. وكذلك تأثير نقابات العمال في تحديد الأجور. فإذا زاد المنتجون من أرباحهم أو زادت نقابات العمال من الأجور فهذا يدفع بالأسعار للارتفاع.

قسم بعض الاقتصاديين تضخم الكلفة الدافعة إلى مجموعة من النظريات الفرعية التي تفسر التضخم مثل "تضخم الأجور" الناشئ عن ارتفاع المستوى العام للأجور الذي يترتب عليه ارتفاع مستوى التكاليف الصناعية والخدمية فيحدث ما يعرف

أ. **بالتضخم "اللولبي"** أو "الحلزوني" (Spiral) بحيث يكون الارتفاع في الأجور أولاً فيتبعه ارتفاع في الأسعار وتتعاقب الزيادة في كل من الأجور والأسعار.

ب. **نظرية تضخم الأرباح:** هنا تلجأ المؤسسات والمنشآت التي تسودها حالة الاحتكار أو شبه الاحتكار إلى رفع الأسعار والتحكم في كميات الإنتاج بهدف تعظيم الأرباح مما يترتب عليه ارتفاع المستوى العام للأسعار وارتفاع تكاليف الإنتاج في نفس الوقت حتى يبلغ التضخم مستويات مرتفعة ومتزايدة في الأسعار.

٢,٢ نظرية ضغط الطلب Demand – pull theory

تفسر هذه النظرية التضخم على أساس الزيادة في الطلب الكلي بقدر يفوق زيادة المعروض من السلع عند مستوى الاستخدام (التوظيف) الكامل لعوامل الإنتاج. فالزيادة في الطلب على السلع والخدمات بنسبة أعلى من المتاح منها يؤدي إلى اختلال التوازن الاقتصادي الذي سينعكس في زيادات مستمرة في الأسعار.

يجب ملاحظة أن الطلب الكلي يزداد إذا كانت هناك زيادة في الإنفاق النقدي الكلي. وهذا يعني أن الزيادة في كمية النقود تذهب لزيادة الطلب الكلي فقط. ولا تقسم هذه الزيادة بين الطلب والعرض الكلي. لهذا فإن أي زيادة في الطلب الكلي لا يمكن تمويلها إلا بواسطة تخفيض النفقات (الاستهلاك) في مجالات أخرى أو بزيادة سرعة تداول

النقود لأغراض المعاملات. لهذا فإن التحكم في عرض النقود يعد من الوسائل النقدية الفعالة في معالجة هذا النوع من التضخم.

٣,٢ نظرية تحول الطلب Demand-shift theory

هذه النظرية تفسر التضخم على أساس التغيرات الحاصلة في مكونات الطلب وليس الزيادة الحاصلة في إجمالي الطلب الكلي كما هو الحال في النظرية السابقة. فالتضخم بحسب هذه النظرية ينجم عن التغيرات الداخلية في تركيب الطلب حتى لو لم تكن هناك زيادة في الطلب الكلي. بمعنى آخر فإن الزيادة في المستوى العام للأسعار تعود إلى التغيرات الحاصلة في تركيب أو مكونات الطلب الكلي بقدر أكبر من التغيرات الحاصلة في مكونات العرض الكلي.

لهذا يمكن لهذا النوع من التضخم أن يعيد تخصيص الموارد الاقتصادية المتاحة في الاقتصاد بحيث يتكيف العرض الكلي مع التغيرات في الطلب الكلي ونعني بهذا إذا زاد الطلب الكلي في قطاع ما، فإن أسعار السلع في هذا القطاع ترتفع، ونسبة لارتفاع الأسعار يحقق المنتجون أرباحاً عالية. وهذه الأرباح العالية تغري المستثمرين بالدخول إلى هذا القطاع وبعد دخول مستثمرين جدد يبدأ العرض الكلي في التكيف مع الطلب الكلي. أي أن العرض يبدأ في الزيادة لمواكبة الطلب المرتفع في القطاع المعني.

إن تغيير مكونات الطلب الكلي وما يترتب عليه من تغيير في عملية توزيع وتخصيص الموارد الاقتصادية بين القطاعات المختلفة يؤدي إلى بقاء الأسعار مرتفعة في قطاع معين حتى إذا ثبت أو نخفض الطلب الكلي. إذ إن زيادة الطلب في قطاع معين سينعكس على بقية القطاعات فترتفع الأسعار فيها. وهكذا يسود التضخم كافة القطاعات.

أسئلة تقويم ذاتي



أجب عن الأسئلة الآتية:

١. ماهي النظريات التي تفسر وجود تضخم مالي ؟

٢. اشرح النظريات الفرعية التي تفسر تضخم التكلفة الدافعة؟

٣. علل يسود التضخم كافة القطاعات؟

٣. التضخم في البلدان النامية

يتضح من خلال العرض السابق للنظريات المفسرة للتضخم بأن هناك أكثر من سبب له ومع أن كل هذه النظريات تفسر التضخم في البلدان الصناعية المتقدمة إلا أن هذه النظريات تنطبق بعض تحليلاتها على ظاهرة التضخم في البلدان النامية. فالزيادة في العرض النقدي التي تقود إلى زيادة الطلب الكلي مع ثبات العرض الكلي تقود إلى زيادة في الأسعار، هذه الظاهرة توجد في البلدان المتقدمة، ولكن نفس هذه الظاهرة توجد في البلدان النامية. ذلك عندما تتوجه الجهود نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإن هذا التوجه يرافقه زيادة في حجم الإنفاق النقدي (عرض النقود) وفي نفس الوقت لا يرتفع العرض الكلي للسلع والخدمات لمواجهة الزيادة في الطلب الكلي، هنا تكون النتيجة زيادة الأسعار.

عليه فإن الزيادة في عرض النقود والذي لا تصاحبه زيادة في العرض الكلي للسلع والخدمات يوجد في البلدان المتقدمة كما يوجد في البلدان النامية. وفي كلا الحالتين يقود إلى التضخم. ونتناول فيما يلي التضخم في البلدان النامية والنظرية الهيكلية التي تفسرها.

١,٣ مصادر التضخم في البلدان النامية

لابد أن نلاحظ أن مصادر التضخم في البلدان النامية تنحصر في جانبين هما

أ. الجانب الخارجي: ويتمثل في التضخم المستورد من الخارج عن طريق ارتفاع أسعار السلع والخدمات التي تستوردها البلدان النامية. وتضطر هذه البلدان النامية لاستيراد هذه السلع حتى لو زادت أسعارها لعدم توافر إمكانية إنتاجها محلياً.

ب. الجانب الداخلي: ويتمثل في ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي بحيث يزيد الطلب فلا يزيد العرض لضعف مقدرة القطاع الإنتاجي فيحدث التضخم أو لضيق قاعدة الموارد المحلية تجاه التوجهات التنموية. وهذا ينعكس في الارتفاع المستمر للأسعار.

نشاط



اشرح أسباب التضخم في السودان وحاول مع زملائك وضع حلول لمعالجته وعرضه على المشرف

٢,٣ النظرية الهيكلية للتضخم Structural inflation theory

تعتبر من أحدث النظريات الاقتصادية التي حاولت تفسير التضخم في البلدان النامية. وتحاول هذه النظرية تفسير التضخم في البلدان النامية من خلال تحليل الخلل في مكونات كل من الطلب والعرض الكلي، وعلاقة ذلك باتجاهات التنمية في البلدان النامية. وتقول هذه النظرية إن الأسباب الرئيسية للتضخم في هذه البلدان ترجع إلى اختلالات فعلية في هيكل الاقتصاد الوطني، وترجع إلى كيفية توزيع الموارد الاقتصادية واستغلالها. وأهم مظاهر الاختلال الاقتصادي هذه تنحصر في الجوانب الآتية:

أولاً: الطبيعة الهيكلية للتخصص في إنتاج الموارد الأولية

إذ نجد أن أغلب البلدان النامية تعتمد على إنتاج وتصدير سلعة واحدة – زراعية في أغلب الأحيان – من المواد الأولية. وتستورد البلدان المتقدمة هذه السلعة وتقوم

بتصنيعها وتعيد تصديرها كسلعة نهائية للبلدان النامية. فإذا زادت أسعار هذه السلع الأولية فإن البلدان المتقدمة سوف تشتريها وتصنعها وتعيد بيعها للبلد الذي أنتجها في شكلها الخام وبأسعار مرتفعة وهكذا نجد أن زيادة أسعار صادرات الدول النامية من المواد الأولية يعود عليها بالتضخم.

ثانياً: ضعف كفاءة الجهاز المالي في البلدان النامية

ويترتب على هذا ضعف جباية الضرائب. وإذا قلت موارد الدولة فإنها تلجأ لتمويل نفقاتها من خلال عجز الميزانية أي أسلوب تمويل الإنفاق العام بالإصدار النقدي الجديد. وهذا يؤدي إلى زيادة عرض النقود دون أن تواكبه زيادة في العرض الكلي للسلع والخدمات وهكذا ترتفع الأسعار.

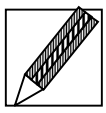
ثالثاً: عرض المنتجات الغذائية لا يتماشى مع الزيادة في السكان وهذا يقود إلى زيادة الطلب على المواد الغذائية. ومع ضعف عرضها ترتفع الأسعار.

رابعاً: طبيعة اتجاهات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وما يرافقها من اختلالات في مراحلها الأولى. خاصة تلك الاختلالات فيما بين تيارات الإنفاق النقدي وتيارات المعروض من السلع والخدمات.

ونخلص من ما تقدم أنه ليس هناك سبب واحد لظهور التضخم خاصة في البلدان النامية. ويمكن للعوامل النقدية والعوامل المادية أن تتضافر لتوليد التضخم. لهذا يصعب الإحاطة الشاملة بأسباب التضخم. وهذا يعني عدم وجود نظرية شاملة وكاملة لتفسير التضخم. ولكن يمكن ترجيح بعض العوامل على غيرها في تسبيب حالة التضخم حسب طبيعة المجتمع الذي تجري دراسة التضخم فيه.

ولكن رغم اختلاف الأسباب والمدارس لتفسير ظاهرة التضخم فإن هناك إجماعاً على أهمية الدور الذي تلعبه النقود في تحديد اتجاهات الأسعار. وعلى ذلك يمكن القول بأن للتضخم علاقة بفائض السيولة النقدية في الاقتصاد. وكذلك هناك علاقة بين نمو عرض النقود والتضخم.

تدريب (٣)



ماهي طرق قياس التضخم؟

أسئلة تقويم ذاتي



أجب عن الأسئلة الآتية:

١. أذكر أسباب ظهور التضخم في البلدان النامية؟

٢. ماهي مظاهر الاختلال الاقتصادي التي تؤدي إلى وجود التضخم؟

٣. ماهي مصادر التضخم في البلدان النامية؟

٤. اذكر سياسات معالجة التضخم المالي بالتركيز على سياسات المعالجة في البلدان النامية ؟

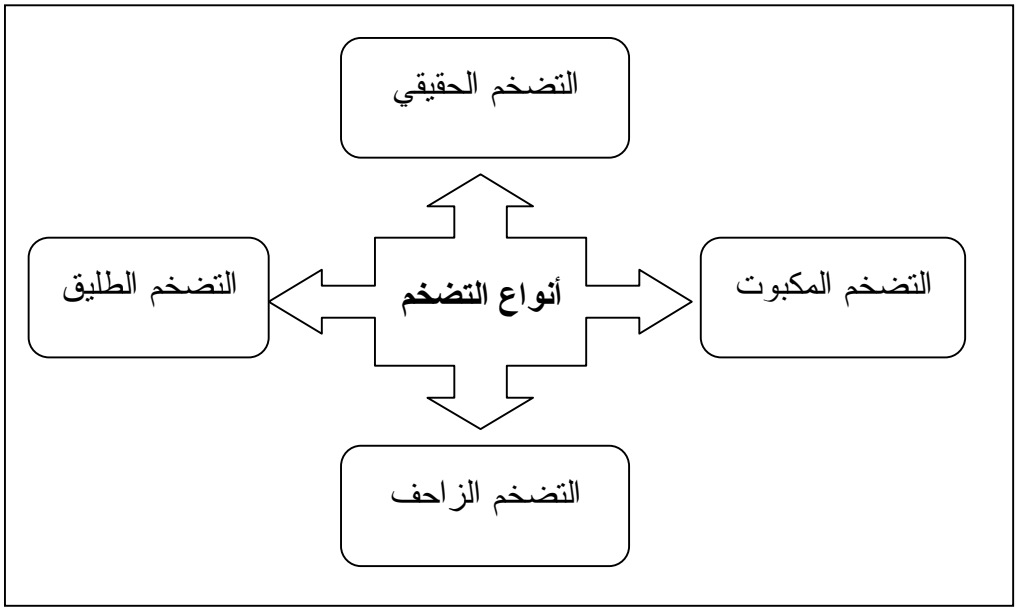
٤. أنواع التضخم

عزيزي الدارس، هل مررت في دراستك السابقة على أنواع التضخم، إذا كنـــت قد درستها حاول أن تذكرها.

والآن يمكننا حصر أهم أنواع التضخم في أربعة كما في الشكل التالي:

شكل (٣)

أنواع التضخم



المصدر/ المصمم

وفيما يلي نتناول أنواع التضخم بشيء من التفصيل

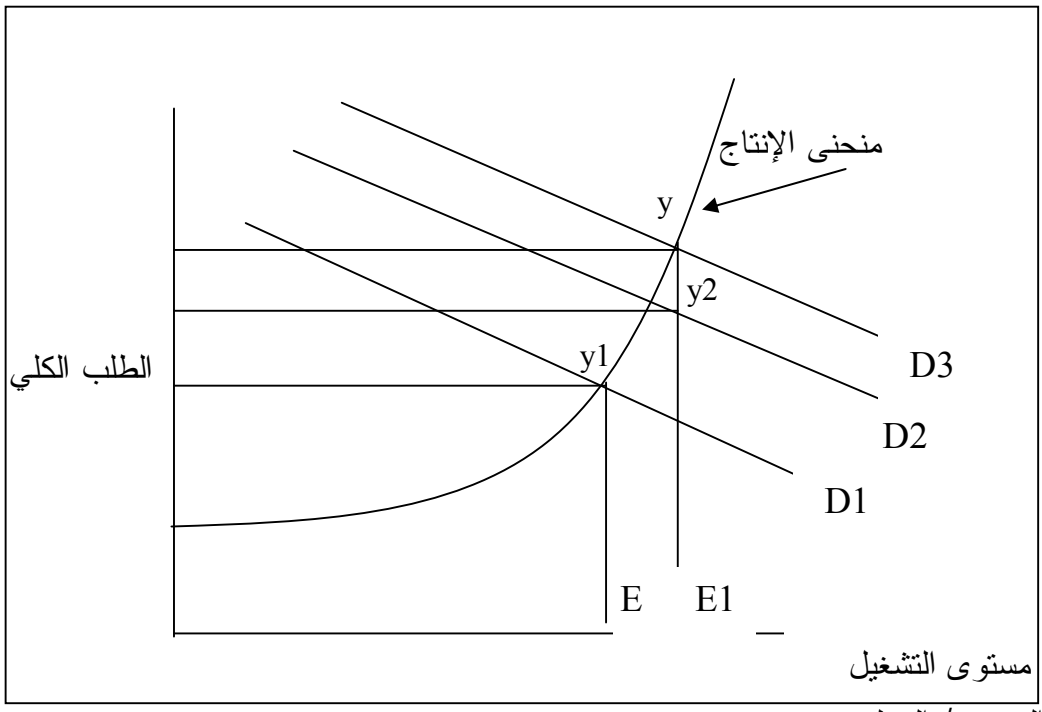
١,٤ التضخم الحقيقي True inflation

ويظهر هذا النوع من التضخم إذا زاد الطلب الكلي ولم تصاحبه زيادة في الإنتاج. وهنا تكون مرونة الإنتاج صفراً عند مستوى معين في الأجل القصير بالنسبة للتغيرات في الطلب الكلي، ويعرف هذا النوع من التضخم بالتضخم الصحيح أو التضخم الفعلي.

ويمكن توضيح هذا النوع من التضخم بالأشكال الآتية:

شكل (١)

يوضح الطلب الكلي ومستوى التشغيل ومستوى الإنتاج



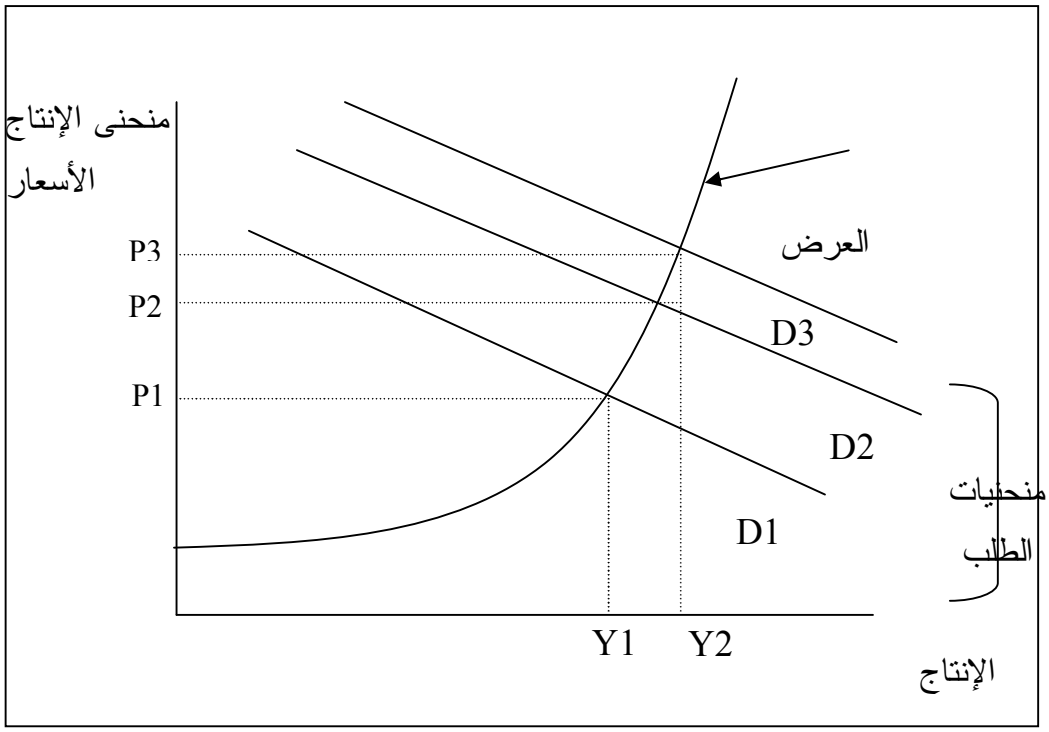
المصدر/ المؤلف

في الشكل (١) نجد أن D1 إلى D3 تمثل منحنيات الطلب و YY تمثل منحنى الإنتاج الممكن مع مستويات التشغيل E إلى E1 . فإذا زاد الطلب من D1 إلى D2 فإن تغطية هذا الطلب تتطلب زيادة في مستويات التشغيل من E إلى E_1. حتى يمكن زيادة الإنتاج (من E إلى E_1) ومواجهة الزيادة في الطلب. وعند زيادة الطلب إلى D_3 فان مستوى التشغيل E_1 لن يزيد لأنه مستوى التشغيل الكامل. وعلى ذلك لا يمكن زيادة الإنتاج بل سيثبت الإنتاج عند مستوى E_1.

والشكل (٢) أدناه يوضح ما يحدث للأسعار عند مقارنة الإنتاج بالطلب عند مستويات التشغيل المختلفة.

شكل (٢)

يوضح منحنى الإنتاج ومنحنى الطلب والأسعار



المصدر/ المؤلف

عندما زاد الطلب من D_1 إلى D_2 وبالنظر إلى الشكل (١) فان مستوى التشغيل قد ارتفع وبالتالي زادت كمية الإنتاج (من Y_1 إلى Y_2). وهكذا فان الزيادة في الإنتاج (العرض) والزيادة في الطلب أدناه إلى أن ترتفع الأسعار من P_1 إلى P_2. وعند زيادة الطلب إلى D_3 ظل الإنتاج Y_2 كما هو، ذلك لأن مستوى التشغيل (E_1 في الشكل ١) لا يمكن زيادته، ولهذا ظل الإنتاج عند مستوى (Y_2) وهو العرض. لذلك تقاطع منحنى الطلب D_3 مع منحنى الإنتاج (العرض Y_2) أدى إلى زيادة الأسعار إلى P_3 دون أن يصاحب ذلك زيادة في الإنتاج كما في الحالة الأولى (عند زيادة الطلب من D_1 إلى D_2). وهكذا نجد أن زيادة الطلب (من D_2 إلى D_3) لم تؤد إلى زيادة الإنتاج وإنما انعكس ذلك في زيادة مستوى الأسعار (من P_2 إلى P_3).

٢,٤ التضخم المكبوت (المحبوس) Suppressed Inflation

في بعض الأحيان ونسبة لتدني العرض عن الطلب لأسباب مختلفة تنحو الأسعار نحو الارتفاع. ولكن نتيجة لتثبيت الأسعار بواسطة الحكومة و/أو تقنين الطلب باستخدام البطاقات التموينية، و/أو دعم أسعار السلع، تظل الأسعار كما هي. وعليه وبوجود هذه الأساليب الحكومية تحبس الأسعار في مستوياتها السابقة. ولولا وجود هذه الأساليب فإن الأسعار سوف ترتفع. لهذا يسمى هذا بالتضخم المحبوس أو المكبوت.

غالباً ما يظهر هذا النوع من التضخم في الاقتصاديات المخططة مركزياً (المركز يحدد الإنتاج والطلب والأسعار). ولقد عانت معظم بلدان أوربا من هذا النوع من التضخم أثناء الحرب العالمية الثانية.

٣,٤ التضخم الطليق (المفرط) Hyper Inflation

يسمى أيضاً هذا النوع بالتضخم الجامح، وهو يمثل ذروة التضخم لأن الأسعار تزيد بمستويات كبيرة جداً. وفي مثل هذه الحالات يحدث تدهور حاد وتام لقيمة العملة الوطنية، بحيث تفتقد وظيفتها كمخزن للقيمة. وهنا يبدأ الأفراد في التخلي عما بحوزتهم من نقود بسبب ارتفاع الأسعار الكبير والمستمر. وهكذا يتم دفع الأفراد للإنفاق السريع والمتتالي لشراء السلع لاستهلاكها وتخزينها أيضاً لأن الثقة قد انعدمت في قيمة العملة الوطنية. وهنا يكون رد فعل المنتجين تخفيض الإنتاج وبالتالي العرض لتوقعهم باستمرار الزيادة في الأسعار خاصة أسعار مدخلات الإنتاج. ويمكن أن يترتب على هذا النوع من التضخم انهيار النظام النقدي بالكامل كما حصل في ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى.

نشاط



إذا كانت لديك سيولة نقدية كبيرة وساد هذا النوع من التضخم في البلاد ماذا ستفعل؟ وضح رأيك، اختر الإجابة وناقش أسباب اختيارك للبند المعين مع مشرفك و زملائك

١. تحويل المبالغ إلى عملات حرة أو ذهب.
٢. الاحتفاظ بها كما هي.

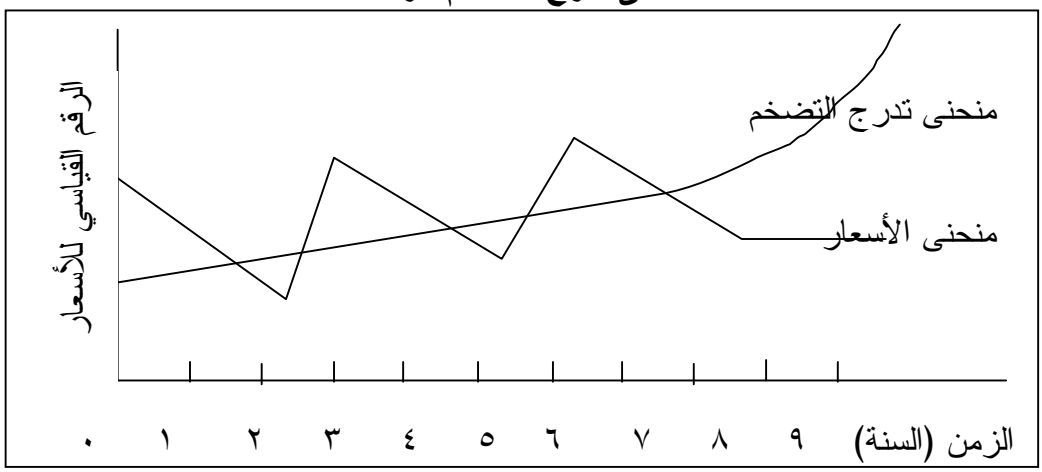
٤,٤ التضخم الزاحف Creeping Inflation

يعد هذا النوع من أدنى مستويات التضخم. لأن الزيادة في الأسعار تبدأ بصورة بطيئة وتدريجية ويكون مستوى الإنفاق النقدي معتدلاً نسبياً، لذلك فهو يأخذ فترة زمنية طويلة قبل ظهوره.

ويرجع السبب الأساسي لهذا التضخم للارتفاع النسبي في الأجور والأرباح وكذلك زيادة المعروض النقدي. ويأخذ التضخم الزاحف شكل الدالة التدريجية المتصاعدة غير المستمرة. والشكل التالي يوضح ذلك

الشكل (٣)

منحنى تدرج التضخم الزاحف



المصدر/ المصمم

إن خطورة مشكلة التضخم تتضح من الآثار التي تتركها هذه المشكلة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي. فتظهر آثار التضخم على الناتج القومي وتزداد تكاليف نفقة المعيشة نتيجة للانخفاض المستمر في قيمة النقود وتدهور قوتها الشرائية. كما أن التضخم يؤدي إلى بقاء المشروعات ذات الكفاءة المتدنية. والمقصود بهذا أن المشاريع التي تكون إنتاجيتها متدنية وتكاليفها مرتفعة تبقى في العمل. والأصل خروج

هذه المشروعات من النشاط الاقتصادي. ولكن نسبة للارتفاع في أسعار البيع فإن هـذه المشاريع تستطيع أن تحقق أرباحاً وبذلك تستمر في الإنتاج.

كما يؤدي التضخم إلى انتشار ظاهرة المضاربة في جميـع الأسـواق (أسـواق المنتجات والأراضي والعقارات والموجودات والأوراق المالية والتجارية... الخ) بهـدف تحقيق أرباح سريعة ومجزية بالقياس إلى الأرباح التي يمكن تحقيقهـا فـي المجـالات الإنتاجية. كما يؤدي التضخم إلى إعادة توزيع الدخل القومي في غير صـالح الأغلبيـة (أصحاب الأجور والدخول الثابتة) لأن الأجور الحقيقية لهذه الفئة تنخفض. فـي نفـس الوقت تتحقق أرباح إضافية ومتنامية للمنتجين لهذه الفئات على حساب الفئات الأخرى.

وتلخيصاً فإن التضخم يعوق زيادة وتحسين الناتج القومي ويترك أثراً سالباً على ميزان المدفوعات.

أسئلة تقويم ذاتي

أجب عن الأسئلة الآتية:

١. أذكر أنواع التضخم؟
٢. متى يحدث التضخم الحقيقي؟
٣. في أي نوع من الاقتصاديات يحدث التضخم المكبوت؟
٤. عرف التضخم الجامح؟
٥. ماهي آثـار التـضخم الزاحـف علـى المـستويات الاقتـصادية والاجتماعية ؟

٥. الكساد التضخمي (الركود التضخمي) Stagflation

وهذا يعني وجود ارتفاع مستمر في الأسعار مع تزايد في حجم البطالة وتدهور في معدلات الإنتاج الحقيقي. ويمكن القول إن التدهور في معدلات الإنتاج كان نتيجة لارتفاع الأسعار المصحوب بارتفاع معدلات البطالة. وهذه الحقيقة جعلت البلدان التي تعاني من ظاهرة الكساد التضخمي في حيرة وتردد في اتخاذ الإجراءات الاقتصادية والنقدية اللازمة لحل المشكلة المتمثلة في ارتفاع معدلات البطالة واستمرار موجة التضخم. لأن هنالك تعارضا واضحا بين السياسات الكفيلة بحل مشكلة التضخم وبين السياسة اللازمة للتغلب على حالة الركود الاقتصادي.

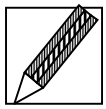
انعكست حدة التضخم العالمية (منذ السبعينات وحتى الآن) على الارتفاع المستمر لأسعار المواد الأولية والغذائية والسلع المصنعة ونصف المصنعة. ويعد هذا بحق تضخماً عالمياً ظهرت آثاره في كل دول العالم.

ويمكن تلمس آثار هذا التضخم العالمي على اقتصاديات البلدان النامية من خلال الارتفاع في تكاليف المواد والسلع والخدمات المستوردة الشيء الذي أدى إلى زيادة أسعارها وبالتالي أدى إلى زيادة حدة التضخم المستورد من قبل البلدان النامية.

وكما ذكرنا سابقاً فإن سياسات محاربة التضخم تتعارض مع سياسات محاربة الكساد. لأننا إذا أردنا تخفيض مستويات البطالة فإن هذا يعني قبول معدلات مرتفعة من التضخم والعكس صحيح. ذلك لأن زيادة معدلات الاستخدام تعني ارتفاع أسعار بيع المنتجات (تضخم الكلفة الدافعة).

ولهذا فإن أدوات السياسة المالية والنقدية لا يمكن استخدامها بفاعلية، إذ إن تحريك الإنتاج وخلق الرواج الاقتصادي يترتب عليهما المزيد من الارتفاع في الأسعار. كما أن السيطرة على الأسعار يترتب عليها المزيد من البطالة وتكدس المخزون السلعي وانخفاض حجم الإنتاج.

تدريب (٣)



ماهي الطرق التي يمكن اتباعها للقضاء على الكساد

أسئلة تقويم ذاتي



أجب عن الأسئلة الآتية:

١. عرف الكساد التضخمي؟
٢. ماهي انعاسات الكساد التضخمي على اقتصاديات الدول؟
٣. علل، سياسات محاربة التضخم تتعارض مع سياسات محاربة الكساد.

٦. سياسات معالجة التضخم

في فترات التضخم تستفيد مجموعة وتتضرر مجموعة أخرى من الأفراد والشركات. وتتمثل المجموعة المستفيدة في أصحاب عوائد حقوق التملك الذين يحصلون على الريع والفوائد والأرباح. والمجموعة المتضررة تتمثل في أصحاب الأجور والدخول النقدية الثابتة. ولا ننسى أن مجموع ما تحصل عليه المجموعتان هو مجموع الدخل القومي. لهذا فإن أهم ما يترتب عن التضخم هو إعادة توزيع الدخل القومي فيما بين أفراد المجتمع ضمن هاتين المجموعتين. لأنه عندما يرتفع نصيب المجموعة الأولى فإن نصيب المجموعة الثانية ينخفض. ذلك فضلاً عن الآثار الأخرى للتضخم في تدني الناتج القومي وفي خلل ميزان المدفوعات. لهذه الأسباب فإن التضخم يتصدر قائمة المشاكل التي يمكن أن تواجه أي اقتصاد قومي. وعلى هذا يجب معالجة التضخم والتخفيف من حدته.

ولقد وضعت سياسات متعددة لمعالجة ظاهرة التضخم (خاصة التضخم الركودي). ويمكن تلخيص هذه السياسات في الآتي:

١,٦ سياسات قصيرة المدى

تركز هذه السياسات على ضرورة تخفيض معدل النمو النقدي بشكل أكبر بحيث يؤدي إلى تخفيض حدة التضخم بمستويات مناسبة. ولكن تخفيض معدل النمو النقدي ينجم عنه تخفيض في حجم الطلب الكلي (الخاص والعام). وهذه السياسة بلا شك تؤدي إلى هبوط مستوى الناتج القومي من خلال خفض الإنفاق العام والخاص وكذلك خفض الاستثمار العام والخاص، ويرافق هذا انخفاض في عرض وطلب النقود.

لهذا فإن هذه السياسة التي ترمي إلى خفض معدل التضخم سوف ينتج عنها زيادة في حجم البطالة وبالتالي خفض معدل نمو الناتج القومي. وهنا تظهر صعوبة تحقيق معدلات نمو اقتصادية مناسبة في نفس الوقت الذي تنخفض فيه معدلات ارتفاع الأسعار.

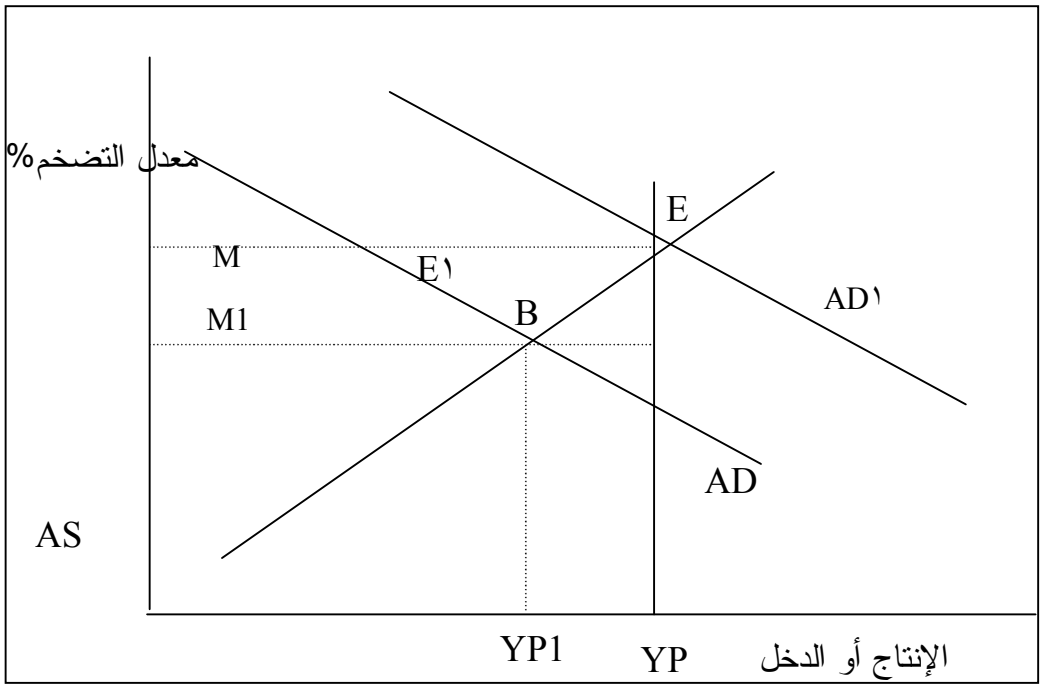
٢,٦ سياسات طويلة المدى

هذه السياسات تقبل بالتعايش مع التضخم في بداية الأمر. ثم تبدأ تدريجياً في تخفيض معدلات النمو النقدي وبشكل بطئ وطويل الأجل. وهنا يمكن إتباع سياسة مالية مقيدة للإنفاق وسياسة نقدية مقيدة لعرض النقود. وهاتان تقودان لانخفاض مستوى الطلب الكلي. وبتخفيض الطلب الكلي يمكن زيادة الادخار وبالتالي زيادة معدلات الاستثمار. وهذه الزيادة في الاستثمار تؤدي إلى زيادة معدلات الاستخدام وزيادة نمو معدلات الإنتاج القومي. وهكذا يمكن أن ينخفض التضخم دون إلحاق ضرر بالناتج القومي ودون حدوث ارتفاع في معدلات البطالة. وهذه السياسة ترمي إلى تخفيض التضخم وتقليل حجم البطالة وذلك بأقل تضحيات ممكنة.

والشكل أدناه يوضح إستراتيجية معالجة التضخم مع ما يصاحب ذلك من تكلفة بالنسبة للمجتمع.

شكل (٤)

إستراتيجية علاج التضخم



المصدر/ المصمم

في الشكل السابق

AD تمثل الطلب الكلي.

AS تمثل العرض الكلي.

YP تمثل الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى تشغيل كامل.

فإذا كان الهدف من السياسة هو تخفيض التضخم من النقطة (E) إلى النقطة (E1) يمكن أن يتم ذلك عن طريق تخفيض العرض النقدي من (M) إلى (M_1). وهذا بدوره سوف يؤدي إلى تخفيض مستوى الطلب الكلي من (AD_1) إلى (AD). وبثبات منحنى العرض الكلي (AS) يكون التوازن الجديد عند النقطة (E_1). وهنا ينخفض معدل التضخم. ولكن في نفس الوقت ينخفض الإنتاج ومستوى التشغيل من (YP) إلى (YP_1).

وهكذا يمكن أن تقلل من معدل التضخم ولكن تكاليف ذلك تكـــون انخفاضـــا فـــي الإنتاج وانخفاضا في مستوى التشغيل. ويكون أمام هذه السياسة خياران وهما:

- أما أن ينخفض معدل التضخم مع قبول تخفيض الإنتاج والعمالة.
- أو محاولة الوصول إلى مستوى إنتاج وعمالة مناسبة لمعدل تضخم مرتفع نسبياً – كما في النقطة (B).

أخيراً لابد من الإشارة إلى أن أي سياسة يقع عليها الاختيار تعتمد أساساً على فلسفة الدولة الاقتصادية ومقدار تحملها للتكاليف الاجتماعية. فإذا كانت مشكلة البطالـــة هـــي التي تزعج الدولة، هنا يتم اللجوء إلى إستراتيجية (سياسة) المدى القصير بهدف تقليص حجم البطالة. أما إذا كانت المشكلة الرئيسة في الاقتصاد هي ارتفاع معدلات التـــضخم فغالباً ما تستخدم سياسة المدى الطويل والتي تعالج التـــضخم وتقبـــل بمـــستوى بطالـــة مرتفع.

أسئلة تقويم ذاتي

أجب عن الأسئلة الآتية:

١. ماهي سياسات معالجة التضخم؟
٢. علل سياسات معالجة التضخم تؤدي إلـــى زيـــادة فـــي حجـــم البطالة؟
٣. ما هو دور الفلسفة الاقتصادية السائدة في الدولة فـــي تحديـــد سياسة معالجة التضخم ؟

٧. إجراءات محاربة التضخم في البلدان النامية

يمكن حصر هذه الإجراءات في ثلاثة محاور رئيسية وهي:

أ- السيطرة على الأسعار.

ب- التحكم في حجم أو كمية السيولة المحلية. والمقصود بالسيولة المحلية هو صافي النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي مضافاً إليه الودائع الجارية مضافاً إليها الودائع الادخارية للمصارف التجارية كما يمكن أن تضاف الودائع الحكومية في الجهاز المصرفي.

ج- زيادة عرض السلع والخدمات

أما مهمة السيطرة على الأسعار فهي ليست بالمهمة السهلة. ولكن يمكن للدولة – خاصة في المدى القصير – التحكم نسبياً على الأسعار بما يخدم سياسة الدولة في المدى الطويل المرتبطة بزيادة حجم المعروض من السلع والخدمات.

لهذا فإن المحاور الثلاثة المذكورة يتداخل بعضها مع بعض. عليه لابد من وجود تنسيق كامل بين الإجراءات المتصلة بكل محور مع بقية المحاور الأخرى وصولاً إلى الهدف الأساسي المتمثل في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنقدي وكذلك تحقيق معدلات نمو اقتصادية مناسبة.

ومن السياسات التي يمكن اتخاذها في المدى القصير السيطرة على الأسعار من خلال التحكم وعدم التوسع في عرض النقد وإجمالي السيولة المحلية. والسبب في هذا إذا كان نمو معدل عرض النقد يفوق نمو معدل الإنتاج القومي فالنتيجة سوف تكون زيادة مستوى الأسعار فساعد ذلك على زيادة حجم الإنتاج حتى يمتص أي زيادة في الطلب الكلي.

كما يجب اتخاذ إجراءات تساعد على إعادة توزيع الدخل القومي لصالح الطبقات ذات الدخول الثابتة. ذلك بإتباع سياسات الدعم الحكومي لأسعار السلع والخدمات الضرورية لإشباع الحاجات الأساسية للمستهلكين. كما يمكن الاعتماد على إجراءات

مالية مثل الضرائب المباشرة على أصحاب الدخول العالية، وفرض رسوم جمركية (ضرائب غير مباشرة) على السلع غير الضرورية (الكمالية) خاصة المستوردة. وكل هذه الإجراءات تساهم في تخفيض حجم الطلب الكلي وزيادة حجم العرض الكلي.

إن هذه السياسات والإجراءات يمكنها أن تمهد الطريق للسياسات الأخرى طويلة المدى واللازمة لزيادة حجم المعروض السلعي. وهذه السياسات هي المتصلة بزيادة نمو القطاعات الإنتاجية (الزراعية والصناعية). حيث إن التوسع في الإنتاج (للاستهلاك المحلي والتصدير) سوف يساعد بدوره على معالجة الاختلال الأساسي للاقتصاديات النامية والمتمثل في عجز موازين مدفوعاتها.

كما تجب الإشارة إلى أن استراتيجيات مكافحة التضخم في البلدان النامية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بإستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وكلما كانت إستراتيجية التنمية معتمدة على الذات ومتواضعة الاعتماد على الخارج سهل ذلك من إمكانية تنفيذ إستراتيجية القضاء على التضخم – خاصة إذا كان ثمة جانب كبير من التضخم ناتج عن أسباب من الخارج.

ومعروف أيضاً أن معظم البلدان النامية ما زالت تعاني من اختلال أساسي يتمثل في تدني نمو القطاع الزراعي ليقابل تزايد احتياجات السكان من الغذاء. إذ إن معدل النمو السكاني يفوق معدل النمو في إنتاج الغذاء. وهذا يؤدي إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية، وترتفع أيضاً أسعار المواد الصناعية المعتمدة على مواد خام زراعية. فإذا أوقفت الدولة تصدير المنتجات الزراعية لمقابلة الطلب المحلي للسكان فإن هذا يحرمها من العملات الصعبة اللازمة لتغطية استيراداتها الضرورية لعملية التنمية.

كما أن الجمود النسبي في الجهاز المالي والضريبي في البلدان النامية وما يترتب عليه من تواضع حصيلة الضرائب اللازمة لتمويل الإنفاق العام يدفع بالحكومات إلى إتباع سياسة التمويل بالعجز (الاقتراض من الجهاز المصرفي وطبع نقد جديد) الشيء الذي يزيد من كمية وسائل الدفع المتاحة في المجتمع وبالتالي زيادة حجم الطلب الكلي. فإذا لم يغطِّ العرض الكلي هذا الطلب الكلي المتزايد فإن هذا سينعكس في زيادة

الأسعار. وقد تلجأ الحكومات للاقتراض من الخارج لتغطية عجز ميـــزان المـــدفوعات الشيء الذي يحملها أعباء ومشكلات اقتصادية جديدة (خدمة الديون).

إن المحاور الثلاثة المذكورة يمكن أن تكون الأساس الذي ترتكـــز عليـــه سياســـات مكافحة التضخم في البلدان النامية وهذا يحتاج إلى جهود وبرامج واسعة تستغرق وقتـــاً ليس بالقصير في معالجة مشكلة التضخم.

أسئلة تقويم ذاتي



أجب عن الأسئلة الآتية:

١. ماهي إجراءات محاربة التضخم؟

٢. ماهي السياسات التي يمكن اتباعها في المدى القصير؟

٣. ماهي الإجراءات التي تساعد على إعادة توزيع الدخل القومي؟

٤. علل: تلجأ الحكومات إلى سياسة التمويل بالعجز؟

الخلاصة

عزيزي الدارس بعد دراستك لهذه الوحدة وفقاً لأساليب التعلّم الذاتي وتنفيذ كافة أوجه النشاط التعليمية والتعلمية أعتقد أنك بحاجة إلى مخلص لما جاء في هذه الوحدة.

حيث تناولنا في هذه الوحدة مفهوم التضخم وتعريفه والذي يعني "مطاردة كمية كبيرة من النقود لكمية أقل من السلع والخدمات". وتطرقنا للنظريات المفسرة لظاهرة التضخم وهي "نظرية تضخم التكلفة، نظرية ضغط الطلب، نظرية تحول الطلب" وولجنا بعد ذلك في البلدان النامية وتعرفنا على مصادر التضخم فيها وهي إما داخلية تحدث نتيجة زيادة الطلب مع ثبات العرض أو خارجية مستوردة من البلدان التي تستورد منها البلدان النامية السلع والخدمات بأسعار مرتفعة.

وتناولنا النظرية الهيكيلية التي تفسر التضخم في البلدان النامية وتقول هذه النظرية إن الأسباب الرئيسية للتضخم في هذه البلدان ترجع إلى اختلالات فعلية في هيكل الاقتصاد الوطني، وترجع إلى كيفية توزيع الموارد الاقتصادية واستغلالها. وتعرفنا على أنواع التضخم وتتمثل في "التضخم الحقيقي، والتضخم المكبوت، والتضخم الطليق، والتضخم الزاحف" وتعرفنا على الكساد التضخمي والذي يعني وجود ارتفاع مستمر في الأسعار مع تزايد في حجم البطالة وتدهور في معدلات الإنتاج الحقيقي. ويمكن القول إن التدهور في معدلات الإنتاج يحدث نتيجة لارتفاع الأسعار المصحوب بارتفاع معدلات البطالة. وتوصلنا إلى طرق القضاء عليها والتي تتمثل في الآتي

- تشجيع الاستثمار، ومنح التسهيلات والإعفاءات.
- الاقتصاد في الاستهلاك بصورة عامة، مثل النفقات الحكومية.
- **التشجيع على الادِّخار بكل الوسائل الممكنة، مثل تنمية الوعي الإدخاري لدى الأفراد وتنويع سبل الاستثمار حسب حاجة الإنتاج وضرورات الاستهلاك.**
- دعم منظمات الرقابة على الجودة للالتزام بمعايير الجودة العالمية لضمان تسويق منتجات المشاريع الاستثمارية.

ثم تناولنا سياسات معالجة التضخم والتي تتمثل في سياسات قصيرة المدى وتعني تخفيض معدلات النمو النقدي بصورة أكبر بحيث تؤدي إلى تخفيض حدة التضخم بمستويات مناسبة إلا أن هذه السياسة تؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة وبالتالي هبوط في مستوى الناتج القومي، وهناك سياسات طويلة المدى تتعايش مع التضخم في بداية الأمر ثم تلجأ تدريجياً إلى تخفيض معدل النمو النقدي بشكل بطئ وطويل الأجل وتتبع فيها سياسات مقيدة للإنفاق وعرض النقود.

وأخيراً وقفنا على إجراءات محاربة التضخم في البلدان النامية والتي تتم عبر المحاور الثلاث الآتية

- السيطرة على الأسعار.
- التحكم في حجم أو كمية السيولة المحلية. والمقصود بالسيولة المحلية هو صافي النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي مضافاً إليه الودائع الجارية مضافاً إليها الودائع الادخارية للمصارف التجارية كما يمكن أن تضاف الودائع الحكومية في الجهاز المصرفي.
- زيادة عرض السلع والخدمات

نتمنى أن نكون قد أعطيناك ملخصاً لما درسته في هذه الوحدة، ونرجو أن تكون قد عرفت التضخم، أسبابه، أنواعه، مصادره، وسياسات معالجته وإجراءات محاربته.

لمحة مسبقة عن الوحدة الدراسية التالية

في الوحدة التالية نتناول السياسة النقدية من حيث مفهومها وأهميتها وأهدافها وأدواتها الكمية والنوعية والمباشرة.

إجابات التدريبات

تدريب (١)

١. تضخم ناشئ عن التكاليف بسبب ارتفاع التكاليف التشغيلية.

٢. تضخم ناشئ عن زيادة حجم الطلب النقدي الذي يقابله عرض ثابت من السلع والخدمات.

٣. تضخم ناشئ من تغيرات كلية في تركيب الطلب الكلي في الاقتصاد.

٤. تضخم ناشئ عن ممارسة الحصار الاقتصادي من دولة تجاه أخرى.

تدريب (٢)

يتم قياس التضخم بطريقتين هما

- الرقم القياسي للأسعار
- القياس من المنبع بأخذ عينات من أسعار السلع وتسعيرها من المنتج الأول، أي مقدار السعر الذي يحدده المنتج لبضاعته، ومن الأسعار الإجمالية يمكن معرفة الاتجاه العام للأسعار للهبوط أو الصعود.

تدريب (٣)

يمكن القضاء على الكساد بالآتي

- تشجيع الاستثمار، ومنح التسهيلات والإعفاءات.
- الاقتصاد في الاستهلاك بصورة عامة، مثل النفقات الحكومية.
- **التشجيع على الادِّخار بكل الوسائل الممكنة، مثل تنمية الوعي الإدخاري لدى الأفراد وتنويع سبل الاستثمار حسب حاجة الإنتاج وضرورات الاستهلاك.**
- دعم منظمات الرقابة على الجودة للالتزام بمعايير الجودة العالمية لضمان تسويق منتجات المشاريع الاستثمارية.

مسرد المصطلحات

- **نظرية تضخم التكلفة الدافعة: Cost-push theory**

هذه النظرية تهتم بتحليل جانب العرض أكثر من جانب الطلب في تفسير التضخم. وهنا كان التحليل من خلال تأثير المنتجين في تحديد الأرباح. وكذلك تأثير نقابات العمال في تحديد الأجور. فإذا زاد المنتجون من أرباحهم أو زادت نقابات العمال من الأجور فهذا يدفع بالأسعار للارتفاع.

- **نظرية ضغط الطلب: Demand – pull theory**

تفسر هذه النظرية التضخم على أساس الزيادة في الطلب الكلي بقدر يفوق زيادة المعروض من السلع عند مستوى الاستخدام (التوظيف) الكامل لعوامل الإنتاج.

- **نظرية تحول الطلب: Demand-shift theory**

هذه النظرية تفسر التضخم على أساس التغيرات الحاصلة في مكونات الطلب . ويعني أن الزيادة في المستوى العام للأسعار تعود إلى التغيرات الحاصلة في تركيب أو مكونات الطلب الكلي بقدر أكبر من التغيرات الحاصلة في مكونات العرض الكلي.

- **التضخم المكبوت (المحبوس): Suppressed Inflation**

هي حالة يتم من خلالها منع الأسعار من الارتفاع من خلال وضع سياسات وقيود من قبل الحكومة.

- **التضخم الطليق (المفرط): Hyper Inflation**

يمثل هذا النوع ذروة التضخم لأن الأسعار تزيد بمستويات كبيرة جداً. وفي مثل هذه الحالات يحدث تدهور حاد وتام لقيمة العملة الوطنية، بحيث تفتقد وظيفتها كمخزن للقيمة.

- **التضخم الزاحف: Creeping Inflation**

هو من أدنى مستويات التضخم. لأن الزيادة في الأسعار تبدأ بصورة بطيئة وتدريجية ويكون مستوى الإنفاق النقدي معتدلاً نسبياً

➢ **الكساد التضخمي: Stagflation**

ويعني وجود ارتفاع مستمر في الأسعار مع تزايد في حجم البطالة وتـــدهور فـــي معدلات الإنتاج الحقيقي.

المصادر والمراجع

١- د.زكريا محمد بيومي، **النقود والبنوك والتجارة الدولية**، دار النهضة العربية، القاهرة : ١٩٩١م.

٢- د. سيد الهواري، **إدارة البنوك** (مع التركيز على البنوك التجارية والإسلامية)، مكتبة عين شمس، القاهرة : ١٩٩٢.

٣- د.عثمان يعقوب محمد، **النقود والبنوك**، القاهرة : ٢٠٠٠م.

٤- د.عبد الرحمن يسري احمد، **الاقتصاديات الدولية**، جامعة عين شمس : ١٩٩٩م.

٥- د.محمد زكي المسير، **اقتصاديات النقود**، دار النهضة العربية، القاهرة : ١٩٩٠م.

٦- د.محمد دويدار، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، بيروت : ٢٠٠٣م.

٧- د.محمد صالح الحناوي وآخرون، **المؤسسات المالية** (البورصة والبنوك التجارية)، الدار الجامعية : ٢٠٠١م.

٨- د. يوسف بن عبد الله الزامل، **النقود والبنوك والأسواق المالية**، الجمعية السعودية للمحاسبة،الرياض : ٢٠٠١م.

9- Jeff Madura , **Financial Market & Institutions South** , western college ,united Kingdom : 2002.


الوحدة الحادية عشر
السياسة النقدية

محتويات الوحدة

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٣٩٧
تمهيد	٣٩٧
أهداف الوحدة	٣٩٧
١. مفهوم السياسة النقدية وأهميتها وأهدافها	٣٩٨
٢. وسائل وأدوات السياسة النقدية	٤٠١
١,٢ أدوات الرقابة الكمية	٤٠٢
٢,٢ أدوات الرقابة النوعية	٤٠٥
٣,٢ أدوات الرقابة المباشرة	٤٠٦
٣. فعالية السياسة النقدية	٤٠٨
١,٣ السياسة النقدية والتحليل الكلاسيكي	٤٠٩
٢,٣ السياسة النقدية والتحليل الكينزي	٤١٣
الخلاصة	٤٢١
لمحة مسبقة عن الوحدة الدراسية التالية	٤٢٢
إجابات التدريبات	٤٢٣
مسرد المصطلحات	٤٢٥
المصادر والمراجع	٤٢٦

المقدمة

تمهيد

عزيزي الدارس مرحبا بك الى الوحدة الحادية عشرة من مقرر إدارة الأسواق والمؤسسات المالية. وهي بعنوان السياسة النقدية وهي احدى الوسائل التي تستخدمها الحكومة في معالجة المشكلات الاقتصادية.

في القسم الاول من هذه الوحدة نتعرف على مفهوم السياسة النقدية وأهميتها واهدافها ، وفي القسم الثاني نستعرض الوسائل والادوات التي تستخدمها السياسة النقدية لتحقيق أهدافها.

وفي القسم الأخير من هذه الوحدة نتناول فعالية السياسة النقدية ومدى قدرتها في التأثير على النشاط الاقتصادي.

آمل أن تجدها وحدة مفيدة تزيد من أفقك في التعامل مع المشكلات اليومية التي تواجهها على مستوى الاقتصاد.

عزيزي الدارس، مرحبا بك الى الوحدة الثانية

أهداف الوحدة

عزيزي الدارس بعد فراغك من دراسة هذه الوحدة ينبغي أن تكون قادرا على أن:

١. **تعرف** مفهوم السياسة النقدية وأهدافها.
٢. **تشرح** دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.
٣. **تعدد** وسائل وأدوات السياسة النقدية.

١. مفهوم السياسة النقدية وأهميتها وأهدافها

عزيزي الدارس تعتبر السياسة النقدية جزءاً أساسياً من أجزاء ومكونات السياسة الاقتصادية العامة للدولة ولقد تطور مفهوم السياسة النقدية بتطور الأفكار والنظريات الاقتصادية وفيما يلي نستعرض هذه النظريات.

❖ النظرية الكلاسيكية

في ظل **الفكر الاقتصادي الكلاسيكي** كان الهدف من هذه السياسة يتمثل في المحافظة على ثبات المستوى العام للأسعار وذلك بالربط بين كمية النقود المعروضة وبين كمية السلع والخدمات المتاحة في المجتمع.

وعلى ذلك كانت النظرية الكلاسيكية تقول بان المستوى العام للأسعار يتأثر فقط بالمتغيرات في كمية النقود المعروضة.

وافترضت هذه النظرية أن هنالك علاقة طردية بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار.

لهذا فقد اهتمت هذه النظرية بتحليل العوامل المؤثرة في قيمة النقود. وهذه العوامل تتمثل أصلاً في التغيرات الناشئة في كمية النقود بحكم العلاقة الطردية بينهما. وعلى هذا الأساس كان يمكن للسلطات النقدية التحكم في المستوى العام للأسعار وذلك بالسيطرة على كمية عرض النقود.

ولكن ظهور الكساد الكبير (١٩٢٩ – ١٩٣٣) أثبت خطأ النظرية الكلاسيكية وبالتالي أثبت عجزها في معالجة ارتفاع المستوى العام للأسعار بالتحكم في كمية عرض النقود.

❖ النظرية الكيترية

بعد أن أبت عجز النظرية الكلاسيكية ظهر ما يسمى بالتحليل الكينزي (نسبة للاقتصادي البريطاني كينز).

والذي حاول تشخيص أزمة الارتفاع في المستوى العام للأسعار ووضع الحلول المناسبة لمعالجتها من خلال الربط بين جانبي الدخل والإنفاق.

واعتبرت نظرية كينز الآتي:

- أن الشرط اللازم لتحقيق **التوازن** في **سوق النقد** يتم بتعادل كمية النقود المعروضة والمحددة بواسطة السلطات النقدية (البنك المركزي) وبين الطلب على النقود الذي يعتمد على دوافع المعاملات والاحتياط والمضاربة – كما بينا سابقاً.
- كما أن هذه النظرية الكينزية ترى أن **التوازن في السوق السلعي** يتم عن طريق التعادل بين الادخار والاستثمار.
- وأن **توازن السوقين (النقدي والسلعي)** كفيل بتحقيق التوازن الاقتصادي المطلوب.

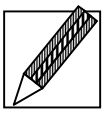
وعلى ذلك يمكن للسلطات النقدية أن تمارس مسؤوليتها في تحقيق الاستقرار النقدي ورفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال تحقيق التوازن في السوقين المذكورين. **ومن هنا تظهر أهمية السياسة النقدية في التحليل الكينزي.**

❖ النظرية النقدية

أما النظرية النقدية المعاصرة فهي تحاول الجمع بين الأهداف التي سعت إليها السياسة النقدية الكلاسيكية، والأهداف التي تسعى نحوها السياسة النقدية الكينزية ويمكن تصور أهمية ملامح النظرية السياسية النقدية المعاصرة من خلال أهميتها في التأثير في مجمل النشاط الاقتصادي بهدف تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي وذلك بالتأثير في جانب الطلب الكلي والعرض الكلي.

ومع ذلك فإن السياسة النقدية المعاصرة لا يمكنها التأثير على النشاط الاقتصادي بصورة فاعلة دون أن تتلازم إجراءاتها مع إجراءات السياسة المالية خصوصاً والسياسة الاقتصادية عموماً.

تدريب (١)



عرف السياسة النقدية

أهداف السياسة النقدية

يمكن حصر أهم الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها السياسة النقدية في المجالات الآتية:

- تحقيق مستوى مقبول من الاستقرار الاقتصادي والنقدي من خلال تجنب التغيرات التي تؤثر في قيمة العملة الوطنية داخلياً وخارجياً والتي تنشأ عن التغيرات في المستوى العام للأسعار.
- المساهمة في تحقيق معدلات نمو اقتصادية مناسبة في القطاعات الاقتصادية المختلفة بما يحقق زيادة حجم الدخل القومي ونمو الناتج المحلي.
- المساهمة في تطوير المؤسسات المالية والمصرفية والأسواق المالية التي تتعامل فيها (السوق المالي والسوق النقدي) بما يخدم تطوير الاقتصاد القومي.
- المساهمة في تسريع عملية التنمية الاقتصادية وذلك بتوفير المناخ المناسب لتنفيذ مشاريع وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية.
- المساهمة في تحقيق التوازن المطلوب في ميزان المدفوعات.

يلاحظ أن هناك تداخلاً وترابطاً واضحاً بين أهداف السياسة النقدية، إلا انه يمكن تحديد الاتجاهات التي تنصب عليها السياسة النقدية وهذه الاتجاهات تنحصر في جانبين هما الادخار والاستثمار.

أما فيما يخص جانب الادخار فإن السياسة النقدية تسعى إلى :

أ- جمع وتعبئة الادخارات المحلية التي يمكن جمعها بواسطة المؤسسات المالية والمصرفية القائمة في البلد.

ب- رفع معدلات الادخار من إجمالي الدخل القومي.

وفيما يتعلق بجانب الاستثمار فان السياسة النقدية تسعى إلى :

أ- زيادة نسبة الاستثمار من إجمالي الدخل القومي والتي تؤدي إلى زيادة حجم الدخل والناتج القومي.

ب- توجيه الاستثمارات نحو القطاعات التي يجب تطويرها وزيادة معدلات نموها بشكل يؤدي إلى زيادة الأهمية النسبية لمساهمة هذه القطاعات في تكوين الدخل القومي.

أسئلة تقويم ذاتي



١. اشرح تطور مفهوم السياسة النقدية.
٢. وضح أهمية السياسة النقدية.
٣. ماهي أهداف السياسة النقدية؟

٢. وسائل وأدوات السياسة النقدية

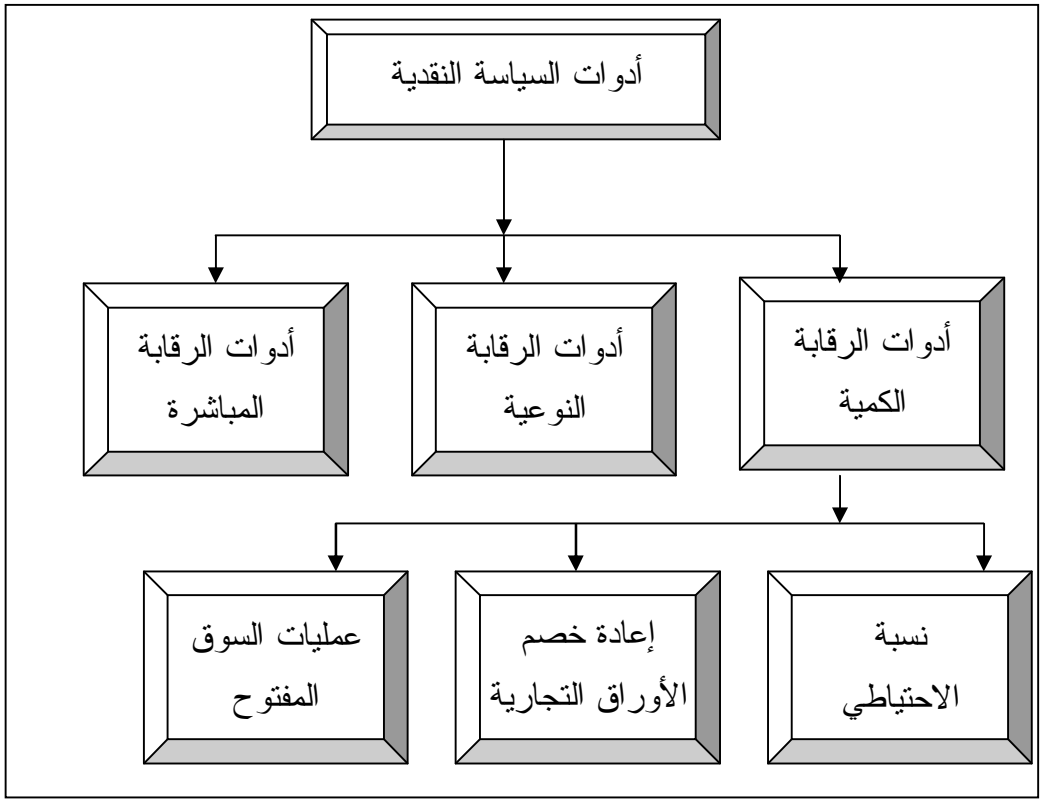
أما عن الكيفية التي يمكن بموجبها للسياسة النقدية الوصول إلى أهدافها المذكورة فإنها تتم باستخدام وسائل وأدوات معينة. وتنحصر هذه الوسائل في ثلاث وسائل هي:

- أدوات الرقابة الكمية
- وأدوات الرقابة النوعية
- وأدوات الرقابة المباشرة

نوضحها في الشكل التالي:

شكل (١)

أدوات السياسة النقدية



المصدر/ المصمم

وفيما يلي شرح لهذه الأدوات

١,٢ أدوات الرقابة الكمية

ينحصر الغرض الأساسي من استخدام أدوات الرقابة الكمية في التأثير على كمية أو حجم الائتمان المصرفي. أي التأثير في حجم عمليات الإقراض التي تقوم بها أطراف الائتمان المصرفي والمتمثلة في الأجهزة والمؤسسات المصرفية والمالية والحكومات والأفراد.

إن استخدام أدوات الرقابة الكمية بهدف التأثير على كمية الائتمان المصرفي ينعكس على عرض النقد وعلى حجم السيولة المحلية الإجمالية وهكذا يمكن للسياسة

النقدية من خلال استخدام هذه الأدوات أن تزيد أو تقلل من قدرة المصارف على منح الائتمان بحيث تكون نتائج هذه السياسة ملموسة في زيادة أو انخفاض كمية الائتمان المصرفي على حسب مقتضيات الوضع الاقتصادي السائد.

أما أدوات الرقابة الكمية فهي:

◆ نسبة الاحتياطي النقدي القانوني

أي نسبة الاحتياطي النقدي القانوني الواجب الاحتفاظ به من قبل البنوك التجارية لدى البنك المركزي.

إذ إن البنك المركزي يقوم بزيادة أو نقصان هذه النسبة تمشياً مع الأوضاع الاقتصادية السائدة (ركود أو تضخم) وبالتالي فإن تغيير هذه النسبة يغير بدوره من قدرة البنوك التجارية على منح (خلق الائتمان).

ففي أثناء فترة **الركود أو الكساد الاقتصادي** يخفض البنك المركزي من نسبة الاحتياطي النقدي القانوني المفروضة على البنوك التجارية. وهذا الإجراء يشجع البنوك التجارية على التوسع في منح القروض.

اما في **حالات التضخم الاقتصادي** فإن البنك المركزي يرفع من نسبة الاحتياطي النقدي القانوني المفروضة على البنوك التجارية الشيء الذي يحد من قدرتها على منح القروض. وهكذا تقل كمية وسائل الدفع المتاحة الشيء الذي يؤدي بدوره إلى تخفيض حجم الإنفاق النقدي أو الطلب الفعلي في السوق. وهذه أولى الأدوات الكمية للرقابة.

◆ عمليات السوق المفتوح (Open Market Operations)

وهذه ثاني الأدوات الكمية. وفي هذه الحالة يدخل البنك المركزي إلى سوق السندات بائعاً أو مشترياً للسندات.

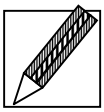
ففي حالة الركود والكساد (انكماش) الاقتصاد يدخل البنك كمشتري لهذه السندات التي تكون في حوزة البنوك التجارية.

وعندما تبيع البنوك التجارية هذه السندات فإنها تتسلَّم في مقابلها نقداً يمكنها من زيادة مقدرتها على منح القروض.

وهكذا يكون البنك المركزي قد ساهم في زيادة مقدرة البنوك التجارية على منح القروض بهدف زيادة كمية وسائل الدفع الشيء الذي يؤدي إلى زيادة الإنفاق النقدي وبالتالي زيادة الطلب الفعلي.

وفي حالات التضخم الاقتصادي فإن البنك المركزي يدخل كبائع لهذه السندات والتي تقوم البنوك التجارية بشرائها ومن ثم دفع مقابلها النقدي. وهذا يؤدي إلى تقليص مقدرة هذه البنوك على منح الائتمان (القروض) والذي بدوره يؤدي إلى تقليص كمية وسائل الدفع المتاحة وبالتالي تقليص الإنفاق النقدي وكذلك تقليص الطلب الفعلي.

تدريب (٢)



بماذا تتميز عمليات السوق المفتوحة عن أدوات السياسة النقدية الاخرى؟

◆ سياسة سعر الخصم على الأوراق التجارية

ثالث الأدوات الكمية تتمثل في سياسة سعر الخصم على الأوراق التجارية – أو بالأصح إعادة خصمها Rediscount والتي يمارسها البنك المركزي.

إذاً بإمكان البنك المركزي تغيير سعر خصمه للأوراق المالية المقدمة إليه من البنوك التجارية قبل ان يحين وقت سدادها.

ففي أثناء فترات التضخم الاقتصادي يزيد البنك المركزي من سعر خصم الأوراق المالية (الكمبيالات وحوالات الخزينة أو سندات الحكومة).

وشرحاً لهذا نقول إنه إذا كان سعر الخصم يساوي ١٠% فإن البنك التجاري يمكنه الحصول على ٩٠٠ دينار ثمناً لورقة مالية قيمتها الاسمية ١٠٠٠ دينار. أما إذا زاد سعر الخصم إلى ١٥% فان هذا البنك التجاري سوف يتسلم فقط مبلغ ٨٥٠ دينار ثمناً لهذه الورقة.

وكما نلاحظ هنا فإنه في حالة زيادة سعر الخصم تقل كمية الأموال التي يمكن للبنوك التجارية الحصول عليها. ونتيجة لهذا فإن مقدرة هذه البنوك التجارية على منح

القروض سوف تقل الشيء الذي يؤدي إلى تقليل الإنفاق وبالتالي تخفيض الطلب الفعال (Effective) في الاقتصاد.

أما في حالات الركود والكساد الاقتصادي فان البنك المركزي غالباً ما يخفض من سعر خصمه للأوراق المالية فبدلاً عن خصمها بنسبة ١٥% يقوم بخصمها بنسبة ١٠% الشيء الذي يمكن البنوك التجارية من الحصول على كميات أكبر من النقد مقابل أوراقهم المالية التي يقومون بخصمها لدى البنك المركزي.

وهذه الزيادة في كميات النقد المتاحة للبنوك التجارية تمكنهم من التوسع في منح القروض الشيء الذي يؤدي إلى زيادة الإنفاق النقدي وبالتالي إلى زيادة الطلب الفعلي في الاقتصاد.

وخلاصة ما سبق يمكن القول:

إن هذه الأدوات الكمية الثلاث (الاحتياطي النقدي القانوني، عمليات السوق المفتوح وسعر الخصم) تمكن السلطات النقدية (البنك المركزي) من السيطرة على الطلب الفعلي في الاقتصاد زيادة ونقصاناً من خلال تحجيم أو توسيع مقدرة البنوك التجارية في منح الائتمان.

٢,٢ أدوات الرقابة النوعية

والهدف الأساسي من هذه الأدوات النوعية أو الكيفية هو التأثير على نوعية الائتمان المصرفي من خلال ممارسة البنك المركزي لدوره المؤثر في أوجه استعمالات الائتمان المصرفي المختلفة والذي بدوره يؤثر في النشاط الاقتصادي في البلد.

أما أدوات الرقابة النوعية فتتمثل في:

- تحديد البنك المركزي لأسعار الفائدة (الدائنة والمدينة) على القروض والسلف.
- وكذلك تتمثل في أسعار فوائد التأخير وأيضاً وضع حد أعلى لبعض أنواع القروض المصرفية،
- وكذلك تحديد المجالات والأنشطة التي يمكن للبنوك التجارية الاستثمار فيها.

وهذا قد يعني استبعاد بعض المجالات والأنشطة التي لا يرغب البنك المركزي في أن تمولها البنوك التجارية وذلك باستخدامه لأسعار فائدة تميزية كأن يشترط سعر فائدة على قروض النشاط الزراعي ١٠% مثلاً في حين يشترط ١٥% كسعر فائدة على قروض القطاع التجاري وهكذا.

ولهذا فإن استخدام أدوات الرقابة النوعية (الكيفية) من قبل البنك المركزي يكون موجهاً نحو تنظيم عمليات الائتمان والاستثمار المصرفي وتوجيهه الوجهة المناسبة لأهداف السياسة النقدية خصوصاً وأهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة عموماً.

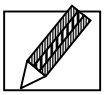
٣,٢ أدوات الرقابة المباشرة

المقصود من الرقابة المباشرة مجموعة من التدابير والإجراءات المباشرة التي يتخذها البنك المركزي تجاه المؤسسات والأجهزة المالية والمصرفية بهدف تحقيق أهداف السياسة النقدية.

وترتبط فعالية أدوات الرقابة المباشرة بمكانة البنك المركزي ومدى تأثيره في مؤسسات الجهاز المصرفي. إذ يقوم البنك المركزي بإقناع المصارف وإبداء النصح والمشورة لها فيما يخص توجهاتها الاستثمارية والائتمانية.

كما قد يتدخل مباشرة عند الضرورة لفرض بعض القيود والشروط على النشاط الائتماني والاستثماري للبنوك التجارية ذلك مثل تحديد الحد الأعلى للقروض المقدمة لبعض القطاعات – على حسب أهميتها للاقتصاد القومي – أو تحديد النسب الواجب الالتزام بها من قبل البنوك التجارية بين رأسمالها والاحتياطي النقدي القانوني.

تدريب (٣)



هل تعتبر السياسة النقدية سياسة فعالة في توجيه الاقتصاد ؟ اشرح ذلك؟

وتلخيصا لما سبق نقول:

- إن أدوات البنك المركزي الكمية والنوعية والمباشرة يتلازم (يتماشى) بعضها مع بعض من حيث فعاليتها في التأثير في الأوضاع النقدية والاقتصادية في البلد بما ينسجم مع الأهداف التي تسعى إليها السياسة الاقتصادية العامة والسياسة النقدية أيضاً.
- لذلك لابد من الاستخدام الكفء لكل هذه الأدوات من قبل البنك المركزي وبحسب ما تمليه الظروف الاقتصادية السائدة في البلد.
- ويكون استخدام هذه الأدوات كفؤاً كلما ارتفعت مستويات التقدم والتطور المالي والنقدي في المجتمع وبالذات توافر الأسواق المالية والنقدية الواسعة والمتقدمة وتطور عادات الأفراد المصرفية. إذ أن كل ذلك يساعد أو يحد من فعالية استخدام أدوات السياسة النقدية.

ومما تقدم يتضح أن:

أهداف السياسة النقدية ترتبط في التأثير والتحكم بكمية النقود بأشكالها المختلفة. وكذلك بالائتمان المصرفي بأشكاله المختلفة أيضاً بهدف التأثير على المستوى العام للأسعار ومن ثم تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي والذي ينعكس على الثبات النسبي في قيمة العملة الوطنية وفي تحقيق معدلات نمو اقتصادية مناسبة.

فتحويل الاستثمارات بالنقود الحاضرة أو بالائتمان المصرفي للقطاعات الاقتصادية المختلفة ينعكس على عرض النقود وعلى إجمالي السيولة المحلية. وبهذا تهدف السياسة النقدية المتمثلة في مجموعة الإجراءات والتدابير السابق ذكرها إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار النسبي في المستوى العام للأسعار والى تحقيق ثبات نسبي في قيمة العملة الوطنية.

أسئلة تقويم ذاتي



١. اذكر وسائل وأدوات السياسة النقدية.
٢. كيف تستخدم أدوات السياسة النقدية في حالتي الانكماش الاقتصادي والانتعاش الاقتصادي؟

٣. فعالية السياسة النقدية

إن المقصود بفعالية السياسة النقدية هو مدى قدرتها في التأثير في مجمل النشاط الاقتصادي بغية تحقيق الأهداف التي تسعى إليها السياسة النقدية. وكما أشرنا من قبل فإن هذه السياسة تستخدم بعض الوسائل والأهداف لبلوغ أهدافها المذكورة سابقاً كذلك.

إلا إن السياسة النقدية ودورها في الحياة الاقتصادية تختلف باختلاف طبيعة النظم الاقتصادية والاجتماعية السائدة في البلد. وتختلف أيضاً بحسب مستويات التطور والتقدم الاقتصادي لمؤسسات وأجهزة النظام الاقتصادي. كما تختلف أهميتها وفعاليتها في البلدان المتقدمة عن البلدان النامية.

- إن فعالية السياسة النقدية تنحصر عموماً في **مدى إمكانية استخدام الأدوات الكفيلة بتحقيق الغرض الأساسي من هذا الاستخدام.**
- وترتبط هذه الفعالية أيضاً بمدى التوفيق في اختبار الوقت الملائم لاستخدام هذه الأدوات في معالجة الأوضاع الاقتصادية والنقدية غير المرغوب فيها.

- كما ترتبط فعاليتها كذلك بمدى التنسيق والملاءمة فيما بين استخدام أدوات السياسة النقدية من جهة واستخدام أدوات السياسة المالية من جهة أخرى بغية تجنب آثار الإجراءات والتدابير المتعارضة التي يمكن أن تنجم في حالة عدم التنسيق والملاءمة بين هاتين السياستين.

بالإضافة إلى ذلك فإن هذه السياسة النقدية تستند عادةً على النظريات والأفكار الاقتصادية التي تأخذ بها الدولة خاصة في مجال معالجة المشكلات الاقتصادية القائمة مثل التضخم أو الكساد الاقتصادي. وهذا ما سوف نحاول التعرف عليه من خلال ما يلي:

١,٣ السياسة النقدية والتحليل الكلاسيكي

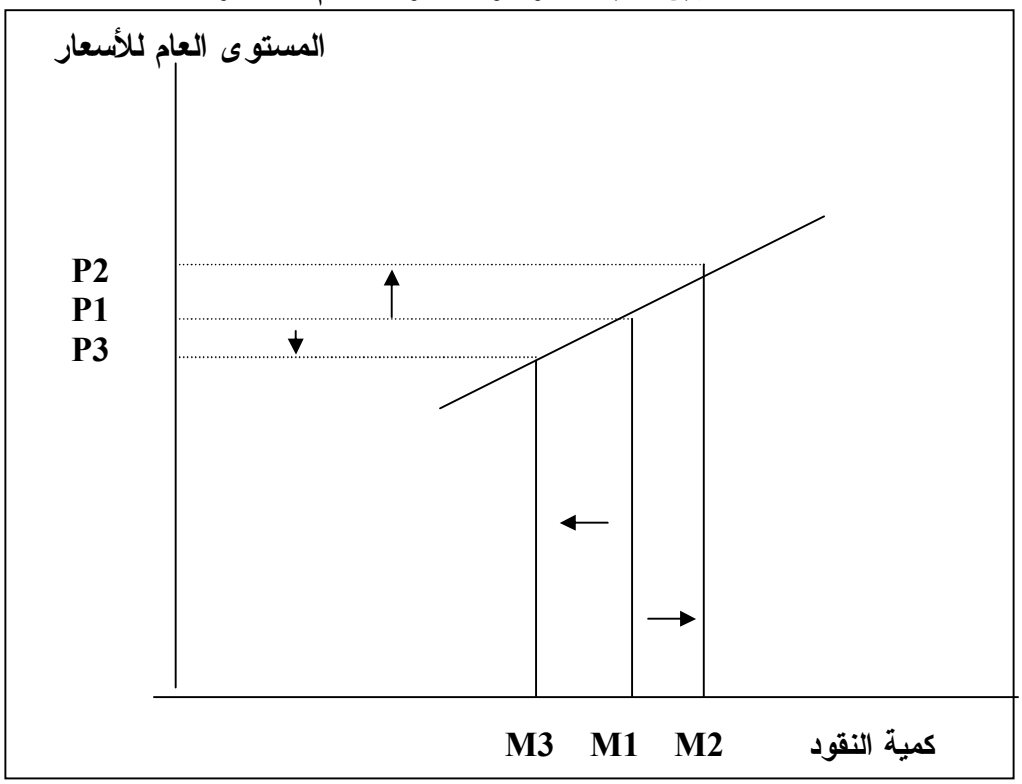
لقد ارتبط تطور أهمية السياسة النقدية بتطور النظريات النقدية الاقتصادية. فطبقاً للنظرية الكمية الكلاسيكية تركز الاهتمام بالسياسة النقدية من خلال تأثيرها وقدرتها على التحكم في كمية النقود المعروضة (كمتغير مستقل) إذ يمكن بذلك التأثير على المستوى العام للأسعار (كمتغير تابع).

لهذا فان مسئولية السلطة النقدية تنحصر في التأثير على كمية النقود المعروضة (أي كمية وسائل الدفع أو عرض النقود) بالزيادة أو النقصان مما ينعكس تلقائياً على المستوى العام للأسعار.

الرسم التالي يوضح هذه العلاقة.

شكل (٢)

العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار



المصدر

ومن الشكل أعلاه يتضح انه:

- ❐ إذا كانت كمية النقود (M1) فإن المستوى العام للأسعار يكون (P1).
- ❐ وإذا زادت كمية النقود إلى (M2) فإن المستوى العام للأسعار كذلك يزيد إلى (P2).
- ❐ أما إذا نقص عرض النقود إلى (M3) فإن المستوى العام للأسعار ينخفض كذلك إلى (P3).

لذلك تتحدد مسئولية السلطة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتجنب التغيرات في قيمة العملة الوطنية من خلال التحكم في كمية النقود المعروضة والذي سينعكس على المستوى العام للأسعار.

ويلاحظ من الشكل:

العلاقة الطردية والتناسبية بين كمية النقود المعروضة والمستوى العام للأسعار. فأي تغيرات في المتغير المستقل (كمية عرض النقود) تنعكس بنفس القدر على المتغير التابع (المستوى العام للأسعار).

وذلك ينتج لأنه في حالة بلوغ الاقتصاد المستوى الكامل للتشغيل (استخدام كل موارد الإنتاج) هنا يعجز الجهاز الإنتاجي عن زيادة العرض من السلع (لذلك يثبت الإنتاج عند حده) وكذلك ثبات سرعة تداول النقود يقود إلى أن التغيرات في كمية النقود يترتب عليها تغيرات مماثلة في المستوى العام للأسعار على حسب التحليل الكلاسيكي.

وهذه النتيجة التي ظهرت على المستوى العام للأسعار في التحليل الكلاسيكي كانت لأنهم افترضوا بأن النقود لا تؤدي إلى وظيفة واحدة فقط وهي وظيفة وسيط للمبادلات. وهذا إنكار لوظائف النقود الأخرى وخاصة وظيفتها كمخزون للقيمة وأداة للادخار.

ونتيجة لهذا الافتراض ظهرت افتراضات أخرى في النظرية الكلاسيكية تعتبر أن الادخار يوجه كلياً نحو الاستثمار وبحكم فعالية سعر الفائدة الذي يتحدد كسائر الأسعار النسبية للسلع والخدمات (توازن الطلب والعرض).

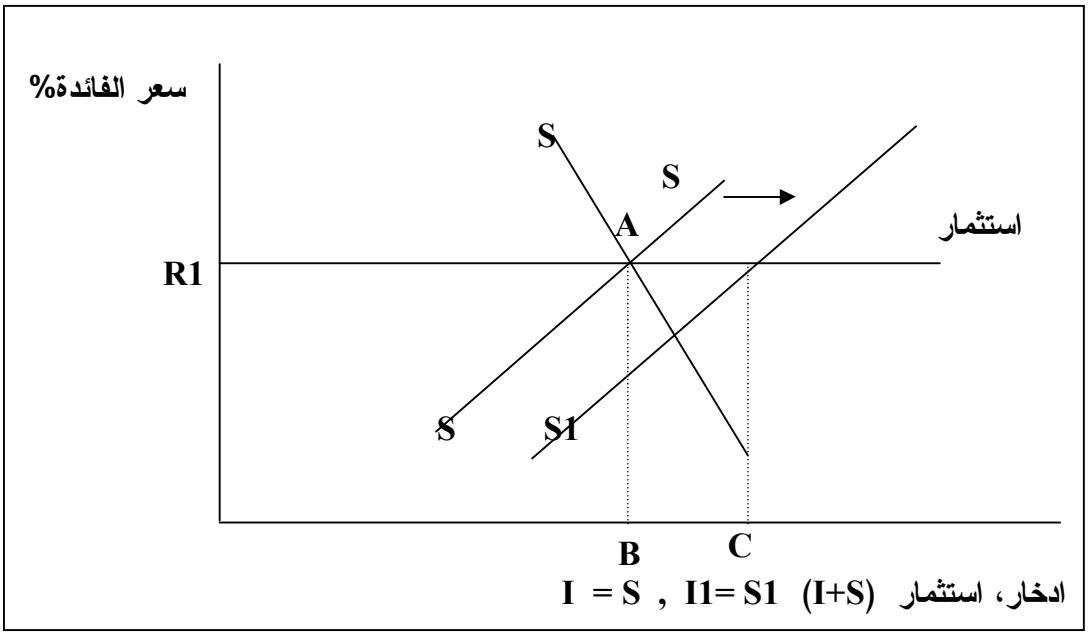
وما دام حجم الدخل ثابت وسعر الفائدة ما هو إلا ظاهرة عينية بعرض وطلب النقود فان الادخار سيتحول بصورة تلقائية إلى الاستثمار.

ويمكن توضيح هذه العلاقة في الشكل أدناه :

شكل (٣)

علاقة الادخار والاستثمار بسعر الفائدة

(حسب التحليل الكلاسيكي)



المصدر / المؤلف

من الشكل أعلاه يتضح أن:

- ❐ سعر الفائدة يتحدد عند المستوى (R1) نتيجة تقاطع منحنى الادخار مع منحنى الاستثمار في النقطة (A).
- ❐ وعند النقطة (B) في المحور الأفقي يتساوى حجم الادخار مع حجم الاستثمار.
- ❐ أما عندما يرتفع الادخار من (S) إلى (S1) فسيترتب على هذه الزيادة في الادخار زيادة في الاستثمار أيضاً (الانتقال إلى النقطة (C) في المنحنى الأفقي).

ويتضح من ذلك أن التركيز الأساسي للتحليل الكلاسيكي في معالجة الاختلال وعدم الاستقرار الاقتصادي يكون بواسطة السياسة النقدية دون أن يرافق ذلك اهتمام مماثل بالسياسة المالية.

فالسياسة النقدية وحدها يمكنها معالجة الاختلالات وتحقيق التوازن الاقتصادي.

- فعند **هبوط الأسعار** وتكدس السلع في الأسواق (في فترات الركود والكساد الاقتصادي) يمكن اللجوء إلى سياسة النقود الرخيصة (زيادة كمية وعرض النقود) التي سوف تقود إلى تنشيط الوضع الاقتصادي من خلال تحسن مستويات الأسعار.
- أما في أثناء **فترات التضخم** وحدوث ارتفاعات متزايدة في الأسعار يمكن في هذه الحالة اللجوء إلى سياسة النقود الغالية المتمثلة في تقليص كمية وسائل الدفع ومن ثم انخفاض المستوى العام للأسعار.

٢,٣ السياسة النقدية والتحليل الكيتزي

أعطى التحليل الكينزي اهتماماً كبيراً وواضحاً للسياسة المالية في معالجة المشاكل الاقتصادية على عكس التحليل الكلاسيكي.

فالاختلال وعدم التوازن الاقتصادي يعود إلى عدم التعادل بين معدلات التغير في الإنفاق القومي ومعدلات التغير في الناتج القومي.

ويمكن تحقيق التوازن عندما يتم التحكم في الإنفاق القومي عن طريق السياسة المالية.

- ففي **حالة الانكماش والكساد الاقتصادي** يجب زيادة حجم الإنفاق القومي، حتى إذا ترتب على زيادة الإنفاق هذا حصول عجز في ميزانية الدولة.
- كما يمكن معالجة التضخم من خلال تقليل حجم الإنفاق القومي حتى وان صاحب ذلك حدوث فائض في ميزانية الدولة.

وهذا التحليل الكينزي يتعارض تماماً مع التحليل الكلاسيكي الذي ينـــادي دائمـــاً بمبدأ تحقيق توازن بين جانبي الإيرادات والنفقات. أي ينادي بأن لا يكون هنالك عجـــز ولا فائض في ميزانية الدولة.

ولكن بعد أزمة الكساد الكبير (١٩٢٩ – ١٩٣٢) ظهر واضحاً أنه يجب إعـــادة النظر في الفكر الكلاسيكي ولهذا بدأ (كينز) (Keynes) يدعو إلى إمكان تحقيق فـــائض في الميزانية العامة إذا كان الهدف معالجة التضخم وإلى إمكان تحقيق عجز في الميزانية العامة إذا كان الهدف معالجة الكساد.

وهكذا أصبحت السياسة المالية أداة تستخدمها الدولة لإنفاق إيراداتها المتحـــصلة من الضرائب ومن القروض العامة لمواجهة نفقات الدولـــة اللازمـــة لتحقيـــق أهـــدافها الاقتصادية ومنها تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

وهكذا وبموجب هذا التحليل يمكن للدولة أثناء الكساد زيادة نفقاتها الكلية بهـــدف زيادة الحجم الكلي الفعال للطلب (Effective Demand) سواء كانت هذه الزيادة فـــي النفقات تخص الإنفاق الجاري أو الإنفاق الاستثماري. كما يمكن أيضاً تنشيط هذا الطلب الفعال من خلال تخفيض الضرائب على الاســـتهلاك وعلـــى الأربـــاح ذلـــك لتـــشجيع المستهلكين والمستثمرين على زيادة إنفاقهم (في الاستهلاك والاستثمار).

أما العجز في الميزانية الناشيء عن زيادة الإنفاق الحكـــومي فـــيمكن تغطيتـــه (تمويله) بالقروض العامة والإصدار النقدي الجديد.

وهكذا يقرر هذا التحليل أن:

- **معالجة الكساد** تتم من خلال زيادة الإنفاق الحكومي الذي سيزيد بدوره من حجم الطلب الكلي ومن ثم زيادة حجم تشغيل الأيدي العاملة ومن بعد يـــزداد حجـــم الإنتاج القومي والدخل القومي أيضاً وبمقادير أكبر من الزيادة في حجم الإنفـــاق الحكومي وذلك بحكم أثر المضاعف (Multiplier).
- أما **معالجة التضخم** بواسطة التحليل الكينزي فتتم من خـــلال تخفـــيض حجـــم الإنفاق الحكومي بما يؤدي إلى تخفيض المستوى العام للأسعار. وهنا تخفـــض

الدولة نفقاتها الكلية بهدف تخفيض حجم الطلب الكلي والذي يؤدي بدوره إلى تخفيض حجم الإنتاج والعمالة الشيء الذي يدفع بالمستوى العام للأسعار للأدنى.

أما السياسة النقدية فتلعب دورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتخفيض حدة التقلبات الاقتصادية عن طريق الإبقاء على مستويات الإنفاق الكلي اللازمة لتحقيق أكبر قدر ممكن من التشغيل وبأقل ارتفاع ممكن في الأسعار. خاصة إذا علمنا أن قرارات الإنفاق للأفراد والمشاريع لا تتأثر بمستويات الدخل وحدها وإنما تتأثر أيضاً بمقادير النقود الحاضرة والأصول السائلة التي بحوزتهم وبحجم الائتمان المصرفي المتاح وكلفة الحصول عليه.

وعندما تكون هذه المقادير من النقود الحاضرة والأصول السائلة متوافرة بقدر كبير ويكون الائتمان المصرفي متاحا بكلفة منخفضة فسيميل الأفراد إلى تحويل جزء من دخولهم نحو الإنفاق الجاري وتحويل ما بحوزتهم من نقود وأصول سائلة إلى أصول أخرى مما يزيد من مستوى الإنفاق الكلي (الطلب الكلي) بشقيه الاستهلاكي والاستثماري.

وباعتبار أن **زيادة الإنفاق الاستثماري** ستتم من خلال سهولة الحصول على الائتمان المصرفي لوفرته وانخفاض تكلفته فإن هذا سوف يدفع المستثمرين إلى زيادة طلبهم ثم زيادة حجم الطلب الكلي.

ويتبين من ذلك أن الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطة النقدية في التأثير في حجم الائتمان وكلفته تكون مؤثرة في الوقت نفسه في مستوى الطلب الكلي.

وهذا التأثير يعتمد على الوضع الاقتصادي السائد في البلد (تضخم أو ركود).

☜ فعند حدوث تضخم في الاقتصاد تعمد السلطات النقدية إلى رفع كلفة الائتمان (سعر الفائدة) وتقليص قدرة المصارف التجارية على منحه بهدف تخفيض الطلب الكلي.

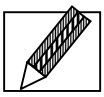
☜ ويحدث العكس تماماً في حالة الركود والانكماش الاقتصادي اذ تعمد السلطات النقدية في هذه الحالة غلى تخفيض تكاليف الائتمان وزيادة قدرة المصارف التجارية على منح الائتمان بهدف زيادة الطلب الكلي.

ويتم كل ذلك من خلال استخدام البنك المركزي لأدوات السياسة النقدية المؤثرة في هذا الخصوص.

ولكننا يجب أن نلاحظ أن فعالية السياسة المالية تكون أكبر من فعالية السياسة النقدية أثناء فترات التضخم لأن الأفراد والشركات سيحاولون التخلص السريع من النقود لمواكبة الزيادة المستمرة في الأسعار.

وفضلاً عن ذلك فإن تفضيل السيولة (Liquidity Preference) لأغراض المضاربة يفقد قدرته على إحداث التغيير المطلوب في سعر الفائدة خاصة إذا كان التضخم مرتبطاً بالزيادة في الإنفاق الحكومي العام. إذ يكون رفع سعر الفائدة في مثل هذه الحالة غير فعال في تخفيض الطلب الكلي. ولكن هذا لا يعني عدم اللجوء لهذه الأداة (سعر الفائدة) في حالات ارتباط التضخم بزيادة الإنفاق الحكومي.

تدريب (٤)



كيف يؤثر تفضيل الأفراد للسيولة على الاقتصاد؟

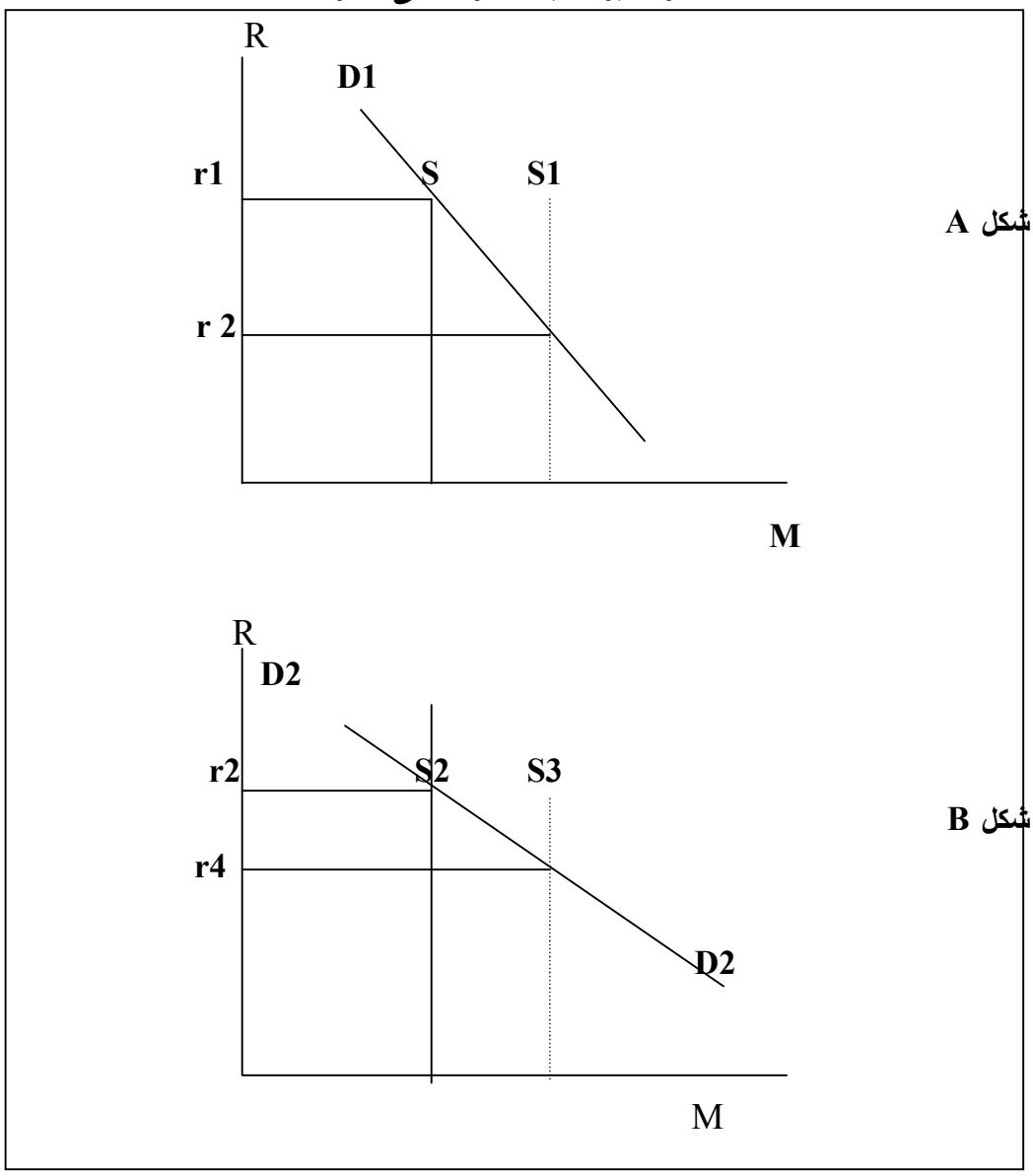
إن التحليل الكينزي يقرر أن للسياسة النقدية تأثيراً في مستوى سعر الفائدة ثم على قرارات ومستويات الاستثمار وكذلك على حجم التشغيل والإنتاج والدخل القومي.

ويعتمد هذا التأثير للسياسة النقدية في سعر الفائدة على مرونة دالة التفضيل النقدي ومدى ثباتها.

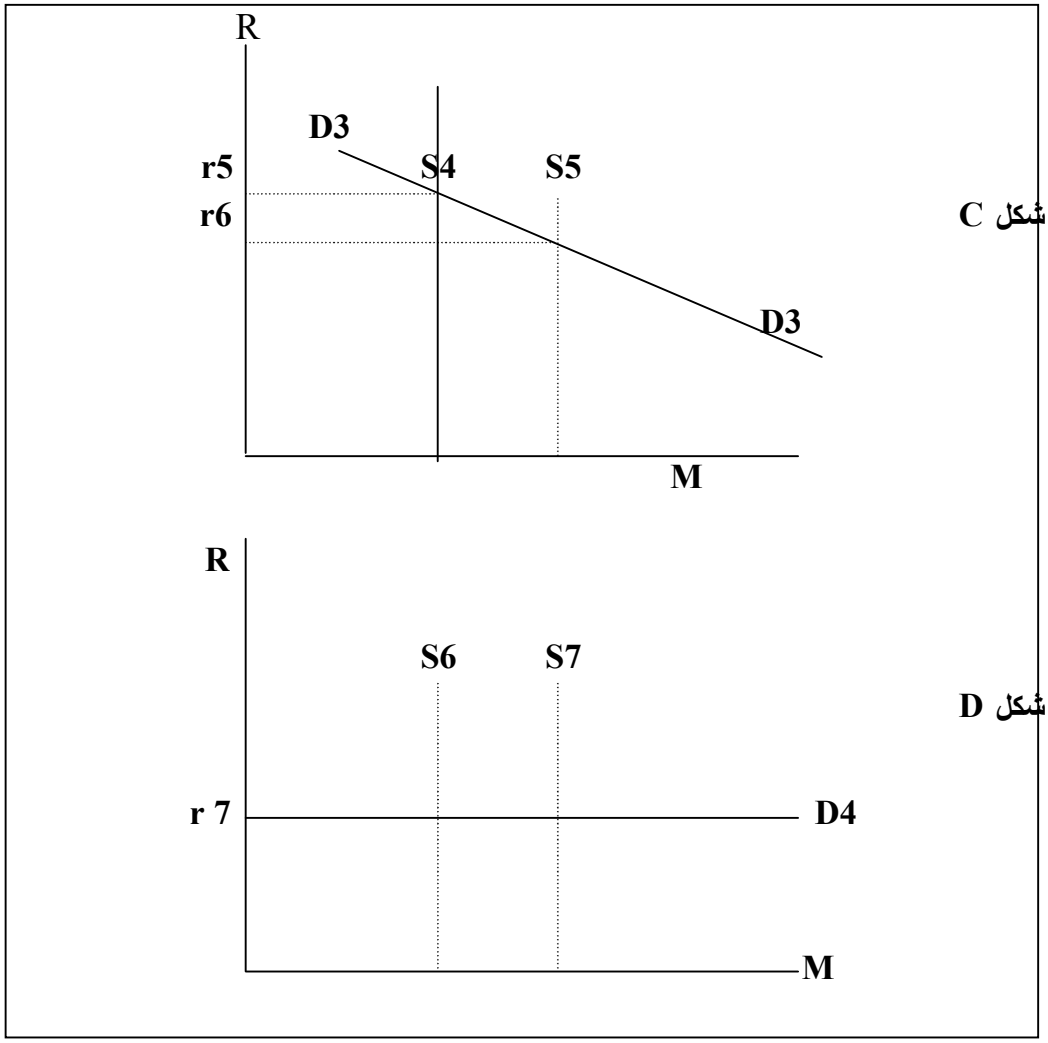
ويمكن توضيح ما سبق بالشكل أدناه:

شكل (٤)

أثر تغير كمية النقود على سعر الفائدة



المصدر / المؤلف



المصدر / المؤلف

يلاحظ من الأشكال أعلاه:

- أن مرونة منحنى التفضيل النقدي (الطلب على النقود) **ضئيلة** نسبياً في الشكل (A)، **ومعتدلة** نسبياً في الشكل (B)، **ومرتفعة** نسبياً في الشكل (C)، وتكـــون في **أعلى مستوياتها** (مرونة كاملة) في الشكل (D).
- ونلاحظ أيضاً من الشكل أن المحور الرأسي يمثل سعر الفائدة (R)، والمحور الأفقي يمثل كمية النقود (M).

ويظهر من الشكل (A):

- ❐ أن تغير عرض النقود من (S) إلى (S_1) أدى إلى انخفاض سعر الفائدة بنسبة كبيرة (من r_7 إلى r_2).
- ❐ وهكذا يتقلص انخفاض سعر الفائدة تدريجياً كلما تزايدت مرونة الطلب على النقود والتي تبلغ ذروتها في الشكل (D) حيث يثبت سعر الفائدة عند نفس مستواه (r_1) قبل وبعد زيادة عرض النقود.

وهذا يعني أنه كلما انخفضت المرونة النسبية لدالة التفضيل النقدي، تزايدت فعالية السياسة النقدية على سعر الفائدة.

أما إذا كان منحنى تفضيل السيولة تام المرونة (مرونة كاملة) كما في الشكل (D) فان فعالية السياسة النقدية في التأثير في سعر الفائدة ستكون معدومة تماماً. لأن تفضيل السيولة سيكون مطلقاً وغير محدد لدى الأفراد خاصة في أثناء فترات الكساد الاقتصادي.

تدريب (٥)

أكمل الآتي:

١. لقد عد كينز سعر الفائدة ظاهرة (أ)..... وليست ظاهرة(ب)..... كما افترضها العلماء الكلاسيك.

٢. حسب التحليل الكينزي أن سعر الفائدة عبارة عن (أ)..... أما عرض النقد فيمثل (ب)..... والطلب على النقود هو (ج)..... ويعبر كينز عن الطلب على النقود بهذا المعنى بمصطلح (د).....

أسئلة تقويم ذاتي



١. كيف يمكن باستخدام السياسة النقدية التأثير على المستوى العام للأسعار ؟.
٢. ما هو الدور الذي تلعبه السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ؟.
٣. مالفرق بين التحليل الكلاسيكي والتحليل الكينزي للسياسة النقدية.؟

الخلاصة

عزيزي الدارس، في نهاية هذه الوحدة تعال نلخص أهم ما ورد فيها

بدأنا الوحدة بشرح مفهوم السياسة النقدية وأهميتها وأهدافها وذكرنا أن مفهوم السياسة النقدية تطور بتطور النظريات الاقتصادية حيث تقول النظرية الكلاسيكية إن المستوى العام للأسعار يتأثر فقط بالمتغيرات في كمية النقود المعروضة. وعلى ذلك يمكن للسلطات النقدية التحكم في المستوى العام للأسعار بالتحكم في عرض النقود.

ثم بعد ذلك ظهرت النظرية الكينزية حيث ترى أن التوازن في السوق السلعي والتوازن في السوق النقدي يحققان التوازن الاقتصادي المطلوب ومن خلال ذلك تعمل السلطات النقدية على تحقيق الاستقرار النقدي ورفع معدلات النمو الاقتصادي.

ثم استعرضنا أهداف السياسة النقدية ولاحظنا أن هناك ترابطا وتداخلا بينها وحددنا هذه الأهداف من جانبين هما الادخار والاستثمار.

وفي القسم الثاني من هذه الوحدة تناولنا وسائل وأدوات السياسة النقدية. واستعرضنا في البداية أدوات الرقابة الكمية والتي تستخدم للتأثير في حجم الائتمان المصرفي وهذه الأدوات تتمثل في نسبة الاحتياطي القانوني وعمليات السوق المفتوح وسياسة سعر الخصم على الأوراق التجارية.

ثم انتقلنا لأدوات الرقابة النوعية والتي تهدف إلى التأثير في نوعية الائتمان المصرفي ومن هذه الأدوات تحديد أسعار الفائدة على القروض والسلف وأسعار فوائد التأخير وتحديد المجالات والأنشطة الاستثمارية للبنوك التجارية.

ثم استعرضنا أدوات الرقابة المباشرة والتي تتمثل في إبداء النصح والمشورة فيما يختص بتوجهاتها الاستثمارية والائتمانية

وذكرنا أنه لابد من الاستخدام الكفء لهذه الأدوات من قبل البنك المركزي وذلك حسب الاوضاع الاقتصادية السائدة في البلد.

وفي القسم الأخير من هذه الوحدة تناولنا فعالية السياسة النقدية أي مدى قدرتها في التأثير على النشاط الاقتصادي وخلصنا إلى أن فعالية السياسة النقدية تنحصر في

مدى امكانية استخدام ادواتها لتحقيق الغرض الأساسي واستعرضنا ذلك من خلال التحليل الكلاسيكي والتحليل الكينزي.

أرجو أن تكون قد استمعت بدراستها وحققت الأهداف التعليمية التي وردت في بدايتها.

لمحة مسبقة عن الوحدة الدراسية التالية

الوحدة التالية بعنوان السياسة المالية والدخل القومي تتعرف من خلالها على أدوات السياسة المالية وكيف تستخدم هذه الادوات في التأثير على التوازن الاقتصادي، اَمل أن تستمتع بدراستها.

إجابات التدريبات

تدريب(١)

يمكن تعريف السياسة النقدية على أنها مجموعة الإجراءات التي تتخذ من قبل البنك الحكومة والبنك المركزي بقصد التأثير في مقدار واستعمال النقد والائتمان وكذلك الاقتراض الحكومي وتهدف هذه الإجراءات ليس بالتأثير في عرض النقد فقط بل تشمل السياسة الاقتراضية للقطاع الحكومي وما تخلفه من انعكاسات واضحة على عرض النقد.

تدريب(٢)

١. إن عمليات السوق المفتوحة مرنة فإذا كانت رغبة البنك المركزي زيادة مقدرة البنوك على منح القروض يقوم بشراء السندات، والعكس.
٢. يمكن عكس عمليات السوق المفتوحة بسرعة فإذا رأى البنك المركزي أن العرض النقدي ينمو بسرعة كبيرة لأنه قام بعمليات شراء أكثر من اللازم فعليه أن يصحح الوضع بممارسة بيع في السوق المفتوحة.

تدريب(٣)

من الممكن اعتبار السياسة النقدية أهم أدوات السياسة الاقتصادية التي يمكن اعتمادها في توجيه الاقتصاد القومي ويعود السبب في ذلك إلى طبيعة الأدوات الفعالة التي تستخدمها ومن جملة هذه الأدوات:

١. الأدوات الكمية المتمثلة في سياسة سعر إعادة الخصم ، سياسة السوق المفتوحة، وسياسة تغيير نسبة الاحتياطي القانوني.
٢. أدوات نوعية متمثلة في سياسة تحديد سعر الفائدة على القروض والسلف. وتحديد الأنشطة التي يمكن للمصارف ممارسة نشاطها الائتماني
٣. الأدوات المباشرة المتمثلة في سياسة الإقناع الأدبي والأوامر المباشرة.

تدريب(٤)

قد يؤثر تفضيل السيولة في الاقتصاد حيث يدفع ذلك البنوك إلى التنافس لجذب هذه الأموال من خلال رفع أسعار الفائدة وهذا يؤثر بالسلب في الاستثمار حيث ترتفع تكاليف الاقتراض والتمويل.

تدريب(٥)

١. (أ) نقدية (ب) عينية

٢. (أ) ثمن التخلي عن السيولة (ب) كمية النقود المتوافرة في فترة زمنية معينة والتي تحدد عادة من قبل السلطات النقدية. (ج) عبارة عن كمية النقود التي يرغب ويقرر الأفراد أن يحتفظوا بها في صورة أصول ثابتة. (د) التفضيل النقدي ، أو تفضيل السيولة.

مسرد المصطلحات

النمو الاقتصادي: Economic Growth

هو زيادة الدخل القومي الفعلي في الأمد الطويل.

الناتج القومي

هو مجموع السلع والخدمات النهائية المنتجة في الاقتصاد الوطني خلال العام.

الاحتياطي النقدي القانوني

نسبة من الأرباح السنوية تكون بشكل إلزامي بنص قانوني من البنك المركـــزي يحدد بموجبه معدل الاحتياطي النقدي وحده الأقصى

البلدان النامية

هي البلدان التي يكون ميزان مدفوعاتها مدينا أي مجموع مقبوضاتها تقـــل عـــن مجموع مدفوعاتها.

القرض العام: Public Loan

هو مبلغ من المال تحصل عليه الدولة عن طريق الالتجاء إلى الغير من الأفراد أو المصارف أو غيرها من المؤسسات المالية الوطنية والاجنبية.

الطلب الفعال: Effective Demand

الأماني والرغبات التي تدعمها قوة شرائية أي الفرد الذي لديه رغبة في شـــراء السلعة ويدعم هذه الرغبة في صورة نقود.

تفضيل السولة: Liquidity Preference

الاحتفاظ بجزء من الدخل في صورة سائلة.

سعر الخصم: Discount Rate

هو المبلغ المقتطع من القيمة الإسمية للورقة التجارية في مقابـــل دفـــع قيمتهـــا النقدية قبل ميعاد استحقاقها.

المصادر والمراجع

١- د.زكريا محمد بيومي، **النقود والبنوك والتجارة الدولية**، دار النهضة العربية، القاهرة : ١٩٩١م.

٢- د. سيد الهواري، **إدارة البنوك** (مع التركيز على البنوك التجارية والإسلامية)، مكتبة عين شمس، القاهرة : ١٩٩٢.

٣- د.عثمان يعقوب محمد، **النقود والبنوك**، القاهرة : ٢٠٠٠م.

٤- د.عبد الرحمن يسري أحمد، **الاقتصاديات الدولية**، جامعة عين شمس : ١٩٩٩م.

٥- د.محمد زكي المسير، **اقتصاديات النقود**، دار النهضة العربية، القاهرة : ١٩٩٠م.

٦- د.محمد دويدار، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، بيروت : ٢٠٠٣م.

٧- د.محمد صالح الحناوي وآخرون، **المؤسسات المالية** (البورصة والبنوك التجارية)، الدار الجامعية : ٢٠٠١م.

٨- د. يوسف بن عبد الله الزامل، **النقود والبنوك والأسواق المالية**، الجمعية السعودية للمحاسبة،الرياض : ٢٠٠١م.

9- Jeff Madura , **Financial Market & Institutions South** , western college ,united Kingdom : 2002.


الوحدة الثانية عشرة
السياسة المالية والدخل القومي

محتويات الوحدة

الموضوع	الصفحة
مُقدمة	**٤٢٩**
تمهِيدْ	٤٢٩
أَهْدافُ الوحدة	٤٣٠
١. مفهوم السياسة المالية وأدواتها	**٤٣١**
١,١. الضرائب	**٤٣٢**
٢,١. الإنفاق الحكومي	٤٣٥
٣,١. عجز الموازنة والدين العام	٤٣٥
٢. مستويات الإنفاق الحكومي والضرائب وأثرهما في الاقتصاد	**٤٣٦**
١,٢ الإنفاق الحكومي والمستوى التوازني للدخل	**٤٣٧**
٢,٢ الضرائب والمستوى التوازني للدخل	**٤٤٤**
٣,٢ مضاعفا الإنفاق الحكومي والضرائب	٤٤٩
٤,٢ مضاعف الموازنة العامة المتوازنة	٤٥٥
٥,٢ الضرائب كدالة في الدخل	٤٥٧
٣. العوامل المؤثرة في السياسة المالية	**٤٦٢**
١,٣ السياسة المالية والتوظيف الكامل	**٤٦٢**
٢,٣ السياسة المالية والتضخم	**٤٦٤**
٣,٣ عوامل الاستقرار الذاتية	**٤٦٧**
٤,٣ الفائض والعجز في موازنة الحكومة كمقياس للقيد	**٤٦٩**
٥,٣ معوقات تحقيق العمالة الكاملة من خلال السياسة المالية	٤٧١
الخُلاصة	**٤٧٣**
إجاباتُ التدريبات	**٤٧٥**
مسرد المصطلحات	**٤٧٨**
المصادر والمراجع	**٤٧٩**

المقدمة

تمهيد

عزيزي الدارسُ

مرحباً بك إلى الوحدة الثانية عشرة والأخيرة من مقرر "إدارة المؤسسات المالية" وهي بعنوان " السياسة المالية والدخل القومي".

تم تقسيم هذه "الوحدة " إلى ثلاثة أقسام رئيسة، يعرفك القسم الأول منه بمفهوم السياسة المالية وأدواتها والتي تشمل الضرائب والإنفاق الحكومي والدين العام والقسم الثاني يتناول مستويات الإنفاق الحكومي والضرائب وأثرهما في الاقتصاد وتتعرف في هذا القسم أيضاً على مضاعفة الإنفاق الحكومي والضرائب ومضاعف الموازنة العامة المتوازنة.

وفي القسم الثالث والأخير نتناول معاً العوامل المؤثرة في السياسة المالية والتي تتضمن التوظيف الكامل والتضخم ثم الفائض والعجز في موازنة الحكومة.وتجد في ثنايا هذه الوحدة بعضاً من أسئلة التقويم الذاتي، فنأمل أن تلقى منك كل عناية واهتمام. كما تجد – أيضاً – بعض التدريبات ومحاولتك لحلها قبل الاطلاع على حلولها تعتبر وسيلة جيدة لمعرفة مدى استيعابك للمادة المطروحة.

نرجو أن تكون قد استمتعت بدراسة هذه الوحدة فأهلاً بك،،،

أهدافُ الوحدة



عزيزي الدارس، بعد فراغك من دارسة هذه الوحدة ينبغي أن تكون قادراً على أن:

١. **تشرح** مفهوم السياسة المالية وتبين أدواتها.
٢. **تتعرف** على أدوات السياسة المالية.
٣. **توضح** أثر الإنفاق الحكومي في المستوى التوازني للدخل القومي.
٤. **تبين** أثر الضرائب في المستوى التوازني للدخل القومي.
٥. **تشرح** الآتي:
   ١. مضاعف الإنفاق الحكومي.
   ٢. مضاعف الضرائب.
   ٣. مضاعف الموازنة العامة المتوازنة وأثرها في الدخل القومي.
٦. **تتعرف** على العوامل التي تؤثر في السياسة المالية.

١. مفهوم السياسة المالية وأدواتها

عزيزي الدارس،

إن تعبير السياسة المالية بدأ يعرف على نطاق واسع خلال فترة الكساد العظيم أو ما يعرف بكساد عام ١٩٢٩م. ومن حيث المبدأ كانت كل الجهود موجهة في ذلك الوقت لمحاربة الكساد.وقد كان حشد الأموال آنئذٍ بتكاليف منخفضة بغية تشجيع الاستثمار ورغم هذا الحشد من النقود الرخيصة إلا أنها أثبتت عدم فاعليتها كأداة لتحفيز الاستثمار في الوقت الذي كان فيه مستقبل الربح غير واضح. لكن هذا الوضع قد حفز صانعي السياسة المالية لاستقصاء العجز الحكومي من أجل إعادة تنشيط الاقتصاد وتقليل مستويات البطالة. وهنا برزت بعض الأفكار المتحررة للاقتصادي البريطاني (جون ماينرد كينز) وتقديمه فكرة الإنفاق بالعجز. وقد أوضح (كينز) أن السبب الرئيسي للكساد كان نقص الإنفاق الحكومي وقرار الادخار في القطاع العام لم يكن يقود بالضرورة إلى قرار الاستثمار وعلى هذا الأساس كان على الحكومة أن تزيد من نفقاتها حتى يمكنها القيام بعملية ضخ الأموال في الاقتصاد وإنعاشه. وبموجب المفهوم الكينزي فإن عجز الموازنة كان ينظر إليه كأداة إيجابية لكي تزيد من الدخل الإجمالي لتنشيط كل القطاعات الاقتصادية لكي تزيد من إنتاجها.

وتستخدم السياسة المالية **أدواتها الثلاث الرئيسية** كعوامل لتحقيق التوازن وتطوير وإنعاش الاقتصاد. وهذه الأدوات تشمل **استخدام الضرائب والإنفاق الحكومي وعمليات الاقتراض أو الدين العام** وذلك للتأثير في مجمل النشاط الاقتصادي (الدخل القومي) بالطرق المرغوب فيها. كما تقوم الحكومة بعدد من الوظائف وهي **وظيفة التخصيص** Allocation Function وتتعلق هذه الوظيفة بالسلع والخدمات التي يمكن أن تقدمها الحكومة للمجتمع بطريقة أفضل مما يفعل القطاع الخاص وذلك مثل سلع التعليم والدفاع الوطني والأمن. أما الوظيفة الثانية فهي **وظيفة الاستقرار الاقتصادي** Stabilization Function فإنها تتعلق باستخدام سياسة الموازنة Budget Policy

لتحقيق العمالة الكاملة واستقرار الأسعار ومعدل مناسب للنمو وتوازن ميزان المدفوعات. أما الوظيفة الثالثة فهي **وظيفة التوزيع** Distribution Function وهذه تعني بتوزيع الدخل والثروة لأن اقتصاد السوق قد فشل في توزيع عادل لهما وبالتالي كان لا بد من التدخل الحكومي لتحقيق المزيد من عدالة التوزيع للدخل القومي.

١,١ الضرائب

تحتل نظرية الضريبة مكاناً خاصاً في نظريات المالية العامة. هذا المكان الخاص لا يرد فقط إلى كون الضريبة أهم صورة من صور الإيراد العام وإنما كذلك إلى أهمية الدور الذي تلعبه الضريبة في تحقيق أغراض السياسة المالية. كما يرد كذلك إلى ما تثيره الضريبة من مشكلات فنية واقتصادية، مشكلات تعرض عند فرض ضريبة معينة ومشكلات تنتج كآثار للضريبة ومشكلات تثور عند إقرار نظام ضريبي لدولة معينة. من الطبيعي قبل أن نتعرض لهذه المشكلات أن نتعرف على ماهية الضريبة.

تتمثل الضريبة في مساهمة تأخذ صورة عينية أو نقدية (وهو الوضع الأغلب) يجبر الأفراد (سواء كانوا أشخاصاً طبيعية أو معنوية) على تقديمها للدولة بغض النظر عما إذا كانوا يستفيدون أم لا من الخدمات العامة التي تقوم بها الدولة وعن درجة استفادتهم من هذه الخدمات. وهي تفرض عليهم تحقيقاً لأغراض مالية أو سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية.

ما هو الغرض من الضريبة؟

- **يكون الغرض من الضريبة مالياً** إذا قصد من فرضها إيراد للدولة. هذا الهدف المالي للضريبة كانت تعتبره النظرية التقليدية في المالية العامة للهدف الرئيسي الذي يتعين تحقيقه عند فرض كل ضريبة. إلا أن الضريبة قد تستخدم كأداة لتحقيق أهداف أخرى. بل ويرى البعض أن الوظيفة المالية للضريبة أصبحت أقل وظائفها أهمية حيث تستخدم الضريبة بصفة أساسية لتحقيق أهداف غير مالية.
- **وتستخدم لتحقيق أهداف سياسية** : تستخدم الضريبة في الداخل أداة للقوى الاجتماعية المسيطرة سياسياً في مواجهة الطبقات والفئات الاجتماعية الأخرى وذلك لمصلحة القوى المسيطرة وعلى حساب مصالح المحكومين. كما أن الضريبة تستخدم كأداة من أدوات السياسة الخارجية، كما في حالة استخدام الرسوم الجمركية (وهي ضرائب رغم تسميتها بالرسوم) لتسهيل التجارة مع بعض الدول أو للحد منها تحقيقاً لأغراض سياسية، وذلك عن طريق خفض الرسوم على الواردات من هذه الدول أو حتى الإعفاء منها في حالة الرغبة في تسهيل التجارة، أو رفعها في حالة الرغبة في الحد من التجارة معها.
- **كما أنها تستخدم كأداة لتحقيق أهداف اقتصادية** : لتحقيق الاستقرار عبر الدورة الاقتصادية عن طريق تخفيض الضرائب أثناء الانكماش (لزيادة إنفاق الأفراد) وامتصاص القوة الشرائية لدى الأفراد بواسطة الضرائب في حالة التضخم. أو كأداة لتشجيع بعض أنواع النشاط الاقتصادي عن طريق إعفاء النشاط من الضريبة أو تخفيضها على نتيجة النشاط أو إعفاء المواد الأولية المستوردة واللازمة للقيام بهذا النشاط أو إلغاء أو تخفيض رسوم المصدر من المنتجات التي تنتج من هذا النشاط. كما قد تهدف الضريبة إلى تشجيع شكل من أشكال الاستغلال كما في حالة تشجيع اندماج المشروعات بإعفائها من الضريبة أو تخفيض الضريبة عليها، وكذلك في حالة تشجيع الملكيات الصغيرة.

- **<u>وأخيراً قد تهدف الضريبة إلى تحقيق أهداف اجتماعية</u>** : مثال ذلك تخفيف عبء الضريبة من ذوي الأعباء العائلية الكبيرة، إعفاء بعض الهيئات التي تقوم بخدمات اجتماعية من الضريبة، فرض ضريبة مرتفعة على بعض السلع التي ينتج عنها أضراراً اجتماعية كالمشروبات الكحولية.

من هذا يتضح أن الأغراض التي تهدف الضريبة إلى تحقيقها تتحدد بطبيعة الدولة (السياسية والاجتماعية) وتتعدد بتعدد مجالات نشاط الدولة في المجتمع الرأسمالي المعاصر، ولم تعد تقتصر – كما كان الأمر في النظرية التقليدية، نظرية مرحلة الرأسمالية الحرة – على تحقيق الهدف المالي فقط. ومن المهم أن نضيف أن أهداف الضريبة الواحدة قد تتعارض فيما بينها.

فالحرص على أن تكون ضريبة ما مصدراً لإيراد مالي غزير قد ينتج أثراً سلبياً في النشاط الاقتصادي بصفة عامة أو على نشاط اقتصادي بعينه، أو قد يؤدي إلى إرهاق شريحة اجتماعية معينة بتحميلها عبئاً لا يتعادل مع ما تحصل عليه من دخل.

هذا فيما يتعلق بالهدف من الضريبة. أما الضريبة نفسها فتثير العديد من القضايا، منها ما هو فني يثور بمناسبة فرضها، ومنها ما هو متعلق بالآثار الاقتصادية التي تحدثها، ومنها ما يعرض بالنسبة لتقرير نظام ضريبي معين. هذه القضايا تمثل موضوع نظرية الضريبة.

تدريب (١)



تحدث عن ماهية الضريبة وخصائصها

٢,١ الإنفاق الحكومي

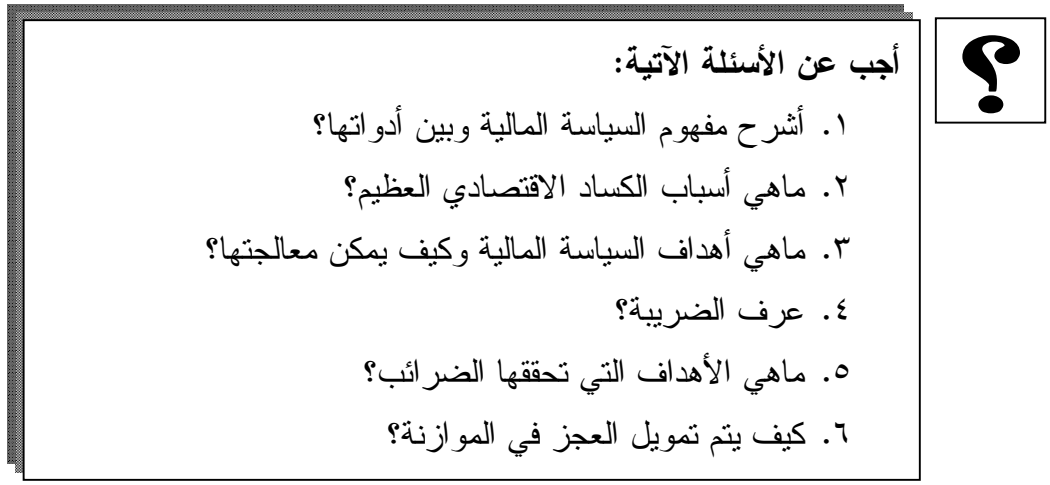
بات من الضروري على الحكومات أن تخطط استراتيجية نفقاتها أو إنفاقها كجزء من سياستها الاقتصادية وأثر ذلك في الطلب الكلي. كما يجب على الحكومة أن تبحث عن أساليب يمكن من خلالها استخدام النفقات الحكومية لأغراض النمو وإدارة الاقتصاد. وبالتالي فإن تخطيط النفقات والتنبؤ باتجاهاتها وآفاقها المستقبلية أصبحت مسألة مهمة جداً بالنسبة للحكومة.

٣,١ عجز الموازنة والدين العام

أصبح عجز الموازنة من الأمور الشائعة والمعلومة في كثير من الدول الصناعية. وعندما يسود هذا العجز في سنة من السنوات فإن هذا يعني أن الحكومة ليس لها إيرادات كافية من الضرائب والمصادر الأخرى. ولكي تغطي هذا العجز يستوجب على الحكومة أن تقترض الأموال لكي تواجه بها نفقاتها خلال السنة المعنية وبالتالي يمكن أن تنجز كل التزاماتها بموجب ذلك. وعندما تقترض الحكومة لتمويل العجز فإنها تفعل ذلك بإحدى طريقتين إما بإصدار دين حكومي Government Debt وهو بيع أذونات الخزانة للقطاع الخاص. أو بإصدار نقد جديد عن طريق بيع أذونات الخزانة إلى البنك المركزي.

إن حجم الدين العام يرتبط أصلاً بموازنة الموازنة ولعل الطريقة الوحيدة لتخفيض الدين العام هو من خلال فائض الموازنة الذي يسمح للحكومات بدفع الاقتراض السابق وإذا تكرر حدوث عجز الموازنة فإن الدين سوف يستمر بالزيادة.

أسئلة تقويم ذاتي



أجب عن الأسئلة الآتية:

١. أشرح مفهوم السياسة المالية وبين أدواتها؟
٢. ماهي أسباب الكساد الاقتصادي العظيم؟
٣. ماهي أهداف السياسة المالية وكيف يمكن معالجتها؟
٤. عرف الضريبة؟
٥. ماهي الأهداف التي تحققها الضرائب؟
٦. كيف يتم تمويل العجز في الموازنة؟

٢. مستويات الإنفاق الحكومي والضرائب وأثرهـــا في الاقتصاد

تمارس الأنشطة الحكومية، المركزية والمحلية، تـــأثيراً فـــي مـــستوى النـــشاط الاقتصادي بطرق مختلفة، فإذا أقرت الحكومة خطة لمقاومة الاحتكار، فإن ذلك قد يؤدي إلى خفض الأسعار وزيادة الناتج. ومن ناحية أخرى لو صـــدر تـــشريع يـــدعم قـــدرة الاتحادات العمالية على المساومة فقد تتزايد الأجور والأسعار. كما إن إصـــدار قـــانون حاسم لمنع تلوث البيئة يؤثر في مستوى واتجاه النشاط الاقتصادي. وبالمثل فـــإن إبـــرام اتفاق تجاري متعدد الأطراف قد يخفف من القيود المفروضة علـــى التجـــارة الدوليـــة. ويتغير أيضاً مستوى النشاط الاقتصادي بسبب التغير في مستويات النفقات والإيـــرادات الحكومية (وخاصة الضرائب). وسوف نركز في هذا القسم علـــى مـــستويات الإنفـــاق الحكومي والضرائب وأثرهما في الاقتصاد. وليس يخفى أن الأنشطة الحكومية الأخـــرى لها أهميتها ولكنها تؤخذ في الاعتبار في مكان ما في الدراسات الاقتصادية.

يشمل الإنفاق الحكومي المدفوعات التحويلية ومانتفقه الحكومـــة علـــى الـــسلع والخدمات فكلاهما مدفوعات حكومية، ولكن المدفوعات التحويلية تـــتم دون الحـــصول

على سلع وخدمات في مقابلها، في السنة التي تتم فيها هذه المدفوعات على الأقل. وحيث إن الضرائب مدفوعات للحكومة تتم دون أن يقابلها سلع وخدمات، فإنها تأخذ الصورة العكسية للمدفوعات التحويلية وفي ضوء هذه العلاقة سيكون اهتمامنا بالضرائب الصافية (Net Taxes) فقط. أي بالفرق بين الضرائب والمدفوعات التحويلية.

وفي بعض الأحيان تزيد مشتريات الحكومة عن الضرائب الصافية مما يدفع الحكومة إلى اقتراض أو إصدار نقود جديدة.

تدريب (٢)



أشرح معنى المدفوعات الحقيقة والمدفوعات التحويلية وأعط مثالاً لذلك

١,٢ الإنفاق الحكومي والمستوى التوازني للدخل

Government Purchases and the Equilibrium Level Of Income

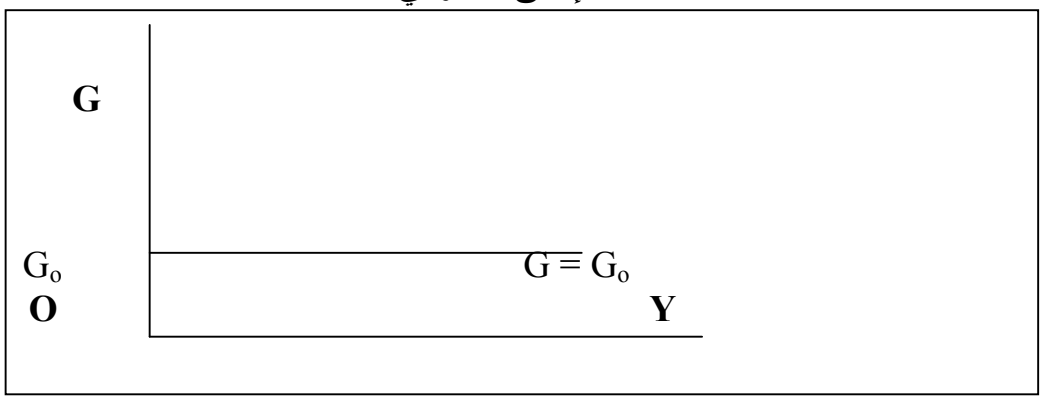
سوف ندخل أولاً مشتريات الحكومة في النموذج. ونفترض أن هذا الإنفاق "G" متغير خارجي (Exogenous)، حيث يحدد من قبل الجهاز التشريعي والتنفيذي

$$G = G_o$$

وهذا يعني أن مشتريات الحكومة ثابتة في البداية، حتى تقوم الحكومة بعمل لتغييرها، ويقاس الإنفاق الحكومي على المحور الرأسي والدخل على المحور الأفقي، فإن دالة مشتريات الحكومة تكون موازية لمحور الدخل عند المستوى G_o في الشكل أدناه

شكل (١)

دالة الإنفاق الحكومي



المصدر/ المؤلف

وعلى هذا يكون مستوى المشتريات الحكومية G مستقلاً عن مستوى الدخل.

ويكون النموذج الذي يتضمن المشتريات الحكومية كما يلي

$$C = a + by$$
$$I = I_o$$
$$G = G_o$$

ويكون شرط التوازن هو رض الكلي = الطلب الكلي

أو بطريقة أخرى

$$I + G = S$$

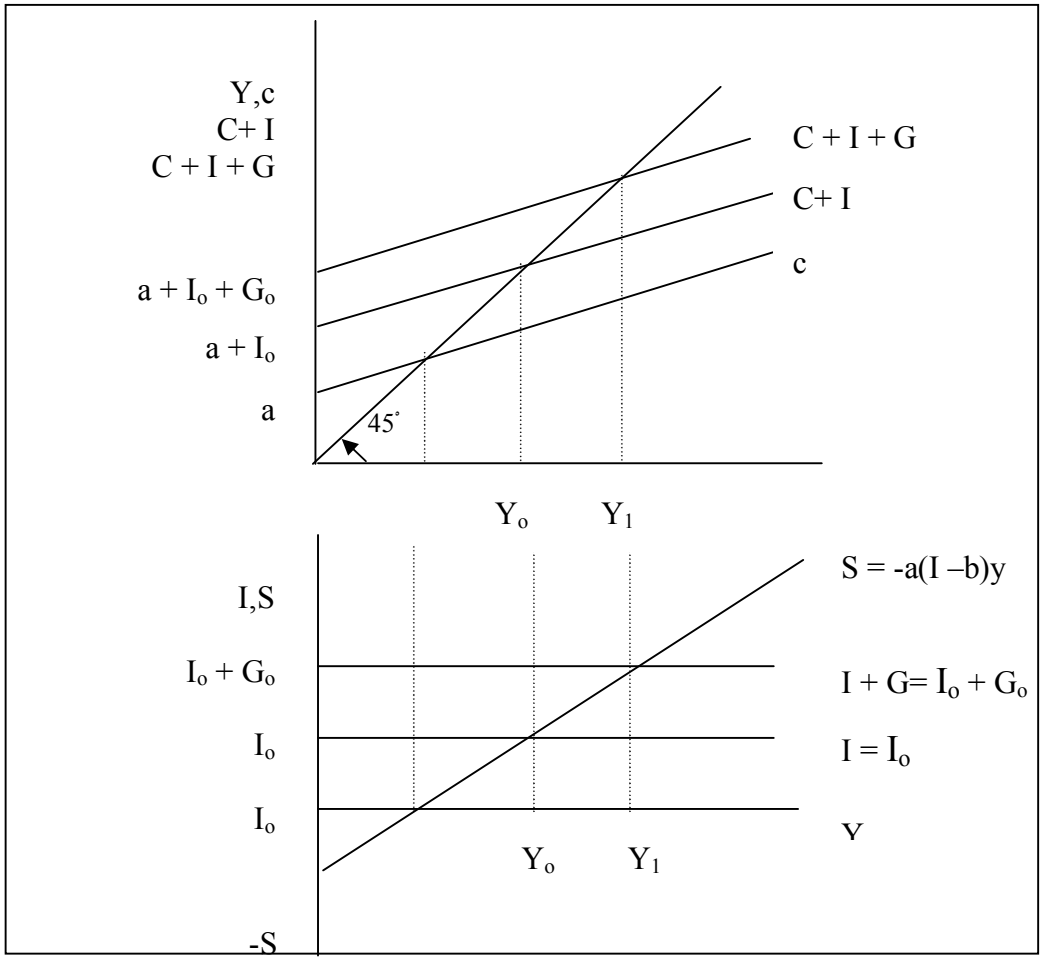
عزيزي الدارس، هل تذكر ما درسناه في الوحدة فهذا النموذج مماثل للنموذج الذي شرحناه في تلك الوحدة. وكما ذكرنا من قبل يتحدد المستوى التوازني للدخل بالعرض الكلي والطلب الكلي. ومع ذلك فإن الطلب الكلي على السلع والخدمات يتضمن مشتريات الحكومة من السلع والخدمات، حيث إن هذه المشتريات تعكس طلب الحكومة على هذه السلع والخدمات. وفي الشكل رقم (2) يتمثل الطلب الكلي في $C + I + G$

وهو المجموع الرأسي لخطوط الاستهلاك والاستثمار، وخط المشتريات الحكومية في الشكل رقم (١).

ويتحدد المستوى التوازني للدخل حالياً بتقاطع خط العرض الكلي، خط 45°، مع خط الطلب الكلي $(C + I + G)$. وهكذا يكون المستوى التوازني للدخل في الشكل (٢) هو (Y_1). وعند مستويات الدخل التي تزيد على (Y_1) يكون العرض الكلي أكبر من الطلب الكلي. ويترتب على ذلك أن يكون الإنتاج أكبر من المبيعات، وبالتالي يزيد المخزون السلعي. ونتيجة لذلك ينخفض الإنتاج. وعندما يكون مستوى الدخل أقل من (Y_1). فإن المبيعات تزيد عن الإنتاج، وهذا يعني استنزاف المخزون السلعي. ومن ثم تبدأ المنشآت في زيادة الإنتاج وحيث يتساوى العرض الكلي مع الطلب الكلي عند مستوى الدخل (Y_1)، فإن الإنتاج يساوي المبيعات ولن يكون هنالك ميل لتغير الدخل وعلى ذلك يكون الدخل (Y_1) هو مستوى التوازن.

شكل (٢)

الإنفاق الحكومي والمستوى – التوازن للدخل



المصدر/ المؤلف

ويمكننا تحديد مستوى التوازن بطريقة الاستثمار – الادخار. وبهذه الطريقة تتساوى $(I + G)$ مع (S) ليكون الدخل عند مستوى التوازن. ولقد جمع الاستثمار والمشتريات الحكومية معاً لأنهما يدمجان في النموذج بأسلوب واحد، فكلاهما عنصران في الطلب الكلي، ولزيادة المشتريات الحكومية نفس الأثر الذي تمارسه الزيادة في الاستثمار على الطلب الكلي والدخل. وفي الشكل رقم (٢) تمثل $(I_o + G_o)$ خط

الاستثمار ومشتريات الحكومة وقد حصلنا عليها بجمع الاستثمار (Io) ومشتريات الحكومة (G_o). أما خط الادخار فهو $\{- a + (I - b)Y\}$، ونتيجة لذلك يكون المستوى التوازني للدخل هو (Y_1).

وحيث إن مشتريات الحكومة تمثل إضافة إلى الطلب الكلي على السلع والخدمات، فإن المستوى التوازني للدخل Y_1 يكون أكبر من المستوى التوازني الأساسي Y_o. وهكذا يبين التحليل أن الزيادة في مشتريات الحكومة تؤدي إلى ارتفاع المستوى التوازني للدخل. ولكي نعمق فهمنا لهذا النموذج **دعنا نأخذ المثال التالي**

مثال

نفترض أن الاستهلاك 0.75Y + 100 والاستثمار ٥٠ بليون دينار، والمشتريات الحكومية ٢٠ بليون دينار. ولتحديد المستوى التوازني للدخل نقوم بإحلال المعادلات السلوكية في شرط التوازن. وشرط التوازن كما نعلم هو تعادل الطلب الكلي مع العرض الكلي. وبما أن الدخل Y يساوي العرض الكلي، والطلب الكلي يساوي (C + I + G) فإنه بعد عملية الإحلال نحصل على

$$Y = C + I + G = 100 + 0.75Y + 50 + 20$$

وبحل المعادلة نحصل على الدخل

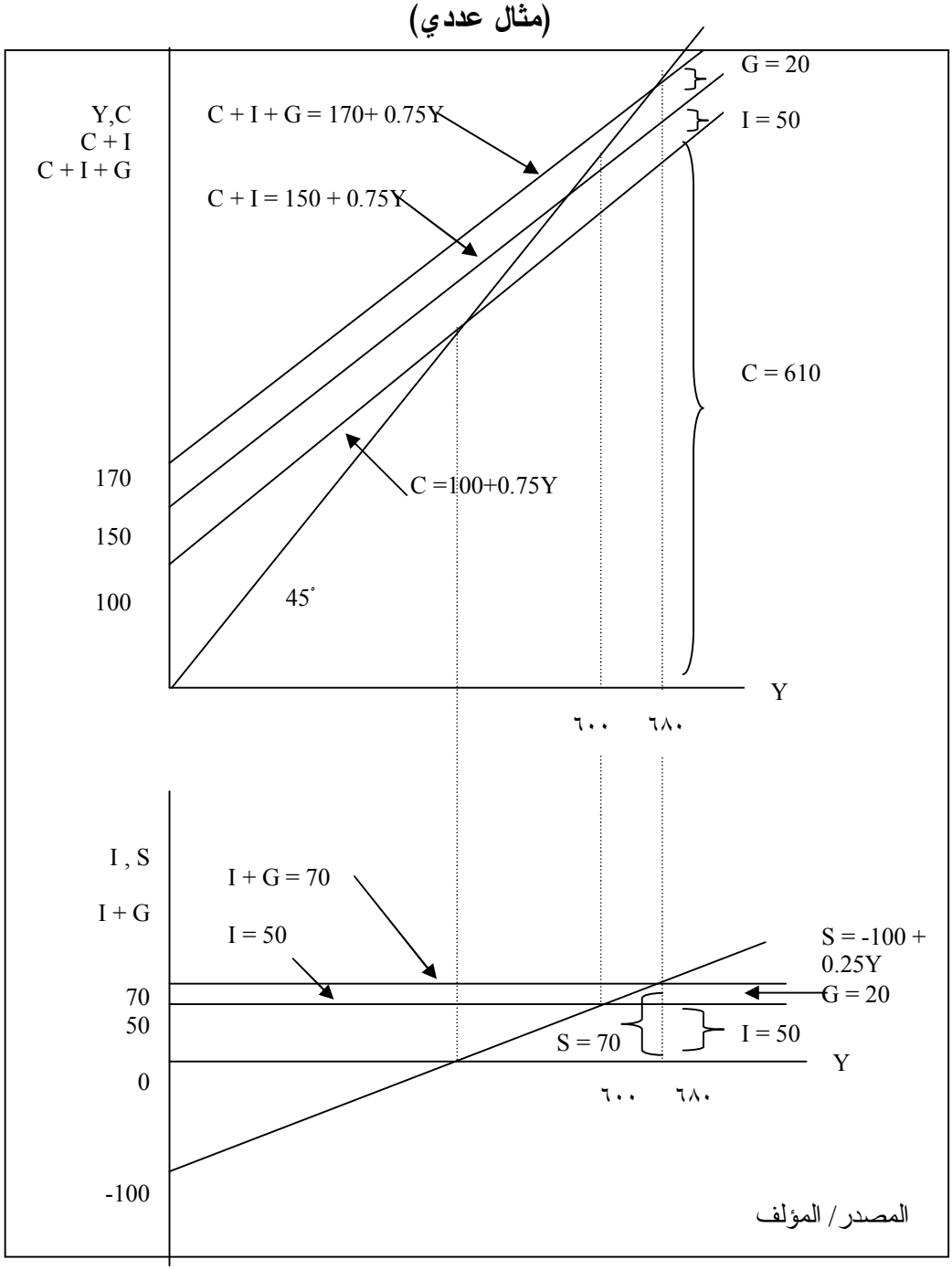
$$Y = 680$$

وبهذا يكون المستوى التوازني للدخل ٦٨٠ بليون دينار، وأن الاستهلاك ٦١٠ بليون دينار، حصلنا عليه بإحلال الدخل ٦٨٠ بليون دينار في دالة الاستهلاك (C = 100 + 0.75Y) وعندما يكون الاستثمار ٥٠ بليون دينار والمشتريات الحكومية ٢٠ بليون دينار، فإن الطلب الكلي C + I + G يساوي ٦٨٠ بليون دينار وعلى ذلك يكون ٦٨٠ بليون دينار هو المستوى التوازني للدخل. أما الادخار وهو الفرق بين الدخل والاستهلاك فيبلغ ٧٠ بليون دينار. وحيث إن الاستثمار يساوي ٥٠ بليون دينار، والمشتريات الحكومية ٥٠ بليون دينار، فإن الاستثمار مضافاً إليه المشتريات الحكومية بهذه المقادير يبينها الشكل رقم (٣) وإذا كانت المشتريات الحكومية تساوي ٢٠ بليون دينار، فإن المستوى التوازني يكون ٦٨٠ بليون دينار. أما إذا كانت المشتريات الحكومية صفراً، فإن المستوى التوازني للدخل يكون٦٠٠ بليون دينار فقط. وترجع الزيادة في الدخل إلى الزيادة في المشتريات الحكومية. ونتيجة لذلك فإن زيادة المشتريات الحكومية قد تؤدي إلى زيادة الدخل.

شكل (٣)

مشتريات الحكومة والمستوى التوازني للدخل

(مثال عددي)



تدريب (٣)



ماهي ضوابط الإنفاق العام أوالإنفاق الحكومي

٢,٢ الضرائب والمستوى التوازني للدخل

Taxes and The Equilibrium Level of Income

لمعرفة علاقة الضرائب بالمستوى التوازني للدخل علينا أن ندخل صافي الضرائب، أو باختصار، الضرائب في التحليل، لكنها تدخل في النموذج بشكل مختلف، عن طريق دالة الاستهلاك. فليس يخفى أن جزءا كبيرا من الدخل القومي يتجه إلى الحكومة في صورة ضرائب. ولذلك فإن الاستهلاك الآن يعتمد على الدخل بعد اقتطاع الضرائب أو الدخل الممكن التصرف فيه. ونحصل على هذا الدخل الممكن التصرف فيه Yd بخصم الضرائب T من الدخل Y، أي أن الدخل الممكن التصرف فيه يساوي الدخل مطروحاً منه الضرائب أو $Td = Y - T$. ونفترض حالياً أن الضرائب متغير خارجي. وعلى هذا فإن دالة الضريبة تكون

$$T = To$$

وسوف نتخلى عن هذا الفرض فيما بعد. ويكون النموذج الآن كما يلي

$$C = a + by\ d$$
$$I = Io$$
$$G = Go$$
$$T = To$$

وشرط التوازن هو

العرض الكلي = الطلب الكلي

وبطريقة أخرى

$$I + G + = S + T$$

وهذا النموذج يشبه النموذج السابق، حيث يتحدد المستوى التوازني للدخل بالعرض الكلي والطلب الكلي، على أن الضرائب تدخل في جانب الطلب الكلي. وعند ادخال الضرائب ينخفض الدخل الممكن التصرف فيه ومن ثم ينخفض الاستهلاك. وحيث إن الاستهلاك أحد عناصر الطلب الكلي، فان الطلب الكلي ينخفض أيضاً، ونتيجة لذلك فإن دالتي الاستهلاك والطلب الكلي في الشكل رقم (2) تنتقلان إلى أسفل وينخفض المستوى التوازني للدخل، وعلى هذا فإن التحليل يشير إلى أن زيادة الضريبة تؤدي إلى انخفاض المستوى التوازني للدخل. وكما بينا سابقاً، يتحدد المستوى التوازني للدخل كذلك بالدالتين (I + G) و (S + T). وتضاف الضرائب إلى الادخار مادامت الضرائب تدخل في النموذج بشكل مماثل لدخول المدخرات.

ولشرح هذا دعنا نعود إلى مثالنا السابق

مع افتراض أن الضرائب ٢٠ بليون دينار. ولتحديد المستوى التوازني للدخل نقوم بالإحلال في شرط التوازن. وحيث إن الاستهلاك يساوي 100 + 0.75Y، والاستثمار يساوي ٥٠ بليون دينار، ومشتريات الحكومة ٢٠ بليون دينار، والضرائب تساوي ٢٠ بليون دينار. وشرط التوازن هو أن العرض الكلي يساوي الطلب الكلي، وعليه يمكن الحصول على الآتي بعد الإحلال

$$Y = C + I + G$$

$$Y = 100 + 0.75Y\ (Y - 20) + 50 + 20$$

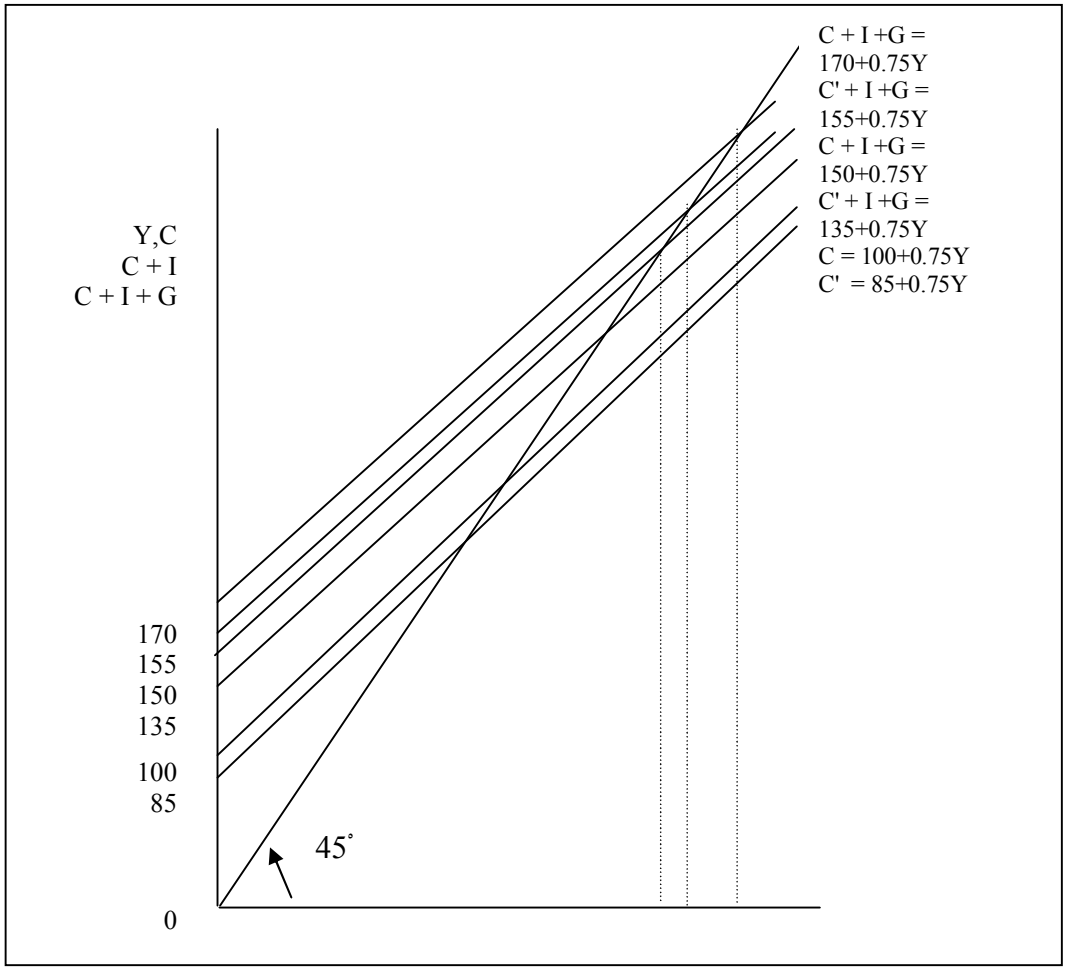
$$Y = 620 \text{ أو}$$

وعلى هذا فإن المستوى التوازني للدخل يساوي ٦٢٠ بليون دينار، وعندما يكون الدخل ٦٢٠ بليون دينار فإن الاستهلاك يساوي ٥٥٠ بليون دينار، نحصل عليها بإحلال قيمة الدخل البالغة ٦٢٠ بليون دينار وقيمة الضرائب البالغة ٢٠ بليون دينار في دالة الاستهلاك $C = 100 + 0.75Yd$. وعندما يكون الاستثمار ٥٠ بليون دينار والمشتريات الحكومية تساوي ٢٠ بليون ريال، فإن الطلب الكلي ٦٢٠ بليون دينار، وهكذا فإن المستوى التوازني للدخل لابد أن يتحقق عند ٦٢٠ بليون دينار. ومع وجود الضرائب في النموذج فإن الادخار (S) لا يساوي الفرق بين الدخل (Y) والاستهلاك (C) ولكنه يساوي الفرق بين الدخل الممكن التصرف فيه، أي الفرق بين الدخل والضرائب، يساوي ٦٠٠ بليون دينار. وحيث إن الاستهلاك يساوي ٥٥٠ بليون دينار فإن الادخار يساوي ٥٠ بليون دينار. ويمكن تحديد الادخار كذلك بإحلال الدخل والضرائب في دالة الادخار، $S = -a + (I-b)(Y-T)$ التي يتضمنها النموذج. ويتضمن الشكل رقم (٤) هذه القيم المختلفة.

وهذا المستوى التوازني الجديد، ٦٢٠ بليون دينار أقل من المستوى التوازني السابق ٦٨٠ بليون دينار، وهو المستوى الذي تحقق عندما افترض أن الضرائب تساوي صفراً. ومع زيادة الضرائب ينخفض الدخل الممكن التصرف فيه، ومن ثم ينخفض الاستهلاك. ومع انخفاض الاستهلاك ينخفض الطلب الكلي. ومن ثم ينخفض المستوى التوازني للدخل. وهذا يعني أن إحداث زيادة في الضريبة يؤدي إلى خفض المستوى التوازني للدخل، وهو عكس ما تقود إليه زيادة المشتريات الحكومية.

شكل (٤)

الضرائب والمستوى التوازني للدخل

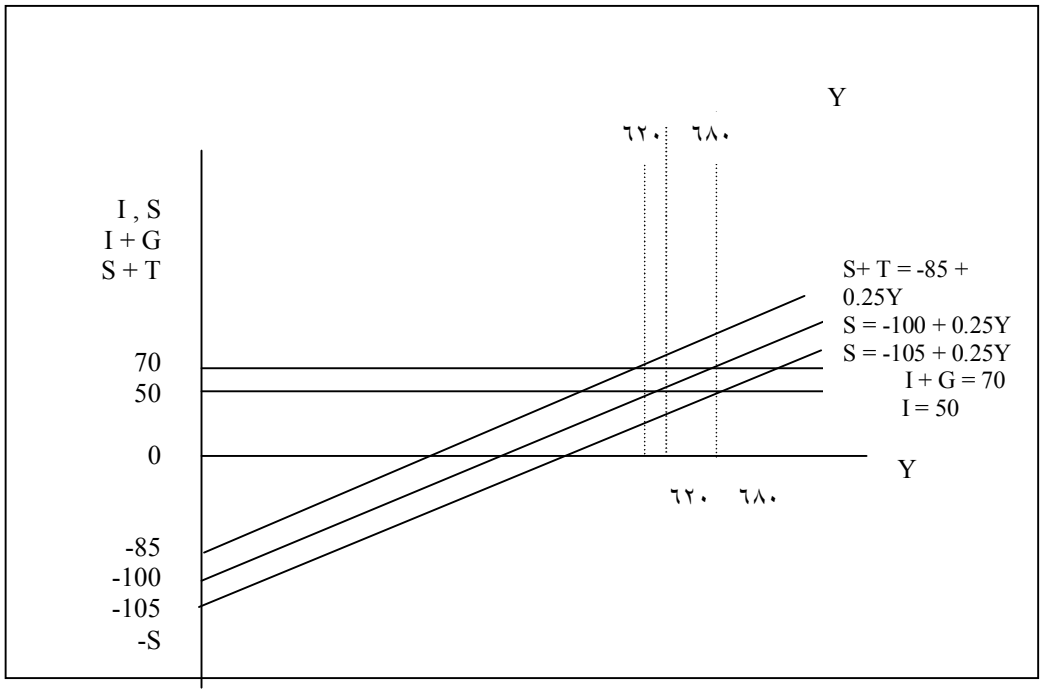


المصدر/ المؤلف

شكل (٥)

مشتريات الحكومة والمستوى التوازني للدخل

مثال عددي



المصدر/ المؤلف

وحيث يتكافأ أثر زيادة الضريبة مع أثر زيادة المشتريات الحكومية، فقد يبدو لأول نظرة أن زيادة المشتريات الحكومية والضرائب بنفس القدر، لايولد أثراً إضافياً على المستوى التوازني للدخل. ويبين من المثال أن الأمر ليس كذلك. فإذا كانت المشتريات الحكومية والضرائب تساوي صفراً، يكون المستوى التوازني للدخل هو ٦٠٠ بليون دينار. وعندما تكون المشتريات الحكومية والضرائب ٢٠ بليون دينار كان المستوى التوازني للدخل ٦٢٠ بليون دينار. وهذا يعني انه عندما تكون الزيادة في المشتريات الحكومية والضرائب ٢٠ بليون دينار تتحقق زيادة صافية في الدخل.

وتحدث هذه الزيادة الصافية في الدخل، لأن تغيراً ما في المشتريات الحكومية يولد أثراً في الطلب الكلي أكبر مما يفعل تغير مساوٍ في الضرائب ذلك أنه بزيادة

المشتريات الحكومية من صفر إلى ٢٠ بليون دينار زاد الطلب الكلي ٢٠ بليون دينار، أما إذا زادت الضرائب من صفر إلى ٢٠ بليون دينار، فإن الأثر المباشر لذلك هو خفض الدخل الممكن التصرف فيه عند كل مستوى بمبلغ ٢٠ بليون دينار. وعندما ينخفض الدخل الممكن التصرف فيه بمبلغ ٢٠ بليون دينار، ينخفض الدخل بمبلغ ١٥ بليون دينار حصلنا عليها بضرب الميل الحدي للاستهلاك ٠,٧٥ في التغير في الدخل البالغ ٢٠ بليون دينار. حيث إن الاستهلاك أقل بمقدار ١٥ بليون دينار عند كل مستوى من مستويات الدخل، فإن الطلب الكلي ينخفض بمقدار ١٥ بليون دينار. وتنتقل خطوط الاستهلاك والطلب الكلي في الشكل رقم (٤) إلى أسفل بمقدار ١٥ بليون دينار. وحيث إن هناك زيادة في الطلب الكلي تكون هناك أيضاً زيادة صافية في الدخل.

وكما يبين الشكل رقم (٤) تتحقق نفس النتيجة باستخدام الدالتين، (S + T) و (I+G). فعندما تزداد المشتريات الحكومية من صفر إلى ٢٠ بليون دينار تنتقل الدالة I G + إلى أعلى بمقدار ٢٠ بليون دينار. وعندما تزداد الضرائب بمقدار ٢٠ بليون دينار ينخفض الدخل بمقدار ٢٠ بليون دينار عند كل مستوى من مستويات الدخل. وعندما يكون الميل للادخار ٠،٢٥، فإن الإدخار ينخفض بمبلغ ٥ بلايين دينار، وتنتقل دالة الادخار إلى أسفل بنفس القيمة. وحيث إن شرط التوازن الجديد هو (I + G) يساوي (S + T) فإنه لابد أن نضيف T = ٢٠ بليون دينار إلى الدالة الجديدة للإدخار. ومن ثم فإن الدالة (S + T) هي ١٥ بليون دينار فوق دالة الادخار الأصلية. وتقطع الدالة (S + T) الدالة)(I + G عند المستوى التوازني الجديد للدخل.

٣,٢ مضاعفا الإنفاق الحكومي والضرائب

The Government Purchases Tax Miltipliers

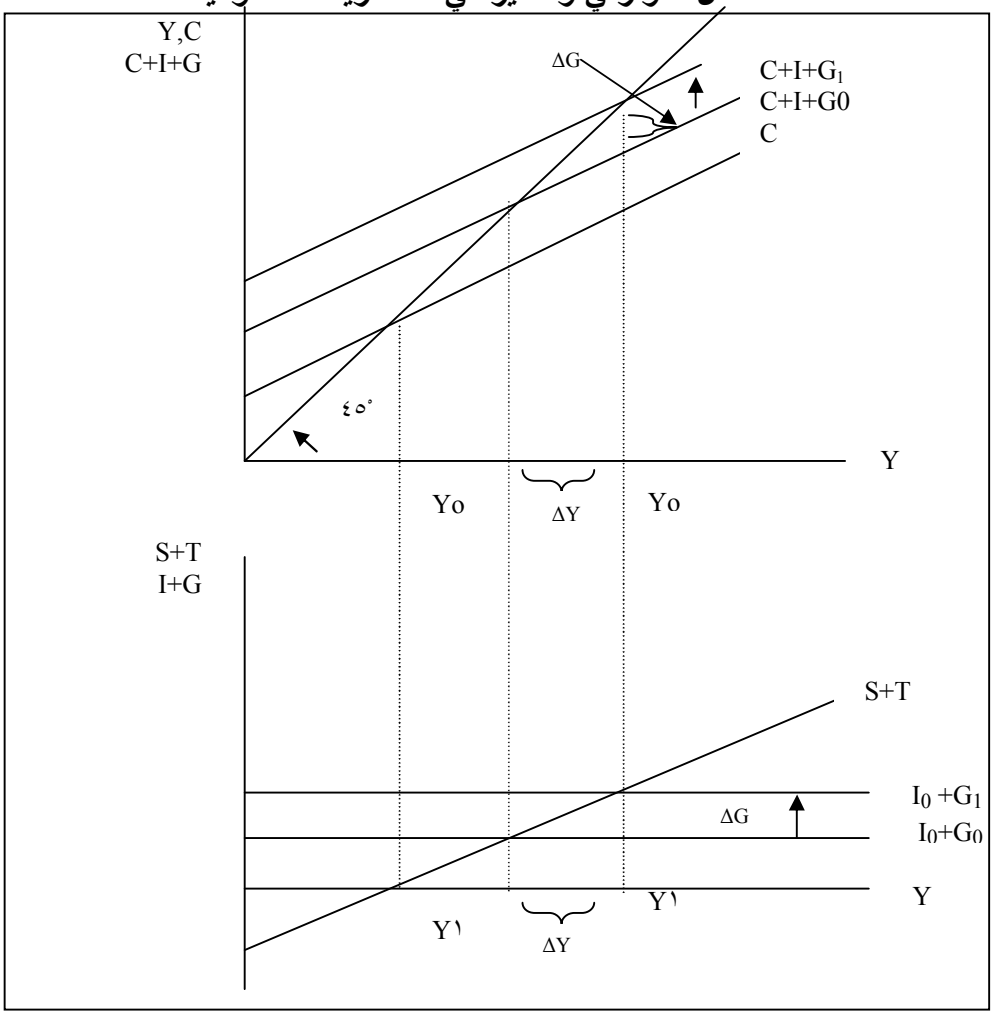
في الأجزاء السابقة من هذه الوحدة أوضحنا أن الزيادة في المشتريات الحكومية تزيد الدخل، بينما تؤدي زيادة الضريبة إلى خلق أثر عكسي، ولتقدير قيمة التغير في مستوى الدخل الناشئ عن تغير ما في أحد هذه المتغيرات علينا أن نشتق المضاعفات الخاصة بها. ولكي نشتق مضاعف الإنفاق على المشتريات الحكومية، مثلاً، نستخدم

الأسلوب الذي نشرحه بالآتي: والخطوة الأولى في هذا الأسلوب هي أن نحدد المستوى التوازني للدخل المناظر لمستوى المشتريات الحكوميةG_0. ونحصل على هذا المستوى للدخل بإحلال المعادلات السلوكية في شرط التوازن: العرض الكلي= الطلب الكلي، وعلى هذا فإن

$$Y = C + I + G = a + byd + Io + Go$$
$$= a + b(Y - To) + Io + Go$$

شكل (٥)

الدخل التوازني والتغير في المشتريات الحكومية



وبحل المعادلة لإيجاد قيمة الدخل

معادلة : (٤-١)

$$\frac{a - bT_0 + I + G_0}{I - b}$$

والمستوى التوازني للدخل يشار إليه بالرمز Y_o لأنه مناظر لمستوى المشتريات الحكومية G_o ويبينه الشكل (٥) وبإعادة نفس الخطوات لمستوى المشتريات الحكومية G_1 ينتج

معادلة : (٤-٢)

$$Y = \frac{a + bt_0 + I_0 + G_1}{I - b}$$

وقد أشرنا للمستوى التوازني للدخل بالرمز Y_1 لأنه يناظر مستوى المشتريات الحكومية G_1. وهو ما يوضحه الشكل رقم (٥) أيضاً.

والخطوة الثانية هي طرح المعادلة (٤-١) من المعادلة (٤-٢) لنحصل على

$$Y_1 - Y_o = \frac{G_1 - G_o}{I - b}$$

وحيث إن $Y_1 - Y_o$ = تساوي ΔY وكذلك $G_1 - G_o$ تساوي ΔG فإن

$$\Delta Y = \frac{1}{I - b} \Delta G = KG \, \Delta G$$

وعليه يكون مضاعف الإنفاق على المشتريات الحكومية G

$$\frac{1}{1 - b}$$

وهو مقلوب الميل الحدي للإدخار. وهذا المضاعف يماثل مضاعف الاستثمار،وذلك لأن مضاعف الاستثمار يساوي أيضاً في هذا النموذج

$$\frac{١}{1 - b}$$

وإذا كان الميل الحدي للاستهلاك (b) هو ٠,٧٥ فإن مضاعف الإنفاق الحكومي على المشتريات $\frac{١}{(١ - ٠,٧٥)}$ أو يساوي ٤.

وفي إطار هذه الظروف، فإن زيادة قدرها ٢٠ بليون دينار في قيمة المشتريات الحكومية تؤدي إلى زيادة الدخل بمقدار ٨٠ بليون دينار وعلى ذلك فإن الزيادة في الإنفاق على المشتريات الحكومية، شأنها شأن الزيادة في الاستثمار تؤدي الى زيادة الدخل بأكثر من الزيادة الأولية في الإنفاق. والسبب في ذلك هو أن الزيادة في الإنفاق على المشتريات الحكومية، يؤدي إلى زيادة في الدخل، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة متتابعة في الاستهلاك التي تقود بدورها إلى زيادات في الدخل.

ولكي نوضح ذلك دعنا نفترض أن الميل الحدي للاستهلاك يساوي ٠,٧٥ وأن الإنفاق على المشتريات الحكومية قد زاد بمقدار ٢٠ بليون دينار، وتؤدي هذه الزيادة في الإنفاق على المشتريات الحكومية إلى زيادة في الدخل قدرها ٢٠ بليون دينار. ومع زيادة الدخل يزداد أيضاً الدخل الممكن التصرف فيه بمقدار ٢٠ بليون دينار. وحيث إن الاستهلاك دالة في الدخل الممكن التصرف فيه فإنه يرتفع كذلك. وتقدر هذه الزيادة في الاستهلاك بمبلغ ١٥ بليون دينار، حصلنا عليها بضرب الميل الحدي للاستهلاك البالغ ٠,٧٥ في مقدار التغير في الدخل الممكن التصرف فيه وهو ٢٠ بليون دينار. وحيث إن الزيادة في الاستهلاك البالغة ١٥ بليون دينار تمثل زيادة في الدخل، فإن الدخل الممكن التصرف فيه يزداد مولداً بذلك زيادة جديدة في الاستهلاك. وتقدر هذه الزيادة في الاستهلاك بمبلغ ١١,٢٥ بليون دينار، حصلنا عليها بضرب الميل الحدي للاستهلاك

٠,٧٥ في الزيادة في الدخل الممكن التصرف فيه وهي ١٥ بليون دينار. وهذه الزيادة في الاستهلاك وفي الدخل تؤدي إلى توليد زيادة أخرى في الاستهلاك. وعلى أساس الزيادة في الدخل الممكن التصرف فيه والبالغة ١١,٢٥ بليون دينار تكون الزيادة في الاستهلاك ٨,٤٣٧٥ بليون دينار. وتستمر هذه الزيادات في الاستهلاك حتى تكتمل عملية المضاعف. وحيث إن الزيادة في الدخل ٨٠ بليون ريال منها ٢٠ بليون دينار تشكل زيادة في الإنفاق على المشتريات الحكومية فإن الباقي وهو ٦٠ بليون دينار تمثل زيادات في الاستهلاك.

وقبل أن نشرح مضاعف الضريبة علينا أن نلاحظ أن الإنفاق على المشتريات الحكومية في النموذج ليس منافساً للإنفاق الخاص. أما إذا كانا متنافسين فإن مضاعف الإنفاق على المشتريات الحكومية لابد أن يضرب في التغير الصافي في الإنفاق وليس في التغير في الإنفاق الحكومي على المشتريات. وعلى سبيل المثال، لو زاد الإنفاق الحكومي على المشتريات بمقدار ٢٠ بليون دينار، وحلت ١٠ بليون دينار عن هذه الزيادة محل الإنفاق الخاص فإن الزيادة الصافية في الإنفاق تصبح ١٠ بليون ر دينار. وإذا كان المضاعف ٤ فإن الزيادة المحققة في الدخل تكون ٤٠ بليون دينار وليست ٨٠ بليون دينار.

ويمكن اشتقاق مضاعف الضريبة K_T، بنفس الطريقة التي اشتق بها مضاعف الإنفاق على المشتريات الحكومية، وهو يساوي $\frac{b}{1-b}$

فإذا كان الميل الحدي للاستهلاك (b) يقع ما بين صفر و١، فإن مضاعف الضريبة يكون سالباً، وبالتعبير المطلق أقل من مضاعف الإنفاق على المشتريات الحكومية بواحد. وعلى سبيل المثال إذا كانت ٠,٧٥ = b ومضاعف الضريبة ٠,٧٥ –

٠,٧٥ – ١ أو –٣

أما مضاعف الإنفاق الحكومي على المشتريات فيكون ١

(١ – ٠,٧٥) أو ٤

وتشير علامة سالب أمام مضاعف الضريبة إلى ان حدوث تغير ما في الضريبة يؤدي إلى تغير الدخل في الاتجاه العكسي. وهذا يعني أن مضاعف الضريبة البالغ (–٣) يعني أن زيادة الضرائب بمقدار ٢٠ بليون دينار، يؤدي إلى خفض الدخل بمقدار ٦٠ بليون دينار. وقد حصلنا على هذه النتيجة بضرب مضاعف الضريبة (–٣) في التغير في الضريبة ٢٠ بليون دينار.

ويشير هذا المثل إلى أن زيادة الضريبة يؤدي إلى انخفاض الدخل ويكون التغير في الدخل أكبر من التغير في الضريبة. ولكي نوضح ذلك علينا أن نلاحظ أن زيادة قدرها ٢٠ بليون دينار في الضريبة، تؤدي إلى انخفاض قدره ٢٠ بليون دينار في الدخل الممكن التصرف فيه. وإذا كان الميل الحدي للاستهلاك ٠,٧٥ فإن الاستهلاك ينخفض بمقدار ١٥ بليون دينار، حُسبت بضرب ٠,٧٥ في التغير في الدخل الممكن التصرف فيه وقدره ٢٠ بليون دينار. ومع انخفاض الاستهلاك ومن ثم الدخل ينخفض الدخل الممكن التصرف فيه بمقدار ٥ بلايين دينار، مما يقود إلى إنخفاض آخر في الاستهلاك. وتستمر هذه الانخفاضات في الاستهلاك حتى تكتمل عملية المضاعف. وحيث إن الانخفاض في الاستهلاك بسبب زيادة الضريبة هو نفسه – باستثناء العلامة في المثال الخاص بالإنفاق على المشتريات الحكومية – فإن جملة الانخفاض في الاستهلاك تبلغ ٦٠ بليون دينار. وحيث إن زيادة الضريبة تغير في البداية الدخل الممكن التصرف فيه فقط، فإن جملة الانخفاض في الدخل تبلغ ٦٠ بليون دينار.

ولما كان مضاعف الضريبة، بالأرقام المطلقة، أقل من مضاعف الإنفاق على المشتريات الحكومية، فإن تغيراً ما في الضريبة يقود إلى تغير في الدخل أقل مما يحدثه تغير مساو له في الإنفاق على المشتريات الحكومية.

٤,٢ مضاعف الموازنة العامة المتوازنة

The Balance Budget Multiplier :

دعنا نفترض أن الإنفاق على المشتريات الحكومية والضرائب تغيرا بنفس القدر. ولتحديد التغير في الدخل الناشئ عن تغير الإنفاق على المشتريات الحكومية $K_G \Delta G$ ، ولتحديد التغير في الدخل الناشئ عن التغير في الضرائب $K_T \Delta T$. وفي صورة معادلة نجد أن

$$\Delta Y = K_G \Delta_G + K_T \Delta T$$

$$\Delta Y = \frac{1}{1-b}\Delta G + \frac{-b}{1-b}\Delta T \times$$

وبما أننا افترضنا أن التغير في الإنفاق على المشتريات الحكومية Δ_G يعادل التغير في الضرائب Δ_T، فيمكننا الحصول على الآتي بعد التعويض

$$\Delta Y = \left(\frac{1}{1-b} - \frac{b}{1-b}\right)\Delta G$$
$$= \frac{1-b}{1-b} - \Delta G = 1(\Delta G)$$

وهكذا فإن التغير في الدخل يساوي التغير في الإنفاق على المشتريات الحكومية. ولبيان ذلك نعود إلى مثالنا الرقمي السابق. فعندما كان كل الإنفاق على المشتريات الحكومية والضرائب صفراً، كان المستوى التوازني للدخل ٦٠٠ بليون دينار. وعندما كان كل منهما يساوي ٢٠ بليون دينار، كان المستوى التوازني للدخل ٦٢٠ بليون دينار، وعلى ذلك كان التغير في الدخل مساوياً للتغير في الإنفاق على المشتريات الحكومية. وقد سبق شرح سبب الزيادة الصافية في الدخل.

ومع ذلك فإنه يمكن شرح ارتفاع مستوى الدخل استناداً إلى تحليل المضاعف. وكما سبق أن أوضحنا، فإن زيادة الإنفاق على المشتريات الحكومية بمقدار ٢٠ بليون دينار، قد أدى إلى زيادة الدخل بمقدار ٨٠ بليون دينار ومن هذه الزيادة في الدخل هناك ٢٠ بليون دينار في صورة زيادة في الإنفاق على المشتريات الحكومية، و٦٠ بليون دينار زيادة في الاستهلاك. كما أوضحنا إن ٢٠ بليون دينار زيادة في الضرائب، أدت إلى خفض الدخل بمقدار ٦٠ بليون دينار. ويمثل هذا الانخفاض البالغ ٦٠ بليون دينار انخفاضاً في الاستهلاك. وعلى ذلك إذا كانت الزيادة في الإنفاق على المشتريات الحكومية البالغة ٢٠ بليون دينار ممولة من زيادة في الضرائب قدرها ٢٠ بليون دينار، فإن الزيادة في الاستهلاك الناتجة عن زيادة الإنفاق على المشتريات الحكومية تتعادل مع الانخفاض في الاستهلاك بفعل الزيادة في الضريبة. وحيث ان الزيادة في الإنفاق على المشتريات الحكومية تشكل زيادة في الدخل، فإن هذا الدخل يرتفع بمبلغ ٢٠ بليون دينار وهي مقدار الزيادة في الإنفاق على المشتريات الحكومية.

والنتيجة التي يمكن أن نخلص إليها هي أنه إذا كان التغير في الإنفاق على المشتريات الحكومية يعادل التغير في الضرائب، فإن الدخل يتغير بقدر يساوي قيمة التغير في الإنفاق على المشتريات الحكومية. وحيث إن التغير في الدخل الناشئ عن تغير الإنفاق على المشتريات الحكومية وفي الضرائب يساوي قيمة التغير في الإنفاق على المشتريات الحكومية، فإن المضاعف يساوي (١) وهذا المضاعف يطلق عليه (مضاعف الموازنة العامة المتوازنة). ومن هذه الزاوية، تعني الموازنة العامة المتوازنة

Balanced Budget أن التغير في الإنفاق على المشتريات الحكومية، يكافئ التغير في الضرائب، ولا يعني أن الإنفاق على المشتريات الحكومية يعادل الضرائب.

٥,٢ الضرائب كدالة في الدخل

Taxes As Function Of Income

لقد افترضنا سابقاً أن الضرائب متغير خارجي، أي لا تعتمد على مستوى الدخل وبعض أشكال الضرائب لها هذا الطابع، وكثير منها ليس كذلك، وعلى سبيل المثال، الضريبة على الدخول الشخصية ليست مستقلة عن مستوى الدخل فكلما ارتفع الدخل الشخصي، فإن عبء الضريبة الشخصية يزيد، وعليه يجب أن نستبعد فرض أن الضريبة متغير خارجي Exogenous، ونفترض بانها تتغير إيجاباً مع مستوى الدخل. وللتبسيط دعنا نفترض أن الضرائب دالة خطية في الدخل، وعليه تكون الدالة الجديدة للضريبة

$$T = To + \mathrm{t\,Y}\left(\mathrm{O} \langle \mathrm{t} \langle \mathrm{I}\right)$$

ودالة الضريبة هذه تعني أنه كلما زاد الدخل زادت الضريبة، ولكن ليس بنفس قيمة تغير مستوى الدخل، وعلى سبيل المثال نفترض أن t المعدل الحدي للضريبة marginal Tax Rate هو ٠,٢٠. وعلى ذلك إذا زاد الدخل بمقدار ١٠ بليون دينار، تزيد الضريبة بمقدار ٢ بليون دينار.

وعليه يكون النموذج الجديد وشرط التوازن كما أوضحنا من قبل هو

$C = \mathrm{a} + \mathrm{b\ y\ d}$ (حيث أن Yd=Y-T)

$1 = 1_1$

$G = G_o$

$T = To + tY$

العرض الكلي = الطلب الكلي

أو : الاستثمار + الإنفاق الحكومي = المدخرات + الضرائب

$$1 + G = S + T$$

وعندما تكون الضريبة دالة في الدخل، فإن شرط التوازن لا يتغير، بينما تتغير المضاعفات، وكذلك انحدار كثير من الدالات وتكون دالة الاستهلاك الجديدة

$$C = a + b\left\{Y - \left(t_o + t\,Y\right)\right.$$

أو بعد إعادة ترتيب المعادلة نحصل على

$$C = a - b\,T_o + b\left(1 - t\right)Y$$

ويكون إنحدار الدالة $b(I - t)$. وإذا كان المعدل الحدي للضريبة أكبر من صفر وأقل من واحد فإن $(I - t)$ تقع بين صفر و (١) ويكون الانحدار $b(I - t)$ أقل من انحدار الدالة الأصلية للاستهلاك (b). وحيث أن ميل دالة الاستهلاك هو في الواقع الميل الحدي للاستهلاك، فإنه إذا تغيرت الضرائب مباشرة مع الدخل ينخفض الميل الحدي للاستهلاك. وبما أن الإنفاق على المشتريات الحكومية والاستثمار مستقلان عن الدخل، فإن ميل منحنى دالة الطلب الكلي يساوي أيضاً $b(I–t)$. وعندما تكون الضرائب دالة في الدخل فإن دالة الادخار مضافاً إليها دالة الضريبة تكون $–a + bTo$ $\{1 – b(1-t)\}Y$ + ويكون انحدارها $[1-b(1-t)]$. أما إذا كانت "T" بين "صفر" و "١" فإن هذا الانحدار يكون أكبر من انحدار الدالة الأصلية (1-b). وعليه يمكننا أن نحصل على المضاعفات التالية باستخدام نفس الطريقة التي سبق بيانها

$$K_1^* = K_G^* = \frac{1}{1-b+bt} = \frac{1}{1-b\,(1-t)}$$

$$K_{To}^{*} = \frac{-b}{1-b+bt} = \frac{-b}{1-b(1-t)}$$

ونلاحظ أن مضاعف الضريبة خاص بتغير القيمة الثابتة للضريبة To وأنه يمكن استخدامها في تحديد التغير في الدخل الناشئ عن تغير مساوٍ في دالة الضريبة.

وبإضافة (bt) إلى المقام تكون قيم المضاعفات أصغر من الناحية المطلقة من قيمتها المشتقة سابقاً. وبافتراض أن الضريبة متغير خارجي فإن مضاعف كل من الاستثمار والإنفاق الحكومي على المشتريات يساوي ١

$$\frac{١}{(1-b)}$$

وعلى ذلك إذا كان الميل الحدي للاستهلاك ٠,٧٥، فإن قيمة المضاعف تكون ١

$$\frac{١}{(1-0.75)}$$

أو ٤ أما إذا تغيرت الضريبة مع الدخل فيكون المضاعف المناظر ١

$$\frac{١}{(1-b+bt)}$$

وإذا كان الميل الحدي للاستهلاك ٠,٧٥، والمعدل الحدي للضريبة "t" يساوي ٠,٢٠، فإن المضاعف الجديد يكون

$$2.5 = \frac{١}{(1-0.75)+(0.75)(0.20)} = \frac{١}{(0.25)+(0.15)} = \frac{١}{0.40}$$

وعلى ذلك فإن زيادة قدرها ٢٠ بليون ريال في الاستثمار أو المشتريات الحكومية، فإن الدخل يزيد بمقدار ٥٠ بليون دينار وليس ٨٠ بليون دينار.

ولكي نعرف لماذا تكون الزيادة في الدخل أقل عندما تتغير الضريبة مع الدخل، دعنا نعود الى المثال السابق فعندما يكون الميل الحدي للاستهلاك ٠,٧٥، فإن زيادة

الاستثمار بمقدار ٢٠ بليون دينار تولد زيادة في الاستهلاك قيمتها ١٥ بليون دينار. وتولد هذه الزيادة زيادة أخرى في الاستهلاك قدرها ١١,٢٥ بليون دينار. وهكذا تستمر زيادات الاستهلاك لتبلغ جملتها في النهاية ٦٠ بليون دينار، وعندما تكون الزيادة في الاستثمار ٢٠ بليون دينار زاد الدخل بمقدار ٨٠ بليون دينار. أما إذا كانت الضريبة تتغير مع الدخل، فإن الزيادة في الاستهلاك تكون أقل. ولتوضيح ذلك دعنا نفترض إن المعدل الحدي للضريبة "t" يساوي ٠,٢٠، وعلى ذلك فإن زيادة الاستثمار بمقدار ٢٠ بليون دينار تؤدي إلى زيادة في الضريبة قدرها ٤ بلايين دينار. وبزيادة الضريبة بهذا القدر يزداد الدخل الممكن التصرف فيه بمقدار ١٦ بليون دينار وليس ٢٠ بليون دينار. وبزيادة هذا الدخل بمقدار ١٦ بليون دينار يكون الاستهلاك ١٢ بليون دينار، حصلنا عليها بضرب الميل الحدي للاستهلاك (٠,٧٥) في التغير في الدخل الممكن التصرف فيه وهو ١٦ بليون ريال.

ونلاحظ أن الزيادة في الاستهلاك أقل من الزيادة البالغة ١٥ بليون دينار والتي حدثت عندما افترضنا أن الضريبة متغير خارجي. ومع زيادة قدرها ١٢ بليون دينار في الاستهلاك والدخل، زادت الضرائب بمقدار ٢,٤ بليون دينار ونتيجة لذلك فإن الزيادة في الدخل الممكن التصرف فيه بلغت ٩,٦ بليون دينار فقط. كما أن الزيادة الناتجة في الاستهلاك بلغت ٧,٢ بليون دينار حصلنا عليها بضرب ٠,٧٥، في التغير في الدخل الممكن التصرف فيه وهو ٩,٦ بليون دينار. وهذه الزيادة في الاستهلاك البالغة ٧,٢ بليون دينار أقل من الزيادة في الاستهلاك البالغة ١١,٢٥ بليون دينار. التي حدثت عندما افترضنا أن الضرائب متغير خارجي. وعلى هذا فإنه بسبب زيادة الضريبة التي تحدث عندما يزداد الدخل، فإن كل زيادة في الاستهلاك تكون أقل من الزيادة المناظرة بافتراض أن الضرائب متغير خارجي. وعلى ذلك فإن الزيادة الإجمالية في الاستهلاك تكون أقل عندما تتغير الضريبة مع الدخل. وهذا يعني أن الزيادة الكلية في الدخل أقل كذلك. وفي هذا المثال تبلغ الزيادة الكلية في الدخل ٥٠ بليون دينار. ومن هذه الزيادة ٢٠ بليون دينار زيادة أولية في الاستثمار الذي يعني أن الباقي وهو ٣٠ بليون دينار

يمثل زيادات في الاستهلاك. وعندما نفترض أن الضرائب متغير خارجي، تكون جملة الزيادة في الدخل ٨٠ بليون دينار وتتكون من ٢٠ بليون دينار في صورة زيادة في الاستثمار و٦٠ بليون دينار زيادة في الاستهلاك. ومع انخفاض حجم المضاعفات تكون تقلبات الدخل الناشئة عن تقلبات الاستثمار أو بشكل أعم عن الإنفاق أقل. وهذه التقلبات تكون أقل حتى في ظل نظام الضريبة التصاعدية. ففي ظل هذا النظام يزيد المعدل الحدي للضريبة مع زيادة الدخل. ونتيجة لذلك فإن الزيادات في الاستهلاك التي تنشأ عن زيادة في الاستثمار، تكون أقل الأمر الذي يعني أن الزيادة النهائية في الدخل تكون أقل.

تدريب (٤)



ماهو أثر زيادة الإنفاق العام على الدخل القومي

أسئلة تقويم ذاتي



أجب عن الأسئلة الآتية:

١. وضح كيف يؤثر الإنفاق الحكومي على المستوى التوازني للدخل القومي؟

٢. وضح كيف تؤثر الضرائب على المستوى التوازني للدخل القومي؟

٣. بمعادلات جبرية استخلص الآتي

(أ) مضاعف الاستهلاك.

(ب) مضاعف الضرائب.

(ج) مضاعف الإنفاق الحكومي.

٤. بالشرح الوافي وضح مضاعف الموازنة العامة المتوازنة وبين كيف يؤثر في الدخل القومي؟

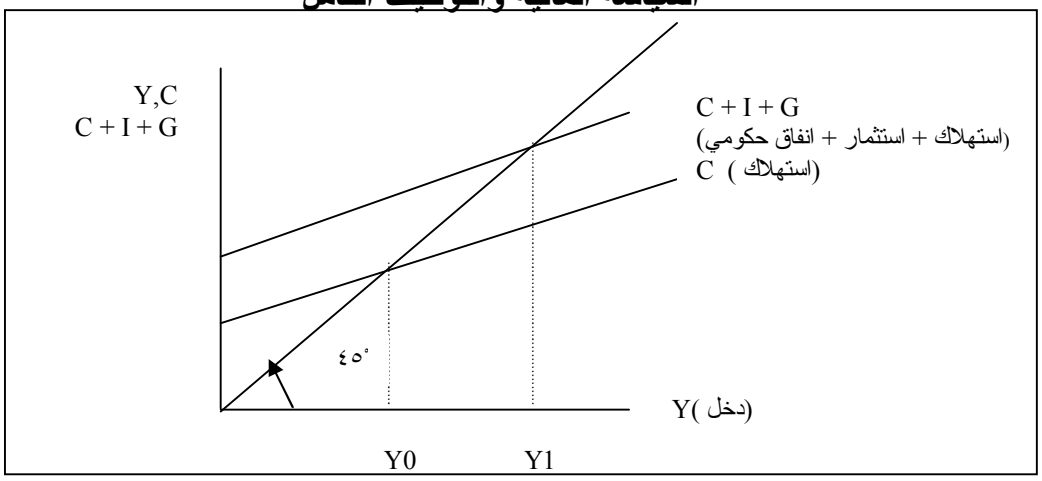
٣. العوامل المؤثرة على السياسة المالية

١,٣ السياسة المالية والتوظيف الكامل

ليس يخفى عليك عزيزنا الدارس، أن الإنفاق على المشتريات الحكومية والضرائب لهما أثر على الطلب الكلي للسلع والخدمات، كما سبق أن بينا في الأجزاء السابقة من هذه الوحدة. لذلك فقد يتغير الطلب الكلي لتحقيق بعض الأهداف الاقتصادية للمجتمع. ويطلق على الإنفاق على المشتريات الحكومية والضرائب لتحقيق أهداف اقتصادية عامة اسم السياسة المالية وعلى سبيل المثال نفترض أن هناك بطالة. وعلى ذلك فإنه يمكن زيادة الطلب الكلي من خلال زيادة الإنفاق على المشتريات الحكومية أو تخفيض الضرائب، ومع زيادة الطلب الكلي يزداد الدخل وتنخفض البطالة. ذلك أنه إذا وجدت البطالة فإنه يمكن تغيير الإنفاق على المشتريات الحكومية أو الضرائب لتحقيق التوظف الكامل لموارد الإنتاج. ويمكن تقدير هذا التغير بمساعدة تحليل المضاعف. ولبيان ذلك دعنا نفترض أن الطلب الكلي هو C + I + G في شكل (٦) وأن المستوى التوازني للدخل هو Yo فإذا كان مستوى الدخل عند التوظف الكامل هو Y1 فإن صانعي السياسات قد يأخذون بسياسات تحقق هذا المستوى.

شكل (٦)

السياسة المالية والتوظيف الكامل



ولنفترض أن صانعي السياسة يرغبون في زيادة الإنفاق على المشتريات الحكومية كوسيلة لتحقيق المستوى Y1 من الدخل. فإن الخطوة الأولى لتحديد الزيادة في هذا الإنفاق الحكومي هي تحديد الزيادة المرغوبة في مستوى الدخل أي ΔY. وهذه الزيادة في الدخل تساوي الفرق بين الدخل Y1 وYo. والخطوة الثانية هي أن نقوم بإحلال ΔY في العلاقة التالية

$$\Delta Y = K_G \, \Delta G$$

وبحل هذه المعادلة يمكننا الحصول على قيمة التغير في الإنفاق على المشتريات الحكومية اللازمة لتحقيق التغير المطلوب في الدخل وهو $\frac{\Delta Y}{KG}$

وهذا التغير تمثله المسافة الرأسية بين خط ٤٥° وخط الطلب الكلي $C + I + G$ عند مستوى الدخل Y_1 في شكل (6).

ولتوضيح ذلك دعنا نأخذ المثال التالي

نفترض أن الدخل (Yo) يعادل ٧٤٠ بليون دينار وأن الدخل (Y1) يعادل ٨٠٠ بليون دينار. وعلى ذلك فإن الزيادة المنشودة في الدخل هي ٦٠ بليون دينار. وإذا كان الميل الحدي للاستهلاك ٠,٧٥. وكانت الضرائب متغيراً خارجياً، يكون مضاعف المشتريات الحكومية ٤. وعلى ذلك تكون الزيادة في الإنفاق على المشتريات الحكومية G تساوي ٦٠ ÷ ٤ =١٥ بليون دينار.

ويمكن لصانعي السياسة ان يخفضوا الضرائب بدلاً من الزيادة في الإنفاق الحكومي. ولتحقيق الزيادة المرغوبة في الدخل لابد من تحديد التغير المطلوب في الضريبة. ثم يتبع نفس الأسلوب السابق باستثناء استخدام مضاعف الضريبة في هذه

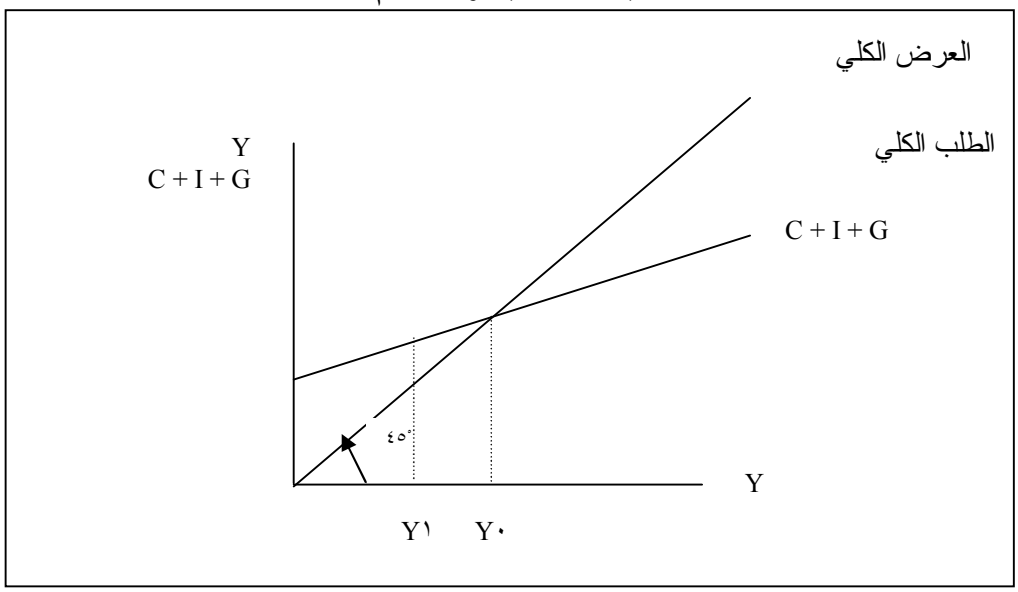
الحالة بدلاً من مضاعف الإنفاق على المشتريات الحكومية. ونفترض كما سبق بأن التغير في الدخل Y هو ٦٠ بليون دينار. وإذا كان الميل الحدي للاستهلاك ٠,٧٥. وكانت الضريبة متغيرا خارجياً، فإن مضاعف الضريبة يكون (-٣) كما سبق وشرحنا وعلى ذلك يكون التغير اللازم في الضريبة T هو (٦٠÷-٣) = - ٢٠ بليون دينار). وبالتالي يجب أن نخفض الضرائب بمقدار ٢٠ بليون ريال كي نحقق الزيادة المرغوبة في حجم الدخل. وحيث أن مضاعف الضريبة أصغر (من حيث القيمة المطلقة) من مضاعف الإنفاق على المشتريات الحكومية فإن التغير في الضريبة لابد أن يكون أكبر من التغير في هذا الإنفاق لتحقيق نفس التغير في الدخل. وفي كلا الحالتين تكون قيمة التغير في الضريبة وفي الإنفاق على المشتريات الحكومية ٢٠ بليون دينار و١٥ بليون دينار على التوالي.

٢,٣ السياسة المالية والتصخم

وفي مثالنا السابق كان الطلب الكلي في البداية أقل من مستوى الإنتاج المناظر لمستوى التوظف الكامل، كما أوجدت البطالة عند مستوى التوازن Yo. ولنفترض بأن الطلب الكلي أكبر من مستوى الإنتاج عند مستوى التوظف الكامل Y_1 كما هو موضح في الشكل رقم (٧) التالي:

شكل (٧)

السياسة المالية والتضخم



بالرغم من أن الطلب الكلي يفوق مستوى الإنتاج عن التوظف الكامل Y_1 وأن المستوى التوازني الفعلي للدخل هو Yo، فإن الإنتاج الحقيقي لا يزيد عن المستوى Y_1 لأن Y_1 تمثل أقصى ما يمكن إنتاجه في ظل الموارد المتاحة للدولة. فعندما يكون الطلب الكلي أعلى من مستوى الإنتاج عند التوظف الكامل، فإن المستوى العام للأسعار وقد افترض أنه ثابت في النموذج يتجه الى الزيادة. ولإزالة فائض الطلب الكلي باستخدام السياسة المالية فإنه يمكن تخفيض الإنفاق على المشتريات الحكومية أو زيادة الضرائب. وكما بينا سابقاً يمكن تحديد التغيرات اللازمة في الإنفاق الحكومي وفي الضرائب باستخدام تحليل المضاعف.

وعلى سبيل المثال

لنفترض أن المستوى الفعلي لتوازن الدخل هو Yo ويساوي ٨٦٠ بليون دينار وأن مستوى الدخل عند التوظف الكامل هو Y1 يساوي ٨٠٠ بليون دينار، فإذا كان الميل الحدي للاستهلاك ٠,٧٥ وكانت الضرائب متغيراً خارجياً فان مضاعف الإنفاق على المشتريات الحكومية يساوي $\frac{1}{1-0.75}$ أو ٤. ويكون الخفض اللازم لهذا الإنفاق على المشتريات هو ١٥ بليون دينار. وإذا كان السبيل الذي يتبع هو زيادة الضرائب، فإن الزيادة يجب أن تكون ٢٠ بليون دينار بسبب الفرق بين مضاعف الإنفاق الحكومي ومضاعف الضرائب. على أن الزيادة الضريبية البالغة ٢٠ بليون دينار، تكون كافية عندما يبقى مستوى هذا الإنفاق الحكومي ثابتاً. أما إذا زاد هذا الإنفاق بنفس قيمة الزيادة في الضرائب، فان الطلب الكلي يزداد ويزيد من الضغط لرفع المستوى العام للأسعار. فإذا زاد الإنفاق على المشتريات الحكومية بشكل مطلق، فإنه لابد من زيادة الضرائب بأكثر من ٢٠ بليون دينار لتلغي أثر الزيادة في ذلك الإنفاق الحكومي.

والنتيجة التي يمكن أن نخلص إليها هي، أنه إذا كان الطلب الكلي أقل من مستوى الدخل عند التوظف الكامل، فإنه يمكن استخدام سياسة مالية توسعية Expansionary fiscal policy – زيادة الإنفاق الحكومي أو خفض الضرائب – لزيادة الطلب الكلي. ومع زيادة الطلب الكلي يرتفع مستوى الدخل والتوظف. أما إذا كان مستوى الطلب الكلي أعلى من مستوى الدخل عند التوظف الكامل، فإنه يمكن استخدام سياسة مالية إنكماشية Contractionary fiscal policy، وذلك بتخفيض الإنفاق الحكومي أو زيادة معدل الضرائب لكي ينخفض مستوى الطلب الكلي. ومع إنخفاض مستوى الطلب الكلي، يتضاءل اتجاه المستوى العام للأسعار للزيادة.

تدريب (٥)



بيّن كيف يمكن استخدام السياسة المالية لحل مشكلة التضخم

٣,٣ عوامل الاستقرار الذاتية Automatic Stabilizers

لا شك أنه لكي تكون السياسة المالية محققة للاستقرار الاقتصادي، لابد أن يرتبط تنفيذها بتوقيت صحيح. ويرى بعض الاقتصاديين أنه مع مرور الوقت، فإن تنفيذ برنامج جديد للإنفاق أو للضريبة يولد أثراً على الاقتصاد لذلك يجب دراسة الحاجة إلى مثل هذه البرامج. وحيث أنه من الممكن أو من المحتمل أن تمضي فترة زمنية طويلة قبل بدء تنفيذ العمل المالي المناسب، فإن كثيراً من الأفراد والجماعات يرون أن يكون الاعتماد الأكبر على الضرائب والمدفوعات التحويلية التي تتغير مع الدخل وليس على السياسة المالية الحذرة Discretionary Policy.

وهذه الضرائب والمدفوعات التحويلية التي تتغير مع الدخل تشكل عوامل استقرار ذاتية، لأنها تخفض التقلبات في الدخل دون أن يقوم صانعو السياسة بفعل ما. فإذا تغير الدخل تتغير الضرائب والمدفوعات التحويلية آلياً، دون حاجة إلى إجراء تشريعي. وفضلاً عن ذلك، فإنه إذا تغيرت الضرائب والمدفوعات التحويلية مع الدخل، ينخفض حجم المضاعفات الأمر الذي يعني أن تقلبات الدخل الناشئة عن تقلبات الاستثمار أو بصورة أعم الإنفاق، تكون أصغر. وهذا يعني أن الضرائب والمدفوعات التحويلية التي تتغير مع الدخل تمارس أثراً استقرارياً على الاقتصاد.

وهذه العوامل الذاتية للاستقرار لها عدة مزايا نتناولها فيما يلي:

- فهي تعمل على تخفيف حدة التقلبات في النشاط الاقتصادي. ودعنا نفترض مثلاً، أن مستوى النشاط الاقتصادي ينخفض. ولا يخفى أن انخفاض الإنتاج والتوظف يخفض الضرائب آلياً، بينما ترتفع المدفوعات التحويلية الحكومية. وهذه التغيرات تمنع الدخل الممكن التصرف فيه والاستهلاك من الانخفاض بنفس الدرجة التي ينخفض بها عند غياب عوامل الاستقرار الذاتية. وعلى ذلك لا يكون انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي شديداً كما كان يمكن أن يحدث في غياب هذه العوامل.
- ولما كانت الضرائب والمدفوعات التحويلية تتغير آلياً، فإن هذه التغيرات تحدث بسرعة نسبياً، فعلى سبيل المثال، عندما لايحصل العمال على أجورهم فلن يدفعوا ضرائب ومن ثم تنخفض أعباؤهم الضريبية. أضف الى ذلك أن هؤلاء العمال قد يحصلون على تعويض البطالة ومدفوعات تحويلية من برامج أخرى. وعلى العكس من ذلك فإن إحداث تغيرات تمييزية في الضرائب والمدفوعات التحويلية يجري ببطء نسبياً حيث تتطلب إجراءات تشريعية.
- وهناك دليل على أن عوامل الاستقرار الذاتية قد شاركت مشاركة كبيرة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي. ورغم هذا وغيره من الأدلة التي تؤيد القول بان عوامل الاستقرار الذاتي تخفض تقلبات النشاط الاقتصادي، فإن تأييد الاعتماد الأكبر على هذه العوامل قد بات ضعيفاً. والسبب الأساسي لذلك هو أن هذه العوامل توفر خروج الدولة من حالات الإنكماش. وعندما يتزايد الدخل والتوظف تزداد الضرائب آلياً، وتنخفض المدفوعات التحويلية. وهذه التغيرات تخفض معدل زيادة الدخل الممكن التصرف فيه والاستهلاك، ومن ثم معدل نمو الدخل.

٤,٣ الفائض والعجز في موازنة الحكومة كمقياس للقيد المالي

Government Surpluses and Deficits as a Measure of Fiscal Restraint

يبدو للبعض أن عجز وفائض الموازنة الحكومية دليل على أن السياسة المالية توسعية أو إنكماشية، إذ يشير العجز الى السياسة التوسعية، بينما يشير الفائض إلى السياسة الانكماشية. ومع أن **الضرائب والمدفوعات التحويلية** تتغير **آلياً مع الدخل**، فإن معيار الفائض والعجز في الموازنة العامة مضلل للقيد المالي Fiscal Restraint. وعلى سبيل المثال، فإنه **خلال الانكماش** ينخفض **إيراد الضريبة**، وتزداد **المدفوعات** التحويلية الحكومية مما يؤدي عادة إلى عجز في الموازنة العامة. ولذلك قد يتولد العجز عن الانكماش وليس عن السياسة المالية التوسعية.

ولتقديم معيار أفضل لاتجاه السياسة، فقد نشأ مفهوم جديد هو فائض موازنة العمالة الكاملة Full Employment Budget Surplus.

وهذا الفائض أو العجز في موازنة العمالة الكاملة هو تقدير لما تكون عليه الموازنة العامة عند إنفاق أو تنفيذ برامج ضريبية معينة عند مستوى الدخل المناظر للعمالة الكاملة.

وعلى هذا فإن هذا المعيار صمم بحيث يكون مستقلاً عن مستوى النشاط الاقتصادي، وبذلك يلغي أثر الدخل على الضرائب والمدفوعات التحويلية الحكومية.

وفائض موازنة العمالة الكاملة **ليس مضللاً مثل الفائض الفعلي للموازنة العامة** بالنسبة لقياس القيد المالي. وعلى سبيل المثال، فإنه من المرجح أن يحدث عجز الموازنة خلال الانكماش الاقتصادي، بسبب تأثير عوامل الاستقرار الذاتية. ويبدو للبعض أن العجز يعني أن هناك سياسة توسعية. ولكن لا يمكن أن نتأكد من ذلك بسبب أثار تأثير عوامل الاستقرار الذاتية. وبحساب فائض موازنة العمالة الكاملة تزول آثار هذه العوامل وتكون سياسات الإنفاق والضرائب ذات مغزى. فإذا كانت سياسات الإنفاق

والضرائب توسعية، فإن موازنة العمالة الكاملة والموازنة الفعلية تظهر عجزاً. أما إذا كانت السياسة الحكومية إنكماشية، فإن موازنة العمالة الكاملة تظهر فائضاً. وفي هذه الحالة، فإن الاعتماد يكون أكبر على فائض موازنة العمالة الكاملة كمعيار للقيد المالي مادام يظهر أن السياسة المالية إنكماشية. وعلى هذا فإن فائض موازنة العمالة الكاملة دليل أفضل على اتجاه السياسة المالية، بالمقارنة بفائض أو عجز الموازنة الفعلي.

ومع أن فائض موازنة العمالة الكاملة له فائدته، فهو مضلل كذلك لعدة أسباب.

وعلى سبيل المثال

دعنا نفترض أن فائض موازنة العمالة الكاملة يساوي صفراً عند مستوى معين للإنفاق والضرائب ودعنا نفترض كذلك أن الإنفاق على المشتريات الحكومية يزيد بنفس القدر الذي تزيد به الضرائب، لذلك سوف يظل فائض موازنة العمالة الكاملة عند الصفر. ويكون فائض موزانة العمالة الكاملة صفراً عند كلا المستويين من الإنفاق، مبيناً بذلك نفس قيد الموازنة في الحالتين. ومع ذلك فإن دراستنا لمضاعف الموازنة يظهر غير ذلك. ورغم أن الموازنتين متوازنتان عند العمالة الكاملة، فان الموازنة ذات المستوى الأعلى من الإنفاق الحكومي على المشتريات تكون توسعية بدرجة أكبر. وهناك انتقادات لمفهوم فائض موازنة العمالة الكاملة التي تجعل استخدامه محدوداً.

٥,٣ معوقات تحقيق العمالة الكاملة من خلال السياسة المالية

تحدثنا فيما سبق عن أثر القطاع الحكومي في الاقتصاد (الدخل القومي)، وبتغيير الإنفاق الحكومي والضرائب، يكون من الممكن أن نغير مستوى الطلب الكلي، وبالتالي المستوى التوازني للدخل. فإذا كان الطلب الكلي – على سبيل المثال قاصراً على تحقيق العمالة الكاملة، فإن الإنفاق الحكومي قد يزيد، أو قد تنخفض الضرائب حتى يزداد الطلب الكلي. وعلاوة على ذلك، فإنه باستخدام التحليل الذي سبق تقديمه، يمكن تقدير مقادير الإنفاق والضرائب اللازمة لتحقيق العمالة الكاملة أو المحافظة عليها.

بيد أنه من سوء الطالع، فإن تحقيق العمالة الكاملة أو المحافظة عليها من خلال السياسة المالية ليس أمراً سهلاً كما يبدو وذلك للآتي

أولاً : المضاعفات المصاحبة للإنفاق الحكومي والضرائب ليست معروفة على وجه اليقين، فليس ثمة إتفاق حول حجم مضاعفي الإنفاق الحكومي والضرائب، وهو ما يدل على عدم الاتفاق حول فعالية السياسة المالية.

ويعتقد بعض الاقتصاديين أن المضاعفات كبيرة، وهو ما يعني أن السياسة المالية قوية. ويعتقد آخرون أن المضاعفات صغيرة أو تساوي صفراً، وهو ما يشير إلى أن السياسة المالية غير فعالة. كما أن هناك تقديرات مختلفة للمضاعفات.

ثانياً : وكما ناقشنا سابقا فإن السياسة المالية يجب أن تطبق في الوقت المناسب حتى تحقق الاستقرار. ولنفترض – على سبيل المثال – وجود البطالة. وبعد وقت معين ووفقاً لتشريع جديد وبرنامج جديد له تأثير على الاقتصاد، فإن المشكلة قد تتحول الى تضخم بدلا عن بطالة. فإذا حدث ذلك فإن البرنامج الجديد سوف يضيف إلى المشكلة. وهكذا يؤدي إلى عدم الاستقرار الاقتصادي بدلا من أن يسهم في استقراره.

أسئلة تقويم ذاتي

أجب عن الأسئلةالآتية

١. أعطيت النموذج التالي:

$$C = a + bYd = 40 + {}^{2}/_{3}\ Yd$$
$$I = I_o = 150$$
$$G = G_o = 70$$
$$T = T_o = 60$$

المطلوب

(أ) تحديد المستويات التوازنية للدخل والاستهلاك والادخار.

(ب) بافتراض أن الدخل ٦٠٠ بليون دينار، فلماذا يجب أن يتغير حتى يحقق المستوى التوازني ؟

(ج)افترض أن مستوى العمالة الكاملة للدخل هو ٦٩٠ بليون دينار فما هي الزيادة الضرورية في الإنفاق الحكومي لتحقيق هذا الدخل ؟.

(د)إذا رغبت الحكومة في تحقيق الدخل أعلاه (٦٩٠) عن طريق تخفيض الضرائب فما هو الإنخفاض الضروري في الضرائب ؟.

الخلاصة

عزيزنا الدارس، في نهاية هذه الوحدة أعتقد أنك بحاجة لمخلص لما حوته هذه الوحدة من مفاهيم، حيث تناولنا فيها مفهوم السياسة المالية وأدواتها وعرفنا السياسة المالية منذ فترة الكساد العظيم حيث وجهت كل الجهود لمحاربته وحشد النقود لتشجيع الاستثمار وهذا الوضع شجع صانعي القرار إلى الاتجاه إلى الإنفاق بالعجز لإنعاش الاقتصاد وتمثلت الأدوات التي استخدمت في ذلك في الضرائب، الإنفاق الحكومي، والدين العام وتستخدم الضريبة لتحقيق أهداف مختلفة منها "إما أن تكون مالية لتحقيق إيراد للدولة أو سياسية كأداة قوة للفئة المسيطرة، أو اقتصادية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي إما بزيادته أو تخفيضه أو أهداف اجتماعية مثل إعفاء بعض الهيئات التي تقدم خدمات للمجتمع من الضريبة.

وشرحنا مستويات الإنفاق الحكومي والضرائب وأثرهما على الاقتصاد حيث إن الأنشطة الحكومية تمارس تأثيراً على مستوى النشاط الاقتصادي بطرق مختلفة فمثلاً إذا أقرت الحكومة خطة لمقاومة الاحتكار فإن ذلك يؤدي إلى خفض الأسعار وزيادة الناتج، ومن ناحية أخرى لو أصدر تشريع يدعم الاتحادات العمالية فقد تزيد الأجور والأسعار.

ويتغير مستوى النشاط الاقتصادي بسبب التغير في مستويات النفقات والإيردات الحكومية خاصة الضرائب حيث إنها مدفوعات للحكومة دون أن تقابلها سلع أو خدمات. وتعرفنا على الإنفاق الحكومي والضرائب والمستوى التوازني للدخل وشرحنا ذلك بنماذج وأشكال متعددة. وكذلك مضاعفا الإنفاق الحكومي والضرائب والذي يتم اتشقاقه بناء على التغير الناشئ في أحد المتغيرات وتحديد المستوى التوازني للدخل بالمعادلات والأشكال التوضيحية ثم شرحنا مضاعف الموازنة العامة المتوازنة وتناولنا الضريبة كدالة في الدخل فكلما زاد الدخل الشخصي فإن عبء الضريبة الشخصية يزيد. وعرفنا أن الإنفاق الحكومي والضرائب يمكن أن تكون لتحقيق أهداف اقتصادية وهذه تسمى بالسياسة المالية وهناك عوامل تؤثر على وضع هذه السياسات منها

التوظيف الكامل لموارد الإنتاج والتضخم وهناك عوامل استقرار ذاتية. حيث إن الضرائب والمدفوعات التحويلية تتغير تبعاً لتغير الدخول آلياً. وهذه لها عدة مزايا منها تخفيفها لحدة تقلبات النشاط الاقتصادي، وتوفر للدولة مخرج من حالات الإنكماش.

نرجو أن نكون قد وفقنا لتلخيص ما اشتملت عليه هذه الوحدة سائلين الله لك التوفيق،،،،،،

إجابات التدريبات

تدريب(١)

الضريبة هي عبارة عن فريضة نقدية يدفعها الفرد جبراً إلى الدولة أو لإحدى الهيئات العامة المحلية بصفة نهائية منه لتحمل التكاليف والأعباء العامة دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفعه.

من التعريف أعلاه نستخلص خصائص الضريبة وهي كما يلي

- أنها فريضة نقدية.
- تدفع جبراً.
- تدفع بصفة نهائية.
- تمكن الدولة من تحقيق نفع عام.

تدريب (٢)

- **النفقات الحقيقية أو الفعلية:** يقصد بها النفقات التي تصرفها الدولة مقابل الحصول على سلع وخدمات أو رؤوس أموال إنتاجية مثل المرتبات وأثمان التوريدات والمهمات اللازمة لسير المرافق العامة، سواء التقليدية أو الحديثة التي تقتضي تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، والنفقات الاستثمارية أو الرأسمالية.

  فالنفقات العامة في هذه الحالة تؤدي إلى حصول الدولة على مقابل "عمل، خدمة أو سلعة" كما تؤدي إلى خلق دخول جديدة يجب إضافتها إلى باقي الدخول المكونة للدخل القومي.

- **النفقات التحويلية أو الناقلة:** يقصد بها تلك النفقات التي لايترتب عليها حصول الدولة على سلع وخدمات ورؤوس أموال، إنما تمثل تحويلاً لجزء من الدخل القومي عن طريق الدولة من بعض الفئات الاجتماعية كبيرة الدخل إلى الفئات محدودة الدخل مثل الإعانات والمساعدات الاجتماعية المختلفة كالضمان

الاجتماعي وإعانات غلاء المعيشة والإعانات الاقتصادية التي تمنحها الدولة لبعض المشروعات الخاصة بقصد حملها على تخفيض أسعار منتجاتها، وتستهدف الدولة من هذه النفقات إعادة توزيع الدخل ولو بصورة جزئية لمصلحة الطبقة الفقيرة، ومن الواضح أن هذه النفقات لاتؤدي إلى زيادة الدخل القومي بشكل مباشر دون أن تضيف إليه شيئاً، فهي بمثابة إجراءات لتحويل الدخول من فئات معينة لأخرى.

تدريب "٣"

إن سلامة مالية الدولة تقتضي التزام مختلف الوحدات المكونة للاقتصاد العام عند قيامها بالإنفاق العام بعض المبادئ أو الضوابط. وحتى يحقق الإنفاق آثاره المنشودة من إشباع الحاجات العامة، يجب أن تستهدف النفقات العامة تحقيق أكبر قدر من المنفعة القصوى للمجتمع من ناحية، وأن يتم هذا عن طريق الاقتصاد في النفقات من ناحية أخرى، ويتم التحقق من توافر الضابطين السابقين بواسطة أساليب الرقابة المختلفة.

تدريب "٤"

تقرر النظرية الاقتصادية الحديثة التي نادى الاقتصادي البريطاني كينز عام ١٩٣٦ في كتابه النظرية العامة للتوظيف، بأن مستوى الدخل القومي يرتبط بحجم الإنفاق الكلي فإذا ازداد الإنفاق الكلي فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة الدخل القومي والعكس صحيح. ولما كان الإنفاق العام يمثل جزءاً كبيراً من الإنفاق الكلي فهذا يعني أنه يؤثر مباشرة في مستوى الدخل القومي.

تدريب "٥"

يمكن علاج مشكلة التضخم عن طريق استخدام أدوات السياسة المالية "الإنفاق الحكومي أو الضرائب". فإذا خفضت الحكومة من الإنفاق الحكومي فإن ذلك سيساهم مباشرة في إنخفاض الطلب الكلي وبالتالي سينخفض مؤشر الأسعار العام أو يمكن استخدام الضرائب لهذا الغرض وذلك بأن تقوم الحكومة بزيادة الضرائب على الدخول مما سيعمل على انخفاض الدخل المتاح للمواطنين وهذا يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي

وهذا سيؤدي إلى انخفاض مؤشر الأسعار العام. وهكذا تساهم السياسة المالية من خـــلال هاتين الأداتين في علاج مشكلة التضخم.

مسرد المصطلحات

- **وظيفة التخصيص: Allocation Function**

تتعلق هذه الوظيفة بالسلع والخدمات التي يمكن أن تقدمها الحكومة للمجتمع بطريقة أفضل مما يفعل القطاع الخاص وذلك مثل سلع التعليم والدفاع الوطني والأمن

- **الاستقرار الاقتصادي: Stabilization Function**

وهي تتعلق باستخدام سياسة الموازنة Budget Policy لتحقيق العمالة الكاملة واستقرار الأسعار ومعدل مناسب للنمو وتوازن ميزان المدفوعات.

- **وظيفة التوزيع : Distribution Function**

تعني بتوزيع الدخل والثروة لأن اقتصاد السوق قد فشل في توزيع عادل لهما وبالتالي كان لا بد من التدخل الحكومي لتحقيق المزيد من عدالة التوزيع للدخل القومي.

- **الدين الحكومي: Government Debt**

وهو بيع أذونات الخزانة للقطاع الخاص

- **الضرائب الصافية: Net Taxes**

وتعني الفرق بين الضرائب والمدفوعات التحويلية

- **الإنفاق الحكومي والمستوى التوازني للدخل: Government Purchases and the Equilibrium Level Of Income**
- **فائض موازنة العمالة الكاملة: Full Employment Budget Surplus**

وهو تقدير لما تكون عليه الموازنة العامة عند إنفاق أو تنفيذ برامج ضريبية معينة عند مستوى الدخل المناظر للعمالة الكاملة

المصادر والمراجع

١- د. زكريا محمد بيومي، **النقود والبنوك والتجارة الدولية**، دار النهضة العربية، القاهرة : ١٩٩١م.

٢- د. سيد الهواري، **إدارة البنوك** (مع التركيز على البنوك التجارية والإسلامية)، مكتبة عين شمس، القاهرة : ١٩٩٢.

٣- د.عبد الرحمن يسري احمد، **الاقتصاديات الدولية**، جامعة عين شمس: ١٩٩٩م.

٤- د. عثمان يعقوب محمد، **النقود والبنوك**، القاهرة، ٢٠٠٠م.

٥- د. محمد زكي المسير، **اقتصاديات النقود**، دار النهضة العربية، القاهرة: ١٩٩٠م.

٦- د.محمد دويدار، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، بيروت : ٢٠٠٣م.

٧- د.محمد صالح الحناوي وآخرون، **المؤسسات المالية** (البورصة والبنوك التجارية)، الدار الجامعية :٢٠٠١م.

٨- د. يوسف بن عبد الله الزامل، **النقود والبنوك والأسواق المالية**، الجمعية السعودية للمحاسبة، الرياض، ٢٠٠١م.

9- Jeff Madura , **Financial Market & Institutions South** , western college , United Kingdom : 2002.